

ROWAQ
MAYSALOON

إواقف
ديسالكوت

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الوطن المنفي

العدد الرابع - كانون الأول / ديسمبر 2021

حوار مع جان بيير فيليو؛ الإسلام السياسي والهويات

حوار مع نظير حمد؛ أوطان وذوات مفقودة

تجارب نساء سوريات في المنفى

في هذا العدد

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتماماً رئيساً بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفاً رئيساً ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالمياً، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها أعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

المنحوتات المصوّرة في هذا العدد للنحات السوري الراحل وأثل قسطون
The sculptures depicted in this issue are by The late Syrian sculptor Wael Qastoun

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:
rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 6 25 77 62 61
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

التحرير

Editor in Chief	رئيس التحرير
Hazem Nahar	حازم نهار
Editorial Manager	مدير التحرير
Nour Hariri	نور حريري
Cultural Editor	المحرر الثقافي
Rateb Shabo	راتب شعبو
Editorial Board	هيئة التحرير
Jawa Alamiri	جّوى العامري
Kholoud El-Zughayyar	خلود الزغّير
Rimon Almaloly	ريمون المعلولي
Ghassan Mortada	غسان مرتضى

الهيئة الاستشارية

Ayoub Abudeah	أيوب أبو دية
Jordan	(الأردن)
Gadalkareem Aljebaei	جاد الكريم الجباعي
Syria	(سورية)
Hasan Nafaa	حسن نافعة
Egypt	(مصر)
Khaled Eldakhil	خالد الدخيل
Saudi Arabia	(السعودية)
Khatar Abu Diab	خطار أبو دياب
Syria	(لبنان)
Dalal Al Bizri	دلّال البزري
Lebanon	(لبنان)
Saeed Nashed	سعيد ناشيد
Morocco	(المغرب)
Samir Altaki	سمير التقي
Syria	(سورية)
Aref Dalila	عارف دليلة
Syria	(سورية)
Abd Alhusain Shaban	عبد الحسين شعبان
Iraq	(العراق)
Abd Alwahab Badrkhan	عبد الوهاب بدرخان
Lebanon	(لبنان)
Carsten Wieland	كارستين فيلاند
German	(ألمانيا)
Kamal Abdelateef	كمال عبد اللطيف
Morocco	(المغرب)

Proofreading	التدقيق اللغوي
I. H	ح.ع
Design and Layout	التصميم والإخراج
Sherein Fawzy	شيرين فوزي
Technical Supervisor	المشرف التقني
Abbas Bukhari	عباس بخاري

اواقف ميسالون ROWAAB MAYSALON

دراسات سياسية وثقافية Political and Cultural Studies

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

المحتويات

هذا العدد

9 العدد الرابع من (رواق ميسلون) / هيئة التحرير

الافتتاحية

17 الوطن المنفي / راتب شعبو

دراسات محكمة

23 ورقة خلفية: الوطن المنفي / هيئة التحرير

25 أطفال من سوريا، جرماً من النسب والجنسية، تهميش واغتراب / ريمون المعلولي
وضعية المرأة السورية اللاجئة في المنفى بين النزوح القسري والأمل بالعودة في المخيمات الأردنية /

53 محمد الصافي

78 اللاجئون السوريون في تركيا (الأبعاد والتحديات) / علي سعدي عبدالزهرة جبير

105 مفهوم الوطن والمواطنة عند اللاجئين السوريين في تركيا / حمدان العكلم

مقالات رأي

123 الحنين والمنفى / سلام الكواكبي

127 رحلتي من موظف إلى صحفي / عدنان عبد الرزاق

132 الواقع الميداني للسوريين، في المنافي، وفي المخيمات / حسين قاسم

143 هوية الأطفال السوريين في لبنان بين الوطن والمنفى / حمود امجدل

تجارب نساء سوريات في المنفى

149 أوراق لا مكان لها من التعريف / هوازن خداج

154 ما لم تلتقطه الصور / وفاء علوش

158 الغربة الآن وغداً / يارا وهبي

161 منفي ووطن / بيان ربحان

164 سأخونك يا وطني بالاغتراب! / إيمان خليل

حوار العدد

175 حوار مع جان بيير فيليو؛ الربيع العربي والإسلام السياسي والهويات - أجرى الحوار / راتب شعبو

181 حوار مع نظير حمد؛ أوطان وذوات مفقودة: السلطة، الهوية، النفس - أجرت الحوار / نور حريزي

دراسات ثقافية

- 193 من المواطنة إلى الضيافة مروراً بالمنفى: ثلاثة مفاهيم فلسفياسية / خلدون النبواني.....
- 205 الكتابة والحربة؛ سيميائيات الافتراق والمغايرة في الربيع العربي / جمال الشوفي.....

إبداعات ونقد أدبي

- 225 عن المكان والكلاب والكلام / نبيل الملحم.....
- 229 قصص قصيرة (قناعة، هلال وصليب، سُرْب، صفقة) / لؤي علي خليل.....
- 233 أجمع الشمس عن سطوح "خاين" إلى أنتونيو ماتشادو / ميسون شقير.....
- 238 نصّ المنفى / أسامة هنيدي.....
- 248 دراسة الهوية السورية؛ من خلال نماذج شعرية مختارة من الشعر السوري المعاصر / علا الجبر.....

ترجمات

- 259 صور اللاجئين السوريين في السرد السائد: دراسة حالة لبنان (أحمد بركات) / ترجمة ورد العيسى.....

مراجعات وعروض كتب

- 283 قراءة في كتاب (خارج المكان) لإدوارد سعيد / فادي كحلوس.....

وثائق

- 291 حياة أشبه الموت؛ عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن - تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 تشرين الأول / أكتوبر 2021.....
- 297 إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق الإنسان - توصيات إلى القمة من أجل الديمقراطية - المنتدى الإقليمي الموازي - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.....

هذا العدد



(رواق ميسلون)

هيئة التحرير

اواقف ميسالون ROWAQ MAYSALON

دراسات سياسية وثقافية Political and Cultural Studies

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

العدد الرابع من (رواق ميسلون)

تناول العدد الرابع من مجلة (رواق ميسلون) موضوعاً رئيساً حيويًا بالنسبة إلى سورية والسوريين، وهو موضوع المنفى، لذلك كان عنوانه (الوطن المنفي)، خصوصًا بعد أن أصبح نحو نصف السوريين خارج وطنهم، في المنافي، في بلدان مختلفة، في تركيا والأردن ولبنان وأوروبا، ودول أخرى غيرها. وحاول العدد تسليط الضوء على ظاهرة المنفى من زوايا عديدة، وبطرق متنوعة، بوصفها قضية حيوية، ذات أبعاد متعددة، سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، تؤثر في حياتنا ومستقبلنا، وتشغل تفكيرنا، وتسيطر على حواراتنا ونقاشاتنا.

تناولت افتتاحية العدد الرابع من مجلة (رواق ميسلون) التي كتبها راتب شعبو عنوان الملف (الوطن المنفي)، ورأى فيها أن «المنفى ينطوي على معنى الإبعاد وعلى معنى الإلغاء. المنفى السياسي يستهدف الإلغاء عبر الإبعاد. الفاعلية والحضور والتأثير تعني مقاومة الإلغاء، وهذا يعني الحد من مفاعيل المنفى»، أملاً على المستوى السوري «أن الرابط الوجداني بالأرض الأمّ له الغلبة، وأن كل حضور للسوريين، على أي مستوى كان، من شأنه أن يغذي القوة التي تجعل سوريا تعود من منفاها وتنتصر لذاتها».

وفي باب الدراسات والبحوث، كتب ريمون المعلولي بحثًا بعنوان «أطفال من سوريا، حرمانٌ من النسب والجنسية، تهْميشٌ واعتِرابٌ»، تناول فيه قصة الأطفال السوريين الذين انتزعتهم الحرب من أحضان أمهاتهم / أمهاتهم، ومن ساحات حوارهم ثم بعثتهم نازحين ولاجئين في مخيمات وأماكن أخرى، وهدف البحث إلى التعرف إلى واقع الأطفال المحرومين من الجنسية والنسب، والوقوف على الآثار المترتبة على عدم تسجيل الأطفال وعدم الاعتراف بنسبهم على باقي حقوق الأطفال، وبخاصة حقهم في التعليم.

وقدّم محمد الصافي دراسة بعنوان «وضعية المرأة السورية اللاجئة في المنفى بين النزوح القسري والأمل بالعودة في المخيمات الأردنية»، حاول من خلالها مقارنة وضعية حياة المرأة السورية اللاجئة في المنفى، في المخيمات الأردنية، من خلال التطرق لهمومها الاجتماعية والاقتصادية، ومختلف المشكلات التي تواجهها والمتعلقة بذاتها وأسرتها وبالمجتمع

المحيط بها.

فيما كانت دراسة علي سعدي عبدالزهرة جبير بعنوان «اللاجئون السوريون في تركيا (الأبعاد والتحديات)»، وسلط فيها الضوء على أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا الذين ينقسمون إلى قسمين، وهما: اللاجئون السوريون المقيمون في المخيمات، واللاجئون السوريون المقيمون خارج المخيمات، والذي ينتشرون بشكل كبير في إسطنبول وغازي عنتاب، ويُنهم يواجهون تحديات عدة، منها التحديات القانونية (قوانين اللجوء وقانون الجنسية)، والتحديات السياسية التي تتمثل باستغلالهم من جانب الأحزاب السياسية التركية، والتحديات الاقتصادية (العمل والفقر) وغيرها.

أما حمدان العكله، فكانت دراسته بعنوان «مفهوم الوطن والمواطنة عند اللاجئين السوريين في تركيا»، وتمركزت حول محورين رئيسيين؛ الأول: إدراك اللاجئين لمعنى المواطنة بمفهومها الصحيح بعد اختبارها بواسطة الثورة، وبعد اطلاعهم ومعايشتهم لواقع الحياة في بلدان النُزوح، سواء في تركيا أو غيرها من الدول. والثاني: تراجع نسبة الراغبين في العودة إلى وطنهم بين اللاجئين، والأمريعود إلى عدّة أسباب حاولت الدراسة تسليط الضوء عليها في مسار البحث.

وفي باب مقالات الرأي، كتب سلام الكواكبي مقالة بعنوان «الحنين والمنفى»، كثف فيها رأيه في تجربة المنفى بقوله «إنّ المنفى، أيّ منفى، أكان إجبارياً أم اختيارياً، خارجياً كان أم داخلياً، يمكن أن يُعتبر موتاً رمزياً». وعرض عدنان عبد الرزاق تجربته الشخصية في المنفى في مقالة بعنوان «رحلتي من موظف إلى صحفي»، وانتهى فيها إلى القول «أجل، تبدّلت كثيراً لكنني أزعم أنني لم أتغيّر، تبدّل فيّ كثيرٌ من الأدوات، ومنذ «طق شرش الخوف» بتّ أشبه نفسي أكثر من ذي قبل، وأسرّ وأطرب كلما أنتجت نصّاً أو أجريت حواراً يشبهني، لكن مخاوف عودتي إلى موظف تلاحقني على مدار المقالة والخبر.. وأيّ تحقيق».

وكتب حسين قاسم مقالة بعنوان «الواقع الميداني للسوريين، في المنافي، وفي المخيمات»، تهدف إلى الغوص في أعماق ما يمكن تسميته المجتمع السوري المنفي، ووضع العديد من الحالات التي تعمّق الأسئلة الرئيسة وتضيف إليها، تلك الأسئلة التي تشغل بال شريحة واسعة من السوريين المهتمين بالشأن العام. وقدّم حمود امجدل مقالة بعنوان «هوية الأطفال السوريين في لبنان بين الوطن والمنفى»، حدّر فيها من أن الكثير من

الأطفال، خلال سنوات، سيفقدون هويتهم الأمّ، خاصة مع العدد الكبير للأطفال السوريين في لبنان والدول التي لجأوا إليها السوريون بشكل عام، لكنه يبيّن أن الحفاظ على هوية أطفالنا لا يعني الانغلاق أمام الآخر.

وفي باب تجارب نساء سوريات في المنفى، كتبت هوازن خداج مقالة بعنوان «أوراق لا مكان لها من التعريف»، عرضت فيها آثار المنفى في روحها، إذ تقول «لا يهمّ ما يجول في خاطري لكن عليّ أن أبتسم، أحاول اختيار ابتسامة تناسب المكان الجديد، أجد أنّ كلّ ابتساماتي مهترئة ومكسورة الأطراف، شيء ما يدفعني للبكاء أو للصراخ، أعتقد أنني نسيت وجهي وابتساماتي ولمعان عينيّ هناك». وعرضت وفاء علوش في مقالتها «ما لم تلتقطه الصور» أسباب خروجها من سوريا، بعد أخبار الموت المتلاحقة التي لم تترك لها مساحة الاختيار، لكن دقات قلب طفلتها كان لها الكلمة الفصل في اتخاذها قرار الرحيل.

وتحكي يارا وهبي تجربتها في المنفى في مقالتها «الغربة الآن وغداً، ولخصتها بقولها «أنت واللاجئون الذين جاؤوا إلى ألمانيا تغيّرتم كثيراً وغيّرتم ملامح المدينة، فأعدتم إلى ألمانيا الدكان وأدخلتم دفتر الدين، نشرتم أطعمة مختلفة، سمع الكثير من الألمان موسيقاكم ومنهم من غنى معكم، وتبادلتم التحية، ورسمتم لوناً جديداً، وحاول كثيرون أن ينجحوا». وبالمثل تفعل بيان ربحان في مقالتها منفى ووطن على الرغم من اختلاف تجربتها في المنفى، إذ تذكر على لسان زوجها قوله لها قبل سفرها إلى ألمانيا «لن تكوني في ألمانيا رئيسة مكتب المرأة، ولن تجدي فرصة عمل بسهولة، عليك أن تبدئي ليس من الصفر، بل من تحت الصفر، هنا حيث لا أحد يعرفك»، وتعطي رأيها بعد تجربة المنفى بقولها «هذه الكلمات قالها زوجي لي في اجتماعنا الأول الذي كنّا نخطّط فيه لرحلة السفر إلى ألمانيا، اعتقدت وقتها أنها مزحة منه، لكن بعد وصولي واستقراري في ألمانيا، لم تصبح حقيقة فحسب، بل فاجعة أعيشها بشكل يومي». أما إيمان خليل، فتؤكد في مقالتها سأخونك يا وطني بالاغتراب! على سعيها لهدفها في المنفى، لكنها لا تنكر سطوة الحنين إلى الوطن، إذ تقول «في الغربة لا تمتلك إلا ذلك الشغف لتحقيق هدفك الذي ترنو إليه، بينما ينمو شعور الانتماء والحنين إلى ذلك الوطن المغروس حبّه في وجدانك، فلا يفارق خيالك. حتى أزماته نشعر بها أضعاف ما يشعر بها القاطنون فيه، ويصبح الوطن أغلى وأثمن».

وفي باب الحوارات، هناك حواران مهمّان؛ الأول أجراه راتب شعبو

حول الربيع العربي والإسلام السياسي والهويات، مع جان بيير فيليو، وهو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر في معهد العلوم السياسية (باريس)، وكان أيضاً أستاذاً زائراً في الجامعات الأمريكية: كولومبيا (نيويورك) وجورج تاون (واشنطن). تعتبره صحيفة اللوموند أحد «أفضل الاختصاصيين العالميين» بالقضية الجهادية. وقد حازت كتبه حول العالم العربي، التي ترجمت إلى خمس عشرة لغة مختلفة، العديد من الجوائز في فرنسا وخارجها. وكان كتابه «مصير العرب ومصيرنا» الذي تُرجم مؤخراً إلى العربية ونشرته مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، قد حصل على جائزة أوغسطين – تييري في موعد مع التاريخ بمدينة بلوا. وأجرت الحوار الثاني نور حريري بعنوان «أوطان وذوات مفقودة: السلطة، الهوية، النفس» مع نظير حمد، وهو دكتور في علم النفس الإكلينيكي، محلل نفسي وروائي، أحد مؤسسي الجمعية اللاكانية الدولية لتحليل النفسي في باريس.

أما في باب الدراسات الثقافية، فقد ضمَّ العدد دراستين؛ الأولى بعنوان «من المواطنة إلى الضيافة مروراً بالمنفى: ثلاثة مفاهيم فلسفية»، كتبها خلدون النبواني، وناقش فيها ثلاثة أفكار رئيسية: استعراض تاريخي للمفهوم الفلسفي القانوني للمواطنة، من المواطنة القومية إلى الكوزمبوليتزم أو المواطنة العالمية، المنفى: في أصل المفهوم. الدراسة الثانية كانت لجمال الشوفي بعنوان «الكتابة والحرية؛ سيميائيات الافتراق والمغايرة في الربيع العربي»، استخدم فيها السيميائية لدراسة دلالات لحظات التغيير الكبرى في سياقات الربيع العربي، وبعض من جملها العفوية و/ أو القصديّة.

وفي باب الإبداعات والنقد الأدبي، كتب نبيل الملحم نصّاً بعنوان (عن المكان والكلاب والكلام)، وكتب لؤي علي خليل أربع قصص قصيرة (قناعة، هلال وصليب، سرب، صفقة)، وكتبت ميسون شقير نصّاً شعرياً (أجمع الشمس عن سطوح «خاين» .. إلى أنتونيو ماتشادو)، وقدم أسامة هنيدي قراءة نقدية بعنوان (نصّ المنفى)، فيما كتبت علا الجبر دراسة نقدية بعنوان (دراسة الهوية السورية؛ من خلال نماذج شعرية مختارة من الشعر السوري المعاصر).

وفي باب الترجمات، ترجم ورد العيسى دراسة لـ أحمد بركات بعنوان «صور اللاجئين السوريين في السرد السائد: دراسة حالة لبنان» عن اللغة الإنكليزية، والدراسة منشورة في مركز الدراسات السورية، مدرسة العلاقات الدولية، جامعة سانت أندروز، في 28 شباط / فبراير 2021، وتعيد هذه الدراسة النظر في الصور التي ارتبطت بأزمة اللاجئين السوريين بين عامي 2015-2018 من خلال دراسة حالة تبحث في صور السرد السائد، وتتمثل المساهمة الرئيسة للدراسة في إقامة

صلة بين السرد السائد والصور السلبية للاجئين السوريين، وإيجاد أوجه التشابه بين الخطابين الإعلامي والسياسي المحيطين بهذا الموضوع.

وفي باب مراجعات وعروض الكتب، قدّم فادي كحلوس «قراءة في كتاب (خارج المكان) لإدوارد سعيد»، وهو من ترجمة: فوز طرابلسي، ونشرته دار الآداب للنشر والتوزيع في بيروت عام 2000، وهذا الكتاب هو رحلة في ذاكرة إدوارد سعيد، ذاكرة تجوب تفاصيل الأشخاص والأمكنة، وتستعرض صراعات طفولية بريئة؛ هزائم وانتصارات، ذاكرة تعوم على سطح تناقضات الهوية والثقافة.

وفي باب الوثائق، نُشرت في عدد المجلة وثيقتان، الأولى هي تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وهو بعنوان «حياة أشبه الموت؛ عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن»، والثانية هي «إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق الإنسان» الذي تضمّن توصيات إلى القمة من أجل الديمقراطية، وصدر عن المنتدى الإقليمي الموازي، برعاية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

هيئة التحرير

الافتتاحية



الوطن المنفي

راتب شعبو



من أعمال النحات السوري الراحل وأثل قسطون

الارض

الافتتاحية

الوطن المنفي

راتب شعبو

كاتب سوري يعيش في فرنسا منذ صيف 2014، أمضى في سجون النظام السوري 16 سنة (1983 - 1999)، خرج منها مجرداً من حقوقه المدنية، تابع دراسته بعد السجن وحصل على شهادة الماجستير في الطب، صدر له سيرة ذاتية عن مدة السجن بعنوان (ماذا وراء هذه الجدران)، وكتاب يتناول الجانب السياسي من الدعوة المحمدية (دنيا الدين الإسلامي الأول)، وكتاب (قصة حزب العمل الشيوعي في سورية)، له ترجمات عن الإنكليزية، ويكتب في الصحف العربية.



راتب شعبو

كانت الهجرة ظاهرة شائعة في سوريا منذ زمن بعيد، بتأثير الحروب والأزمات الاقتصادية التي كانت تتعرض لها بلاد الشام. الأعداد التي تذكرها الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) كبيرة ومفاجئة، حتى مع الأخذ في الحسبان أن المقصود هي سوريا الطبيعية التي تشمل فلسطين والأردن ولبنان إضافة إلى سوريا الحالية. تذكر الموسوعة مثلاً أن هناك ثمانية ملايين سوري في أميركا الشمالية انصهروا في المجتمع الأميركي، وأربعة ملايين ما زالوا متمسكين بجنسيتهم ومحافظين على أصولهم. وأن هناك حياً في مناهاتن اسمه «سوريا الصغيرة». وتصبح الأرقام في أميركا الجنوبية أكبر، إذ بلغت اثنا عشر مليوناً ممن ذابوا في المجتمع وأحد عشر مليوناً ممن ما زالوا يحتفظون بجنسيتهم وأصولهم.

رغم هذا لا يمكننا أن نقول إن سوريا كانت أرضاً طاردة لأهلها، ذلك أن أميركا كانت وجهة مقصودة لكل شعوب الأرض، بوصفها «أرض الأحلام» بالنسبة للناس الذين تضيق سبل عيشهم.

غير أن ظاهرة خروج السوريين بعد 2011، وبشكل أكثر وضوحاً بعد 2013، تختلف عما سبق. هنا لم يخرج السوريون بحثاً عن حياة أفضل، بل بحثاً عن حياة، عن أي قدر من الأمان الذي يصون الحياة من القتل المباشر. خرج الميسور والفقير ومن بينهما، سواء بسواء.

مع أننا نستخدم «المنفى» للتعبير عن حال السوريين الذين وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى الرحيل عن بلدهم إلى أيّ مكان آخر متاح، نتيجة تفاقم الصراع المسلّح وتحولّ الدولة السورية بكلّ مقدّراتها وتحالفاتها إلى وسيلة قتل وسلب وإخضاع، فإننا نقول إن «المنفى» ليس هو المفهوم الدقيق لوصف حال هؤلاء السوريين الذين تشتّتوا في أصقاع الأرض.

كان يُفهم من النفي أنه وسيلة قمعية للخلاص من الأشخاص الذين يشكّلون، أو ترى السلطات أنهم يشكلون، تهديداً لسيطرة السلطات القائمة، بإبعادهم عن وطنهم أو إبعادهم إلى مناطق نائية ومعزولة منه. كان في النفي إذن، على قسوته الباهظة، شيء من الاعتبار، أو لنقل، شيء من التقدير للشخص المنفيّ، بوصفه «خطراً»، لا تقتله السلطات ولا تسجنه إنما تبعده عن وطنه، فتحقق بذلك غرضين، أولاً تتخلص من خطره، وثانياً تعاقبه بالغرابة.

في التصوّر العام يكون النفي فردياً أو «نخبوياً». لكنّ ملايين السوريين يجدون أنفسهم «منفيين» اليوم. لم يخرجوا من بلادهم لأنهم خطرين، بل خرجوا هرباً من الخطر. لم تقل لهم سلطة محدّدة إنكم خطرون وعليكم الخروج. كيف يكون الناس العزّل خطيرين على آلة حرب منفلتة من أيّ قيد أخلاقي؟ على العكس، آلة الحرب المنفلتة تحتاج إلى الضحايا، فالرصاصات التي تطلق ولا تجد أمامها سوى الفراغ هي رصاصات تعيسة، ولم يخرج هؤلاء اللاجئون إلا لأنهم لا يرغبون في أن يكونوا سبباً لسعادة الرصاص. لم يخرجوا لأنهم خطرين، فما من أحد خطير أمام الرصاص.

في الاعتبار الذاتي، كما في السياق السياسي، الفارق ليس قليلاً بين من يُنفي ومن يخرج هارباً. المنفيّ يمكن اعتباره مقاوماً، ويمكن أن يستند نفسياً على هذا في اعتباره الذاتي، أمّا الفارّ فهو مهزوم، ولا يجد مستنداً لاعتباره الذاتيّ سوى الأمل الباهت في أن يكون مفيداً لسوريا قادمة، أو سوى هدوء الضمير. وقد يستعيد اعتباره الذاتيّ بشيء من النجاح في «منفاه»، أي بشيء من الانقطاع عن وطنه الأم.

قلنا إنه لا يصحّ تماماً وصف السوريين الذين يعيشون في الشتات اليوم بأنهم «منفيون»، ولكننا لا نعثر على كلمة أخرى تحيط بهذا الحال. الهجرة أو التهجير أو الرحيل أو النزوح أو اللجوء.. إلخ، كلمات معبّرة ولكنها مبتورة، يغلب فيها اللون المؤقت، فيها تركيز على الفعل الآني الذي تندفع إليه جماعة بشرية تحت تأثير ما، أكثر من التركيز على حال هؤلاء البشر بعد ذلك الفعل. في هذه الكلمات تركيز على الفعل الحادّ وليس على الفعل المزمّن. إنها كلمات ساخنة تنقل سخونة الحدث الذي ينسف استقرار حياة أهل بلد ما، ويدفعهم إلى الفعل الأقصى في الحياة، إلى الرحيل عن

موطنهم. فيما نريد نحن التعبير عن «البرودة» التالية للحدث. لنقل إننا نريد الحديث، ليس عن الصدمة، بل عما بعد الصدمة، عن نتائجها واتجاه فعل تأثيراتها، أو عنها وهي تبرد وتتصلب عناصرها، عنها وهي تستمر وتتحوّل إلى روتين يومي. لنقل إننا نريد الحديث عن كيف يتعايش المصدوم مع مفاعيل صدمة كبيرة غيرت شروط حياته بالكامل، فلم نجد سوى مفهوم «المنفى».

قلنا «المنفى» ولم نقل «الغربة»، فالغربة شعور يأتي من البعد عن مكان نشأة الإنسان وتكوينه، عن المكان «الطبيعي» للإنسان، بصرف النظر عن أسباب البعد. كما أنه شعور قابل للولادة في قلب من لم يغادروا مكانهم، حين تصبح شروط الحياة في هذا المكان قاسية إلى حدّ شعور المرء بأن المكان نفسه يتنكّر له. الغربة لا تتولّد فقط من الابتعاد عن الوطن، وقد قيل «إن الفقر في الوطن غربة»، فكيف إذا اجتمع الفقر إلى النزوح عن مكان السكن المعتاد، إلى عدم توفر مأوى، فيسكن المرء وعائلته سنوات لا تنتهي في خيام لا تقي من تقلّبات الطقس، وهو في «وطنه»، وفي كثير من الأحيان لا تجد العائلة حتى خيمة تؤويها، فتعيش في العراء. هذا يدفعنا للحديث ليس فقط عن الإنسان المنفيّ، بل وعن «الوطن المنفيّ»، الحال الذي يكون أكثر قسوة، لأن فيه نزع عناصر الوطن من الوطن، أو تحويل الوطن إلى منفيّ، أو نفي الوطن عن أهله. ولذلك جعلنا عبارة «الوطن المنفيّ» عنواناً لمملّفنا.

كذلك لم نقل «المهجر»، لأن في هذه المفردة قدر من الاختيار لم يتوفّر للسوريين الهاربين من الموت. لم يختر السوريون خروجهم أو وجهتهم، كان عليهم أن يخرجوا إلى البلد الأقرب الذي كان، على هذا، ملجأً وليس مهجرًا.

الحدث الساخن يجذب الأضواء والانتباه، ولكن الأضواء لا تحبّ برودة الروتين ما بعد الحدث، لذلك تغمر الظلال المنفيّ فيما هو يهضم المنفيين ببطء وثبات. أردنا أن نفكر في هذا الحال البارد الذي يبدو لنا موضوعاً شديد الأهمية، ليس فقط على حياة «المنفيين» بل وعلى حياة سوريا الممكنة في المستقبل، بقدر ما يشكّل هؤلاء «المنفيون» جزءاً منها.

يفرض علينا هول ما وصلنا إليه من «نفي»، أن نتأمّل في مواضيع مثل: كيف يستقرّ المنفيّ، وهل يستقرّ، وعلى أيّ أساس يتوازن، وهل يتوازن. كيف تصبح مع الزمن صلته ببلده الأم.

غير أن منافي السوريين ليست واحدة، من حيث شروط الحياة. من يعيشون في مخيمات اللاجئين في الأردن (الزعتري، الأزرق، الإماراتي الأردني..)، أو في لبنان (البقاع، عرسال، عكار، جبل لبنان..) أو في العراق (إقليم كردستان العراق بشكل أساسي) أو في المخيمات القريبة من الحدود التركية، ليسوا كمن تمكنوا من الوصول إلى تركيا وهؤلاء ليسوا كمن استطاع اللجوء إلى أوروبا. يبدو هذا واضحاً من أرقام العائدين من اللاجئين بحسب تقارير الأمم المتحدة. ومن الطبيعي أن يقود اختلاف المنافي إلى اختلاف النتائج والآثار.

هناك منافي تسعى إلى دمج اللاجئين، وأخرى لا تريد أو لا تستطيع سوى تركهم على هامش المجتمع. في الأولى يلوح للمنفي تجاوز حالة النفي، باستبدال الوطن، وفي الثانية يتضاعف النفي، فيجد المنفي نفسه منفيًا مرة ثانية، مرة من وطنه ومرة من المجتمع الذي لجأ إليه.

هناك نفي من نوع آخر يُمارس على السوريين الذين لم يخرجوا من بلدهم. عملية تمارسها تركيا على المناطق التي تسيطر عليها من شمال سورية، وأخرى تمارسها إيران على من تستطيع الوصول إليهم من السوريين. في الحالتين تملأ قوى أجنبية فراغاً ناجماً عن ضعف الدولة السورية وتفككها في صراعها المدمر ضد إرادة غالبية الشعب السوري.

تُلحق الدولة التركية المناطق السورية بإدارتها وتملاً الفراغ الخدمي ومنه التعليمي، وتكرس حضورها الثقافي واللغوي والرمزي، و«تنفي» من السوري انتماءه الوطني السوري.

فيما تقوم إيران بجذب قطاعات من الشعب السوري إلى ولايات ثقافية ومذهبية وحتى سياسية، غير سورية، مستغلة حاجات الناس الاقتصادية والأمنية.

في الحالتين، تجري على قدم وساق عملية سرقة الوطنية السورية من وجدان السوريين، أو بكلام آخر، يجري «نفي الوطن» من وعي قطاعات كبيرة من السوريين الذين لم يخرجوا إلى المنافي، فجاء المنفي إلى بيوتهم، في تكامل أو تواطؤ بين المستبد الداخلي وصاحب المطامع الخارجي.

النفي ينطوي على معنى الإبعاد وعلى معنى الإلغاء. النفي السياسي يستهدف الإلغاء عبر الإبعاد. الفاعلية والحضور والتأثير تعني مقاومة الإلغاء وهذا يعني الحد من مفاعيل المنفي. نعتقد أن الرابط الوجداني بالأرض الأمّ له الغلبة، وأن كل حضور للسوريين، على أي مستوى كان، من شأنه أن يغذي القوة التي تجعل سوريا تعود من منفاها وتنتصر لذاتها.



ورقة خلفية: الوطن المنفي

هيئة التحرير

أطفالٌ من سوريا، حرمانٌ من النسب والجنسية، تهميش

واغترابٌ

ريمون المعلولي

وضعية المرأة السورية اللاجئة في المنفى بين النزوح

القسري والأمل بالعودة في المخيمات الأردنية

محمد الصافي

اللاجئون السوريون في تركيا (الأبعاد والتحديات)

علي سعدي عبدالزهرة جبير

مفهوم الوطن والمواطنة عند اللاجئين السوريين في تركيا

حمدان العكله



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطنون

ورقة خفية: الوطن المنفي

هيئة التحرير

دخل المنفى إلى حياة السوريين بصورة واسعة في ثمانينيات القرن الماضي بعد أن حسم نظام عائلة الأسد معركته مع الإسلاميين (الطليعة المقاتلة والإخوان المسلمين). حينها فرّ كثير من الأهالي من سورية خوفاً من السياسة الانتقامية لطغمة حكم، كانت ولا تزال، ترى أنها تملك البلاد بأهلها.

بعد نحو ثلاثة عقود، أصبح حضور المنفى طاعياً في حياة السوريين، فمع بدء تعثر الثورة السورية التي اندلعت في مطلع 2011، وتحولها العسكري، لم يعد للسوريين أمان في بلدهم. بعد قليل من اندلاع الثورة السورية، فرّ كثير من السوريين خوفاً من الموت تحت قصف آلة عسكرية ضخمة أراد نظام الأسد استخدامها لإخضاع الشعب المتفض الذي وجد نفسه أمام مقايضة مهينة، هي مقايضة الأمان بالاستسلام. ترك كثير من الأهالي المناطق الواقعة تحت القصف، كما ترك كثير منهم المناطق الواقعة تحت سلطات الأمر الواقع العسكرية التي استجدت وسيطرت ونسخت نظام الأسد في مناطق سيطرتها، فرّ هؤلاء الأهالي إلى الخارج للنجاة من الجحيم الذي شمل سوريا.

لم يعد المنفى، بالنسبة إلى السوريين ظاهرة فردية، صار هناك شعب سوري في الخارج يكاد يعادل عددياً من بقي في الداخل. غير أن شعب الخارج هذا موزع على قارات وبلدان عدة، تفصل فيما بين أفراد وجماعته مساحات واسعة. لم نعد فقط أمام اغتراب أفراد عن أوطانهم، بل أمام اغتراب عائلات كاملة، منها من تبعثر أفرادها في بلدان عدة، ومنها من نجحت في جمع شتاتها وراحت، في بعض الحالات، تجمع بعضها وتقارب سكنها، وتعيد صياغة حياة قريبة من حياة الحي الذي كان لهم في سوريا، بعد أن تبين أن الاعتقاد السائد بقرب زوال نظام الأسد وقرب العودة إلى سوريا، كان اعتقاداً خاطئاً.

حالة جديدة بالكامل طرأت على حياة السوريين، تستحق التأمل من زوايا عديدة، ويصعب على ملف واحد أن يحوط بجوانبها. يمكن تناول حالة شعب منفي عبر محاولة الإجابة عن أسئلة تتحرك على مستويات مختلفة:

هل تتعد سوريا مع الزمن عن قلوب أبنائها، لتصبح ذكرى بعيدة، ويتحول المنفى إلى وطن؟ وهل يتحول المنفى إلى وطن؟ إلى أي حد وإلى متى، يبقى السوري سورياً في المنفى؟ كيف تستوعب النفس البشرية واقع النفي القسري؟ أيهما يستوعب الآخر، هل تستوطن النفس المنفى، أم أن المنفى يستوطن النفس؟ بكلام آخر، هل تنتصر النفس على المنفى وتحيله وطناً، أم أنها تعجز عن ذلك ويغلبها المنفى فتبقى نفساً منفية؟ أم أن المحصلة هي انتصار متبادل وهزيمة متبادلة؟

هل يتكسر خط الفصل بين من خرج من الشعب السوري ومن بقي، ويصبح من الصعب تجاوزه كندبة الجرح؟ هل يصح القول إن سوريي الداخل يشعرون أن من خرجوا تخلوا عنهم وعن

بلدهم، واختاروا الأمان وسهولة العيش خارج جحيم بلدهم؟ في المقابل، هل يشعر من خرجوا أن من بقي تصالح مع الواقع السوري بما فيه من قوى مسيطرة كانت السبب في خروجهم؟

تشهد سوريا تغيرات ديموغرافية منها العفوي ومنها المخطط، لكنها جميعها تقود إلى تغييرات مهمة في وجه سوريا كما هو في مخيلة شعبها المنفي، هل يمكن أن يشكل هذا التغير حاجزاً بين السوريين المنفيين وسوريا التي تغيرت بهذا الشكل؟ أم أن الشعور بالانتماء الأول قادر على تجاوز هذا الحاجز؟

ما الدور الذي يمكن لشعب سوريا المنفي أن يلعبه في مستقبل سورية؟ هل يكون ظهيراً "متطوراً" لشعب الداخل حين تتاح إعادة بناء سوريا سياسياً ومادياً؟ هل يبقى لدى السوريين المنفيين، بعد زمن طويل، الاستعداد للعودة إلى سوريا ولو زالت أسباب خروجهم؟

يمكن المضي أكثر في تسلسل هذه الأسئلة التي يحتاج كل منها إلى بحوث وتأملات طويلة. نأمل أن يشكل هذا الملف محاولة في استيعاب هذا الحال والتفكير في جهات تطوره، أكان لناحية تخدم أو تعرقل استعادة السوريين وطنهم المنفي عنهم، أكانوا في داخل سورية أو خارجها.

توجه مجلة رواق ميسلون إلى الكتاب والباحثين لتناول حالة النفي المكاني الذي يعيشه قسم من السوريين، أي إرغامهم على الخروج من بلدهم، والنفي المعنوي الذي يعيشه القسم الآخر منهم، الذي يشمل خلق واقع أليم يجمع النزوح (انتزاع الناس من أماكن عيشهم المعتاد) إلى الإفقار إلى التشيخ المتعدد الأشكال (الاعتداء على حقوق الناس بالقوة وهدر كرامتهم)، فضلاً عن إقصاء الجميع عن المشاركة في إدارة شؤونهم وتقرير مصيرهم. وذلك وفق المحاور التالية:

- تطورات حال المنفي المكاني، وإمكانيات العودة، وتبعاتها، وآثارها.
- تطورات حالات المنفي المعنوي، واحتمالات ضياع الوطن السوري.
- أثر المنفي في المنفيين، في مواقفهم وأفكارهم ونفسياتهم وصلاتهم المتبادلة وصلتهم بسوريا. أو الآثار التي يتركها المنفي في المنفيين من النواحي الثقافية والاجتماعية والنفسية.
- المنفيون والإبداع: (في العلوم المختلفة، في الفنون كالآداب والموسيقا والسينما والفن التشكيلي)
- دراسة الواقع الميداني للسوريين، في المنافي وفي المخيمات:
 - المرأة السورية في المنفى
 - الأسرة السورية في المنفى
 - الشباب السوري في المنفى: العمل والتعليم، الآمال والطموحات.
 - الطفل السوري في المنفى: تربوياً واجتماعياً ونفسياً.

أطفالٌ من سوريا، جرمانٌ من النّسب والجِنسية تَهْميشٌ واغْتِرابٌ

ريمون المعلولي

أستاذ دكتور في أصول التربية، عضو هيئة تدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق حتى 15 شباط/ فبراير 2016، أستاذ الثقافة العربية في مركز تعليم اللغات بجامعة كونكورديا، ميسوتا، الولايات المتحدة منذ عام 2018. من الأعمال العلمية: إشراف على رسائل علمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في التربية، مشارك في وضع أدلة لمنظمة اليونيسيف حول الطفولة والمراهقة - 2004، مؤلف لعدد من الكتب الجامعية وغير الجامعية، منها: بنية الأسرة الريفية وعلاقتها بالأوضاع التعليمية لأبنائها - وزارة الثقافة 1996. التربية البيئية والسكانية، كلية التربية جامعة دمشق 2009. التربية وتنمية الشخصية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي، عمان - الأردن، 2015. كفاية التربية، دار الإعصار العلمي، عمان - الأردن 2015، ومشارك في تأليف العديد من الكتب الأخرى. أنجز عشرات البحوث العلمية المحكمة والمنشورة في مجلات سورية وعربية. مشارك في أوراق عمل علمية في مؤتمرات عربية وعالمية.



ريمون المعلولي



أطفالٌ من سوريا!
تَهْميشٌ واغْتِرابٌ

«أفواج النساء والشيوخ والأطفال، يمشون بين الأنقاض والحُفر، الغبار يعلو وجوههم وملابسهم، واضح أنه لم يتسنَّ لهم الاستحمام، ولا غسل الثياب قبل الرحيل عن بيوتهم أو عن ملاجئهم. أجسادهم مهدودة، يحملون أطفالهم وبعض متاعهم، تسير جموعهم في صمت وحزن نحو باصات الترحيل، يُخَيَّلُ لك أنهم خرجوا للتو من قبورٍ، ويتجهون إلى قبور أفسى وأظلم، يحيط بهم المسلحون، يضبطون سيرهم ويوجهونه»

«الغوطة.. نزع الروح عن الجسد» <https://2u.pw/N4t0d>

عَرَفْتُهُمْ وَعَايَشْتُهُمْ، خَبِرْتُ مَدَى تَعَلُّقِهِمْ بِأَرْضِهِمْ وَزُرْعِهِمْ وَمَسَاكِنِهِمْ مِنْذَ زَمَنِ بَعِيدٍ، رَأَيْتُهُمْ وَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ رَحِمِ غَوَطَتِهِمْ مَكْسُورِينَ.

هي الغربة في أقبح صورها

تحكي مادّة هذا الملف قصة الأطفال السوريين الذين انتزعتهم الحرب من أحضان أمهاتهم/ أمهاتهم، ومن ساحات حوارهم ثم بعثتهم نازحين ولاجئين على مخيمات وأماكن أخرى.

ريمون المعلولي

ملخص

عالجت هذه الدراسة مشكلة الأطفال المحرومين من النسب والجنسية، ما يعادل الحرمان من الهوية. حدث ذلك في سياق الحرب التي تشهدها سوريا منذ عشر سنوات، والتي باتت أزمة ذات أبعاد وجودية.

لقد ظهرت مجموعات عديدة من الأطفال تجاوز عددهم المليون في سوريا، حرّموا من أحد أو من جميع حقوقهم المتصلة بتسجيل واقعة الولادة، أو من النسب لأسرة والتسجيل المدني القانوني الذي يخولهم حق اكتساب الجنسية، ويمهد لئيلهم باقي حقوقهم.

هدفت الدراسة إلى تعرّف واقع الأطفال المحرومين من الجنسية والنسب، والوقوف على الآثار المترتبة على عدم تسجيل الأطفال وعدم الاعتراف بنسبهم على باقي حقوق الأطفال، وبخاصة حقهم في التعليم.

وناقشت العلاقة بين حالة الطفل المحروم من الهوية والاعتراب، فضلاً عن تحديد مسؤوليات جميع الأطراف الفاعلة في القضية السورية في بروز هذه المشكلة، وبخاصة مسؤولية حكومة النظام السوري في عرقلة حصول الطفل النازح أو اللاجئ على حقه في الهوية، من دون نسيان مسؤولية مؤسسات المعارضة الرسمية عن حدوث المشكلة وباقي الأطراف.

اتبع الباحث في الدراسة المنهج المتبع عادة في الدراسات المكتبية، القائم على تحليل الوثائق والتقارير والدراسات السابقة عن الموضوع. وقد عدَّ الباحث هذه الدراسة ذات أهمية نظرية ومعرفية، وأخرى تطبيقية.

خلصت الدراسة إلى بلوغ إجابات عن الأسئلة التي تم طرحها، ثم قدم الباحث عددًا من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: حقوق، أطفال، حرمان، جنسية، اغتراب، هوية

أولاً: مقدّمة

في أوقات الحروب تهدر حقوق الإنسان عموماً، وحقوق الضعفاء خصوصاً، والأطفال في مقدّمتهم.

هي حقيقة ثابتة، شهدتها بلدان كثيرة، عانت من حروب داخلية. لذا فقد وضعت المنظمات الدولية اتفاقيات وبروتوكولات لغاية توفير الحماية لجميع الفئات المهمشة في الأوقات الصعبة والاستثنائية. فحماية الأطفال، وتأمين شروط نموهم، وحماية حياتهم، واجب العالم الراشد. وعلى رأس تلك الشروط كفالة بقاء الطفل وحمايته من خلال وجوده في أسرة ترعاه وتحميه، وتكون مسؤولة عن نموه المتوازن جسدياً وعقلياً وانفعالياً.

من الحقوق التي تصدر أولوية الاتفاقيات المعنية بالطفولة، الاعتراف بوجود الطفل بصفته كياناً إنسانياً ينتمي لأسرة فيها والدان/ أو أحدهما، يستمدّ منها اسمه ويُنسب لها، تضمن حقه في تسجيل مولده والحصول على الوثائق التي تضمن له حق الحصول على جنسية الدولة التي ولد على أراضيها، أو على جنسية والديه أو أحدهما، أي حقه في أن يكون له هوية. ويُعد حرمان الطفل من حقه في الانتساب لأسرة ولجنسية، أي حرمانه من الاعتراف بوجوده، خرقاً للقانون الإنساني الدولي. تتصل مسألة حرمان الأطفال من النسب والجنسية بميدان الحقوق، حقوق الإنسان، وكذلك حقوق الطفل، فضلاً عن ارتباطها بجملة من القضايا الأخرى ذات الأبعاد التربوية النفسية، والاجتماعية الاقتصادية.. إلخ.

خلال سنوات الحرب السورية ظهرت مجموعات عديدة من الأطفال تجاوز عددهم المليون طفل⁽¹⁾ حُرّموا من أحد أو من جميع حقوقهم المتصلة بتسجيل واقعة الولادة، أو من النسب لأسرة والتسجيل المدني القانوني الذي يخولهم حق اكتساب الجنسية، ويمهّد لهم نيل باقي حقوقهم.

إنهم يعيشون اليوم في بعض البلدان المضيفّة باعتبارهم لاجئين، وكذلك موجودون في داخل سوريا في مناطق خارج سُلطة النظام. وغالباً ما ينتمي هؤلاء الأطفال لفئات اجتماعية هشّة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، هي في الغالب ليست على علاقة حسنة مع «حكومة النظام السوري» المسؤول بصورة مباشرة وغير مباشرة عن تأمين حقوقهم المدنية، أو حرمانهم منها.

(1) يبلغ عدد المحرومين من الجنسية على مستوى العالم 10 ملايين إنسان (الرقم يشمل الكبار والصغار)، منهم نحو مليوني طفل سوري!

ويُعدُّ سلوك حكومة النظام المعيق لبلوغ الأطفال حقهم في التسجيل والهوية نوعاً من عقاب أو استراتيجية» يمكن تسميتها بسياسة «لّي الذراع» لذويهم، والضغط عليهم من أجل انتزاع اعتراف منهم بشرعيته من خلال شرعية مؤسساته المدنية. إنه سلوك مخالف بوضوح لجميع الالتزامات الدولية التي وقّع عليها، وأعلن عن مسؤوليته بإعمالها بموجب القوانين المحلية التي تواءمت مع اتفاقية حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وعندما يتضافر حرمان الطفل من حقه في النسب والهوية/ الجنسية، ومن باقي الحقوق المرتبطة به: الاقتصادية والتعليمية والصحية.. إلخ، عندئذٍ نكون في بؤرة الاغتراب أو اللانتماء بمعانيه المتعددة، وهكذا يغترب الطفل عن ذاته، عن أمه، ويحق له أن يصرخ «من أنا؟ من أبي؟»

ثانياً: المشكلة التي تثيرها الدراسة

عمّقت الحرب في سوريا على مدى عقد من الزمن المشكلات التي كان السوريون يعانون منها، فقد تضاعفت أعداد الأطفال الذين تعسّرت أحوالهم التعليمية، وساءت أحوالهم الصحية والغذائية، وارتفعت معدلات عمالة الأطفال وزواج الفتيات المبكر. وفي الوقت عينه فجّرت مشكلات جديدة، تشابكت مع ما سبقها من مشكلات. كان من أبرزها: ظاهرة اللجوء والنزوح القسري الناتجتان عن الإفراط الشديد في استخدام العنف المسلح، ونشوء مشكلة الأطفال المحرومين من النسب والاسم والجنسية، وبالتالي الهوية بين الأطفال المرافقين لذويهم في النزوح واللجوء، وفي غيرها من الظروف، ولأسباب متعددة تشابكت وتعقّدت مع مرور الزمن وباتت أزمة ذات أبعاد وجودية جميعها تتصل بالأزمة السورية والحرب المشتعلة فيها من دون توقف حتى اليوم.

قبل الحرب كانت مشكلة الحرمان من الجنسية السورية محدّدة ببعض الفئات، كحرمان الطفل الكردي من التسجيل كطفل سوري لتحدّره من والدين مكتوميّ القيد، وكذلك حرمان أبناء المرأة السورية المتزوجة من رجل غير سوري، كالفلسطيني، على سبيل المثال، وكذلك الأطفال «اللقطاء» مجهولي الأب.

تعود تلك الحالات جميعها لسبب رئيس وهو عدم قدرة الأم/ المرأة السورية على منح جنسيتها لطفلها، وهذه كانت إحدى القضايا التي ناضلت المرأة السورية من أجلها من دون استجابة حتى اليوم!

وعلى الرغم من توقيع سوريا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) فقد تحفظت حكومة النظام السوري على المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ذات الصلة بحق الأم/ المرأة في منح جنسيتها لأولادها.

وما يزيد المشكلة المثارة تعقيداً، ارتباطها بسياق متكامل من الحرمانات متعددة الأبعاد، وبالتالي بحالة التهميش والاغتراب، وتحولها لظاهرة خطيرة تهدّد ليس المجتمع المحلي فحسب، بل ولأبعد منه أيضاً.

إن مشكلة حرمان الطفل من النسب، وتسجيل ولادته في إحدى دوائر الأحوال المدنية المعترف بها، وحصوله على وثيقة «بيان الولادة» الذي تدوّن فيه جميع البيانات اللازمة للاعتراف به «جنسه وتاريخ ومكان ميلاده ونسبه لعائلة، وجنسيته» لا يقتصر وجودها على منطقة جغرافية معينة من

سوريا، بل هي موجودة في جميع المناطق السورية تقريباً، والتي قسّمتها خطوط نيران الحرب، وما بينها، إنها موجودة بوضوح في الحالات التي فقد فيها الأطفال آباءهم نتيجة انتشار عمليات الاعتقال والاحتجاز، والاختفاء القسري في كثير من الأحيان، فضلاً عن وجودها في مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة سابقاً» بما فيها المناطق الملاصقة للعاصمة دمشق.

تتجلى أزمة هوية الطفل السوري كذلك لدى كثير من أطفال اللاجئين في تركيا، ومناطق نفوذها في غرب الفرات» شمال وشمال غرب حلب وإدلب.. وبعض مناطق جبال الساحل وفي لبنان والأردن. فضلاً عن الأطفال غير المصحوبين، وهم موجودون في جميع البلدان التي وصلها الإنسان السوري. وتكبر المشكلة المثارة، وتأخذ بُعداً جديداً عندما نتحدث عن أطفال مقاتلي (داعش) بعد هزيمة التنظيم، وتجميعهم مع أمهاتهم في مخيمات مغلقة، ومحرومة من أية شروط آدمية، في ظلّ اختفاء أي أثر لغالبية آبائهم «الذين إما أنهم قُتلوا في الحرب، أو فرّوا من سوريا.

هنا تبرز إلى الواجهة بعض الأسئلة منها:

لماذا كبرت مشكلة انعدام النسب والجنسية لدى أطفال سوريا خلال الحرب؟ وهل كان للحرب بين النظام ومعارضيه دور في استفحال هذه المشكلة؟ وما دور كل من حكومة النظام ومؤسسات المعارضة الرسمية في هذه المشكلة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تحدّد أهداف الدراسة في:

- فحص الخلفية القانونية - الأُمميّة والمحليّة السورية - لحقّ الطفل في النّسب وتسجيل ميلاده.
- تعرّف واقع الأطفال السوريين المحرومين من الجنسية والنسب.
- تعرّف الآثار المترتبة على عدم تسجيل الأطفال وعدم الاعتراف بنسبهم على باقي حقوق الأطفال، وبخاصة حقهم في التعليم.
- تحليل العلاقة بين الحرمان من الجنسية والنسب والهوية، وحالة الاعتِراب.
- الوقوف على دور النظام السوري في خلق وتعقيد مشكلة حرمان الأطفال من النسب والهوية.
- رصد دور مؤسسات المعارضة الرسمية في تفاقم مشكلة حرمان الأطفال من النسب والهوية.
- تحديد مسؤولية الجهات الأخرى المشاركة في زيادة تعقيد المشكلة المطروحة.
- تقديم عدد من التوصيات.

رابعاً: أسئلة الدراسة

- من هم الأطفال المحرومون من النسب والهوية؟
- ما الخلفية القانونية لحقّ الوليد في النّسب وتسجيل ولادته؟

- ما آثار حرمان الطفل السوري من النسب والجنسية على بقية حقوقه، وبخاصة حقّه في التعليم؟
- هل لمشكلتي الحرمان من النسب والجنسية دلالة أو علاقة بمفهوم الاغتراب؟
- كيف يتجلى سلوك حكومة النظام السوري في خلق المشكلة وزيادة تعقيدها؟
- هل كان لمؤسسات المعارضة الرسمية دور سلبي ساهم في تعقيد المشكلة المثارة؟
- ما مدى مسؤولية الجهات الأخرى المنخرطة في القضية السورية في زيادة تعقيد المشكلة المطروحة؟

خامساً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال البعدين الآتيين:

الأهمية النظرية: تلبي دراسة المشكلة المطروحة حاجة نظريّة لناحية إغناء رصيد الفكر الاجتماعي / القانوني والسياسي، من خلال رصد خصوصيات الصراع المحتدم في سوريا، ومآلاته، فقد بدأ سلمياً بين سلطة حاكمة للدولة والمجتمع وبين قوى شعبية معارضة، سرعان ما تحوّل لصراع مسلّح بصورة كاملة بين الطرفين. المفارقة ذات الخصوصية هنا تتمثل في أنها ليست حرباً بين مجموعات مستقلة عن الدولة فيما بينها، بل حرب بين دولة ممثلة بأجهزتها المختلفة صادرها النظام الحاكم وسخرها لتكون أداة في معركته مع المعارضين له من الشعب! لذا سوف يتمكن من حرمانهم من حقوقهم المدنية والقانونية وغيرها من الحقوق المترتبة في الأصل على الدولة «دولتهم».

إذن، هي دراسة ترصد سلوك أجهزة الدولة المسؤولة -نظرياً- عن إعمال التزاماتها حيال القوانين والاتفاقيات الأممية المعنية بحقوق الطفل والمرأة التي وقعت عليها باسم الشعب السوري، وتصرفات أجهزتها للضغط على القوى المعارضة لها مستغلة سلطتها القانونية وصلاحياتها الممنوحة لها، وعدّ تلك الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون الدولي أحد أدوات الصراع المحتدم مع معارضيها. إنها تجربة جديدة تستحق الرصد لاستخلاص نتائج جديدة لم تكن واضحة في أدبيات انتهاكات حقوق الإنسان في زمن الحروب. في مقابل سلوكيات غير مفهومة من قبل المعارضة -قوى الأمر الواقع- تجاه مؤسسات الدولة في المناطق التي تمت السيطرة عليها بما فيها مؤسسات الأحوال المدنية.

فضلاً عن رصد تملّص -أو محاولات تملّص- دول تُعدّ وفق القانون الدولي بلداناً مُضيفة للاجئين ومسؤولة عن حماية حياتهم وتيسير شؤون إقامتهم فيها.

الأهمية التطبيقية: يمكن لنتائج الدراسة وتوصياتها أن تقدّم أفكاراً مفيدة لجهات عديدة، محلية ودولية معنية بالقضية السورية، وبخاصة قضية الطفل، من أجل العمل على مساندة حقوقه، وعلى رأسها حقّه في الهوية.

سادساً: مصطلحات الدراسة

- 1- الطفل: لمفهوم الطفل تعريفات متعدّدة، بحسب المرجعيات المعتمدة ونظرتها لمرحلة الطفولة.
 - في اللغة: في العربية الطّفْل ج طِفْال وطُفُول، م طِفْلة: الرّخص الناعم من كل شيء. الطّفْل ج أطفال م طِفْلة: الصغير من كل شيء. (المنجد، 1966). وفي اللاتينية: infans و infantis اسم فاعل للفعل fari بمعنى «تكلم» وقد بدأ بالنفي in وتعني من حيث معناها الاشتقاقي مَن «لا يتكلم». وتربية الطفل تعني تعليمه الكلام مع الآخرين. (ماري مولر، 2002، 14)
 - في علم نفس النمو: مرحلة نمائية تبدأ منذ لحظة الولادة، وتنتهي حين بلوغه الثانية عشرة تقريباً، حيث يلج بعدها أولى مراحل المراهقة.
- 2- في نصوص الاتفاقيات الدولية: «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سنّ الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه يُعدّ طفلاً» وهو التعريف الذي يتبناه الباحث.
- 2- تسجيل المولود: عملية تعقب ولادة الطفل، تتم وفق آلية يتم من خلالها تسجيل كافة البيانات عنه، وتؤكّد اعتراف الدولة بوجوده من خلال منحه وثيقة شهادة الميلاد اعترافاً بوجوده القانوني.
- 3- القيد المدني: هو سجلّ لكل مواطن يتضمن مجموعة من البيانات (الرقم الوطني واسمه ونسبته واسم والده واسم والدته ونسبتها، ومكان وتاريخ ولادته، ووضع العائلة وديانته، وتاريخ تسجيله، وعنوانه الرقمي) ويضاف للقيد المدني بشكله الإلكتروني الصورة الشخصية والبصمات العشرية للمواطن عند حصوله على البطاقة الشخصية.⁽²⁾ وهو من أهم وثائق إثبات هويته القانونية.
- 4- الطفل المكتوم: من كان والده أو والداه مسجّلين في القيود المدنية للدولة، أو يتتمي بأصله إليها، ولم يتم تسجيله ضمن المدّة المحدّدة للتسجيل.
- 5- الطفل محروم النسب: حرمان الطفل من كنية الأسرة أو العائلة الكبيرة، أو ما يقوم مقامها من أسماء السّلف.
- 6- الجنسية: هي علاقة قانونية بين الفرد والدولة، ترتّب الجنسية بعض الالتزامات على الدولة تجاه الفرد المُجنّس بجنسية الدولة -حقّ المواطنة- تكون في صورة حقوق سياسية ومدنية، كما ترتّب عليه التزامات تتمثل بواجبات قانونية مثل دفع الضرائب والتجنيد العسكري.⁽³⁾
- 7- انعدام الجنسية: هو الشخص الذي لا يعتبر مواطناً في أيّ دولة بموجب قانونها⁽⁴⁾ يمكن

(2) النص الكامل لقانون الأحوال المدنية رقم 13

(3) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9#cite_note

(4) <https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf>.

أن يحدث انعدام الجنسية نتيجة لعديد الأسباب: منها التمييز على أساس الإثنية أو الدين، أو على أساس النوع الاجتماعي، أو نتيجة ظهور دول جديدة، وانتقال الأراضي بين الدول القائمة، وتضارب قوانين الجنسية. وبغض النظر عن السبب، فإن لانعدام الجنسية عواقب خطيرة على السكّان في كل الدول وكافة مناطق العالم تقريباً.

8- الطفل غير المصحوب: هو طفل افترق عن كلا الأبوين أو عن غيرهما من الرعاة حسب القانون، أو العرف، ولكن ليس بالضرورة أن يكون قد افترق عن أقاربه الآخرين.

سابعاً: حدود الدراسة

• حدود المضمون:

تقتصر الدراسة على مجموعات الأطفال الآتية:

- مكتومي القيد، وهم من لم يتمكّن ذوهم من الحصول على أوراق قانونية تُثبت ولادتهم ونسبهم وجنسيّتهم وفق قانون الأحوال المدنية السوري ضمن المدة المحدّدة للتسجيل، فهم غير مسجلين، أي محرومون من القيد المدني.
- مجهولي النسب، وهم الذين ولدوا من علاقة غير قانونية حسب القانون السوري، أي أن الأب مجهول ومنهم أطفال النساء السوريات المتزوجات من مقاتلين أجنبي.

• حدود المكان:

الأطفال المقيمون على الأراضي السورية، وكذلك على أراضي لبنان والأردن وتركيا بصفة لاجئين.

• حدود الزمان:

عشر سنوات وهي مدّة الحرب ال3 سورية. 2011-2021

ثامناً: منهج الدراسة

تنتمي الدراسة الحالية إلى صنف الدراسات المكتبيّة التي تعتمد أساساً على جمع وتحليل وترتيب البيانات والمعلومات التي تمّ تعرفها من خلال التقارير الدورية والمجلات والكتب والدراسات والأبحاث السابقة، فضلاً عن المسوح والأفلام المتاحة خلال السنوات العشر المنصرمة.

pdf?reldoc=y&docid=5dbab9834

مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير أنا أنتمي، خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية خلال 2014-2024 <https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5dbab9834>

وقد التزم الباحث وفق هذا المنهج بخطوات البحث العلمي المتعارف عليها انطلاقاً من تحديد المشكلة ثم رسم الأهداف وطرح الأسئلة، لغاية بلوغ نتائج التحليل واستخلاص التوصيات/ المقترحات.

تاسعاً: الإطار النظري للدراسة

اعتمد الباحث نظرية الاغتراب (Alienation) لمقاربة المعنى النفسي لفقدان الهوية «النسب والجنسية» لدى أطفال الدّراسة- السوريّين- الذين يدور حولهم البحث الحالي. فالاغتراب بصفة عامة حالة ذهنية- نفسية تتسم بجملة من الأعراض كما وضعتها جمعية العلوم النفسية الأمريكية:

- الاغتراب عن الآخرين، ما يؤدي إلى عدم وجود علاقات وثيقة أو ودية مع الناس في المجموعة الاجتماعية للفرد (على سبيل المثال: الأسرة، مكان العمل، المجتمع).
- شعور عميق الجذور بعدم الرضا عن الوجود الشخصي للفرد، وانعدام الثقة في البيئة الاجتماعية أو المادية للفرد أو في نفسه.
- الابتعاد عن طرق العمل المألوفة أو المتوقّعة.
- خبرة الانفصال عن الواقع، أو العزلة عن أفكار المرء أو مشاعره أو كيانه المادي، كما هو الحال في الاغتراب عن الواقع وتبدّد الشخصية.⁽⁵⁾

وقد اهتمّ شيلدر (Schilder) بدراسة الاغتراب لدى الأطفال ومسببات حدوثه لديهم، وربطه بمرحلة الطفولة المبكرة، من خلال عدّه حرمان الطفل من الاهتمام، فضلاً عن تجاهله وإهماله، القاعدة النفسية الأساسية لتوليد الاغتراب لديه. والطفل الذي يعاني الاغتراب لا يولد مغترّباً، كما أنّه لا يختار اغترابه. فالطفل الذي يفتقد القبول التلقائي، والحب والعناية بفرديته في سنوات طفولته المبكرة، سوف يعاني الاغتراب عبر تحركه بعيداً عن ذاته، وعمّا يشعر به، وعمّا يرغبه، وعمّا هو، ويركز جهده كله على أن يصبح ما «ينبغي» أن يكونه.⁽⁶⁾

والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمتلك صفة التفرّد المميزة للذات الإنسانية - حسب إيرك فروم - هو الكائن الوحيد الذي يستطيع القول «أنا» المدرك لنفسه كوحدة مستقلة ومميزة عن الآخرين، الإنسان هو الكائن الوحيد المنفصل عن الطبيعة، القادر على الإحساس بمعنى الهوية، لأنّه ينفرد بالعقل والخيال. ويقتضي التفرّد التحرّر الكامل لأنّ التفرّد يعني أنّ الإنسان هو مركز الحياة وغرضها، وأنّ حرية واستقلال الذات غاية لا يجب أن تخضع لأيّ غرض آخر.⁽⁷⁾

(5) American Psychological Association <https://dictionary.apa.org/alienation>

(6) Schilder. (1935). The Image and Appearance of the Human Body. Kegan Paul, London, 141.
نقلًا عن عبد الرحمن بن سليمان النملة، شباط/ فبراير 2018

https://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id=672

(7) حماد، حسن، الإنسان المغترّب، عند إيرك فروم، مكتبة دار الكلمة، مصر: القاهرة 2005

الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يستطيع أن يفصل عن نفسه، وقد يفصل عن مجتمعه أو عالمه، وقد يعيش الإنسان الاغتراب ويكابده بصفته جزءاً من حياته، ومكوّناً من مكوّناته النفسية والاجتماعية والوجدانية دون أن يعي أنه يعيش حالة من الاغتراب النفسي، وأنّه منفصل عن ذاته أو عن مجتمعه⁽⁸⁾

عاشراً: المناقشة والنتائج

تعالج هذه الدراسة أحد أهم حقوق الطفل وأعني «حق النسب وتسجيل الولادة/ الجنسية» وما يتولّد عن ذلك من نتائج تتعلّق بالهوية، وعلاقة ذلك بحالة الاغتراب التي تنتظر مئات آلاف الأطفال السوريين النازحين في داخل سوريا، واللاجئين إلى بلدان الجوار خوفاً من الحرب وآثارها.

فما الخلفية القانونية لمسألتي النسب والجنسية؟ ولماذا نشأت مشكلة حرمان الأطفال المعنيين من حقوقهم على الرغم من مراعاة القانون الدولي لأوضاع الأطفال النازحين واللاجئين؟ ولماذا تتصرف «دولة النظام السوري» بخلاف ذلك؟

- مسألة حق النسب، وتسجيل المولود/ الجنسية في القوانين والاتفاقيات الدولية، وفي القانون السوري:

حرص المجتمع الدولي عبر مؤسساته المختلفة على توفير التغطية القانونية اللازمة لتأمين وحفظ حق الطفل في النمو وسط عائلته، واكتسابه نَسبها، وحقه على ذويه بأن يقوموا بإتمام عملية تسجيل ولادته وحصوله على الوثائق التي تؤكد هويته، من خلال الركائز التالية:

- نصّ المبدأ الثالث من الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1959 على حق الطفل منذ مولده في أن يكون له اسم وجنسية. وأكد المبدأ السادس أهميّة أن تتمّ تنشئة الطفل برعاية والديه وفي ظلّ مسؤوليتهما، لحاجته إلى الحب والتفهم لكي ينعم بشخصية منسجمة النموّ مكتملة التفتح، في جوّ يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي، ولا يجوز- إلا في ظروف استثنائية- فصل الطفل الصغير عن أمّه. ويجب على المجتمع والسلطات العامة تقديم عناية خاصة للأطفال المحرومين من الأسرة وأولئك المفتقرين إلى كفاف العيش.
- وعززت اتفاقية حقوق الطفل 1989 الأهميّة الأساسية للحقّ في تسجيل الولادة في المادة السابعة منها، التي تقضي بأن يُسجل الطفل بعد ولادته فوراً، ويكون له الحق منذ ولادته في اسم، والحق في اكتساب جنسية، ويكون له - قدر الإمكان- الحق في معرفة والديه، وتلقّي رعايتهما. وتنصّ أيضاً على أن تكفل الدول الأطراف أعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان.
- وجميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك المادة السابعة، يجب أن تكون متوافقة تماماً مع المبادئ العامة للاتفاقية أي: عدم التمييز، ومراعاة مصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنمو، وحق الطفل، ذكراً كان أو أنثى، في التعبير عن آرائه.⁽⁹⁾

(8) Ibid : Schilder. (1935).

(9) Rached Hodgkin and Peter Newell, *Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child*, (UNICEF, 2007), p. 97.

● وأكد قانون اللاجئين الدولي، والقانون الدولي الإنساني على حق اللاجئين بالتسجيل عند الولادة.⁽¹⁰⁾ فقد جعلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تسجيل الولادات استراتيجية عالمية تحظى بالأولوية.

● وفي «إطار العمل من أجل حماية الأطفال»، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2012⁽¹¹⁾، الذي يتضمن هدفًا محددًا هو التأكد من أن البنين والبنات يحصلون على وثائق قانونية، تشمل شهادات الميلاد، على نحو غير تمييزي.

● وتناول تقرير لمجلس حقوق الإنسان بعنوان «تسجيل الولادات وحق كل إنسان في أن يُعترف له بالشخصية القانونية في كل مكان»، العلاقة بين حق التسجيل والجنسية مع باقي الحقوق التي وردت في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989. فالوفاء بحق التسجيل عند الميلاد يرتبط بقوة بإعمال العديد من الحقوق الأخرى. وتواجه الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، مثل الحق في الصحة والحق في التعليم، مخاطر شديدة عندما لا تسجل الولادات بصورة منهجية، وتتعرض حماية الأطفال للخطر.⁽¹²⁾

● وعلى مستوى قانون الأحوال الشخصية السوري رقم 59 لعام 1953 المعدل بالقانون رقم 34 لعام 1975 الذي تناول في بعض بنوده المواد الحاكمة لإثبات النسب جاء فيه:

شروط ثبوت النسب من الزواج الصحيح، تنص المادة 129 على التالي: «ولد كل زوجة من النكاح الصحيح ينسب إلى زوجها إلا في الشرطين التاليين:

1- أن يمضي على عقد الزواج أقل من مدة الحمل، وهو ما نصت عليها المادة 128 أحوال بأن أقل مدة الحمل مائة وثمانون يومًا وأكثر، سنة شمسية.

2- ألا يثبت التلاقي بين الزوجين بصورة محسوسة كما لو كان أحد الزوجين سجينًا أو غائبًا في بلد بعيد أكثر من مدة الحمل

في حين تحدّد المواد 132 و133 شروط ثبوت النسب في الزواج الفاسد والدخول بشبهة «المولود من زواج فاسد بعد الدخول، إذا ولد لمئة وثمانين يومًا فأكثر من تاريخ الدخول يثبت نسبه من الزوج»

عدا ذلك يكون الطفل مجهول النسب ويعرّفه القانون السوري بأنه «الوليد الذي يُعثر عليه، ولم

(10) انظر اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المواد 1-6، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 50.

(11) www.refworld.org/docid/4fe875682.htm

(12) مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، البنود 2 و3 من جدول الأعمال، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

يثبت نسبه أو لم يُعرف والده، بالإضافة إلى الأطفال الذين لم يثبت نسبهم ولا يوجد معيل لهم، والذين يضلّون الطريق، ولا يملكون القدرة للسؤال عن ذويهم لصغر سنّهم، والمولود من علاقة غير شرعية وإن كانت والدته معروفة. وفي حال عُرفت والدته، يسجّل في السجل المدني اسم الأم ونسبها الحقيقي، ويسجّل مجهول الوالد، وتستطيع تربيته والاحتفاظ به إذا أرادت ذلك، وتكون بذلك أمّاً عزباء، ويظهر اسمها في جميع الأوراق الثبوتية، ويُعامل معاملة مجهول الأب.

- أما بشأن تسجيل الطفل وجنسيته:

فقد نصّت المادة 26 من قانون الأحوال المدنية رقم 376 لعام 1957 على: «يجب على الوالد تقديم شهادة الولادة مصدّقة من المختار ضمن المهلة القانونية وإذا كان الوالد غير موجود يعود هذا الواجب على المختار أو على أقرباء المولود الذكور المقيمين في نفس الدار التي حصلت فيها الولادة.

ينجم عن عملية تسجيل واقعة الولادة حصول الأهل على ما يسمّى بالقيّد المدني، وهو سجل للمواطن يتضمّن البيانات الآتية: الرقم الوطني واسمه ونسبته واسم والده واسم والدته ونسبتها، ومكان وتاريخ ولادته، ووضع العائلة وديانته، وتاريخ تسجيله، وعنوانه الرقمي، ويضاف للقيّد المدني بشكله الإلكتروني الصورة الشخصية والبصمات العشرية للمواطن عند حصوله على البطاقة الشخصية.⁽¹³⁾ وهو من أهمّ وثائق إثبات هويته القانونية.

أما الجنسية السورية، فقد أورد المرسوم التشريعي رقم (276) لعام 1969 حالات اعتبار الفرد عربياً سورياً:

- أ- من ولد في القطر أو خارجه من والد عربي سوري.
- ب- من وُلد في القطر من أمّ عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً
- ت- من وُلد في القطر من والدين مجهولين أو مجهولَي الجنسية أو لا جنسية لهما ويعتبر اللقيط في القطر مولوداً فيه وفي المكان الذي عُثر عليه فيه ما لم يثبت العكس.
- ث- من وُلد في القطر ولم يحقّ له عند ولادته أن يكتسب بصلة البنوة جنسية أجنبية.
- ج- من ينتمي بأصله للجمهورية العربية السورية، ولم يكتسب جنسية أخرى، ولم يتقدّم لاختيار الجنسية السورية في المهلّ المحدّدة بموجب القرارات والقوانين السابقة⁽¹⁴⁾.

من الملاحظ في المواد السابقة ثبوت نسب الأطفال لأبائهم فقط، وغياب كامل لدور المرأة في نسب أطفالها حتى في إجراءات تسجيل المولود حيث يعود الأمر للذكور من العائلة ممّا يضعها تحت رحمة الرجل الذي قد يكون غير موجود أثناء تثبيت حالة الولادة أو متوفياً أو قد يكون مُغتصبها!

(13) النص الكامل لقانون الأحوال المدنية رقم 13

(14) المرسوم التشريعي 276 لعام 1969 المتعلق بالجنسية العربية السورية

اكتساب الجنسية مشروط بجنسيّة الوالد سواء كانت ولادته داخل سوريا أو خارجها

الفقرة ب من قانون الجنسية يمنح المولود الجنسية السورية بدلالة ولادته في داخل سوريا، ولم يتم إثبات نسبه لأبيه: أي يكتسب الجنسية بدلالة مكان الولادة وليس بدلالة الأم السورية، على أن يسجل مجهول الأب أي «القيط»

وهنا نسأل: كيف خسر نحو مليوني طفل سوري جنسيّتهم، أو لماذا لم يتمكّن ذوهم من تسجيل ولاداتهم وتحوّلوا المكتومي قيد؟ وكيف خسر آلاف الأطفال نسبهم وابتوا بحكم اللقطاء؟

لدى استعراض أوضاع أطفال اللاجئين السوريين في كل من الأردن ولبنان وتركيا، وكذلك أحوال أطفال النازحين داخل سورية سوف نتمكّن من تعرّف جملة الأسباب أو المعوّقات والتحديات التي نراها تتكرر في تلك البلدان وتؤثر سلبيًا على سير عمليات تسجيل الأطفال، مع بروز بعض الخصوصيات لدى بعض الدول تتصل بمدى تعقد الإجراءات، أو تبسيطها، فضلًا عن وجود تحديّ اللغة التركية.

1 - حالة الأطفال اللاجئين في بلدان الجوار:

- في الأردن، بلغ عدد السوريين اللاجئين المسجّلين من قبل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بحلول آب/ أغسطس 2021، 670.637 لاجئًا⁽¹⁵⁾ موزعين بين 540.815 ألف سوري مقيمين في مراكز حضرية: عمّان والمفرق وإربد، فضلًا عن 129.822 ألف لاجئًا مقيمين في مخيمات ثلاثة.

جميع اللاجئين المسجّلين لدى المفوضية تمكّنوا من تحصيل أوراق إقامة حكومية، ولديهم الحق في إرسال أطفالهم إلى المدارس الحكومية، وكذلك الحصول على المعونات المالية والعينية من مفوضية اللاجئين.



أطفال مع عائلتهم في مخيم الزعتري

(15) <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>

مقابل ذلك، لم يتمكن 229.363 لاجئ من التسجيل لدى المفوضية لانتقالهم من المخيمات إلى الداخل الأردني للإقامة في المدن والقرى بين أعوام 2012-2015 من دون تأمين كفيل أردني، فهؤلاء تمّ عدّهم مخالفين، لا إقامة نظامية لهم، ولا يحقّ لهم تلقي المساعدات المالية والعينية، ولا تسجيل أطفالهم المولودين، وابتوا من المحرومين تعليمياً. وهكذا تم حرمان 150 ألف طفل ولدوا في الأردن منذ بداية الحرب عام 2011 لأنّهم بدون أوراق ثبوتية، هذا عدا الأطفال الذين كانوا مصاحبين لذويهم عند اللجوء.

يضاف لأولئك، مجموعات أخرى من أطفال سوريين يتعرض ذووهم تبعاً لفقد قدراتهم على تسجيل أطفالهم رسمياً على الرغم من انتمائهم لمجموعات الأسر التي حصلت إقامات نظامية، فهؤلاء عليهم زيارة السفارة السورية والتعرض لمخاطر أمنية، خاصة لو كانوا على قوائم المطلوبين أمنياً.

وتُضاف عقبة السفارة إلى ارتفاع الكلفة المالية المترتبة على الرسوم، وما يصاحبها من رشى لسماسة السفارة، وغالباً ما لا تتوافر لديهم الإمكانيات المالية. وعندما يتأخر تسجيل المولود عن المهلة الممنوحة للتسجيل من السفارة، تصبح إجراءات التسجيل أكثر تعقيداً وأعلى كلفة حيث تتم إضافة غرامة قدرها 50 دولاراً، عن تسجيل كل طفل إلى جانب رسوم التسجيل القياسية البالغة 75 دولاراً، وقد تصل غرامة التأخير عن التسجيل لأكثر من عام إلى 100 دولار.

يشكّل هاجس زيارة السفارة السورية إلى جانب تعقيدات العملية البيروقراطية وارتفاع كلفتها أسباباً تدفع الكثير من السوريين إلى الكفّ عن متابعة إجراءات تسجيل أولادهم. فقد أفادت إحدى الدراسات أنّ نحو 40% من الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن يفتقرون إلى شهادات الميلاد، ما يشكّل عائقاً إضافياً أمام التحاقهم بالمدارس عند بلوغهم السنّ التعليمية. فقد بلغ إجمالي الأطفال المسجلين بالمدارس الحكومية 145 ألف طفل، ويمثلون 64.4% من الأطفال الذين يحقّ لهم الالتحاق بالمدرسة وعددهم 225 ألف طفل، مع بقاء 80 ألف طفل خارج المدرسة.⁽¹⁶⁾ فضلاً عن افتقار آلاف الأطفال إلى شهادة ميلاد أردنية ما يحول دون تمكّنهم من إثبات هويتهم والوصول إلى العدالة والتمتع بالحقوق وهم وسط كل ذلك معرّضون بشكل للاستغلال والابتزاز ويدفعهم لتزويج بناتهم في سنّ مبكرة⁽¹⁷⁾، في ظلّ تدهور سريع للظروف المعيشية للغالبية اللاجئين السوريين في الأردن. فقد أفادت دراسة لليونسيف أنّ 85% من الأطفال السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وأنّ 94% ممن هم دون الخامسة يعانون من فقر «متعدّد الأبعاد»، أي أنّهم محرومون من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الخمسة وهي: التعليم والصحة و«المياه والصرف الصحي» والحماية والسلامة⁽¹⁸⁾.

(16) HRW, We're Afraid for Their Future, Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan. August 16, 2016 p22

(17) بلغت نسبة «الزواج المبكر بين اللاجئين السوريين العام 2020، 35% من إجمالي زيجات السوريين في الأردن»، وفقاً لمدير مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري بدائرة قاضي القضاة.

(18) اليونسيف، تردي الأوضاع المعيشية للعائلات السورية خلال العامين الماضيين، 25 شباط / فبراير 2018 انظر <https://www.unicef.org/ar/press-releases/syrian-children-jordan-poverty-unicef>

وأفادت دراسة مسحية أعدتها «منظمة العمل الدولية» عام 2015، أنّ 76 ألف طفل من السوريين تنطبق عليهم معايير عمالة الأطفال، 45 ألفاً منهم يعملون في مهن خطيرة مثل العمل في تمديدات الكهرباء والنجارة والحدادة والميكانيك والبناء والتبليط والمخابز ومحلات القهوة والبيع ليلاً في الشوارع، وتتراوح غالبية أعمارهم بين 5 و17 سنة. وإذا استمرّ تدهور أوضاع هؤلاء معيشياً فضلاً عن جملة التحديات الأنفة الذكر المتعلقة بعقبات تسجيل أطفالهم فسوف يتعرض الأردن لخطر ظهور جيل من الأطفال السوريين مجهولي النسب والهوية على أرضيه، ولن يتمكن هؤلاء من العودة إلى بلادهم، بعد انتهاء الحرب لأنهم لا يحملون الجنسية السورية.

● وفي لبنان بلغ عدد السوريين الذين لجؤوا إليه 1.08 مليون نسمة عام 2020. دخل معظمهم الأراضي اللبنانية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2015⁽¹⁹⁾ غالبيتهم أطفال بلغت نسبتهم 55% من إجمالي اللاجئين، أقاموا في مساكن مؤجّرة في بلدات وقرى شمال البقاع، ومنطقة جبل لبنان حول بيروت، وفي تجمعات سكنية شعبية فقيرة، فيما أنشأ عدد منهم مخيمات عشوائية بلغ عددها 1900 مخيم في كامل أنحاء البلاد.



مخيم سوري في لبنان

ومع أن لبنان قد أخذ علمًا بالتوصيات التي تدعو إلى اتخاذ الخطوات القانونية والإدارية لضمان تسجيل السلطات لأيّ طفل من أطفال اللاجئين المولودين في لبنان، وإصدار الوثائق اللازمة لذلك، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة للسماح للأطفال المولودين في لبنان بالحصول على حقهم في الاعتراف القانوني من خلال شهادات الميلاد. فإن محدودية الصفة القانونية للاجئين السوريين ما زالت مستمرة، إذ يستمر اعتبار اللاجئين السوري في لبنان نازحًا، في محاولة لإزالة حقوقهم المدنية والسياسية.

(19) بدءًا من مطلع عام 2015 أصبح الدخول إلى لبنان وفق تصاريح دخول وتم فرض شروط مشددة على منح الإقامة الجديدة.

لم يتمكن من التسجيل لدى مفوضية اللاجئين سوى نحو نصف السوريين تقريباً (532) ألف نسمة مقابل بقاء النصف الآخر (550) ألف نسمة غير مسجلين ويمثلون 50.75% حسب أرقام (20) 2019 وهؤلاء لا يملكون أوراقاً ثبوتية تؤكد جنسيتهم السورية، وفي وقت يعانون فيه من صعوبة استخراج أوراق جديدة، بسبب معارضة جزء منهم للنظام في دمشق، وتخوفهم من دخول السفارة السورية، كما أن جزءاً منهم يفضلون عدم تسجيل أبنائهم خوفاً من إجبار الدولة اللبنانية لهم على المغادرة، خصوصاً وأنّ الدعاية السائدة في لبنان هي وجوب التخلص من اللاجئين السوريين بأيّ ثمن فضلاً عن عدم قدرة غالبية الأسر على تدير نفقات التسجيل المالية. (21) هذا فضلاً عن تعقيد إجراءات تسجيل أطفالهم خاصة عندما يتأخرون في تسجيلهم أكثر من عام بدءاً من تاريخ الولادة، وإذا لم يتمكن الوالدان من إكمال هذه العملية، فعليهما المرور بإجراءات محكمة ومكلفة وطويلة لإثبات علاقة الطفل بأسرته وصلته بأبيه وقبول تسجيله. وفي واقع الأمر لا يقوى على القيام بذلك إلا من لديهم إقامة قانونية! (22)

وحسب مفوضية شؤون اللاجئين فإن 260 ألف طفل سوري ولدوا في لبنان منذ بدء الصراع، 30% منهم مسجلون في واقعات الأجانب، والباقي 70% غير مسجلين في سجل واقعات الأجانب، فهم موثقون بشهادات ميلاد مصدقة من قبل مديري المستشفيات أو القابلات القانونية، ومن قبل مختير المناطق التي يقيم فيها السوريون لا غير.

● استقبلت تركيا أكبر عدد من السوريين منذ بدء الحرب، وقد بلغ عددهم (3.691) مليون سوري في عام 2019 (23) منهم (460.470) ألف فرد مقيمون في مخيمات. فيما استقر غالبيتهم في الولايات المحاذية للحدود السورية، وفي بعض الولايات الغربية: هاتاي - كيليس - العثمانية - عينتاب - أورفا - بورصة - إزمير - إسطنبول.

بلغ عدد الأطفال (5-18 سنة) المشمولين بالإقامة المؤقتة (1.7) مليون طفل. (24) وبلغت نسبة المسجلين منهم في المدارس 63.2%.

يشترط القانون السوري على الأطفال المولودين خارج سوريا اتباع قوانين الأحوال الشخصية للبلد الذي يقيمون فيه، ما يعني أنه يتعين على الوالدين الحصول على شهادة ميلاد من السلطات التركية حيث ولد الطفل، ثم تسجيل ميلاده في أقرب سفارة أو قنصلية سورية خلال 90 يوماً من تاريخ الميلاد.

في واقع الأمر تواجه السوريين في تركيا جملة من التحديات التي تعيق تسجيل أطفالهم،

(20) تقارير المجتمع المدني 2020 تقارير الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل - لبنان، ص 10

(21) وجدت دراسة لمنظمة انقاذ الطفولة أن نسبة أطفال الأسر التي تحصل على مساعدات نقدية كانت أقل عرضة للانخراط في عمالة الأطفال، ولهم فرص أكبر في التسجيل في المدارس والمداومة بشكل مناسب.

(22) A second chance for unregistered children.

<https://www.nrc.no/perspectives/2019/a-second-chance-for-unregistered-children/>

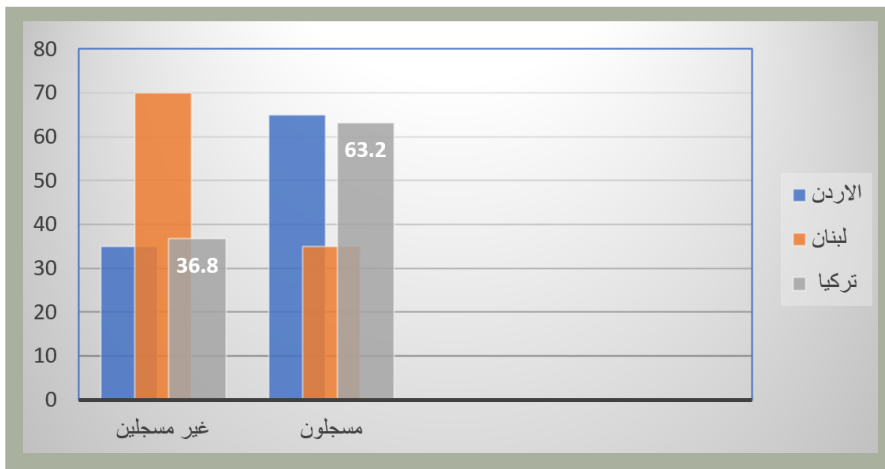
(23) انظر <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria?id=10191>

(24) المديرية العامة لإدارة الهجرة 2019.

فنحو نصف مليون طفل سوري من دون جنسية سورية في عام 2018 وذلك لعدم تمكّن ذويهم من تسجيل واقعات ولاداتهم في القنصليات أو السفارة السورية في تركيا. علماً بأن معظم مواليد السوريين تم تقييدهم في المشافي التركية، ولهم قوائم منتظمة لدى وزارة الصحة التركية. نتيجة جملة من العقبات أبرزها:

- عقبات إدارية ومالية: يشترط القانون التركي حصول كلا الزوجين على وثيقة الإقامة المؤقتة «الكملك»، كي يتمكنّا من تسجيل أطفالهما، وتحصيل هذه الوثيقة ليس سهلاً، حيث تتطلب قيامهما بإجراءات عديدة منها حجز موعد مسبق في القنصلية السورية، والحصول على إذن سفر للانتقال من مكان الإقامة إلى أية ولاية تمنح اللاجئ وثيقة إقامة (كملك)، وهي عملية مكلفة قد تصل إلى نحو 500 دولار وأحياناً إلى الألف دولار، عندما يلزم دفع نفقات تثبيت عقد الزواج في السفارة السورية قبل تسجيل الأولاد، إن تدير هذه النفقات ليس متاحاً لكثير من السوريين، فجُلّهم غارقون في تدبير لقمة أطفالهم.
- فقدان الوثائق المطلوبة لإكمال تسجيل المواليد لقد فقد كثير من السوريين وثائقهم أو تمّ إتلافها أو مصادرتها في محطات اللجوء العديدة.
- تثير مراجعة السفارات السورية مخاوف اللاجئين خاصة عندما يكون المعنيّ مطلوباً من الأجهزة الأمنية السورية، ومما زاد أمور إثبات النسب وتسجيل الأطفال تعقيداً وفاة الزوج لاحقاً في تركيا، فضلاً عن الحواجز اللغوية التي قد تخلق مشاكل في الوصول إلى إجراءات التسجيل المدني، فضلاً عن جهل البعض بإجراءات التسجيل المدني بما في ذلك المهل الزمنية الممنوحة للتسجيل.

شكل (1) توزّع الأطفال بحسب معدلات الانتظام بالدراسة في بعض بلدان اللجوء



2 - الأطفال في المناطق الواقعة خارج سلطة الدولة (شمال غرب وشمال شرق سوريا).

تضم الفئة أطفالاً حُرِّموا من حق تسجيل ولاداتهم في مكاتب الأحوال الشخصية لحكومة النظام، يعيشون في أجزاء واقعة خارج سيطرة النظام من سوريا وتمتدّ على منطقتين، انظر المصور التالي:



المنطقة الأولى:

شمال غرب سوريا

وتضم: شمال إدلب وغرب حلب، عفرين، ريف حلب الشمالي، جنوب إدلب وشمال حماة وعدد أطفالها من عمر 6-18 سنة (1.453.28) منهم 59.2% خارج المدرسة.

المنطقة الثانية:

شمال شرق سوريا

وتضم: دير الزور والرقعة والحسكة وريف حلب الشمالي، وتضم (639.600) طفل منهم 39.5% خارج المدرسة⁽²⁵⁾

وقد بلغ معدّل الأطفال المنقطعين عن الدراسة/ غير المسجّلين في المنطقتين 55.3% من إجمالي العدد الكلي والبالغ (2.01) مليون طفل أي أنّ (1.1118) مليون طفل هم خارج المدرسة!

لا تقف مشكلة أطفال المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عند انخفاض معدلات الانتظام المدرسي، بل تتعدّها إلى مشكلة تمثّل تحدّيًا كبيرًا لمستقبلهم، ومستقبل سوريا على السواء، وأقصد ضياع هوية عدد كبير منهم. إنهم غير مسجّلين، ولا يملك ذوهم وثائق رسمية قانونية يُعتدّ بها تؤكّد ولادتهم ووجودهم.

(25) حقوق الطفل بين القانون والواقع في المناطق خارج سيطرة النظام، نيسان/ أبريل 2021 وحدة إدارة المعلومات - وحدة تنسيق الدعم. ص 18-19 من التقرير. [/https://www.acu-sy.org](https://www.acu-sy.org)

هنا -بخاصة الجزء الشمالي الغربي- تمّ تجميع جميع السوريين الذين رفضوا المصالحة مع النظام وفق تسويات عام 2018 فضلًا عن السكّان المحليين للمنطقة. وكان نتيجة عمليات التهجير القسري أن غادر كثيرون بلداتهم وبيوتهم من دون اصطحاب وثائق زواج أو ولادة إلى المناطق التي استقرّوا فيها ليجدوا أن قوى الأمر الواقع الحاكمة لهذه المناطق قد أغلقت مكاتب السجل المدني لحكومة النظام المسؤولة عن تسجيل واقعات الولادة والزواج فضلًا عن باقي الواقعات الحيوية، وحلّ مكانها مكاتب تم استحداثها لتكون بديلاً عن الحكومية بإشراف جهات متعدّدة مثل المحاكم الشرعية المحلية، والمجالس المحلية، والسلطات غير الحكومية القائمة بحكم الأمر الواقع فضلًا عن الجهات المسلحة.

دفتر العائلة هو السجل المدني الأساسي في سوريا، وأساس الحصول على جميع الوثائق المدنية الأخرى. أفاد حوالي 40٪ من النازحين الذين شملهم الاستطلاع أنه لم يعد لديهم دفتر العائلة. والذين لديهم دفتر عائلة لم يتمكنوا من إضافة أسماء أطفالهم المولودين حديثًا، وهكذا لم يتم تضمين ما يقرب من نصف الأطفال النازحين داخلًا الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات، وما دون في دفتر العائلة.

وعلى الرغم من أن مناطق سورية كثيرة خرجت من خرائط العمليات العسكرية، فإن كتابة السطر الأخير في مأساة النسبة الكبرى من أبنائها والمهجرين قسرًا إليها لا تبدو قريبة على الإطلاق، فمع عودة مدن بكاملها إلى سيطرة «الدولة السورية» بدأت الكارثة بالتكشف: في حمص وحماة وحلب ودير الزور والرقّة وغيرها من المدن السورية هناك أعداد كبيرة من الأطفال مع أمهات فقط. أما الآباء فهرب بعضهم، وقتل بعضهم، واختفى بعضهم.

لقد تحول تسجيل أطفال المعارضين في دوائر النفوس إلى ما يشبه الكابوس، فلأطفالهم أسماء، ويعرفون والديهم ولكنهم غير مسجّلين في دوائر الأحوال المدنية لدى حكومة النظام المعترف بها رسميًا، إنهم مكتومو قيد، لا جنسية لهم. إنهم قانونيًا غير موجودين على الإطلاق. فقد بات صعبًا على المعارضين السوريين مراجعة دوائر الأحوال المدنية لتسجيل أبنائهم، بعد أن توقّفت أغلب دوائر الأحوال الشخصية عن العمل فيها منذ عام 2012.

ومن نتائج هذه الواقعة أن النظام وبعد أن دخل العديد من المناطق التي كانت خارج سلطته لم يعترف ببيانات الواقعات الحيوية للسكّان «ولادات، وفيات، زواج وطلاق..» ما ساعد أجهزة النظام على التلاعب بالوقائع فيما يخص تصريح أهل المتوفى «أب أو زوج..» عن أسباب وفاته فكانوا مضطرين للتصريح عن أسباب وفاة غير حقيقية لدى تسجيل واقعات وفيات ذويهم، وهكذا تمّت عمليات طمس حقائق عن أسباب وفيات كان النظام وراءها⁽²⁶⁾.

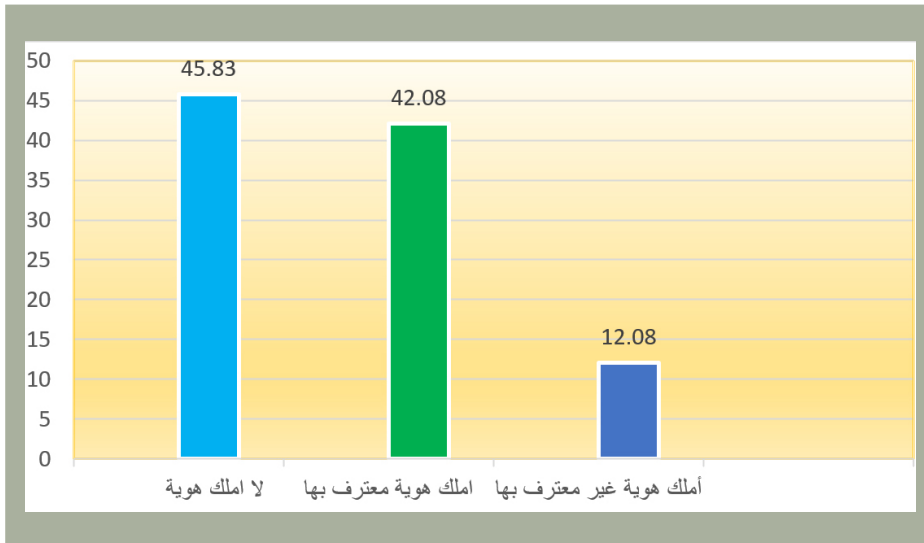
والسؤال المطروح في هذه المناسبة: كيف أدّى إهمال قيادات وهيئات المعارضة إلى هذا الأمر؟ إنها قصة فشل وانعدام مسؤولية تجاه السوريين الذين خرجوا على النظام.

(26) <https://www.youtube.com/watch?v=VITqBeWFlwY>

أفادت بيانات وقّرها تقرير حديث عن المناطق خارج سيطرة النظام⁽²⁷⁾ على المستوى الإجمالي أنّ 45.8% من الأطفال الذين تم سؤالهم لا يملكون أوراق ولادة أو إخراج القيد، وهم غير مسجلين في إحدى دوائر الأحوال المدنية، ولكنّ 12% منهم يملكون وثائق ولادة غير معترف بها رسمياً وبالتالي لن يتمكنوا من الحصول على حقوقهم الأخرى، فيما 42% لديهم أوراق رسمية أي لديهم إخراج قيد مسجل عليه كل بيانات ولادتهم «لديهم هوية» انظر الشكل رقم (2).

شكل (2) توزّع الأطفال من عمر 6-18 سنة حسب أوضاعهم بالنسبة لوثائق التسجيل المدني

شمال غرب وشمال شرق سوريا



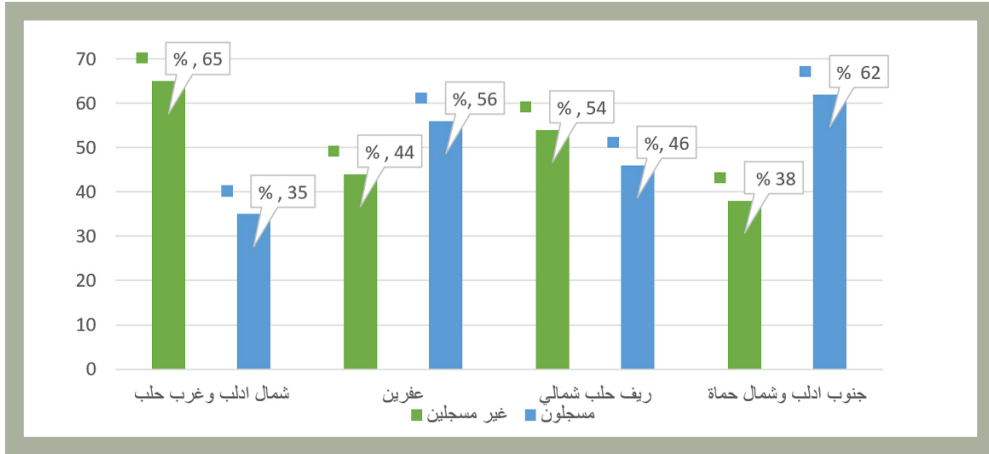
علمًا بأنه يوجد تباين واضح في الوصول للوثائق الرسمية المعترف بها بين مناطق ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية، ومناطق الحكومة المؤقتة وما يسمى حكومة الإنقاذ. وسبب ذلك أن هناك وصولاً لأطفال في مناطق ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية إلى الوثائق الرسمية، كون مؤسسات النظام ما زالت تعمل في القامشلي، كما يمكن أن يفسر ذلك بأن قدرة وصول ذوي الأطفال إلى مناطق النظام تختلف من منطقة لأخرى.

من دون شك إن مقارنة سريعة بين معدلات الانتظام/ عدم الانتظام بالمدرسة، ومعدلات انعدام الهوية/ إخراج القيد تسمح بالوصول لاستنتاج مهم يفيد ارتباط المؤشّرين معًا، فحيث نسب التسجيل مرتفعة تكون معدلات التسجيل المدني مرتفعة كذلك. العلاقة ليست خطية بل معقدة تتدخل فيها متغيرات أخرى تعيق الانتساب للمدرسة بغض النظر عن القدرة على التسجيل المدني.

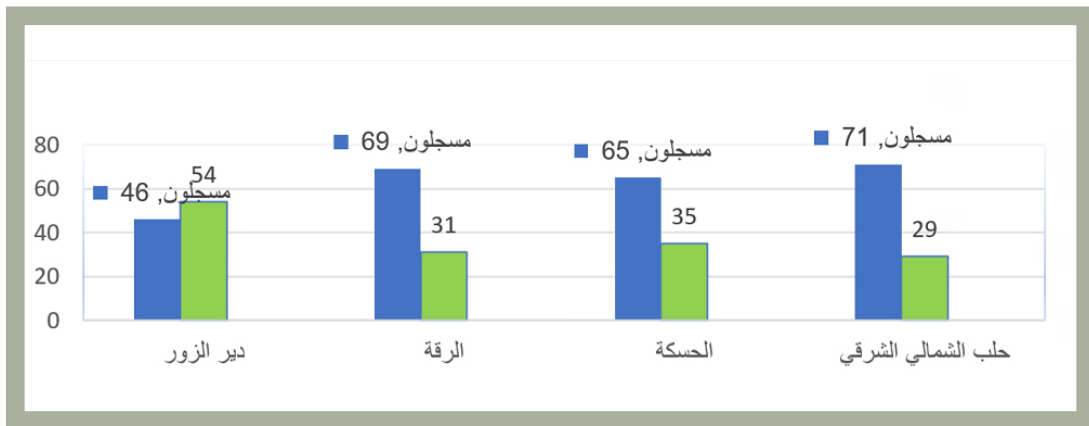
(27) حقوق الطفل بين القانون والواقع في المناطق خارج سيطرة النظام، نيسان/ أبريل 2021 وحدة إدارة المعلومات - وحدة تنسيق الدعم. ص 18-19 من التقرير. <https://www.acu-sy.org/>

تتفاوت نسب الانتظام/ عدم الانتظام بالتعليم بين المناطق المكونة لكنتا المجموعتين. انظر الشكل رقم (3).

شكل (3) معدلات التحاق الأطفال بالمدرسة في منطقة شمال غرب سورية



شكل (4) معدلات التحاق الأطفال بالمدرسة في منطقة شمال شرق سورية



3 - فئات الأطفال المحرومين من النسب والجنسية معاً:

ينضم تحت هذا العنوان عدد من الحالات يشترك الأطفال فيها في خسارتهم النسب والجنسية رغم وجود فروق تتصل بالأسباب التي أدت إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية. الفئة الأولى:

وتشمل أطفال أمهات سوريات تزوجن أو تمّ تزويجهنّ من مقاتلين ينتمون لداعش وفق عقود زواج غامضة. فبعد معركة الباغوز تمّ إخراج النساء المرتبطات بمقاتلي داعش وأطفالهنّ دون سنّ العاشرة إلى مخيّمي «الهول» و«الروج» في محافظة الحسكة، أمّا الأطفال السوريون الذين تجاوزت أعمارهم اثنتي عشرة سنة فقد تمّ ترحيلهم إلى سجن الأحداث في قرية «تل معروف» التابعة لمدينة القامشلي.⁽²⁸⁾

يضمّ مخيّم الهول والروج نحو 75 ألف نزيل / نزيلة بينهم نحو 27 ألف طفل، وهؤلاء تربطهم صلات أسرية (نساء وأطفالهنّ) بمقاتلي تنظيم الدولة، بينهم من ولدوا نتيجة الاغتصاب، معظمهم لم يبلغوا سن المراهقة، هؤلاء يقضون طفولتهم في ظروف بائسة مع عدم وجود مدارس، ولا مكان للعب أو للأنشطة المفيدة يقع تحت إشراف وحماية وحدات الحماية الكردية في محافظة الحسكة، فقد عمد آلاف المقاتلين من تنظيم الدولة إلى الزواج من نساء سوريات وعراقيات، وأنجبوا منهنّ أطفالاً ثم تركوهنّ دون أن يتركوا أي إثبات رسميّ لزوجهم، ممّا أوقع النسوة في حالة قانونية مضطربة، من حيث عدم إمكان تثبيت زواجهنّ أو فسخه، إضافة إلى الأوضاع القانونية المعقدة لأولادهنّ، والذين أصبحوا إمّا مكتومي القيد الآن، فلا يتمتعون بأيّ مزية قانونية أو مدنيّة، أو أنهم يُنسبون إلى أقارب آخرين كالأخوال أو الأزواج الجدد لأمهاتهم، إضافة إلى المعاناة الاجتماعيّة التي تعانيها هذه العائلات جرّاء النظرة السائدة عنها داخل مجتمعاتها باعتبارهم أبناء قتلة أو أسر متطرّفة.



مخيّم الهول في محافظة الحسكة

وعلى الرغم أنّ طريقة الزواج المتبّعة في أوساط مقاتلي داعش هي ذاتها المتبّعة في كل أنحاء سوريا والدول العربية والإسلامية: شيخ، شاهدان، زوج، وولي للزوجة، مهر، إيجاب وقبول على سنّة الله ورسوله، لكن بلا توثيق رسمي! ويبقى الأطفال هم الضحايا.

(28) مخيّم الهول: أرقام وإحصاءات، الشرق الأوسط، 23/3/2020: <https://bit.ly/2K3DWC>

الفئة الثانية:

تشمل الأطفال فاقدى النسب/ اللقطاء، وهؤلاء موجودون في كل الظروف، ولكن الحرب السورية أدت إلى ازدياد أعدادهم، وهم المشردون واللقطاء.

الفئة الثالثة:

الأطفال الذين ولدوا في المعتقلات نتيجة عمليات اغتصاب السجينات من قبل رجال النظام. تتوارى الأم مع طفلها بعد خروجها من السجن، والمعلومات عنهم نادرة يحيطها كثير من الغموض. يجب أن تشكل قضيتهم بنداً مهماً في مرحلة تحقيق العدالة الانتقالية لاحقاً.

الفئة الرابعة:

الأطفال غير المصاحبين في مناطق النزوح واللجوء: هم أطفال افترقوا عن كلا الأبوين أو عن غيرهما من الرعاية حسب القانون أو العرف، ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا قد افترقوا عن أقاربهم الآخرين. أو أولئك الأطفال الذين افترقوا عن كلا الوالدين وغيرهما من الأقارب وهم لا يتلقون الرعاية من أي أحد مسؤول عنهم بحكم القانون أو العرف.

يواجه الأطفال في سوريا نتيجة الانفصال عن أسرهم بسبب التهجير القسري مجموعة متنوعة من المخاطر بما في ذلك الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال والعمل القسري والإتجار ومحدودية فرص الحصول على التعليم والتجنيد القسري في قوات أو جماعات مسلحة.

ينص القانون الإنساني الدولي على احترام حقوق الأسرة وحماية أفرادها في أوقات النزاع المسلح. ففي حالات الإخلاء أو نقل السكان لا بد من اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحؤول دون انفصال أعضاء الأسرة الواحدة. وفي حال حدوث الانفصال، ينبغي مساعدة أعضاء الأسرة الواحدة على تلقي الأخبار عن ذويهم وتزويدهم بمعلومات عن مصير أقاربهم المفقودين ومكان وجودهم. كما ينبغي اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل لمّ شمل الأسر المشتتة، وتحديد الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وتسجيلهم، وتوفير الحماية لهم، ومساعدتهم في جميع الأوقات.⁽²⁹⁾

على الرغم من مصادقة حكومة النظام على اتفاقية جنيف الرابعة التي تنصّ على أنه يجب على أطراف النزاع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين يتيموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال.⁽³⁰⁾ فهي لم تصدر حتى الآن قانوناً شاملاً يخصّ نظام الرعاية البديلة ينظّم وضع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

وكذلك صادقت حكومة النظام السوري على اتفاقية حقوق الطفل التي تحثّ الدول الأطراف على ضمان عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرّر السلطات المختصة ذلك رهناً بإجراء إعادة نظر قضائية. وفي الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أيّ إجراء اتخذته دولة

(29) القوانين 105، 117، 131 من القانون الإنساني الدولي العرفي والمواد 25، 26، 27، 50 من اتفاقية جنيف الرابعة

(30) حماية المدنيين في أوقات الحروب لعام 1949

من الدول الأطراف تقدّم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصّة بمكان وجود عضو الأسرة الغائب إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل.

يبدو أنّ التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية شيء، والممارسات على أرض الواقع شيء مختلف. تنطبق هذه القاعدة على سوريا وعلى غيرها من البلدان المحكومة من قبل أنظمة استبدادية معادية للشعوب التي تحكمها.



أطفال غير مصحوبين في مخيم الزعتري

حادى عشر: الخلاصة والتوصيات

من بين الآثار السيئة للحرب في سورية حرمان عدد كبير من الأطفال من حقّهم في النسب ووثيقة الميلاد الحكومية، أي حرمانهم من الهوية. وهؤلاء متنوّعو الظروف والتحدّيات بحسب مناطق إقامتهم باعتبارهم لاجئين أو نازحين. وأقصى تلك الظروف تلك التي وجد الأطفال أنفسهم فيها من دون أهل! وهم من تسمّهم المنظّمات الإنسانية «غير المصحوبين» قد يكون لهم أهل «أمّ وأب» أو أقلّه واحد منهما، ولكن لم يتمّ الشّمل بينهم. وهؤلاء وصل بعضهم إلى أوروبا، وتاهوا، مع من هم؟ أين اختفوا؟ وبعضهم ما زالوا داخل سوريا، أو في بلدان اللجوء المجاور.

وتقترب ظروف أطفال السوريات اللاتي كُنّ متزوجات من مقاتلين دواعش، قُتلوا أو هربوا وتركوا وراءهم نساء وأطفال يقاسون الأمرين في بعض معسكرات الاحتجاز، وهم معرّضون لتربية تكفيرية على يد نساء ما زلن يُبشّرن بقتل كلّ مختلف.

وأطفال آخرون يعيشون مع ذويهم في مناطق خرجت عن سلطة النظام، وخضعت لسلطة قوى الأمر الواقع التي دمّرت بُنى مؤسّسات دولة النظام، ولم تتمكن من إيجاد بنى بديلة، بعضها عاد لسلطته كالغوطة ووادي بردى، فيما بقيت أخرى خارج سلطته. وأقصد منطقتي شمال غرب وشمال

شرق سورية. بالتأكيد لأطفال هذه المناطق أسماء ونسب، ويمكن أن يكون لهم سجل ميلاد ولكن غير معترف به من جانب حكومة النظام، لذلك عد جميع من لم يتمكن ذووهم من تسجيلهم في إحدى دوائر حكومة النظام «مكتومي قيد». وهؤلاء يمثلون شريحة كبيرة جاوز عددها المليون طفل.

والمشكلة ذاتها تتكرر مع الأطفال اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا، فغالبيتهم لا يملكون قيوداً رسمية إلا قلة منهم.

عدد كبير من الأطفال المحرومين من القيد المدني لا يستطيعون التسجيل في المدارس، وغير قادرين على الاستفادة من الخدمات الصحية التي تقدم للاجئين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة.

لذا نجد ترابطاً قوياً بين حقّي الهوية والتعليم لدى الأطفال المولودين في الأردن ولبنان وتركيا.

إنها قضية خطيرة، وعواملها متشابكة، تمس غالبية السوريين في حاضرهم ومستقبلهم. وسوف يقودنا مسعى تفكيكها والبحث عن مخارج لحلها إلى استنتاج مهم مفاده بأنها قضية سياسية في المقام الأول، بالرغم من طابعها الاجتماعي/الاقتصادي، والإنساني، من عنده بدأت المشكلة السورية برمتها، ومنه سوف يبدأ الحل الحقيقي لها.

لذلك سوف تقف توصيات هذه الدراسة عند المستويات ما قبل السياسية، بانتظار نضج الظروف التي سوف تدفع بمباشرة حلها، عند ذلك سوف يكون ملفّ الأطفال بكامل تعقيداته وعلى رأسها حقهم في الهوية جزءاً من الحلّ الكامل. وربما كان الملفّ الإنساني نقطة انطلاق في السير في طريق بناء إجراءات الثقة بين السوريين، عندها يمكن التفكير في قضايا اللاجئين والنازحين وأوضاع الأطفال القانونية - المدنية: تسجيلهم ومنحهم الوثائق الرسمية اللازمة لاستعادة هويتهم. وريثما يصل السوريون إلى تلك المرحلة، يمكن اقتراح عدد من التوصيات وعدها في مقام القضايا فوق التفاوضية:

- «تعديل المادة الثالثة من قانون الجنسية السوري لتصبح على الشكل التالي: يُعدّ سورياً حكماً، من وُلد في القطر أو خارجه، من أب سوري، أو من أم سورية.
- تعديل الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القانون لتصبح على الشكل التالي: تمنح الجنسية حكماً لمن وُلد لأم سورية داخل أو خارج القطر، ولم يثبت نسبه إلى أبيه قانوناً، أو من وُلد لأم سورية، وأب مجهول الجنسية، أو لا جنسية له، بحيث تشمل هذه الفقرة جميع أطفال الأم السورية». (31) الأمر الذي يفتح طريق إزالة التحفظ على المادة التاسعة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتمكينها من حقها بمنح أولادها جنسيتها. وبذلك تنتفي حالة الطفل اللقيط - أي فاقد النسب.

(31) المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، حقوق الطفل في سوريا بين الواقع والقانون

https://sl-center.org/?p=1294#_edn8

- على الأمم المتحدة والدول النافذة في مجلس الأمن ممارسة الضغوط الكافية على النظام السوري لتسهيل إجراءات تسجيل جميع الوافعات الحيوية -الزواج والطلاق والولادة لجميع السوريين أينما كانوا- نازحين ولاجئين من دون النظر إلى خلفياتهم السياسية فهم سوريون، وعلى الدولة تقديم الخدمات الضرورية لهم.
- أن تتخذ البلدان الأصلية للمقاتلين الأجانب خطوات فورية لتبسيط تسجيل مواطنيها المولودين في سوريا من أجل تحقيق هدف نهائي يتمثل في إعادة توطينهم وتقديم الرعاية لهم بأسرع ما يمكن، وفي ضوء مبدأ مصالح الطفل الفضلي، وينبغي أيضًا أن تمتنع البلدان الأصلية عن تجريد الآباء من جنسيتهم في ضوء تأثير ذلك على الأطفال.
- عدّ الوثائق التي تشير إلى المولد أو إلى غير ذلك من الوقائع الحيوية الصادرة عن الأطراف غير التابعة للدولة إثباتًا صحيحًا، مقترنة بشهادات الشهود، من أجل الحصول على وثائق مدنية رسمية، وينبغي ألا تؤدي الوثائق الصادرة عن المجموعات المسلحة بأي شكل من الأشكال إلى عواقب سلبية على الأطفال.
- الاعتراف بالشخصية القانونية للاجئين السوريين وعدّهم لاجئين بالتوقيع والتصديق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 في كل من لبنان وتركيا. لأن في ذلك تمكينهم من الحصول على بطاقات إقامة رسمية وتلقيهم المساعدات، ويفتح لأطفالهم آفاق التعليم والصحة وغيرها من الحقوق.
- إنشاء أنظمة للنازحين السوريين لاستبدال الوثائق المزوّرة بوثائق رسمية، وتصحيح المعلومات غير الصحيحة في تلك المستندات، مع مراعاة التحقق منها ودون إجراءات عقابية أو غرامة.
- يتمثل الخطر طويل الأمد في أن الوثائق المفقودة أو المنتهية الصلاحية أو غير المكتملة يمكن أن تصبح عقبة كبيرة أمام العودة وغيرها من الحلول الدائمة. من شأن الجهود المتضافرة والمنسقة من قبل جميع أصحاب المصلحة أن تساعد في تسهيل التأكيد الواسع للهوية القانونية لآلاف من النازحين السوريين، والسماح لهم بالحصول على حقوقهم واستحقاقاتهم الأساسية.

الحواشي والمراجع

- [1] يبلغ عدد المحرومين من الجنسية على مستوى العالم 10 ملايين إنسان (الرقم يشمل الكبار والصغار)، منهم نحو مليوني طفل سوري!
- [2] قانون الأحوال المدنية، الجمهورية العربية السورية رقم 13.

[3] <https://2u.pw/VxTSZ>

[4] مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تقرير أنا أنتمي، خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية خلال 2014-2024. انظر الرابط:

<https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5dbab9834>

[5] American Psychological Association <https://dictionary.apa.org/alienation>

[6] Schilder. (1935). The Image and Appearance of the Human Body. Kegan Paul, London, 141.

نقلًا عن عبد الرحمن بن سليمان النملة، شباط / فبراير 2018، انظر الرابط:

<https://2u.pw/Z9Ufd>

[7] حماد، حسن (2005). الإنسان المغترب، عند إيريك فروم، مكتبة دار الكلمة، مصر.

[8] Ibid: Schilder. (1935).

[9] Rached Hodgkin and Peter Newell. (2007). Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child, (UNICEF, 2007), p. 97.

[10] انظر اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المواد 1-6، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 50. انظر

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Statelessness.aspx>

[11] UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) www.refworld.org/docid/4fe875682.htm

[12] مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، البنود 2 و 3 من جدول الأعمال، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

[13] الجمهورية العربية السورية، النص الكامل لقانون الأحوال المدنية رقم 13.

[14] المرسوم التشريعي 276 لعام 1969، المتعلق بالجنسية العربية السورية، الجريدة الرسمية، 1969 انظر:

<http://www.cdf-sy.org/low/mrsom%20276.htm>

[15] بوابة البيانات التشغيلية/ حالات اللاجئين. انظر الرابط: بيانات أعداد اللاجئين السوريين في بلدان الجوار

<https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36>

[16] HRW, We're Afraid for Their Future, Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan. August 16, 2016.

[17] بلغت نسبة «الزواج المبكر بين اللاجئين السوريين العام (2020) 35٪ من إجمالي زيجات السوريين في الأردن»، وفقا لمدير مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري بدائرة قاضي القضاة.

[18] اليونيسيف، تردّي الأوضاع المعيشية للعائلات السورية خلال العامين الماضيين، 25 شباط / فبراير 2018 انظر <https://www.unicef.org/ar/press-releases/syrian-children-jordan-poverty-unicef>

[19] بدءًا من مطلع عام 2015 أصبح الدخول إلى لبنان وفق تصاريح دخول وتمّ فرض شروط

مشددة على منح الإقامات الجديدة.

[20] تقارير المجتمع المدني 2020 تقارير الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل - لبنان.
[21] وجدت دراسة لمنظمة إنقاذ الطفولة أن نسبة أطفال الأسر التي تحصل على مساعدات نقدية كانوا أقل عرضة للانخراط في عمالة الأطفال، ولهم فرص أكبر في التسجيل في المدارس والمداومة بشكل مناسب.

[22] انظر Nadine Malli. (2019). A second chance for unregistered children

<https://www.nrc.no/perspectives/2019/a-second-chance-for-unregistered-children/>

[23] بوابة البيانات التشغيلية/ حالات اللاجئين. انظر الرابط: بيانات أعداد اللاجئين السوريين في بلدان الجوار، مرجع سابق.

انظر <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria?id=10191>

[24] المديرية العامة لإدارة الهجرة 2019. وزارة الداخلية، الجمهورية التركية.

انظر [/https://www.icisleri.gov.tr](https://www.icisleri.gov.tr)

[25] حقوق الطفل بين القانون والواقع في المناطق خارج سيطرة النظام، نيسان/ أبريل 2021 وحدة إدارة المعلومات - وحدة تنسيق الدعم. ص 18-19 من التقرير.

[/https://www.acu-sy.org](https://www.acu-sy.org)

[26] بكسر التاء الحرب في سوريا جيل ضائع بلا أوراق ثبوتية.

<https://www.youtube.com/watch?v=VITqBeWFlwY>

[27] حقوق الطفل بين القانون والواقع في المناطق خارج سيطرة النظام، نيسان/ أبريل 2021 وحدة إدارة المعلومات - وحدة تنسيق الدعم. ص 18-19 من التقرير.

[/https://www.acu-sy.org](https://www.acu-sy.org)

[28] مخيم الهول: أرقام وإحصاءات، الشرق الأوسط، 23 / 3 / 2020:

<https://bit.ly/2K3DWC>

[29] القوانين 131، 105، 117 من القانون الإنساني الدولي العرفي والمواد 25، 27، 26، 50 من اتفاقية جنيف الرابعة

[30] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) اتفاقية جنيف الرابعة، حماية المدنيين في أوقات الحرب لعام 1949

[31] المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، حقوق الطفل في سوريا بين الواقع والقانون. انظر: https://sl-center.org/?p=1294#_edn8

وضعية المرأة السورية اللاجئة في المنفى بين النزوح القسري والأمل في العودة في المخيمات الأردنية

محمد الصافي

أستاذ باحث في التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - المغرب، عضو الجمعية المغربية للبحث التاريخي - المغرب، عضو الاتحاد الدولي للمؤرخين للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية - الدانمارك، عضو هيئة تحرير دورية كان التاريخية - مصر، له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة وطنية ودولية، شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية.



محمد الصافي

ملخص

شكّلت بلدان الجوار خصوصاً لبنان والأردن وتركيا مقصداً لعدد كبير من النازحين السوريين الذين هربوا من الحرب المستعرة في بلادهم، نزحوا نساءً ورجالاً وأطفالاً من كافة الشرائح العمرية إلى مناطق مجاورة عدّة، وقد ترك هذا النزوح آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية جمّة على البلدان المضيفة، كما ترك آثاراً عديدة على النازحين الساعين لإيجاد مكان آمن للعيش.

ولكونها امرأةً وحيدةً لاجئةً وتحتاج إلى المساعدة والرعاية، وتعدّ ضعيفةً في مجتمع ذكوري، فإن هذا ولد للمرأة السورية اللاجئة المزيد من العبء والمشاكل والمعاناة، حيث أنها تتعرض أثناء تدبير معيشة أسرتها لأشكال عديدة من العنف والاستغلال والابتزاز. وتتعدد أشكال العنف التي من الممكن أن تتعرض لها المرأة السورية اللاجئة سواء من داخل أسرتها من قبل الزوج أو الأخ أو الأب، أو من خارج الأسرة في المجتمع المضيف سواء على صعيد رب العمل أو الجيران أو الأصدقاء وغيرهم، على شكل عنف لفظي وعنفي جسدي أو عنف نفسي واجتماعي، إلا أن الآثار التي يتركها العنف على المرأة خاصة في حالات صعبة كاللجوء هو أسوأ بكثير من العنف الذي تتعرض له مثيلاتها في ظروف اجتماعية مستقرة نوعاً ما أو أكثر أمنًا.

إنّ تتبّع تأثير النزوح القسري على المرأة السورية قد أدّى بها إلى أن تعيش أزمة مواجهات تقلبات التواصل الأسري، وأزمة تبدل الموقع المجالي، وألم فقدان الدور الرمزيّ للأُم، وكلّها من الأمور التي تزيد من مستوى الكآبة، وبالتالي علينا أن ندرك مدى معاناة النساء السوريات اللاجئات في حرب ليست من صنعهن، وعلينا أن نقرّ بصعوبة حياة هذه الفئة الاجتماعية التي

انتزعت قسراً من عالمها لتجابه ثقافة متميزة عن ثقافتها، ولتصارع كل الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة على نمط عيشها.

تحاول هذه الدراسة البحثية مقارنة وضعية حياة المرأة السورية اللاجئة في المنفى بالمخيمات الأردنية، من خلال التطرق لهمومها الاجتماعية والاقتصادية، ومختلف المشكلات التي تواجهها والمتعلقة بذاتها وأسرتها وبالمجتمع المحيط بها. وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال تناولها جانباً مهماً في ملف اللاجئين، وهي المرأة التي تواجه تحديات ومشكلات عديدة نتيجة ظروف الحرب القاسية التي أجبرتها على اللجوء إلى البلدان المجاورة المضيفة، إلى جانب فقدانها أحد أفراد الأسرة وغياب المعيل للأسرة، وألم مضاعف في إدارة أمور ما تبقى من أسرتها.

الكلمات المفتاحية: المرأة اللاجئة، المنفى، النزوح القسري، المخيمات، الأسرة.

مقدمة

شهد الوطن العربي المعاصر خلال الأعوام الماضية قضايا جوهرية مست البنى الاجتماعية للعديد من الأفراد، حيث شكلت الحروب والنزاعات التي حدثت في العديد من البلدان بداية تغيير في هيكله البناء الاجتماعي، فتأثرت المرأة سلباً وبشكل كبير من الناحية الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وسعت إلى توفير سبل العيش الكريم وفق واقع جديد فرض عليها تغيير دورها، وتحمل المزيد من المسؤوليات المتعلقة بتوفير الأمن والرفاه للأسرة، وكثيراً ما يحدث ذلك دون توافر ما يلزم من موارد أو دعم اجتماعي. وتعد مشكلة الهجرة القسرية من أصعب وأعقد المشكلات الاجتماعية التي تواجهها البشرية، وما يترتب عليها من تهجير واضطهاد في بقاع العالم، ممّا يجعل المرأة والطفل هما الضحية فيها، فقد أنتجت الثورة السورية موجةً عارمةً من اللجوء نحو البلدان المجاورة خصوصاً الأردن، وعلى الرغم من أن دول الجوار السوري لا تمثل واقعاً مغايراً بشكل جوهري من الناحيتين الاجتماعية والثقافية، فإن الخروج من الوطن إلى مجتمع آخر يستلزم تغيرات حياتية وجهوداً تكيفية، وخوض نضالاتٍ مستمرةً من أجل العيش.

وتجدر الإشارة إلى أنه بحسب إحصائيات إدارة شؤون اللاجئين يقيم 20% من اللاجئين في خمسة مخيمات أردنية وهي: مخيم الزعتري، مخيم مريجب الفهود، سكن الساير ستي، مخيم الحديقة، ومخيم الراجحي للعسكريين المنشقين، وجميعها موجودة في محافظات الشمال التي تتحمل العبء الأكبر من استضافة اللاجئين السوريين قربها من الحدود السورية، حيث يشكل الوجود السوري فيها نحو 60% من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن.

وانطلاقاً من هذا الواقع، فقد دفعت الحاجة للاجئين السوريين الذين يقيمون خارج المخيمات إلى البحث عن عمل في مجالات مختلفة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار القيود التي فرضت على العمالة السورية من الذكور بوجه خاص في دول الجوار، فإن أعداد النساء المكافحات من أجل العيش يتضاعف، وهنا يبدو دور المرأة محورياً في مواجهة المشكلات الناتجة عن اللجوء، حيث

إنّ جزءاً كبيراً من عملية بناء الأسرة وتنظيم العلاقات يقع على عاتق المرأة، الأمر الذي يتطلب مساعدتها في السيطرة على المشكلات التي تعاني منها.

لقد وجدت المرأة السورية اللاجئة نفسها وحيدة في مواجهة رعاية الأسرة وتدير شؤونها، مما أضاف مسؤوليات جديدة فرضها الواقع الذي تعيشه، وأصبحت المرأة اللاجئة عرضة بصورة خاصة للمخاطر، وذلك بسبب وضعها الاجتماعي بالإضافة إلى جنسها، فغالباً ما تكون المرأة عرضة للعنف الجنسي والاعتداء الجنسي والاستغلال في سبيل الحصول على حق المرور أو الوصول إلى الملجأ الآمن لها ولأطفالها.

وعليه فقد انبثق لدى معظم النساء اللاجئات السوريات أدوار جديدة بعد اللجوء، فقد انتقلن من العمل المنزلي التقليدي وتدير المعيشة داخل البيت إلى العمل المنتج الذي يدرّ دخلاً بالتفاعل مع المجال العام، كما انتقلن من الخضوع الجندري والاعتمادية إلى تقلد السلطة الذكورية واتخاذ القرار، وقد ترتب على هذه الحالة انبثاق دور معتم ومثقل بالعبء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

إن معظم النساء السوريات وجدن أنفسهن وحيدات في مواجهة رعاية الأسرة وتدير شؤونها، وقد ولدت هذه المسؤوليات الجديدة كفاً مستمراً في محاولة الوصول إلى الموارد وفرص العمل، كما أصبحت هذه المسؤوليات الجديدة وما تفرضه من عناء قصة شائعة بين اللاجئات السوريات، ولكن، وعلى الرغم من ذلك فإن التحدي الذي يواجه المرأة السورية اللاجئة في المخيمات الأردنية حظي باعتبار قليل جداً.

كما أن الدور الطارئ للمرأة اللاجئة يوسّع المفهوم حول المقدرة الإبداعية للبشر في إنتاج أدوار جديدة تشبع احتياجاتهم، والانقلابات التي يحدثونها في بنية أدوارهم التقليدية، فالناس لا يعملون على تأسيس الأدوار وحدودها ويعيدون إنتاجها أو يحافظون عليها فقط، بل يعبرون حدود الأدوار، ويغيرون ترتيبها وترتيبها ونطاقها وتبادليتها، إنها حالة تظهر حركية الفاعل الإنساني وحرية وعقلانيته وحكمته العملية التي تتحدد بالخبرات الوجودية.

إشكالية الدراسة

في ضوء ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة بالتركيز على ثلاثة جوانب أساسية تتجسد في المشكلات والمعوقات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة وتؤثر في حياتها وأسرتها، وهي: أولاً: المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة والمتعلقة بذاتها.

ثانياً: المشكلات التي تواجه المرأة اللاجئة والمتعلقة بأسرتها.

ثالثاً: المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة والمتعلقة بالمجتمع المحيط بها.

وانطلاقاً من هذه الجوانب يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة في المخيمات الأردنية والتي تتعلق بذاتها وبأسرتها وبالمجتمع المحيط بها؟

- هل ثمة تغيرات ترتبط بتولّي المرأة السورية اللاجئة مسؤولية إعالة الأسرة وقيادتها واتخاذ القرار؟
- وكيف استطاعت التأقلم مع الظروف الجديدة الطارئة ومواجهة كل هذه المشاكل في انتظار أمل العودة؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تبيان المشكلات التي تواجهها المرأة السورية اللاجئة المتعلقة بذاتها، وأسرتها، والمتعلقة بالمجتمع المحيط بها بالمخيمات الأردنية، والتعرف إلى أثر المتغيرات النوعية في هذه المشكلات. كما تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة التحولات الطارئة على دور المرأة السورية اللاجئة وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، كتعبير عن دور طارئ لا يستند إلى معايير مؤسسة وراسخة ولا إلى نظام دور مستقر، بل يستند إلى عملية مقترنة بتدبير العيش والمصلحة الوجودية، مما يجعل هذا الدور في حالة تدفق مستمرة ودينامية عالية. وعلى الرغم من أن هذا الدور قد يدوم لسنوات طويلة وربما إلى الأبد فإنه -من الناحية العملية - يبقى معلقاً بين الحنين إلى الماضي والأمل في المستقبل في انتظار العودة إلى الوطن الأم.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها العملية من خلال توجيه الانتباه نحو أشكال المعاناة التي تتعرض لها المرأة السورية اللاجئة في مخيمات اللجوء، في محاولة لتوجيه الانتباه نحو ما تتعرض له المرأة اللاجئة من إساءة على الصعيد الداخلي، كما تحاول الدراسة الوقوف على أشكال العنف والإساءة التي تتعرض لها المرأة اللاجئة من المجتمع المضيف للاجئين، والكشف عن العلاقة في تلقي اللاجئة لمساعدات وصمتها عن العنف والإساءة المحيطة بها في المجتمع المضيف.

أما بالنسبة للأهمية النظرية للدراسة الحالية، فهي تحاول الدخول إلى عمق الخبرة التي تشكلت لدى المرأة السورية اللاجئة نتيجة لظاهرة اللجوء وانعكاساتها على طبيعة وبنية شخصيتها، فما زالت هذه الدراسات بحاجة إلى مزيد من التعمق في جوانبها وأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل وصول البحث لفهم أكثر عمقاً ودقةً لما اكتسبته من اللجوء. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في توجيه صناعات القرار نحو أهمية العمل على تهيئة السياسات والبنى التحتية لتمكين النساء اللاجئات في الدول المضيئة، وتوجيه المؤسسات المعنية من أجل توفير برامج الدعم والمساندة للنساء ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة.

فرضيات الدراسة

- تتأسس هذه الدراسة على عدة فرضيات منها:
- أدّى وقوع الأزمة السورية إلى نزوح اللاجئين السوريين إلى الأردن رجالاً وأطفالاً

- وشيوخًا، وكانت النساء أكثر المتضررات نتيجة توليهنّ زمام أسرهنّ في حال غياب ربّ الأسرة، وتوليهنّ مسؤوليات كبيرة تجاه أطفالهن وأقاربهن.
- إن الأزمة بالنسبة للمرأة السورية اللاجئة تمثّل تغييرًا جديدًا غير متوقّع وسريع، بل إنّه تغييرٌ ولد لديها مسؤوليات وأدوار إضافية في بلد اللجوء لم تكن تمارسها في موطنها الأصلي، وهو ما يُصعب عليها مواجهة هاته الظروف القاسية التي تعيشها وعدم قدرتها على التكيف التام مع مكان اللجوء.
 - ولدت الأزمة السورية وزيادة أعداد النساء اللاجئات اللواتي يرأسن أسرهنّ مسؤوليات جديدة، وكفاحًا مستمرًا في محاولة وصول المرأة اللاجئة إلى الموارد وفرص العمل لتدبير المعيشة اليومية للأسرة وتأمين مواردها، رغم قلّة الفرص المتاحة للعمل كونها لاجئة، ممّا شكل لديها أزمة اجتماعية، اقتصادية ونفسية نتيجة حاجتها للعمل.
 - إن المرأة اللاجئة معرّضة لضغوط مختلفة داخلية وخارجية، وإنها تسعى دائميًا للبقاء في حالة من التوازن من خلال استخدام سلسلة من الحيل التكيفية والأنشطة لحلّ المشكلة، من أجل مواجهة احتياجاتها الأساسية ومتطلبات أدائها لدورها، إضافة إلى الآثار المترتبة عن اللجوء.
 - إنّ ترك اللاجئة السورية لبلادها قسرًا وتحملها لمسؤوليات عديدة، ولّد لديها العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية كشعورها بالدونية والميل إلى العزلة والانسحاب التدريجي عن الآخرين، والقلق على أسرته من القادم.

منهجية الدراسة

إن طبيعة الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة يتطلب الاعتماد على عدة مناهج، لكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عمومًا ظاهرة معقدة، مركّبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، وعليه تقوم هذه الدراسة على استخدام المسح الاجتماعي الشامل، لمناسبته لأغراض الدراسة الحالية والمتعلقة بمشكلات المرأة السورية اللاجئة، حيث يتمّ وصف المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة المتعلقة بذاتها، وبأسرتها، وبالمجتمع المحيط بها، وكذا مدى تكيف المرأة السورية اللاجئة مع الأوضاع الجديدة والطارئة بالنسبة لها إلى حين العودة إلى الوطن الأصلي. كما ستمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات من أجل تحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، والذي يتناسب مع مشكلة الدراسة بوصفها دراسة وصفية لواقع معين.

أدبيات الدراسة

لقد ترتّب على اللجوء السوري عدة مشكلات عانت منها كافة الفئات أطفالاً ونساءً ورجالاً، ولكن المرأة السورية كانت الأكثر عرضة للتحديات خاصة في ظل فقدان الزوج أو الأبناء أو الأسرة، وفي عرض الدراسات السابقة لوحظ أنها لم تُعن بدراسة مشكلات اللاجئيين أنفسهم محليًا. وقد

تولى مثل هذه الدراسات باحثون أجانب، ومنظمات دولية، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولتها على النحو الآتي:

أظهرت دراسة الحوراني (2016) بعنوان «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن»: استدرًا على نظرية الدور وتعديلاتها التي أجريت على جميع النساء السوريات المقيمات في مدينة إربد وقراها خارج مخيم إربد، والتي بلغت 61 امرأة سورية معتمدًا على المقابلة المعمّقة، وبيّنت أن الدور الإنتاجي للمرأة لم يحقق لها الاستقلال والرفاه، بل وُلد مزيدًا من المعاناة والالتزام الاجتماعي إزاء الأسرة ومتطلباتها ونقلها إلى نضال وكفاح، وترتّب عليه هبوط وانحدار في توقعاتها الذاتية. كما أكدت الدراسة وجود ذاكرة سلبية ناتجة من خبرة الخروج من الوطن إضافة إلى حرمان الأطفال من فرصة التعليم نتيجة ظروفهم الأسرية، وأشارت إلى أن الدور الأبوي انحسر مقابل زيادة الحرية غير السعيدة لدى الإناث نظرًا لخروجهن للعمل، كما زاد لدى المرأة التخوّف والقلق والاضطراب خاصة فيما يدور حول مستقبل أسرتها.

وهدفت دراسة العقيل (2014) بعنوان «العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة: دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري» إلى التعرف على أنواع العنف الواقع على المرأة جراء الحروب والنزاعات المسلحة، وفي المخيمات بعد مرحلة اللجوء، بدراسة حالة المرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري الأردني، وذلك بدراسة مظاهر العنف الجسدي والنفسي والجنسي والصحي في مرحلتها ما قبل اللجوء وبعده، والتعرف إلى المشكلات التي تعانيها اللاجئة السورية داخل المخيم.

وقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) بدراسة بعنوان «نساء بمفردهنّ: صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء»، اعتمدت الدراسة على مقابلات أجرتها المفوضية مع 135 امرأة في الأردن ولبنان ومصر لإلقاء نظرة إنسانية على تجربتهنّ، كيف يدفعن مصاريهنّ؟ كيف يتكيفن مع العزلة والقلق؟ والعوامل التي تهدّد سلامتهنّ وكيف يتصرف أطفالهن حيال الصدمات النفسية؟ وأظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئات في دوامة من المشقة والعزلة والقلق بعدما أرغمنّ على تحمّل مسؤولية عائلاتهنّ بمفردهنّ، بسبب تعرّض أزواجهنّ للقتل أو الأسر أو انفصالهنّ عنهم لسبب أو لآخر.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اللاجئات السوريات، يلاحظ أنها ركزت على الجوانب المعيشية للاجئين دون التركيز على المشكلات المترتبة عن اللجوء، مما يشير إلى أن هذه الدراسة ستضيف الجديد من المعلومات حول المشكلات التي تعاني منها المرأة السورية اللاجئة ذاتيًا وأسريًا، وكذا المشاكل المتعلقة بالمجتمع المحيط بها.

أولاً: مدخل مفاهيمي: مفهوم اللجوء وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

1. تعريف اللجوء

يُعتبر مفهوم اللجوء بصورة عامة من المسائل الصعبة في القانون الدولي، حيث لم ينته الفقه الدولي الحديث إلى تعريف شامل وموحد للاجئين، لكن هذا لا يعني عدم اهتمام القانون الدولي

باللاجئين. فاللاجئ لغةً من «لجأ» يُقال «لجأ إلى الشيء» أو إلى المكان، ويُقال لجأت إلى فلان أي استندت إليه واعتضت به، ولجأ من فلان إذا عدلّ عنه إلى غيره»، وكان اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، ويُقال لجأ من القوم أي انفرد عنهم وخرج عن زمرة إلى غيرهم، فكأنه تحصّن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطر إليه⁽¹⁾.

أمّا اصطلاحًا: فيعرّف معهد القانون الدولي اللجوء على أنه الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية، فالهدف من اللجوء إذن هو إنقاذ حياة أو حرية أشخاص يعتبرون أنفسهم عن صواب أو عن خطأ مهتدين في بلادهم⁽²⁾.

ويمكن تعريف اللجوء على أنه الحماية القانونية التي تمنحها دولة في مواجهة أعمال دولة أخرى وأن يتم داخل أماكن معينة، إما إقليم الدولة أو مكان آخر تابع لها في الخارج، ولا تمنح هذه الحماية إلا لأجنبي تتوفر فيه صفات تميزه عن باقي الأجانب، بحيث ينطبق عليه وصف لاجئ طبقًا للقانون الدولي⁽³⁾.

2. تعريف اللجوء في الاتفاقيات الدولية والإقليمية

إن تعريف اللاجئ وفهم أساليب التعامل معه مهم جدًا وهو بصورة عامة من المسائل الصعبة لعدم وجود تعريف عام له، فتعريفه يختلف باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها اللاجئ، وتتمثل أهم تعاريف اللاجئ فيما يلي:

- بحسب الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين لعام 1951: جاء في هذه الاتفاقية أن اللاجئ هو «من يتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه السياسي أو فئاته الاجتماعية أو آرائه السياسية، إضافة إلى الحروب وخوفه من البقاء في بلده ورغبته في النزوح إلى دولة أخرى»⁽⁴⁾.
- بحسب اتفاقية جنيف الرابعة: عرّفت الاتفاقية اللاجئ على أنه «ذلك الشخص الذي فرّ من وطنه خوفًا من تعرّضه للتعذيب والاضطهاد من طرف حكومة دولته، بسبب معارضته لسياساتها الداخلية أو بسبب معتقداته الدينية»⁽⁵⁾.
- بحسب منظمة الوحدة الإفريقية: عرّفت منظمة الوحدة الإفريقية اللاجئ على أنه «كل

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، (لبنان: دار صادر، 1994)، ص. 125.

(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص. 467.

(3) برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982)، ص 443.

(4) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 1، 28 يوليو 1951.

(5) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 45، 12 غشت 1949.

شخص أُجبر على ترك مكان إقامته المعتاد للبحث عن مكان آخر خارج دولة أصله أو جنسيته، وذلك بسبب العدوان أو الاحتلال الخارجي أو أية أحداث أُخِلت بالنظام العام»⁽⁶⁾.

• بحسب جامعة الدول العربية: عقد مجلس وزراء جامعة الدول العربية اجتماعاً لمناقشة مسألة اللجوء واللاجئين في الوطن العربي في مارس عام 1994 خاصة بعد أزمات اللجوء التي عرفتھا المنطقة، مروراً بالحرب العراقية والحرب اليمنية وصولاً إلى حرب الصومال ولبنان، الأمر الذي توجَّ بإقرار الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين في 27 مارس عام 1994، وقد أضافت هذه الاتفاقية أسباب أخرى للجوء في تعريفها للاجئ من ضمنها الكوارث الطبيعية، وهو ما أكدته المادة الأولى من هذه الاتفاقية: «يعتبر لاجئاً كل شخص يلجأ مضطراً إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقرّ إقامته الاعتيادية، بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو لاحتلاله له أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلد أو جزء منه».

3. علاقة اللجوء بالمفاهيم الأخرى المشابهة له

يرتبط مفهوم اللجوء بمجموعة من المفاهيم الأخرى المشابهة له منها:

* **الاستجارة:** وتعني طلب الأمن، قال تعالى: «وإن أحد استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون»⁽⁷⁾، والجار والمُجير هو الذي يمنعك ويجيرك، يقال استجار من فلان أي أجاره عنه، ويقال أيضًا أجاره الله من العذاب أي أنقذه.

* **النزوح:** هو إجبار وإكراه مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها أو في ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها، وإشراف الدولة نفسها أو الجماعة التابعة لها أو الجماعات الأخرى الأقوى في مسعى لتطهير يقوم على أساس عرقي أو ديني أو قومي⁽⁸⁾.

* **الهجرة:** هي انتقال شخص من مكان إلى آخر وقد يُجبر على المغادرة لأنه خائن أو بحاجة ماسة لضمان سلامته ويتنقل طواعية لبلد آخر، والمهاجر يتمتع بحقوق إنسانية كغيره من الأشخاص مثل الحق في الحياة والحق في المستوى المعيشي⁽⁹⁾، وتميز الهجرة عن اللجوء في اختلاف حقوق

(6) منظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات

اللاجئين في إفريقيا، المادة 1، 10 شتبر 1969.

(7) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 6.

(8) حازم صباح أحمد، «أزمة النازحين في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية»، المجلة السياسية

والدولية، العدد 35 - 36 (2017)، ص. 264.

(9) محمد بلمديوني، «وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني»، أكاديمية الدراسات الاجتماعية

والإنسانية، العدد 17 (2017)، ص. 164.

وواجبات الأشخاص في كل منهما، فاللاجئ هو شخص بأمس الحاجة للحماية الدولية بعد أن فقد حماية البلد الذي يحمل جنسيته على عكس المهاجر.

ثانياً: نظرة على اللجوء السوري في الأردن

تعدّ الأردن المأوى الأول والأساسي لكلّ العرب لا سيما بعد استقلالها عام 1946، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الذي تختص به، إذ إنها تجاور ثلاث دول عربية منكوبة (فلسطين، سوريا، والعراق)، وقد بدأت باستقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد حربهم مع الصهاينة عام 1948، ثم كانت هجرتهم الثانية عام 1967، الذي استقبلت فيه الأردن النازحين من دولة فلسطين، ومن ثم جاءت بعد ذلك الحرب على لبنان عام 1974، وهنا استقبلت الأردن أعداداً من اللاجئين اللبنانيين، ثم تلتها حرب العراق التي أدت إلى استنزاف الكثير من موارد الأردن الطبيعية والاقتصادية، وأثرت أيضاً على البنية الاجتماعية له، وفي عام 2003 بدأت أمريكا الحرب على العراق ممّا أدى ذلك إلى لجوء الكثير من العراقيين إلى الأردن وآخرين مقيمين في العراق، وكل ذلك أدى إلى التأثير الكبير على الاقتصاد في الأردن وارتفاع في أسعار الشقق السكنية والعقارات وأسعار المواد كافة، وارتفاع معدل الاستثمار بشكل كبير.

كان لموقع الأردن الجغرافي دور كبير بتشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك لأنه مجاور لثلاث دول عربية منكوبة (فلسطين، سوريا، العراق)، وقربها من بعض الدول غير المستقرة جعلها تتأثر بشكل كبير وملحوظ، حيث تعدّ الدولة الأردنية دولة صغيرة ومحدودة الموارد، وترتبط الأردن بالدول المجاورة ارتباطاً جيداً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجد أن هناك روابط أسرية كبيرة بين العديد من المناطق الأردنية خصوصاً الشمالية والسوريين، جعلت الارتباط بين الأردن والدول المجاورة ارتباطاً وثيقاً.

ففي عام 2011 شهد الأردن حركات لجوء من العديد من الدول التي شهدت «الربيع العربي»، والتي ولدت أزمات على الموارد بشكل عام (مثل تونس، ليبيا، مصر) وفي آخرها الأزمة السورية والتي استمر تأثيرها حتى الآن، إذ إن اللاجئين السوريين مستمرّون باللجوء إلى يومنا هذا، وأعدادهم تفوق الملايين داخل المخيمات والمناطق السكنية في الأردن، هروباً من الأوضاع التي يتعرّضون لها والدمار الذي حل بالمناطق التي يعيشون فيها داخل سوريا⁽¹⁰⁾.

هذا وتعتبر قضية اللجوء السوري من أبرز قضايا التهجير التي شهدتها المنطقة في القرن الواحد والعشرين، حيث بدأت فصولها الأولى منذ شهر مارس 2011 في بداية حركة هجرة السوريين قسرياً إلى دول الجوار وخاصة إلى الأردن ولبنان وتركيا، وقد استقبل منذ ذلك الوقت هجرات فردية وجماعية من سوريا كانت وجهتها إلى المناطق الشمالية من الأردن، وذلك بحكم القرب الجغرافي، ما لبث بعدها أن توزّع السوريون الموجودون في الأردن على معظم أنحاء الأردن. ومع استمرار الحرب الدائرة في سوريا والانفلات الأمني هناك، اتّسمت هجرة السوريين إلى المملكة باستمراريتها وتسارع وتيرتها في جانبي الحدود بين البلدين؛ وهو ما جعل الأردن يضاعف جهوده

(10) ناصر الغزالي، النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر، سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012)، ص. 47.

ويزيد من إمكاناته وموارده ويعزز جاهزيته للتعامل مع ذلك، مما أثر منذ أكثر من خمس سنوات على خطته التنموية، ومما ترتب عليه زيادة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها في الأصل، حيث لم يلبث الاقتصاد الأردني أن يتعافى من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية منذ نهاية العقد الماضي، حتى برزت أزمة اللاجئين السوريين التي فرضت واقعاً جديداً ألقى بتبعاته ديموغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على المجتمع الأردني والدولة الأردنية⁽¹¹⁾.

توافدت أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية منذ الأحداث السورية للحفاظ على حياتهم وحقوقهم وحرّياتهم، حيث أصبح الأمن معدوماً هناك وذلك بسبب العمليات العسكرية الدائرة بين قوات النظام السوري والمعارضة، واستمر توافد اللاجئين السوريين، إلا أن كثافة التوافد كانت متفاوتة من وقت لآخر، ففي بداية الأزمة السورية كان التوافد كبيراً جداً بالمقارنة مع الوقت الحالي. ومع تزايد أزمة اللجوء السوري على الأراضي الأردنية ازداد تعقيداً وصعوبة مع ازدياد الأعداد والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك من آثار أخرى مرتبطة بالموضوع، فقد وصل عدد اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية ما يزيد عن 14 مليون لاجئ حسب دائرة الإحصاء العامة للعام 2016، يقطن منهم ما نسبته 20 في المئة، في المخيمات والباقي ينتشرون في أرجاء الوطن دون رقابة أو ضابط، ناهيك عن طرق وآليات التسرب من المخيمات بطرق رسمية وأخرى غير رسمية⁽¹²⁾.

وطبقاً للأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء الأردني، فإن توزيع السوريين المقيمين في الأردن كما يلي: 435.578 يعيشون في العاصمة الأردنية عمان، و343.479 في مدينة إربد، و207.903 في المفرق، و175.280 في الزرقاء، وتتوزع بقية اللاجئين على بقية المحافظات الأخرى، مع ملاحظة ارتفاع عدد السكان في بعض المحافظات بنسبة 30 في المئة خلال السنوات القليلة الماضية⁽¹³⁾. وهذا يشكل خطراً على الأردن كون أقل من النصف يعيش في المخيمات التي أعدت خصيصاً لهم والتي يجري دعمها مادياً من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى، وترتكز الباقي في المناطق القريبة من الحدود السورية وهي المناطق الشمالية، إذ إن هناك روابط أسرية بين اللاجئين وسكان المناطق الشمالية في الأردن، مما زاد تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن⁽¹⁴⁾. ومن أبرز مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن نذكر:

- حديقة الملك عبد الله في الرمثا: وتقع في المنطقة الشرقية من الرمثا، ويقدر عدد

(11) عبد الباسط العثامنة، تصورات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري، (الأردن: منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016)، ص. 45.

(12) سوسن المجالي، التجربة الأردنية في قضيتي الهجرة واللجوء وتأثيرهما في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية في الأردن، (الأردن: منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016)، ص. 38.

(13) دائرة الإحصاء العامة، الإسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015 - 2050، المملكة الأردنية.

(14) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دراسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني، الأردن، 2012.

اللاجئين فيها بـ(5000) لاجئ، يعيشون في ظروف صعبة لا يستطيع الإنسان العادي التكيف معها.

• مخيم سايبير: تستخدم الحكومة الأردنية هذا المخيم للعائلات الخارجة عن القانون أي بصيغة عقوبة لهؤلاء اللاجئين، وبهذا فقد جعلت من اللاجئ السوري محل إدانة دون أن يرتكب أي مخالفة.

• مخيم الزعتري: تم إنشاء هذا المخيم الذي يقع في مدينة المفرق في 29 تموز/ يوليو 2012، وحسب الإحصائيات المقدمة من قبل مسؤولي المخيم فقد وصل عدد اللاجئين داخل المخيم في 2014 إلى 109 ألف سوري، ويتم توفير الأمن داخل المخيم بمساعدة مديرية الأمن الأردنية، وتقوم المفوضية بتقديم الدعم المادي وتوزيع الأطعمة وتقديم الخدمات الصحية داخل المخيم.

ومع تطورات الأزمة قام الأردن بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة للتعامل مع تدفق الأسر اللاجئة، بعد أن بدأت الأسر السورية تلجأ إلى الأسر الأردنية في مدينتي «الرمثا والمفرق» بشكل أساسي، وقيام بعض الأسر الأردنية باستضافتهم في بيوتهم، ومن بعد ذلك التوجّه إلى افتراض بعض الحدائق والأماكن العامة في مختلف المناطق إلى حين التحوّل إلى إنشاء مخيم «الزعتري» في محافظة المفرق، ويمكن الإشارة إلى النقاط التالية حول تعامل الأردن مع التدفقات الكبرى المتتالية لأفواج اللاجئين من سوريا، فقد تمّ السماح بداية باستقبال القادمين السوريين بطريقة غير قانونية في مراكز إيواء في مدينة «الرمثا» ضمن مراكز إيواء خاصة وحدائق عامة ومدن صناعية ومرافق عامة، وقد سمحت الحكومة في حينه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء مجموعة من المكاتب بهدف تسهيل عملية التسجيل، وسمحت الحكومة في أعقاب ذلك بنظام التكفيل الذي يسمح لبعض الأسر والأفراد الأردنيين بإيواء بعض اللاجئين السوريين ضمن شروط معينة، وسهّلت الحكومة أيضًا عملية تسجيل اللاجئين السوريين ممن يقطنون في العاصمة عمان وخارجها بنقلهم إلى العاصمة لتسجيلهم ضمن سجلات المفوضية العليا للاجئين⁽¹⁵⁾.

وقامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة عليا للتعامل مع قضايا اللاجئين السوريين برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء والجهات الرسمية المختصة، بما في ذلك الأمن العام والقوات المسلحة وهيئات خيرية أردنية، وعيّنت ناطقًا رسميًا خاصًا لشؤون اللاجئين، ووضع اللجنة بصورة تطور الأمور في قضايا اللاجئين المختلفة، وشملت هذه الإجراءات ما يلي⁽¹⁶⁾:

- حدّدت الحكومة مرجعية واحدة وهي (الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي)، للتعامل مع جميع الجهات الخيرية المحليّة والأجنبية الراغبة بتقديم

(15) OrkhanK Aoutyon, **Situation of Syrian refugees in neighboring countries**, (Ankara: Middle East Center for Strategic Studies, 2014), p.65.

(16) محمد علي سميران، مفلح علي سميران، اللجوء السوري وأثره على الأردن، (الأردن: جامعة آل البيت، 2014)، ص. 78.

التبرّعات النقدية والعينية للاجئين، سواء أكانوا ضمن المخيمات المعتمدة أو خارجها.

- أنشأت الحكومة الأردنية مخيم الزعتري في مدينة المفرق الحدودية مع سوريا وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بمساحة تزيد عن ثمانية كيلومترات مربعة، بطاقة استيعابية تصل إلى ما يقرب من 80.000 لاجئ، وأنشأت أربع مدارس ميدانية داخل المخيم بالتعاون مع المؤسسة الملكية البحرينية، وكذلك ثلاث مستشفيات ميدانية بدعم من المغرب وفرنسا وإيطاليا، إضافة إلى مستشفى خارج المخيم بدعم من الإمارات العربية المتحدة.

- قامت الحكومة الأردنية بإنشاء عدد آخر من المخيمات لاستيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، مما يزيد العبء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على الأردن.

وفيما يخص النظام التعليمي للاجئين السوريين في الأردن فقد عرفت وزارة التربية الأردنية ثلاث فئات أساسية من التعليم وهي: التعليم الرسمي النظامي، والتعليم غير الرسمي غير النظامي الذي يدرّس في المنازل والمراكز، بالإضافة إلى التعليم الرسمي النظامي الاستدراكي والذي يساعد الطلاب على العودة إلى المدرسة بعد فترة غياب، ويلاحظ عدم قدرة الأردن على استيعاب كافة الأطفال السوريين في نظام التعليم النظامي⁽¹⁷⁾.

وبالنسبة للنظام الصحي والعلاج في الفترة بين 2012 و2014 فقد وقّرت الأردن لجميع اللاجئين السوريين الرعاية الصحية، وعندما بدأت الظروف المالية تحول دون استمرار ذلك ظلت تتحمّل ما يصل إلى 80% من تكلفة الرعاية، وما زالت تقدّم الرعاية المجانية لقائمة من الحالات كالزيارات الروتينية للحوامل والتطعيمات وعلاج الأمراض المعدية، وتحوّل الرعاية الصحية من مجانية إلى مدعومة انخفض عدد السوريين القادرين على تحمل كلفة الخدمات الصحية في الأردن بمقدار النصف.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فإن 90% من الأسر السورية تعتمد على المعونات الخارجية في تغطية احتياجاتها اليومية، وقد أطلق برنامج الأغذية العالمي نداء لتوفير 334 مليون دولار لتلبية الحاجات الغذائية للاجئين السوريين في الأردن، وقد قالت الناطقة باسم البرنامج في الأردن بأن البرنامج يساعد 530 ألف لاجئ سوري في الأردن، من خلال المساعدات الغذائية ويسعى للوصول إلى مساعدة 600 ألف لاجئ سوري في الأردن⁽¹⁸⁾.

وقد بلغت تكلفة اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية أكثر من 6 أرباب دولار أمريكي، كانت هذه التكاليف مباشرة مثل المساعدات الإنسانية والإغاثية وكذلك المستشفيات الميدانية والمستلزمات الطبية والعلاجية، وكانت تقدّم في المخيمات المعدة للاجئين، وهناك تكاليف غير

(17) شيلي كالبرتسون، لوي كونستانت، تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2015)، ص. 21.

(18) محمود الحمود وضاح، أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2015)، ص. 25.

مباشرة مثل الخطط التنموية، حيث تسعى الدولة إلى تنفيذ هذه الخطط من خلال القيام بتطوير المرافق الخدماتية الموجودة في المخيمات أو خارج المخيمات وذلك حتى تتحمل الضغط، وكذلك تطوير شبكات الصرف الصحي والطاقة الكهربائية والمياه.

ثالثاً: اللجوء السوري في الأردن وأشكال معاناة المرأة اللاجئة

يقدر عدد اللاجئين السوريين في الأردن بأكثر من 659 ألف لاجئ، حيث سجل اللاجئون دون سن الـ 17 النسبة الأكبر من العدد الإجمالي؛ إذ وصلت 51,2%، بعدد بلغ 335.107 منهم 162.960 أنثى بنسبة 24,9%، والبقية من الذكور، وتم تسجيل 53.626 لاجئاً في سجلات المفوضية خلال سنة 2016 م، ليلعب عدد المسجلين في الأردن حتى نهاية العام الماضي 655.344 لاجئاً.

والمتمتّع لأعداد اللاجئين السوريين في الأردن يلاحظ أن هذه الأعداد تقريبية، وتختلف من مصدر لآخر، لكنها متقاربة نسبياً، ويعود ذلك إلى عدم وجود مصدر واحد يوثق أعداد اللاجئين بالإضافة إلى تدفق اللجوء السوري عبر الحدود الأردنية سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية؛ حيث قدرّت الحكومة الأردنية عام 2017 م عدد اللاجئين السوريين بنحو 643 ألف لاجئ إضافي غير مسجلين، ربما لم يخططوا لإقامة طويلة الأمد في الأردن أو لا يعرفون طرق التسجيل، أو لا يستطيعون الوصول إلى مراكز التسجيل بسهولة⁽¹⁹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه بحسب إحصائيات إدارة شؤون اللاجئين في الأردن يقيم 141.070 (21,5%) من اللاجئين يعيشون داخل المخيمات، في حين أن 514.274 يعيشون في القرى والمدن الأردنية بنسبة حوالي 80%، حيث زاد هذا الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية، والنظافة، والموارد المائية.

وبحسب استطلاع صادر في 2014 عن منظمة «كير» فإن 80% من اللاجئين السوريين الذين يوجدون خارج المخيمات يعيشون في أحياء فقيرة في مناطق حضرية على أطراف المدن وغالباً في مساكن غير لائقة، وتشارك أكثر من عائلة في السكن في شقق صغيرة؛ حيث يبلغ متوسط ما يدفعه اللاجئون السوريون مقابل الإيجار 206 دولارات أمريكي شهرياً، أو ثلثي دخلهم الشهري، ويفتقر ثلث الأسر إلى عقود إيجار.

استطاعت المرأة السورية اللاجئة في الأردن كسر الصورة النمطية للمرأة اللاجئة خلال السنوات الماضية، حيث تعزّزت مفاهيم عدّة منها: أن المرأة اللاجئة ضعيفة وراضخة لأوضاع اللجوء التي أجبرتها على الجلوس في المخيمات، أو خارجة من دون أن يكون لها أي دور في المجتمع، وأنها المرأة الساعية وراء المساعدات. وجرى إغفال حقيقة النساء السوريات اللواتي يعملن لإعالة أسرهن، أو اللواتي يقدّمن كل ما يمكن لمساعدة اللاجئين في محتتهم الصعبة، وقد تركت هؤلاء النساء بصمات ما تزال نتائجها تتطوّر إيجابياً يوماً بعد يوم.

(19) عيدة مصطفى قنّاء، أزمة اللاجئين السوريين: التحديات والآثار الاجتماعية والإنسانية على المرأة اللاجئة، مؤتمر «اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض» 2013، الأردن: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016، ص. 143.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد دفعت الحاجة للاجئين السوريين الذين يقيمون خارج المخيمات إلى البحث عن عمل في مجالات مختلفة، وقد انتهز أصحاب الأعمال التجارية والمطاعم وصالات الأفراح وصالونات الحلاقة وغيرها الفرصة لتشغيل السوريين مقابل أجر زهيد مقارنة بالعمالة الوافدة المرخصة والعمالة المحلية، ممّا دفع بالمرأة السورية إلى العمل لتدبير الحياة المعيشية اليومية للأسرة وتأمين مواردها⁽²⁰⁾.

وكثيراً ما تفضّل النساء، بوصفهنّ مقدّمات الرعاية ومسؤولات عن الأسرة، العمل في المزيد من الأعمال المنزلية أو في قطاعات العمل غير الرسمية التي تتيح لهنّ قدرًا أكبر من المرونة، ولكنها يمكن أن تعرضهنّ أيضًا لمزيد من المخاطر وقلّة الحماية القانونية⁽²¹⁾، مما يشير إلى كبر العبء الملقى على النساء في ظلّ انحسار عمل الذكور، وقد رافق بروز المرأة في واجهة الأحداث معاناة إنسانية جديدة تشمل مختلف المناحي الحياتية للمرأة؛ إذ يكشف أحد التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الموسوم بـ«نساء بمفردهنّ: صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء» أن النساء علقن في المشقة والعزلة والقلق بعدما أرغمن على تحمّل مسؤولية عائلاتهنّ بمفردهنّ، وأنهنّ يكافحن من أجل سداد الإيجار وتأمين الغذاء وشراء المستلزمات الأساسية، واضطرت النساء اللواتي لا يملكن وسيلة للدعم المالي الاعتماد على مدّخراتهنّ، أو بيع مقتنياتهنّ لسدّ الاحتياجات، حيث اضطرنّ إلى بيع مجوهراتهنّ، وكنّ يتلقين عروض زواج لفتياتهنّ القاصرات لكنهنّ يرفضنّ، ويتعرّضنّ أيضًا بشكل دوري لتحرشات لفظية صادرة عن سائقي سيارات الأجرة وملّاكي العقار، ومقدّمي الخدمات، وأظهر التقرير أن هناك 4 من 5 تقريبًا لا يعملنّ، وتعمل خمس النساء بدوام جزئي أو بشكل متقطع، وتتلقى واحدة من خمس نساء دعمًا من أقرباء، وتستفيد بعضهنّ من كرم المجتمع المحلي، وبعضهنّ يرسلن أطفالهنّ إلى العمل، وأن ربع النساء يتلقين مساعدة نقدية من المفوضية وغيرها من منظمات الإغاثة، كما أن الضوائق المالية زادت من مشقة الحياة إلى حد كبير بالنسبة للأطفال الذين يعيشون ضمن الأسر التي ترأسها النساء، حيث يمكن أن تؤدي قلّة المال إلى قرارات أليمة⁽²²⁾.

وقد أظهرت بعض التقارير والتحقيقات الصحفية أن اللاجئات السوريات يتعرّضن للاستغلال الجنسي من قبل مقدّمي الخدمات الخاصة، كما بيّنت أنّ اللاجئات السوريات يعانين من انتهاكات مختلفة، ويتعرضن للعنف على أساس النوع الاجتماعي وتحرش جنسي ونظرة سلبية من قبل المجتمع باعتبارهنّ سلعة رخيصة، بالإضافة إلى أنّ القيود الاجتماعية المفروضة على حركة النساء والفتيات نتيجة التحرش الذي يتعرضن له قد أدت إلى تقييد مشاركتهن في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ووصولهن للخدمات، كما تبين أن 71% من اللاجئات لا يعرفن عن وجود منظمات تقدّم

(20) محمد الحوراني، «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 44 (2016)، ص. 141 - 176.

(21) CARE International, **Seven Years in Exile: Challenges and Adaptation Strategies of Syrian Refugees in Urban Areas in Jordan and Jordanian Host Communities**, Annual Report, 21 June 2017.

(22) UNHCR The UN Refugee Agency, **145,000 Syrian refugee women fight for survival as they head families alone**, UNHCR Report, 8 July 2014.

خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي والحماية من العنف.

وتواجه النساء مطالب جديدة في سبيل إعالة أنفسهن وإعالة أطفالهن وكبار السنّ من الأقارب، وتزايد الأعباء الملقاة على عاتقهن مع تضاؤل فرصة الانتفاع بالخدمات، بالإضافة إلى الانطباع السلبي المعمّم حول اللاجئات السوريات نتيجة ما ينشر في الصحف حول المرأة السورية اللاجئة، مثلاً: «الزواج من السوريات سرّاً»، و«الزواج المبكر ينتشر بين اللاجئات السوريات»، من شأنها أن تولّد التعميمات المبسّطة حول اللاجئات السوريات في أذهان من يقرؤون هذه الأخبار، والأهم من ذلك أن النتائج المترتبة على وصم اللاجئة السورية تزيد من ثقل المعاناة الملقاة عليها؛ مما يضعف عزيمتها وسعيها لحياة أفضل ويشعرها بالدونية ويزيد من المعاناة⁽²³⁾.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نفور المجتمع من اللاجئات وضعف الميل إلى بناء علاقات اجتماعية معهن، كما تدفع أصحاب العمل إلى العزوف عن تشغيلهن أو حتى إجراء أي تعامل اقتصادي معهن؛ مما يزيد من حجم العبء المعيشي بالإضافة إلى ذلك فإن تقدير الذات لديهن ينخفض، مما يؤثر في مستوى الأداء والإنجاز في كافة مستويات المعيشة⁽²⁴⁾.

وبناءً على ذلك أظهرت التقارير أن المرأة اللاجئة تعاني بشدّة من نظرة المجتمع المحلي المتدنية لها، وأنها تواجه بعض المضايقات والأعراف الاجتماعية التي تملّي عليها البقاء في المنزل، كما كشف تقرير جديد صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عائلة من بين أربع ترأسها نساء يخضن بمفردهن كفاً من أجل البقاء على قيد الحياة، ويكشف التقرير النقاب عن الصراع اليومي من أجل تدبّر الأمور المعيشية، فيما تناضل النساء للحفاظ على كرامتهن والاهتمام بعائلاتهن في منازل متداعية ومكتظة، وملاجئ مؤقتة وخيام غير آمنة، يعيش الكثير منهن تحت خطر العنف أو الاستغلال، ويواجه أطفالهن صدمات نفسية ومآسي متزايدة⁽²⁵⁾.

رابعاً: العنف في حياة المرأة اللاجئة السورية في المخيمات الأردنية

تعرّضت المرأة العربية منذ اندلاع الصراعات في بلادها لأقصى أنواع العنف الجسدي والنفسي، وخاصة خلال عمليات الهروب التي خسرت فيها بيتها واستقرارها وأفرادها من أسرته، فبعض النساء تعرضن لتنكيل غير عادي على أيدي التنظيمات الإرهابية، غير أن هذه القسوة لم تتوقف بعد اللجوء. ففي مجتمعات اللجوء وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية القاهرة والتي يتعرض لها جميع أفراد الأسرة اللاجئة، تزيد وتيرة العنف الذي يمارسه ذكور الأسرة ضد نساؤها وفتياتها،

(23) ناصر عبد الله أبو زيتون، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين وآثارهم على سوق العمل في محافظة عمان، (الأردن: جامعة الحسين بن طلال، مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع، 2015)، ص. 75.

(24) Mohamed Al-Haurani, The Emergency Roles of Syrian Refugee Women in Jordan: A Reflection on the Theory of Role and its Amendments, *Journal of Social Sciences*, N°44 (2016), p. 56.

(25) UNHCR The UN Refugee Agency, **145,000 Syrian refugee women fight for survival as they head families alone**, UNHCR Report, 8 July 2014.

وتضاف صورة العنف الأسري إلى مختلف أنواع العنف التي تتعرض لها النساء في مجتمع اللجوء والتي تتبع من استضعافهن أو الطمع فيهن⁽²⁶⁾.

ويُعرف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقّعه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 بأنه: «أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس والذي يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي أو نفسي للمرأة، ويشمل أيضًا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء في إطار الحياة العامة أو الخاصة»⁽²⁷⁾.

1. العنف داخل أسرة المرأة السورية اللاجئة في بلد اللجوء (الأردن)

لقد لعب السياق الثقافي والاجتماعي دورًا في تحديد الدور وتوقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة، حيث تؤدي صراعات الدور الجنسي دورًا هامًا في إثارة العنف ضد المرأة، هذه الأدوار بين الجنسين رتبت الأفراد داخل الأسرة ترتيبًا ينأى عن شكل المساواة التي تطالب به المرأة في عالمنا العربي، وأدى إلى تكريس السلطة بيد فاضل القوة، فطالما أن هناك أصبحت قوة في العلاقة ففي المقابل تسقط فكرة المساواة من الحساب، فتصوّر السلطة باعتبارها امتلاك القدرة يوحي بعلاقات غير متكافئة بين من يستخدمونها ومن يخضعون لها⁽²⁸⁾.

إن العوامل الأساسية للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي خلال الأزمة السورية الحالية تختلف بعض الشيء نتيجة لاختلافات معينة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام وحدة الأمن والأمان وغياب للتعليم بين صفوف الإناث على حساب الأبناء (الذكور) داخل الأسرة نفسها داخل بيئات اللجوء، فليس هناك عامل مساهم واحد للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الذي يرتكب ضد النساء، وأن الربط بين العوامل المختلفة يمكن أن يحسّن من فهمنا لشكل هذا الانتهاك الواقع على المرأة اللاجئة داخل أسرة اللجوء.

ففي تقرير خاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حقوق اللاجئين لسنة 2012 الموسوم بـ«العنف ضد المرأة: أسبابه وعواقبه»، تناول موضوع حقوق المرأة في عدم التمييز والعنف الذي تتعرض له المهاجرات واللاجئات، فقد أكدت النساء في المقابلات التي أعدت لغرض التقرير أن مسألة الكشف عن العنف داخل الأسرة هو عار على العائلة، حيث ما زالت تعتبر هذه المسائل ضمن الأمور الخاصة للأسرة، وتعتبر هذا العنف هو نوع من أنواع التأديب لشخصيتها خاصة أنه ما زال مقبولاً اجتماعياً، وهذا الشيء يعيق إلى حد كبير تحدّث الضحايا بشكل علنيّ ومن ثم التماس المساعدة.

إنّ الأزمات الإنسانية تعتبر بيئة خصبة لإعادة إنتاج العنف الجندري خاصة إذا كانت التقاليد

(26) رابحة علام، وضع اللاجئات والنازحات في الدول العربية: المرأة في خضم الصراعات، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2017)، ص. 56.

(27) بشرى العبيدي، العنف ضد المرأة في المجتمع وفي نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969م، (العراق: جامعة بغداد، 2010)، ص. 121.

(28) سحر الشرع، العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية: دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة اليرموك، 2012)، ص. 54.

الثقافية تؤيد ذلك، حيث تساهم في تفاقم المخاطر المرتبطة بالعنف، وعندها لا نتحدث فقط عن الأزمة الاقتصادية أو البنية التحتية الضعيفة أو ندرة الموارد الأساسية، وإنما يتعدى ذلك إلى إساءة استخدام السلطة وعدم احترام حقوق الإنسان يليها التمييز على أساس الجنس.

نتحدث في هذا السياق عن تبعات الأزمة الاقتصادية التي ساهمت في زيادة الضغط على كاهل المرأة، فالمتوالية المجحفة بحقها كانت بشكل أساسي تدور حول تزايد مستويات البطالة في صفوف الرجال، في حين أن هناك متطلبات حياتية أساسية يرافقتها ارتفاع في تكلفة المعيشة في مقابل كل ذلك انخفاض لمستويات التمكين الاقتصادي، ما ساهم في زيادة مستويات القلق والتوتر لدى الرجال وانعكس بدوره على العلاقات الجندرية داخل أسرة اللجوء، وساهم في إحداث قلاقل وتوترات داخل الأسرة، مما خلق حالة من الإجهاد الاجتماعي والنفسي الملقى على أفراد الأسرة وتحديدًا المرأة، خاصة بعد أن أصبحت بعض النساء يعملن، ولم يعد مصدر الدخل الأساسي هو الرجل وحده، وسمحت هوية اللاجئتين السوريتين الصعبة اقتصاديًا إلى توليد العنف بين الزوجين داخل الأسرة.

2. العنف المحيط بالمرأة السورية اللاجئة في بلد اللجوء (الأردن)

لم يكن العنف الذي تعرضت له المرأة السورية اللاجئة يقف عند حدّ الأسرة وحدها، وإنما نتيجة لعدة معطيات دفعت بها نحو الواجهة قد أسهمت في زيادة وتيرة العنف الموجه ضدها، فعندما تؤكد الدراسات أن 82% ممن لقيوا حتفهم تقريبًا حسب المعطيات التي حصلت عليها اللجنة العربية لحقوق الإنسان جراء العنف في سوريا هم من الرجال، تاركين خلفهم أعدادًا لا بأس به من الأراامل واليتامى دون دعم، وهو ما أدى إلى حمل المرأة أعباء ومسؤوليات جديدة إضافة لما كانت تحمله في السابق، فعليها تقع المسؤولية في حماية الأسرة وتدبير أمور أطفالها وحمايتهم ونقلهم إلى أماكن آمنة، إضافة إلى تأمين أماكن إيواء وسبل معيشتهم التي كان يشاطرها بها الرجل، ولهذا فهي تضطر للانخراط في أعمال محفوفة بالأخطار للمساعدة أو توفير دخل الأسرة.

كل ذلك قد جعل من المرأة اللاجئة تحتكّ بمجتمع جديد وعلاقات جديدة وأسلوب ونمط معيشة جديدين لم تألفهما من قبل، فالعيش في ظل انعدام الأمن وتعرضها لتحرشات لفظية منتظمة صادرة عن سائقي سيارات الأجرة وملاك العقارات بالإضافة إلى الرجال في الأسواق والمواصلات، ساهم في شعورها بعدم الأمان⁽²⁹⁾.

وانطلاقًا من انخراطها بالعمل واختلاطها بالمجتمع الخارجي وتفاعلاتها وانطوائها عند حدود معينة، وأسلوب تواصلها مع الآخرين خاصة مع من هم خارج مخيمات اللجوء السوري يعتبر بعدًا هامًا وزاويًا لا يمكن تجاهلها عند دراسة الخبرات المكتسبة من وضعية اللجوء للمرأة السورية اللاجئة. وعليه تدل كل هذه المعطيات على اعتراف واضح وضمني من قبل النساء بوجود العنف وتفعيله بدرجات متفاوتة، تبعًا لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية التقليدية الذكورية التي جاءت مع أسر اللجوء من الواقع الاجتماعي المعاش قبل اللجوء، حيث تم تفعيله مرة أخرى نتيجة لقلة المعرفة

(29) طلال المصطفى، مصائر المرأة السورية في ظل الحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 7102)، ص. 25.

التي تحملها المرأة أصلاً ضمن هذه البنى السلطوية، فلم نجد تقليصاً واضحاً لمسافة السلطة الجندرية بل هناك إعادة إنتاج مرة أخرى بقالب جديد ضمن ظروف اللجوء الصعبة، وتهميشاً واضحاً لقدرتها كزوجة وأخت وابنة، وكامرأة فاعلة في الأسرة وفي المحيط الاجتماعي الجديد من حيث اتخاذها لأهم القرارات المتعلقة بالأسرة.

إن هذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي أظهرتها الدراسات السابقة على المرأة اللاجئة في مخيم الزعتري⁽³⁰⁾، من حيث ازدياد العنف الأسري، بكافة أشكاله اللفظية والجسدية والنفسية، المبني جندرياً، حيث بقيت المرأة اللاجئة داخل وخارج المخيم مقيدة بالتقاليد والبنى الاجتماعية القديمة، مما أبقاها تابعة خاضعة بموجب النظام الاجتماعي الذي أعاد إنتاجه الرجل ليحافظ على الطبيعة الذكورية للنظام ذاته⁽³¹⁾.

لقد تأثرت المرأة السورية اللاجئة بحق نتيجة لموجة اللجوء بالنسبة لحيز العنف، ولم تقف عند حدّ سوء المعاملة من داخل أسرتها وتغاضيها عن إساءة زوجها في الوقت الحالي كونها برّرت ذلك فيما سبق بظروف طارئة، إلا أن تعرضها للعنف المحيط بها من الخارج كان ذا أبعاد سيئة على حالتها النفسية والاجتماعية⁽³²⁾، بالإضافة إلى أنها قد قدّمت نفس العرض وهو الصمت عن العنف الموجّه لها من الآخرين ممّن حولها، مبرّرة ذلك في أنها خارج بلدها الأصلي.

- خامساً: السيناريوهات المستقبلية للاجئين السوريين في الأردن بين العودة للوطن الأصلي والاندماج المحلي في بلد اللجوء:

تبقى قضايا اللجوء من أعقد الأزمات التي تواجه الدولة المضيئة، وتؤثر عليها وعلى المجتمع المضيف وعلى اللاجئين أنفسهم على حدّ سواء وحكومات الدول المضيئة، مع أنها تعلن وتصر على أن اللجوء أمر مؤقت إلا أنها تضع خططاً مرحلية للتعامل مع بقاء اللاجئين داخل الدولة المضيئة لفترة طويلة، وفي حالة اللاجئين السوريين في الأردن فبعد سنوات عدة من بدء الأزمة السورية فإن مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن بين أربع خيارات وهي الحلول الدائمة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو سياقات الاستقرار: العودة الطوعية، الاندماج المحلي (التوطين)، إعادة التوطين، ويضاف إليها الاندماج الجزئي، وفيما يلي بيان كل هذه الخيارات.

1. العودة الطوعية إلى الوطن

تبقى العودة الطوعية لأرض الوطن الحل الدائم الأمثل للاجئين، وذلك لأسباب يفرضها السياق الاجتماعي والسياسي، كما يفرضها التزام الدول الصريح بموجب القانون الدولي بقبول مواطنيها،

(30) هيا العليل، العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة: دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري، رسالة ماجستير، (عمان: الجامعة الأردنية، 2014)، ص. 67.

(31) جانيت عروق، تداعيات الأزمة وواقع الحرب على المرأة السورية، (سوريا: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017)، ص. 34.

(32) بربح نهايلي، «واقع وتحديات المرأة العربية زمن النزاعات المسلحة»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 7 (2011)، ص. 47.

وهذا الحلّ هو المفضّل للاجئين وللدول المضيفة، إلا أن الأسباب التي أدت إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين قد تبقى دائمة لفترة طويلة، أي أن النزاعات تبقى مستمرة ويكون من الصعب عودة اللاجئين إلى ديارهم⁽³³⁾. ففي حالة اللاجئين السوريين استمرار النزاع وعدم وجود بوادر لتسوية سياسية قريبة، ولو تمت أي تسوية فإنها ستحتاج إلى وقت لتهدأ الاضطرابات وتصل الدولة إلى مرحلة من الاستقرار، وحاجة سوريا إلى وقت طويل ومبالغ طائلة لإعادة إعمار كل البنى التحتية والمدن والقرى المهدامة، ستجعل حل العودة الطوعية احتمال بعيد وغير متاح للاجئين.

وبالنسبة للأردن فإن العودة الطوعية للاجئين ستخفف الضغط على الحكومة الأردنية والمجتمعات المضيفة، فترتفع جودة الخدمات والتعليم والصحة والمياه نظراً لانخفاض الضغط الذي سببه التدفق الكبير للاجئين، وينخفض العجز في الموازنة العامة حيث إن الأردن ينفق 25% من الموازنة على الكلفة المباشرة وغير المباشرة للاجئين، كما ستخفف فاتورة الطاقة نظراً لانخفاض عدد السكان، وستغلق مخيمات الزعتري والأزرق والمخيم الأردني الإماراتي، وتخفض كلفة الأمن، وتخفض البطالة بنسبة صغيرة، وستخفض أبدال إيجار المنازل وأسعار العقارات بسبب انخفاض الطلب، وفي الوقت نفسه ستخفض المساعدات الدولية التي تستقبلها الأردن، وستحتاج الأردن إلى ترميم وتجديد شبكات المياه والمدارس والمراكز الصحية وغيرها⁽³⁴⁾، كما قد يسبب توقف برنامج الأغذية العالمي إلى ركود في الأسواق، وستعود رؤوس الأموال والمصانع والمحلات السورية إلى سوريا، مما قد يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض النمو، وفي النهاية فإن خيار العودة الطوعية غير متاح الآن، ويحتاج إلى سنوات عديدة.

2. إعادة التوطين

ويقصد به نقل اللاجئين من بلد لجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم ومنحهم الاستقرار الدائم في نهاية المطاف، وهذا الخيار غير متاح إلا لنسبة صغيرة جداً من اللاجئين السوريين في الأردن، فمجموع اللاجئين السوريين الذين تم توطينهم بالإضافة إلى التعهدات التي قامت بها الدول لتوطين لاجئين آخرين لا يتجاوز 250 ألف منذ بداية الأزمة حتى مارس 2017، وهذا الرقم يمثل حوالي 5% فقط من مجموع اللاجئين السوريين الكلي، كما أنه من المستحيل أن يستطيع المجتمع الدولي إعادة توطين جميع اللاجئين السوريين.

3. الاندماج المحلي

وهي عملية تدريجية تزايد من خلالها درجة الاندماج داخل البيئة المحيطة باللاجئ بمرور الوقت، أي أن اللاجئين يندمجون مع السكان في البلد المضيف، ويجمع هذا الحلّ بين ثلاثة أبعاد: البعد القانوني حيث يحصل اللاجئ على مجموعة أكبر من الحقوق تتضمن الحصول على التعليم

(33) رحاب القدومي، الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة اللاجئة، (عمان: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2007)، ص. 87.

(34) خالد الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة، (عمان: مطبعة فينيقيا، 2014)، ص. 67.

والصحة وحرية التنقل وفرص العمل وغيرها، بغية تحقيق إقامة دائمة، وقد يحصل على جنسية البلد المضيف في النهاية. والبعد الاقتصادي إذ إن الاندماج المحلي عملية اقتصادية تهدف إلى إرساء سبل العيش المستدامة وتحقيق مستوى معيشي جيد مقارنة بالمجتمع المضيف. والبعد الاجتماعي حيث إنها عملية اجتماعية وثقافية تهدف إلى تحقيق تكيف وقبول اللاجئين وتمكينهم من المساهمة في الحياة الاجتماعية للبلد المضيف دون خوف من التمييز أو العداوة. وفي حالة اللاجئين السوريين في الأردن فإن الاندماج المحلي بمعناه الضيق - التوطين - أمر غير قابل للتطبيق، فالأردن لا تستطيع ولا ترغب بتجنيس أكثر من مليون و 400 ألف سوري يقيمون في الأردن، منهم أكثر من 650 ألف مسجلين بوصفهم لاجئين، كما أن التجنيس سيلغي صفة اللجوء على اللاجئين السوريين، وستتحمل الأردن مسؤوليتهم، في حين أن مسؤولية هؤلاء اللاجئين مسؤولية مشتركة ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بتحمل التزاماته تجاهها، وفي الوقت ذاته فإن المانحين من المجتمع الدولي لم يقدموا سوى 64٪ من المبالغ المطلوبة لخطة الاستجابة الأردنية لأزمة اللاجئين السوريين لعام 2016، والأردن كدولة محدودة الموارد لن تستطيع تحمل عبء استضافة هؤلاء اللاجئين لوحدها⁽³⁵⁾. ولذلك يبقى الحل أمام الأردن هو الاندماج الجزئي للاجئين السوريين، بحيث تخطط لحلول طويلة الأمد في التعامل مع اللاجئين السوريين دون منحهم المواطنة الكاملة، ولكن قد تمنحهم حقوقاً أوسع للقدرة على الاندماج مع المجتمعات المضيفة، وساعدت مؤتمرات لندن 2016 وبروكسل 2017 الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين ومنها الأردن في التعامل مع أزمة اللاجئين وتحقيق درجة من الاندماج⁽³⁶⁾.

إن اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني مهم للاجئين السوريين، إذ أنه يحميهم من الفقر والعوز وتدابير التكيف السلبية والتمييز، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي والاستقرار في الأردن، وفي الوقت نفسه فإن الاستقرار مهم للمجتمع الأردني، فهو يساعد على تهدئة الاستياء العام والإحباط الاجتماعي الناجم عن تدفق اللاجئين، ويدعم الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى زيادة المساعدات الخارجية وخلق فرص عمل جديدة، وفي حال التزمت الدول المانحة بتعهداتها تجاه الأردن ستتحول أزمة اللجوء إلى فرصة تنموية، فالمشاريع التي ستنفذ ستفيد اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

خاتمة

يعيش اللاجئون السوريون في دول الجوار الجغرافي أوضاعاً مأساوية على الرغم من الجهود التي تبذلها تلك الدول محلياً (السلطات والمنظمات غير الحكومية)، أو دولياً من خلال المنظمات الدولية المهمة بشؤون اللاجئين، فاستمرار الأزمة السورية والتدفق المتزايد للاجئين وتزايد احتياجاتهم وعدم وضوح الرؤية فيما يخص مستقبلهم، كل ذلك جعل من أزمة اللاجئين السوريين أهم قضية إنسانية مطروحة على المستوى الدولي.

(35) سحر الرشادة، تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة اليرموك، 2014)، ص. 75.

(36) علاء اللوباني، أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة اليرموك، 2016)، ص. 57.

وقد أظهرت النتائج أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة المتعلقة بذاتها كانت المعاناة من الإهمال والتهميش جراء اللجوء وشعورها بتعاطف الآخرين ورغبتهم بمساعدتها، وأنها تتعرض للتحرش الجنسي خارج البيت واستباحة الآخرين لها كونها لاجئة وغريبة في مجتمع غير مجتمعها الأصلي، حيث أصبحت المرأة اللاجئة عرضة بصورة خاصة للمخاطر، وذلك بسبب وضع النساء الاجتماعي وجنسهن. فغالبًا ما يكنّ عرضة للعنف الجنسي والاستغلال في سبيل الحصول على حق المرور أو الوصول إلى الملجأ، وهذا من شأنه أن يولد لديها شعورًا بالنقص بسبب نظرة الناس لها، وشعورًا بالقلق وعدم الاستقرار نظراً لشعورها بالاعتراب، مما يولد لديها شعورًا بالغضب والإحباط والتوتر ويجعلها لا تمتلك الجرأة الكافية لمواجهة المشكلات التي تواجهها، وتتفق هذه النتائج مع ما جاءت به «نظرية الأزمة»، إذ إنّ ترك اللاجئة السورية لبلادها قسرًا وتحملها لمسؤوليات عديدة؛ ولد لديها العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية، كشعورها بالدونية والميل إلى العزلة والانسحاب التدريجي عن الآخرين والقلق على أسرته من القادم.

كما بينت النتائج أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة المتعلقة بأسرتها كانت لجوء أبنائها إلى الآخرين لتلبية احتياجاتهم الأساسية نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجههم، لأنها تواجه صعوبة في تلبية نفقات أسرتها مما يجعلها لا تستطيع أن تتصرف بحرية تامة فيما يتعلق بالقرارات الأسرية، وهذا يجعل من مجرد التفكير بإمكانية إصابة أسرتها بأية مشكلة أو أي مأزق في المستقبل أمرًا يشعرها بضعف قدرتها على مواجهة المشاكل، وكونها امرأة لاجئة حال دون قدرتها على توفير المتطلبات الدراسية لأبنائها، مما أدى لتغير معاملة أبنائها لها نحو الأسوأ، ويعود ذلك إلى الأعباء والمصاعب والتحديات التي تعانها في تربية أبنائها وتنشئتهم وتأمين متطلباتهم المادية والمعنوية والنفسية وتأمين الحماية لهم، خاصة أنهم بحاجة ماسة إلى تأمين مستوى حياة جيد للأبناء والرعاية الصحية اللائقة.

وبيّنت نتائج الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة المتعلقة بالمجتمع المحيط بها كانت شعور أهالي المنطقة بأن اللاجئين غريبون عن عاداتهم وتقاليدهم. وتدني مستوى الخدمات المقدمة من المؤسسات للاجئين غير الكافية بالقدر المطلوب، وصعوبة التعرف إلى مؤسسات تقدم الدعم المادي والنفسي، وصعوبة في تلبية احتياجات الأسرة من المجتمع المحلي المحيط بها. ويعود هذا إلى عدم تقبل أهالي المنطقة اللاجئين باعتبارهم غرباء عن عاداتهم وتقاليدهم، حيث تتفق هذه النتائج مع ما جاءت به «نظرية صراع القيم» التي ترى بأن العادات والتقاليد التي تتمسك بها المرأة السورية اللاجئة والمقارنة بين وضعها الحالي والماضي يشكل حاجزًا لتقبل المجتمع المستضيف لها.

كما أظهرت النتائج أن المرأة اللاجئة السورية تتجنب حضور المناسبات الاجتماعية في المجتمع المحيط بها، وهذا يعود لشعور المرأة اللاجئة بالاعتراب لعدم استجابة المجتمع المحيط بها لحاجاتها، حيث ينتج عن هذا الإحساس قلة اهتماماتها الاجتماعية وقلة مشاركتها في المنظمات الاجتماعية. فيما بينت نتائج الدراسة أن فرص العمل المتاحة أمام اللاجئة السورية في المجتمع المحلي متوفرة، ولكن بأعمال محددة مثل الخدمة في البيوت، وحضانة الأطفال والعمل في الصالونات وغيرها من الأعمال، مما يجعل المرأة السورية اللاجئة تحاول تدبير المعيشة والإنتاج وفق مقتضيات الضرورة في مكان اللجوء رغم المعاناة والضعف الهائلة التي تتعرض لها.

إن اللجوء بوقائعه وظروفه وقسوته قد شكّل للمرأة اللاجئة خبرة سيئة غلّفت بال العنف الجندي والمجتمعي سبب صدمة عنيفة تجاه من حولها لم تكن تتوقعها قبل اللجوء وبعده، هذه الظروف المحيطة بها قد أعادت إنتاج نظام سلطوي قديم بني على أساس السلطة الذكورية في السابق والوقت الحالي، وشكّل لديها صورة مأساوية للحياة تطلبت منها بذل قصارى جهدها لإحداث شيء لكن دونما تغيير.

أخيراً يجب أن يكون التفكير في عودة اللاجئين متكاملًا من حيث الفاعلين؛ فالمسألة لا تتعلق بإرجاع أرقام من البشر إلى بلادهم، إنما تتجاوز الحدود والمستويات جميعها من حيث المسؤولية والتأثير، ومن دون وجود تخطيط إقليمي منسق يمكن أن تشكل عودة اللاجئين نقطة اختلاف وصراع؛ فالنسبة إلى الدول المستضيفة للاجئين أو دول العبور، فهي مستفيدة أو متضررة من عودة اللاجئين أو بقاءهم، ويأخذ الدعم عبر الحدود أشكالاً مختلفة، من أهمها: التدريب المباشر للمستفيدين في سبيل تمكينهم من خلال برامج تهتم بمبادئ الانتعاش وقواعد إعادة الإعمار، وسيادة القانون وملاءمة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

التوصيات

توصي الدراسة بعد المناقشة والتحليل بعدة توصيات نجملها في الآتي:

- اتخاذ التدابير اللازمة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي للدول، للحد من الأسباب المؤدية إلى اللجوء كمحاربة ومنع الاضطهاد والعنف والحروب الأهلية، وغيرها من الأسباب التي تساهم في اللجوء.
- التأكيد على أن عودة اللاجئين السوريين لبلدهم الأصلي يجب أن تكون اختيارية، وعلى سلطات دول اللجوء وسلطات دول المنشأ توفير البيئة والظروف التي تسهّل عودتهم إلى أوطانهم بشكل آمن وكريم يحفظ كرامتهم ويصونها.
- توفير حماية أكثر فاعلية للنساء السوريات اللاجئات في مخيمات دول الجوار، خاصة ونحن نعيش في ظل ظروف تسود فيها نزاعات جديدة لم تكن مألوفة وغير موجودة من قبل، والاعتراف بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المجال الإنساني، والسماح لها بتقديم خدماتها الإنسانية لصالح ضحايا الحرب.
- العمل على إعادة إدماج النساء السوريات اللاجئات في المجتمع الجديد، وتوفير الاستشارة القانونية المجانية لهنّ لمعرفة حقوقهن الحالية والمستقبلية، وأيضاً تقديم المساعدة النفسية لهنّ لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من حياتهن.
- ضرورة تكاتف جميع الدول في الوطن العربي وكذلك أعضاء المجتمع الدولي والوقوف مع السلطات الأردنية لتخفيف العبء عليها، لأنها أكثر الدول استضافة للاجئين في الشرق الأوسط، نظراً لأن تدفق اللاجئين يترتب عليه زيادة في الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على الدول التي توفّر وتواصل توفير الملجأ، وذلك من خلال تقديم

المساعدات الضرورية لتلبية احتياجات اللاجئين في الأراضي الأردنية، من أجل التيسير على اللاجئين وتمتعهم بحقوقهم التي تكفلها لهم المواثيق الدولية.

البليوغرافيا

- القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 6.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، (لبنان: دار صادر، 1994).
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة 45، 12 غشت 1949.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دراسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الوطني، الأردن، 2012.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 1، 28 يوليو 1951.
- برباح نهايلي، «واقع وتحديات المرأة العربية زمن النزاعات المسلحة»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 7 (2011).
- برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982).
- بشرى العبيدي، العنف ضد المرأة في المجتمع وفي نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969م، (العراق: جامعة بغداد، 2010).
- جانيت عروق، تداعيات الأزمة وواقع الحرب على المرأة السورية، (سوريا: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).
- حازم صباح أحمد، «أزمة النازحين في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية»، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 - 36 (2017).
- خالد الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة، (عمان: مطبعة فينيقيا، 2014).
- دائرة الإحصاء العامة، الإسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة 2015-2050، المملكة الأردنية.
- رابحة علام، وضع اللاجئين والنازحات في الدول العربية: المرأة في خضم الصراعات، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2017).

- رحاب القدومي، الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة اللاجئة، (عمان: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2007).
- سحر الرشيدة، تأثير اللاجئين السوريين على الأمن الاجتماعي في مدينة الرمثا، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة اليرموك، 2014).
- سحر الشرع، العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية: دراسة سوسولوجية، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة اليرموك، 2012).
- سوسن المجالي، التجربة الأردنية في قضيتي الهجرة واللجوء وتأثيرهما في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية في الأردن، (الأردن: منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016).
- شيلي كالبرتسون، لؤي كونستانت، تعليم الأطفال اللاجئين السوريين إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2015).
- طلال المصطفى، مصائر المرأة السورية في ظل الحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017).
- عبد الباسط العثمانة، تصورات الأردنيين نحو تبعات اللجوء السوري، (الأردن: منشورات مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016).
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999).
- علاء اللوباني، أثر اللجوء السوري على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن: جامعة اليرموك، 2016).
- عيدة مصطفى قناة، أزمة اللاجئين السوريين: التحديات والآثار الاجتماعية والإنسانية على المرأة اللاجئة، مؤتمر «اللاجئون في المنطقة العربية: المجتمعات المضيفة والمصير الغامض، 2013، (الأردن: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، 2016).
- محمد الحوراني، «الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 44 (2016).
- محمد بلمديوني، «وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني»، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17 (2017).
- محمد علي سميران، مفلح علي سميران، اللجوء السوري وأثره على الأردن، (الأردن: جامعة آل البيت، 2014).
- محمود الحمود وضاح، أوضاع اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية، (الرياض: جامعة نايف

للعلوم الأمنية، 2015).

- منظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا، المادة 1، 10 سبتمبر 1969.
- ناصر الغزالي، النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر، (سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012).
- ناصر عبد الله أبو زيتون، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين وآثارهم على سوق العمل في محافظة معان، (الأردن: جامعة الحسين بن طلال، مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع، 2015).
- هيا العقيل، العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة: دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري، رسالة ماجستير، (عمان: الجامعة الأردنية، 2014).
- Mohamed Al-Haurani, The Emergency Roles of Syrian Refugee Women in Jordan: A Reflection on the Theory of Role and its Amendments, **Journal of Social Sciences**, N°44 (2016).
- CARE International, **Seven Years in Exile: Challenges and Adaptation Strategies of Syrian Refugees in Urban Areas in Jordan and Jordanian Host Communities**, Annual Report, 21 June 2017.
- OrkhanK Aoutyon, **Situation of Syrian refugees in neighboring countries**, (Ankara: Middle East Center for Strategic Studies, 2014).
- UNHCR The UN Refugee Agency, 145,000 **Syrian refugee women fight for survival as they head families alone**, UNHCR Report, 8 July 2014.

اللاجئون السوريون في تركيا (الأبعاد والتحديات)

علي سعدي عبدالزهره جبير



علي سعدي

باحث عراقي، حصل على شهادة الماجستير من كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، وطالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية جامعة النهريين، اختصاص في النظم السياسية والسياسيات العامة، متخصّص بالشأن الأفريقي والعربي والعراقي، وعضو في الجمعية العراقية للعلوم السياسية، لديه العديد من البحوث المنشورة، والمقالات المكتوبة على الانترنت، فضلاً عن كتاب بعنوان الحراك الشعبي الجزائري لعام 2019: دراسة تحليلية، إصدار دار النشر الجامعي في الجزائر عام 2020.

ملخص

منذ اندلاع الحرب في سورية عام 2011، شهدت المنطقة أكبر موجة هجرة جماعية قسرية في تاريخها، وكان نصيب تركيا من اللاجئين هو الأكبر، بعد أن سمحت السلطات التركية بعبور أفواج اللاجئين وانتهجت سياسة الباب المفتوح في استقبال اللاجئين، وقد أمنت على حماية السوريين في أراضيها بالعديد من القوانين أهمها قانون (الحماية المؤقتة)، والأخير هو شكل من أشكال الحماية لإيجاد الحلول والتعامل مع التدفق اللجوء الجماعي، وهذا القانون يوفر حقوق (التعليم والصحة) وغيرها من الحقوق، وينقسم اللاجئون السوريون في تركيا إلى قسمين وهما: اللاجئون السوريون المقيمون في المخيمات وتديرها رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، واللاجئون السوريون المقيمون خارج المخيمات، والذي ينتشرون بشكل كبير في إسطنبول وغازي عنتاب وغيرها من المدن التركية ولاسيما المناطق الحدودية، ويواجه اللاجئون السوريون عدة تحديات، منها التحديات القانونية وتمثل في (قوانين اللجوء وقانون الجنسية)، والتحديات السياسية وتمثل في استغلالهم من قبل الأحزاب السياسية، سواء كانت الأحزاب في الحكم والمعارضة، والتحديات الاجتماعية وتمثل في (نظرة المجتمع التركي والتفرقة المجتمعية والتحرش الجنسي والتعليم)، والتحديات الاقتصادية تمثلت في (العمل والفقر).

الكلمات المفتاحية: اللاجئون السوريون، أسباب اللجوء، واقع اللاجئين، دول الجوار، تحديات اللاجئين، تركيا.

Abstract:

Since the outbreak of the war in Syria in 2011, it has witnessed the largest wave of forced mass migration in its history, and Turkey's share of refugees was the largest, after the Turkish authorities allowed the crossing of refugee groups and adopted an open-door policy in receiving refugees, and it has ensured the protection of Syrians in its lands in many ways. The most important laws are the (temporary protection) law, and the latter is a form of protection to find solutions and deal with the influx of mass asylum, and this law provides rights (education, health) and other rights, and the Syrian refugees in Turkey are divided into two parts, the Syrian refugees residing in the camps and managed by the Presidency of Disaster Management The emergency, and the Syrian refugees residing outside the camps, which are widely spread in Istanbul, Gaziantep and other Turkish cities, especially the border areas, and the Syrian refugees face several challenges, including legal challenges represented by (asylum laws and nationality law), and political challenges represented by their exploitation by political parties , whether the parties are in government and the opposition, and the social challenges represented by (in the view of Turkish society, societal segregation and sexual harassment gender and education), and the economic challenges were represented by (work and poverty).

Keywords: Syrian refugees, reasons for asylum, refugee reality, neighboring countries, refugee challenges, Turkey.

مقدمة

يشهد عالم اليوم الكثير من التحديات التي جعلت البشرية تفضل الهجرة من مكان إلى آخر سعياً لحياة أفضل بعيداً عن الحروب والفقر والبطالة والتمييز وغيرها من التحديات التي يعاني منها في البلد الأصل، واللاجئ وفق الأمم المتحدة: هو كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. ولا تخلو بلادنا العربية من ظاهرة الهجرة، إذ شهدت سوريا منذ عام 2011 موجة من النزوح واللجوء بسبب الحرب الأهلية، ويرجع ذلك إلى الإقصاء السياسي لفئات المجتمع ودكتاتورية الحكم والفقر والبطالة والكثير من الأسباب التي دفعت المواطن السوري للثورة، وبالتالي شهدت سوريا أكبر هجرة جماعية في تاريخها، واستقبلت تركيا العدد الأكبر من اللاجئين واعتمدت سياسة الحدود المفتوحة، واستقبلتهم بصفة ضيوف وليس بصفة اللاجئين مما جعل السوريين يواجهون عدة تحديات منها التحديات القانونية، إذ إن القوانين التركية تنص على أن اللجوء فقط القادمين من أوروبا، مما يعني أن اللاجئين السوريين في تركيا لا يصنفون وفق القوانين التركية كلاجئين وبالتالي حرمانهم الكثير من الحقوق التي يتمتعون بها وفق القانون الدولي في إطار الهجرة، وكذلك التحديات السياسية، والتي تمثلت بجعل اللاجئين ورقةً للتنافس السياسي بين الأحزاب السياسية لأهدافٍ سياسيةٍ داخلية، وأصبح اللاجئين السوريون ورقةً رابحةً للمسؤولين الأتراك بشقيها (الحاكم والمعارض) ولا سيما أثناء فترة الانتخابات، وكثيراً ما تستخدم تركيا ورقة اللاجئين السوريين في التفاوض أو المقايضة مع أوروبا، ومارست سياسة الابتزاز بشكلٍ أوسع، وحصلت على الكثير من

المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي، وأيضًا التحديات الاقتصادية عبر اضطراب الكثير من السوريين إلى اللجوء إلى مهن لم يزاو لها من قبل فضلًا عن العمل الشاق وطول ساعات العمل، وفي الوقت نفسه يتقاضون أجرًا أقل من أجور العمال الأتراك، وتمثلت التحديات الاجتماعية بتغير نظرة المجتمع التركي اتجاه اللاجئين السوريين، ويرجع ذلك إلى تأثير الأحزاب المعارضة وتوظيف وسائل الإعلام والتحكم بالرأي العام، وتزايد الاستياء الشعبي وعدم الرضا من قبل الشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين الذين تؤويهم بلادهم، إذ يعتقد عدد كبير من الأتراك أن اللاجئين السوريين قد حرموهم من وظائفهم، وأن الحكومة أنفقت على هؤلاء الناس كثيرًا من الموارد، وتنتشر هذه القناعة باطراد وبشكل مستمر ويسود جو من العداوة والتمييز المتزايد ضد السوريين في تركيا، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول هجرة اللاجئين السوريين (الأسباب والواقع)، في حين تناول المبحث الثاني تحديات اللاجئين السوريين القانونية والسياسية في تركيا، أما المبحث الثالث تناول تحديات اللاجئين السوريين الاقتصادية والاجتماعية في تركيا. وتبغ أهمية البحث في كون أن اللاجئين السوريين في تركيا يواجهون عدة تحديات، مما أثر على وضعهم القانوني والاقتصادي واندماجهم في المجتمع، واستخدامهم كورقة سياسية رابحة في السياسة التركية الداخلية والخارجية.

وتتعلق إشكالية البحث من أن اللاجئين السوريين في تركيا يواجهون عدة تحديات، الأمر الذي انعكس على أوضاعهم القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه الإشكالية تحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة وهي كالآتي:

1. لماذا استقبلت تركيا الملايين من اللاجئين؟

2. ما أوضاعهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية؟

3. ما مستوى معيشتهم؟ وهل تم اندماجهم في المجتمع أو لا؟

وتتعلق فرضية البحث من أن تركيا قد استغلت أزمة اللاجئين السوريين، واستفادت منهم على الصعيد الداخل والخارج.

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كون هذا المنهج يحاول معرفة التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين، وكيف انعكست تلك التحديات على أوضاعهم، كما تم الاعتماد على المنهج القانوني لمعرفة الوضع القانوني للاجئين السوريين.

المبحث الأول: هجرة اللاجئين السوريين (الأسباب والواقع)

قُسم المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول أسباب الهجرة السورية، في حين تناول المطلب الثاني واقع المهاجرين السوريين.

المطلب الأول: أسباب الهجرة السورية

1. الأسباب السياسية: إن للأزمة السورية جذورًا تعود إلى الستينات من القرن العشرين، وذلك

بعد وصول حزب البعث إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، والذي حظي بدعم ومساندة من قبل القوى المدنية والعسكرية، وبعد سلسلة من الخلافات داخل حزب البعث طوال الفترة التي امتدت من العام 1963م إلى العام 1970، حدث انقلابٌ عسكريٌّ آخر عُرف باسم الحركة التصحيحية في عام 1970 والتي أوصلت (حافظ الأسد) إلى الحكم، والذي منح لنفسه العديد من الصلاحيات والاختصاصات الدستورية⁽¹⁾، والسمة السياسية التي اتبعها (حافظ الأسد) هي إضعاف قدرة الأقليات على الاندماج في المجتمع السوري وجعلها طوائفَ مفككةً وكياناتٍ سياسيةً متناثرةً بعد أن كانت لعقودٍ طويلةٍ جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، حتى إن هذه الأقليات بدأت تنمو داخلها سلسلة من التناقضات وتضاربٍ في المصالح مع الكيانات الطائفية الأخرى، وأحلت الولاءات الطائفية محل الانتماء للوطن، إذ تم استخدام الطائفة (العلوية) في خدمة النظام وربط مصيرها بمصيره وتحذيرها من خطورة الطوائف الأخرى، فضلاً عن ذلك فقد منع (حافظ الأسد) كل الأشكال التي تمنح الحرية في ممارسة العمل السياسي في البلاد بشكل كامل⁽²⁾.

ومع وصول الابن (بشار الأسد) إلى السلطة بعد وفاة الأب، لم تظهر في المجتمع ملامح فكرة اتباع سياسات مؤيدة للإصلاح بالشكل المنشود، إلا أن هذا الأمر لم يستمر إذ وقع الشعب السوري تحت تأثير المطالب الديمقراطية الصاعدة من تونس، غير أن (بشار الأسد) أصم أذنيه تجاه مطالب الإصلاح المطالب بها، وبدأ باتخاذ إجراءات صارمة ضد المحتجين في المسيرة التي أدت في نهاية المطاف إلى اشتعال شرارة الحرب الأهلية، ومع انتشار التظاهرات التي بدأت في مدينة درعا وانتقالها إلى مدن أخرى، لجأ النظام إلى استخدام القوة والنار ضد مواطنيه، هذه الأحداث التي جذبت ردود أفعال العالم كله لم تكن سوى نقطة البداية لدوامه العنف، فدخلت الحكومة السورية التي لم تتردد في قصف شعبها بالأسلحة الكيماوية في أزمة شرعية، وأسهمت بتشدها في تأسيس الأراضية لتسلح المحتجين، فتوسعت الحاضنة الاجتماعية للمعارضة المسلحة المناهضة للنظام⁽³⁾.

وهكذا بدأت الأزمة السورية في حراك شعبي مطالباً بالإصلاح والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ولكن سرعان ما خرجت تلك الأزمة عن مسارها، وتحولت إلى ساحة مكشوفة أمام التنظيمات المسلحة والحركات الجهادية المتطرفة مثل تنظيم داعش الإرهابي وإقرانه والتحالفات الإقليمية الدولية المتميزة والمتضادة، وبالتالي التدخل الخارجي وما أخرجها من معادلة القوة العربية نظراً للأزمة المتواصلة التي دمرت البنية التحتية للدولة، وأنهت ركائز بنائها، وفاقمت من تحديات الإنسانية، الأمر الذي عده سبب في تفكير الشعب السوري بالهجرة⁽⁴⁾.

2. الأسباب الاقتصادية: بالرغم من تبني النظام السوري سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتحول من

- (1) خلف عبدالله محمد جاسم، دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا- اليمن) أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، كركوك، 2021، ص 49-50.
- (2) علي مراد كاظم وحيدر حمزة مهدي، الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة «الأزمة السورية» نموذجاً، مجلة الكلية الإسلامية، جامعة كربلاء، كربلاء، العدد 45، 2018، ص 4-5.
- (3) مجموعة باحثين، السوريون في تركيا: والمنطقة الآمنة وراء الحدود، ترجمة: علي كميخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 7 أيار/ مايو 2021، ص 11.
- (4) نادية سعد الدين، أزمات اللاجئين في المنطقة العربية.. اللجوء الفلسطيني والسوري، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد 52، العدد 207، كانون الثاني 2017، ص 113-114.

الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، إلا أن هذا التحول أدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة التي ألقت بظلالها على الطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى الأمر الذي أدى تعميق الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، فضلاً عن البضائع الصينية التي أغرقت الأسواق السورية، وساهمت في القضاء على المشروعات الصغيرة في عدد من المدن السورية، وبالتالي أدى إلى انقسام المجتمع السوري إلى قسمين: قسم يملك كل شيء وهم القلة المتمثلة بالنظام السوري وحاشيته، والقسم الثاني الذي يضم معظم الشعب السوري والذين لا يملكون أي شيء ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع، كل هذه الأسباب دفعت الشعب السوري إلى الهجرة⁽⁵⁾. كما أن النظام السوري قد عمل على مصادرة الأراضي الزراعية والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، وهو ما دفع أهلها للهجرة من مناطق سكنهم جراء عمليات المصادرة⁽⁶⁾، كما أن الواقع الاقتصادي المأساوي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وارتفاع مستوى الفقر وانقطاع معظم السلع والخدمات، وهي ظروف تدفع المواطنين في أي بلد حتى لو لم يشهد حرباً للسعي من أجل الهجرة خارجها، فضلاً عن سياسة الحصار الممنهج التي اتبعتها النظام السوري وحلفاؤه أدت إلى وفاة مئات من السوريين نتيجة لنقص الطعام والشراب والمواد الطبية وإجبار الأهالي على البحث عن أي مخرج للهروب من البلاد⁽⁷⁾.

3. الأسباب الاجتماعية: تمثلت الأسباب الاجتماعية في هجرة السوريين من البلاد في موجة الخطف، ولا سيما خطف الفتيات بقصد الفدية أو الانتقام أو الأسباب طائفية، أو لإجبار أحد أقارب الفتاة المخطوفة على تسليم نفسه إلى الأجهزة الأمنية، وكانت معظم حالات الخطف تنفذ من طرف مسلحين مواليين للنظام تابعين لميليشيات الدفاع الوطني، وشكلت حالات الاغتصاب إلى جانب حالات الخطف سبباً قوياً للهجرة، في ظل انتشار ثقافة الشعور بالعار الاجتماعي من جراء تعرض البنات إلى مثل هذه الانتهاكات والاعتداءات⁽⁸⁾، ومن الأسباب الاجتماعية الأخرى أنه لا وجود لمؤشرات على نهاية الحرب في سوريا، والأوضاع تزداد سوءاً، والخدمات مستمرة في انهيارها، ولذلك فإن الناس يواصلون الهجرة.

وشكلت قضية الصدمة التي تعرض لها اللاجئون السوريون، من خلال الكشف عن الأحداث المؤلمة التي واجهوها بسبب الحرب، وقد تعرض الذين هاجروا ضمن ظروف الهجرة القسرية لأحداث صادمة، بسبب الحرب الطاحنة في بلادهم، وقد شكلت هذه الأحداث المؤلمة وغير العادية ندوباً عميقة وصدمة أبعد من التي يمكن أن يواجهها الفرد العادي في حياته، منها مثلاً عمليات البقاء في السجون بسبب الحرب، ومحاولات الانتحار، ورؤية التفجيرات، وحالات الاغتصاب،

(5) شمال حسين مصطفى، مبررات اصلاح الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية (الأزمة السورية منذ عام 2011 نموذجاً)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، جامعة نوروز، دهوك، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 457.

(6) خلف عبدالله محمد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(7) أحمد صوان وعبيدة فارس، البيئة الآمنة لعودة اللاجئين السوريين، جسر للدراسات، إسطنبول، أيار/ مايو 2021، ص 6.

(8) عمر إدلبي ومحمود الحسين، آثار النزوح في الشمال السوري، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2020، ص 28.

والانضمام إلى المعركة، ومشاهدة جريمة قتل، أو التعرض للاختطاف، والتعرض للاحتجاز بصفة رهائن، والتعرض لقصف الطائرات، كل هذه الحالات كانت سبباً في الهجرة⁽⁹⁾.

4. الأسباب الأمنية: تمثلت سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي اتبعتها النظام السوري منذ الأيام الأولى لانطلاق الاحتجاجات الشعبية، والتعذيب المفضي للموت داخل السجون ومراكز الاعتقال، فضلاً عن اتباع النظام سياسة حرق البلد واستخدام القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والفتاكة والبراميل العشوائية والأسلحة الكيماوية والعنقودية المحرمة دولياً، وكذلك قصف المشافي والمراكز الصحية، وكذلك ارتكاب المجازر بطريقة ممنهجة في مدنٍ معينة وبطرقٍ وحشية، بما في ذلك استخدام الأسلحة البيضاء، والاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب حتى الموت، وأيضاً عدم الرغبة في القتال شكل هذا السبب دافعاً كبيراً لنزوح آلاف السوريين الذين كانوا في سن الخدمة العسكرية، وكان كثيرون منهم ينزحون برفقة أفراد عائلاتهم إذ فضل هؤلاء الشبان عدم الانخراط في صفوف جيش النظام وحمل السلاح في وجه أبناء شعبهم، كما أن سيطرة داعش الإرهابي على مدينة تدمر وقبلها محافظة الرقة وأجزاء من دير الزور، وما ارتكبه هذا التنظيم من مجازر، كالمجزرة التي ارتكبتها التنظيم بحق أبناء عشيرة الشعيطات في ريف دير الزور، إضافة إلى التضييق على المدنيين والتدخل في حياتهم الخاصة ومصادرة حرياتهم أدت إلى هجرة السوريين⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: واقع المهاجرين السوريين

يشهد عالم اليوم تغيرات اجتماعية وثقافية كثيرة بسبب العدد المتزايد من اللاجئين، إذ يوجد الآن شخصٌ واحدٌ على الأقل في وضع اللجوء من كل (113) شخصاً في العالم، كما أن الحروب المتزايدة تسبب في تصدير لاجئ في كل ثلاث ثوان، وذلك بحسب تقرير المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2017، وبحلول نهاية عام 2016 بلغ إجمالي عدد اللاجئين في العالم (65.6) مليون شخص، وأهم سبب وراء الزيادة الكبيرة في هذا العدد هو الحرب المستمرة في سوريا⁽¹¹⁾، فقد خلفت الحرب أكثر من (13) مليون شخص من مجموع عدد سكان سوريا إلى ترك أماكن استقرارهم، ويعيش حوالي (6.6) مليون شخص منهم حياة النزوح داخل سوريا، بينما غادر (6.4) مليون شخص بلدهم وما زال العدد مستمرّاً ليتحولوا إلى لاجئين في الدول المجاورة⁽¹²⁾.

وفيما يخص توزيع السوريين على دول اللجوء فإن تركيا تحتضن العدد الأكبر (ينظر الجدول رقم 1)، وتختلف أوضاع اللاجئين بين بلدٍ وآخر إلا أنهم يشتركون في معاناتهم، وهذا ما وثقته عددٌ من الإحصائيات والتقارير الأممية، ووفق منظمة الأمم المتحدة فإن (11) مليون سوري في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، و(42٪) من اللاجئين يعيشون في مخيمات جماعية تفتقد إلى مقومات

(9) زينب صاغير، اللاجئين السوريون: تقييم نفسي اجتماعي للتهجير القسري بسبب الحرب، رؤية تركية، استنبول، العدد 4، السنة 6، 2017، ص 157.

(10) ينظر إلى كل من عمر إدلبي ومحمود الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 28-29، وكذلك أحمد صوان وعبيدة فارس، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(11) زينب صاغير، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(12) سلمان سالم كسغين، ظاهرة الهجرة في الدولة العثمانية والجمهورية التركية وعواقبها، رؤية تركية، استنبول، العدد 1، السنة 8، 2019، ص 20.

الحياة الضرورية، فضلاً عن حجم الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها اللاجئون في مختلف دول اللجوء، وهناك تداخل بين الضغوط التي يتعرض لها اللاجئون السوريون أهمها الضغوط الاقتصادية تلقي بظلالها على باقي نواحي الحياة، كما أن أغلب بلدان اللجوء تعاني أزمات اقتصادية داخلية، الأمر الذي انعكس سلباً على أوضاع اللاجئين، ثم إن أعداد اللاجئين الكبيرة التي تجاوزت الملايين جعلت من قضية دعمهم اقتصادياً أمراً بالغ الصعوبة سواء بالنسبة إلى الحكومات المحلية أم بالنسبة إلى المنظمات الأممية، وبالرغم من التشابه النسبي في الأوضاع الاقتصادية للاجئين في مختلف دول اللجوء فإن لكل دولة خصوصية تميز لاجئها، ولذلك يمكن القول إن أوضاع اللاجئين تختلف من دولة لأخرى، ويرجع ذلك لعدة عوامل، وهي عدد اللاجئين في كل دولة، الوضع الاقتصادي الداخلي والذاتي للدولة المضيفة، ونسبة عدد اللاجئين إلى عدد سكان الدولة، وموقف حكومة الدولة المضيفة من الأزمة السورية وسياستها تجاه اللاجئين بشكل عام، بالإضافة إلى حجم الإعانات التي تتلقاها الحكومة لدعم اللاجئين⁽¹³⁾.

جدول (رقم 1) إحصائية اللاجئين السوريين في دول الجوار

الدولة	العدد	النسبة %
تركيا	033.126.3	1.46
لبنان	136.449	7.61
الأردن	393.066	7.11
العراق	276.352	5.4
مصر	182.231	3.2
شمال إفريقيا	317.53	6.0

المصدر: نقلاً عن مركز جسر للدراسات، مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في تسعة أشهر، تقدير موقف، أبريل/نيسان 2019، ص.5.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ عدد اللاجئين في دول الجوار حسب الإحصائية الرسمية لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لعام 2019 بلغت نحو (5.648.002) مليون لاجئ سوري، وتستقبل تركيا العدد الأكبر من اللاجئين، كما أنّ هناك عدداً من اللاجئين غير المسجلين وتتراوح عددهم من (200-300) ألف لاجئ.

وبخصوص اللاجئين السوريين في دول الجوار فقد فتح العراق باب اللجوء في الأيام الأولى من الحرب السورية، وأنشئت لهم مخيمات خاصة بهم، وفتحت لهم باب العمل، ومنحتهم إقامات خاصة بهم تساعدهم على التنقل في شتى مدن الإقليم، وسمحت لهم باستئجار البيوت والمحلات التجارية وشراء السيارات وقيادتها، حتى إن رئيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أنطونيو غوتيريس) ورئيسة برنامج الأغذية العالمي السيدة (إيرثارين كزن) قد أشادا بسياسة حكومة الإقليم التي تركت حدودها مفتوحة للاجئين السوريين، وأوصى رئيس إقليم كردستان السابق (مسعود البارزاني) في خطابه العامة الجهات أن يقدموا لهم ما أمكن من المساعدات اللازمة، وقد خاطب اللاجئين ذات مرة (إننا أخوة لكم، وأنتم الآن في بيتكم ووطنكم)، وقامت حكومة الإقليم إلى

إنشاء مخيمات إضافية لإيوائهم وتأمين حياتهم وما يزال اللاجئون السوريون يقيمون في مخيماتهم في الإقليم حتى هذا اليوم⁽¹⁴⁾، وفي لبنان بالرغم من عدم إنشاء الحكومة اللبنانية لمخيمات رسمية للاجئين السوريين إلا أنه يوجد عدد من المخيمات التي قامت بمساعدات منظمات مدنية ويعيش اللاجئ السوري حياة مزرية.

ويمكن تقسيم اللاجئين السوريين المتواجدين في الأردن إلى قسمين، قسم يعيش داخل المخيمات والقسم الآخر يعيش خارجها كما هو الحال في الدول الأخرى، إذ يعيش (20%) من السوريين داخل المخيمات أما (80%) فيعيشون خارجها، وشهدت المنطقة الحدودية الشمالية الأردنية ظرفاً استثنائياً منذ بداية الأزمة السورية تتج عنه دخول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وقد عملت مديرية شؤون اللاجئين في الأردن على تحديد الخطط الاستراتيجية وسياسات العمل المشتركة بمشاركة الوزارات ذات العلاقة والمنظمات الدولية والمحلية المعنية، ووضع خطة وطنية لاستجابة لكافة قضايا اللاجئين والمتضمنة توفير الأمن والعودة الطوعية والإقامة وإعادة التوطين والحصول على الخدمات الإنسانية والإغاثية، وتطوير البنى التحتية لإسكان اللاجئين وتطوير خدمات المناطق التي يسكنون بها من خلال مشاريع المجتمع المحلي، وفرت الأردن لجميع اللاجئين السوريين الرعاية الصحية، وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فإن (90%) من الأسر السورية تعتمد على المعونات الخارجية في تغطية احتياجاتها اليومية عبر برنامج الأغذية العالمي للحصول على المساعدات الغذائية⁽¹⁵⁾.

وإن الأطفال والشباب من اللاجئين السوريين على وجه الخصوص هم أكثر عرضة لأشكال الاستغلال وسوء المعاملة المتنوعة، وإن كل الأطفال السوريين اللاجئين تقريباً والبالغ عددهم (2.4) مليون يعيشون في حالة فقر، لذلك وجد الكثير منهم مضطراً لإعالة نفسه، وبسبب القيود المفروضة على الرجال اللاجئين في عدد كبير من البلدان المضيئة غالباً ما يضطر الأطفال للعمل عوضاً عن متابعة تحصيلهم العلمي في المدارس، فيما تجد الشابات السوريات أنفسهن أمام خيار وحيد ألا وهو الزواج في معظم الأحيان، أما بالنسبة للاستغلال الجنسي فتعرض له الإناث من الأطفال والشباب أو تجبرن على الزواج المبكر لتخفيف العبء المالي على أسرهن، وتزيد هذه العوامل من حدة تفشي الصدمات النفسية للاجئين السوريين، إذ أظهرت بحوث حول التبعات بعيدة الأمد للعنف النزاع على الصحة العقلية⁽¹⁶⁾.

وبشكل عام يعاني اللاجئون في مختلف دول اللجوء من معدلات بطالة عالية، وبالإضافة إلى أن الدخل الذي يحصل عليها العاملون متدني القيمة، فمتوسط دخل اللاجئين السوريين متدني إذ يبلغ حوالى (200) دولار أميركي مقابل ساعات عمل طويلة، وأدى تراجع النشاط الاقتصادي عقب انتشار فيروس كورونا إلى تدني إضافي في مستوى الدخل السائدة، ووفق تقديرات برنامج الغذاء

(14) نقلاً عن أيمن الملا، المراكز الصحية في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق (مخيم فوشته نموذجاً)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 11 تموز 2018، ص 4.

(15) دخالة مسعود وليلى مسالي، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)، مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 55-56.

(16) أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية، اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل، الدوحة، 2017، ص 19-20.

العالمي فإن (52٪) من اللاجئين السوريين خسروا وظائفهم عام 2020 كما أن (66٪) منهم تددت مدخولاتهم إلى النصف نتيجة الانكماش الاقتصادي، فأغلب الدخول التي يحصل عليها السوريون لا تكفي لمستلزمات الحياة، ونتيجة الفقر يقبل اللاجئون السوريون بالعمل في أعمال ومهن قد لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ولا خبراتهم العملية، ويزداد طلب أرباب العمل على اليد العاملة السورية كونهم يعملون بأجور أقل من مواطني دول اللجوء، وهذا ما قاد إلى أزمة اجتماعية أثرت سلباً في استقرار السوريين كون بعض السكان رأى في اللاجئين منافسين لهم على فرص العمل⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني: تحديات اللاجئين السوريين القانونية والسياسية في تركيا

قسم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول التحديات القانونية للاجئين السوريين في تركيا، في حين تناول المطلب الثاني التحديات السياسية للاجئين السوريين في تركيا.

المطلب الأول: التحديات القانونية للاجئين السوريين في تركيا

اعتمدت تركيا سياسة الحدود المفتوحة للاجئين السوريين، فمنذ بداية الأزمة لم تقدم تركيا أي تنظيم قانوني لأوضاع اللاجئين السوريين القادمين إليها، بل كان يكفي أن ينتقل السوري الهارب من الحرب إلى الأراضي التركية ليتم استقباله دون الحاجة إلى إعطائه أي وضع أو صفة قانونية، وبالرغم من أن تركيا كانت قد وقعت سابقاً على اتفاقية جنيف عام 1951 المتعلقة باللاجئين، فإنها تحفظت على بند القيود الجغرافية في الاتفاقية، أي أن تركيا لا تعطي صفة اللاجئ القانونية لمن قدم إلى أرضها من غير الأوروبيين، وبهذا لم تستقبل تركيا السوريين بصفة اللاجئين وإنما بصفة ضيوف، واستمر غياب الوضع القانوني للسوريين في تركيا حتى منتصف 2012، حيث صدر أول تنظيم قانوني لأوضاع السوريين منحهم صفة الباحثين عن الحماية المؤقتة⁽¹⁸⁾.

إن من أهم المؤثرات الفاعلة في سياسة قوانين الهجرة واللجوء في تركيا، هي تشكيل الجمهورية من ذوي الثقافة التركية، فتطورت سياسة قوانين الهجرة وتسوية أوضاع اللاجئين من تقييد القبول على أساس الأصل والثقافة التركية وتشكيل الهوية الوطنية التركية والحفاظ عليها بالانكماش عن المحيط العثماني، القانون (2510) عام 1934 (ينظر الجدول رقم 2)، فاستثنى سكان الدول المجاورة من اتفاقية اللاجئين التي وقعت عليها تركيا 1951 وبروتوكولها 1967، وذلك إلى التوسع بسياسة قوانين الهجرة والانفتاح نحو المبادئ القانونية العالمية والمحيط العثماني بقانون الأجانب والحماية الدولية رقم (6458 / 2013) واستناداً إليه صدرت اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بقرار مجلس الوزراء رقم (6883) تاريخ 13/10/2014، وتقرر شمول كل القادمين من سوريا من تاريخ 28/4/2011 بها، وهي تقرر حماية للأجانب الذين أجبروا على ترك بلدتهم ولا يستطيعون العودة إليه، بمعيار تدفق أعداد كبيرة من الوافدين من منطقة جغرافية خلال فترة زمنية قصيرة، ويمكن أن تعطى ضمن هذا المعيار للفرد والجماعة، وتكون لمن وصل إلى تركيا مباشرة من سوريا ولو كان وصوله غير مشروع⁽¹⁹⁾.

جدول (رقم 2) القوانين والاتفاقيات الهجرة في تركيا

السنة	القوانين والاتفاقيات
1934	قانون الإسكان
1951، 1967	اتفاقية جنيف
1950	قانون جوزات السفر
1994	اللائحة المنظمة للجوء
2013	قانون الأجانب والحماية الدولية
2014	قانون الحماية المؤقتة
2016	اللائحة الخاصة بتنظيم عمل الأجانب

المصدر: إبراهيم أمه، سياسة تركيا تجاه الهجرة فترة حزب العدالة والتنمية، رؤية تركية، استنبول، العدد 1، السنة 8، 2019، ص 33.

الجدول أعلاه يوضح القوانين التي سنتها تركيا، والاتفاقيات التي انضمت إليها فيما يخص بحالة اللاجئين الموجود في تركيا.

إنّ تركيا كانت واحدةً من الدول التي صاغت اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951، إلا أنها وقعت عليها مع الحد الزمني والجغرافي، وفي بروتوكول نيويورك الإضافي عام 1967 رفعت الحد الزمني ولكن دون الجغرافي، هذا القيد الذي يحصر توفير الحماية بموجبها لطالبي اللجوء القادمين فقط من أوروبا، ولكن يمكن اعتبار قانون الأجانب والحماية الدولية، ومن ثم لائحة الحماية المؤقتة تطوراً قانونياً مهماً، إذ يمكن القول إنها تشكل نظاماً قانونياً متكاملًا موازياً للاتفاقية الأوربية لحقوق اللاجئين، وعند مقارنة نظام الحماية الدولي للاجئين مع نظام الحماية المؤقتة للسوريين في تركيا، نجد كليهما ينظمان الأوضاع القانونية لمن اضطر لترك موطنه خشية خطر يهدده ونجا بنفسه إلى دولة أخرى حمايةً ورعايةً وتنظيمًا وتسويةً، ولكن نظام حماية اللاجئين الدولي هو نظام قانوني طبيعي أساسي مستقرّ تعتمد الدولة يستند إلى حق اللجوء الإنساني، بينما نظام الحماية المؤقتة هو نظام استثنائي تنفيذي جراء حالة إنسانية طارئة معينة بذاتها، ويكمن الفرق الأساسي بين النظامين أن الحماية المؤقتة في تركيا تُفقد بمجرد مغادرة تركيا، على عكس الحماية الدائمة المقررة بالاتفاقية حيث تمنح للاجئين وثائق انتقال وسفر⁽²⁰⁾.

والحماية المؤقتة هي الصفة التي تتجانس مع سياسة الحدود المفتوحة التي اعتمدها تركيا، وتوفر للاجئين الحماية القانونية التي تحول دون إجبارهم على العودة إلى ديارهم، إضافةً إلى تقديم الخدمات الأساسية لهم، وهي نوعٌ من عملية الحماية استحدثت من أجل تقديم الحلول العاجلة عند حدوث تدفق بشريّ، تبع ذلك إقرار وتصديق البرلمان التركي على قانون الأجانب والحماية الدولية في 4 نيسان/ أبريل من العام 2013 الذي أقر العديد من الضمانات القانونية لطالبي الحماية في تركيا، بالرغم من تأكيد القانون على إبقاء التحفظ على بند القيود الجغرافية في اتفاقية جنيف، كذلك الأمر نقل القانون الجديد صلاحية النظر بشؤون اللجوء وطلب الحماية لمديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة، وأوكل للمديرية الجديدة وضع سياسات الداخلية التركية، وهي المديرية التي استحدثها القانون نفسه واستراتيجيات تتعلق بالهجرة وضمن التنسيق بين الوكالات والمنظمات ذات

الصلة، والقيام بالمهام والإجراءات المتعلقة بدخول وبقاء وخروج الأجانب، والترحيل من تركيا والحماية الدولية والحماية المؤقتة وحماية ضحايا الإتجار بالبشر، وبموجب ذلك منحت الحماية المؤقتة للسوريين، أي قبول الأشخاص من خلال تطبيق سياسة الحدود المفتوحة، ومبدأ عدم الإعادة وتوفير الاحتياجات العاجلة والضرورية للأشخاص القادمين إلى تركيا⁽²¹⁾.

وفي عام 2014 أصدرت تركيا اللائحة التنفيذية للحماية المؤقتة التي وضع السوريون بموجبها تحت الحماية المؤقتة، وتلاها عام 2016 إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بتصاريح وعمل الأجانب المشمولين بهذه الحماية، لكن منذ السماح بدخول السوريين من عام 2011 إلى عام 2016 لم يكن هناك أي لائحة تنظيمية تتيح للسوريين إمكانية العمل وفق القانون، بعد ذلك وضعت قواعد قانونية منظمة في عدد من المجالات، خصوصاً لمواءمة التشريعات التي تمثل إشكالية لجهة إدارة الهجرة والمهاجرين، ولاسيما القوانين التي تنظم حق التعليم للسوريين والرعاية الأطفال⁽²²⁾، وبهذا فإن اللاجئين السوريين في تركيا لا يصنفون وفق القوانين التركية كلاجئين، وبالتالي حرمانهم الكثير من الحقوق التي يتمتعون بها وفق القانون الدولي في إطار الهجرة، وهذا يعني أن الحماية المؤقتة تتضمن حق البقاء في تركيا مدة غير محددة، وحق الحماية من العودة القسرية إلى سورية، وكذلك الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي والوصول إلى سوق العمل⁽²³⁾.

وينقسم السوريون في تركيا إلى قسمين، الأول هم الذين يسكنون داخل المخيمات التي بنتها الدولة التركية لهم، والقسم الثاني وهم الأكبر عددًا الذين يسكنون خارج المخيمات ولا سيما في المدن الكبرى، كإسطنبول والمدن القريبة من الحدود مع سورية، وبالرغم من أن أعداد السوريين المسجلين رسميًا تجاوزت ثلاثة ملايين ونصف عام 2020 (ينظر الجدول رقم 3)، فإن عدد السوريين القاطنين في المخيمات يعد قليلًا عند المقارنة، فضلًا عن كثير من السوريين غير المسجلين في الإدارات الرسمية ويقطنون خارج المخيمات، وتدار الأخيرة من قبل المديرية العامة لإدارة الهجرة التي تنظم حياة السوريين داخل المخيمات، وتعتمد إلى توزيع المهام إذ أوكلت لمنظمة الهلال الأحمر التركية مسؤولية تأمين الخدمات الغذائية داخل المخيمات، وفق توجيهات مديرية الهجرة وبحسب تعليماتها، وتبقى حياة السوريين داخل المخيمات أكثر راحة من الحياة خارجها، إذ تقدم وزارة الصحة لهم خدمات صحية مجانية وكذلك وزارة التربية، لكن العدد الأكبر من السوريين يفضلون العيش خارج تلك المخيمات، ويرجع ذلك إلى أن الكثير منهم لا يستطيعون التأقلم مع حياة المخيمات⁽²⁴⁾.

جدول (رقم 3) يوضح عدد اللاجئين في تركيا

السنة	العدد
2012	14 237
2013	224.655
2014	1.519.286
2015	2.503.549

2.834.441	2016
3.426.786	2017
3.623.192	2018
3.671.553	2019

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. محمود قايا: اللاجئون السوريون في تركيا، رؤية تركية، استنبول، العدد 1، السنة 8، 2019، ص 109.
2. محمد سهيل الدروبي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 6.

نلاحظ من الجدول أعلاه منذ بداية الأزمة السورية وأعداد اللاجئين في ارتفاع مستمر لغاية كتابة هذه السطور ولاسيما في تركيا، إذ ارتفع أعداد اللاجئين من (14237) في عام 2012م، إلى (3.671.553) في عام 2019م، ومن المرجح أن يصل العدد إلى أكثر من أربعة ملايين بحلول عام 2022م، بالإضافة إلى اللاجئين غير الرسميين، ويتواجد أكثر السوريين في المناطق الجنوبية التركية وفي مدينة إسطنبول (الجدول رقم 4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4) التوزيع السوري على الولايات في تركيا لعام 2020

الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد
إسطنبول	482.483	بورصة	176.288	ماردين	87.960	أديامن	21.280
غازي عنتاب	452.533	أزمير	147.018	قيصري	74.212	باتمان	15.313
هاتاي	438.330	كيليس	115.491	كوجالي	55.216	صقاريا	15.050
شانلي أورفا	423.600	قونية	112.136	عثمانية	49.690	شرناق	14.984
أضنة	243.933	أنقرة	95.933	ملاطيا	28.594	إلازغ	13.214
مرسين	207.700	قهرمان	93.682	ديار بكر	23.111	مانيسا	13.017
تكرداغ	12.734	دنيزلي	11.697	موغلا	11.161	نوشهير	9.893
أفيون	9.312	بودرو	7.701	إيرزنجان	105	الولايات اخرى	179

المصدر: نقلاً عن محمد سهيل الدروبي وآخرون. مصدر سبق ذكره، ص 6.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية السوريين يتوزعون على الولايات الجنوبية القريبة من الحدود السورية، ويرجع ذلك إلى قربها الجغرافي بالإضافة إلى العادات والتقاليد القريبة من سوريا، فضلاً عن مدينة إسطنبول التي تعد بمثابة مركز عمل لهم، وأن هذا العدد الهائل من اللاجئين استطاعت الحكومة في توظيفهم لتحقيق مصالحها، وهذا ما ستحدث عنه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: التحديات السياسية للاجئين السوريين في تركيا

منذ بداية الأزمة السورية فتحت تركيا أبوابها للاجئين السوريين، وأطلقت عليهم اسم (الضيوف)، وقد دعا (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء آنذاك و(رئيس الجمهورية) حالياً في خطاب إلى سكان الأناضول إلى إبراز كرم الضيافة، وقال (أن تركيا تفتح أبوابها للمظلومين من دون أي تمييز بين الأشخاص من حيث الدين والمذهب والأصول العرقية)، وفي أعقاب هذه التسمية مباشرة، ومن أجل تسريع وتيرة تقبل السوريين من قبل المجتمع، بدأ باستخدام خطاب المهاجرين والأنصار، انطلاقاً من هجرة رسول محمد (ص) من مكة إلى المدينة فراراً بدينهم من الاضطهاد، ووجد هذا الخطاب القبول لدى شريحة كبيرة من الشعب، وانطلق الناس ليكونوا أنصاراً للسوريين، بالمقابل كان هناك عددٌ كبيرٌ من أفراد المجتمع والأحزاب السياسية المعارضة للحزب الحاكم، معارضين لاستقبال السوريين وانتقاداتهم في هذا الموضوع، مما تسبب في حدوث الاعتداءات على السوريين من حين لآخر⁽²⁵⁾.

واستخدِمَ السوريون كورقةٍ للتنافس السياسي بين الأحزاب السياسية، لأهداف سياسية داخلية لا علاقة مباشرة وحقيقية لها باللاجئين السوريين، إذ أطلقت المعارضة التركية إشاعات بأن السوريين يحصلون على رواتب شهرية من الحكومة والميزانية التركية، وأن السوريين يأخذون الوظائف وينافسون الأتراك عليها، وأن السوريين يرتكبون جرائم ويهددون السلم الاجتماعي، وبأن السوريين هم سبب ازدحام المواصلات العامة والمشافي وغيرها، وقد أخذت الحكومة التركية في محاولة الاحتواء الآثار السلبية الناجمة عن ادعاءات المعارضة بالتضييق على السوريين وأنشطتهم ولاسيما في المدن الكبرى كإسطنبول، وشنت حملات واسعة في آب من عام 2019 لضبط ومتابعة أي مخالفة، وإن كانت بسيطة يقوم بها السوريون، الأمر الذي أثر على نشاط السوريين بشكل واضح وخاصةً أنهم اعتادوا الانفتاح وتراخي وتعاون السلطات معهم، ثم ساد التعامل العقلاني مع مشكلات اللجوء السوري⁽²⁶⁾.

وفق الإحصائية التي أنشأتها رابطة البحوث الاقتصادية والسياسة الخارجية في عام 2014 بلغت نسبة المدافعين عن استقبال اللاجئين القادمين من سوريا بلا شرط (20%) من حزب العدالة والتنمية وحزب السلام الكبير وحزب الشعوب الديمقراطية من المشاركين في الإحصاء بينما صوت لمصلحة هذا الخيار (7%) من حزب الشعب الجمهوري و(4.4%) من الحزب القومي التركي من المشاركين في الإحصاء، وقد أدى الاستقطاب السياسي في هذا الموضوع دوراً فعالاً في تحديد التصورات والمواقف تجاه اللاجئين⁽²⁷⁾.

إنّ المعارضة التركية تحاول إثارة مسألة المهاجرين السوريين منذ سنوات بهدف إحراج الحكومة، وهي تستخدم أسلوباً غير إنساني قد يتسبب في اضطراب السلم الاجتماعي، وتعد هذه السياسة مثلاً صارخاً على أن المعارضة في تركيا لا تفوّت أي فرصة يمكن استغلالها من أجل الضغط على (رجب طيب أردوغان) وحشره في الزاوية على عكس المعتاد في باقي دول العالم، حيث

(25) نقلاً عن أمل طوبجو، إجراءات استقبال السوريين في تركيا وألمانيا تحليل مقارنة، رؤية تركية، استنبول، العدد 1، السنة 8، 2019، ص 151-152.

(26) محمد سهيل الدروبي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(27) (2) إبراهيم أفه، مصدر سبق ذكره، ص 34.

تكون المعارضة اليسارية والاشتراكية قريبةً جداً من اللاجئين وتدافع عن حقوقهم، وعندما ترفض الحكومات قبول اللاجئين وتعتمد إلى انتهاك حقوقهم تحرض المعارضة اليسارية في بلدان العالم على الدفاع عن حق اللاجئين في الحصول على اللجوء والمعاملة الإنسانية، لكن في تركيا لا تسير الأمور على هذا النحو فالمعارضة اليسارية أكثر عداءً تجاه المهاجرين من الأوساط اليمينية والمحافظّة، ومن بين الأمثلة على ذلك أن رئيس بلدية (بولو) المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري قرر بمساندة أعضاء حزبه الذين يشكلون أغلبيةً داخل المجلس البلدي التصديق على قرار يجعل فواتير استهلاك المياه المفروضة على السوريين في هذه المدينة (10) أضعاف ما يدفعه المواطن التركي⁽²⁸⁾.

واستخدمت المعارضة التركية قضية اللاجئين إلى جانب الأزمة الاقتصادية في تركيا لإبراز فشل حكومة حزب العدالة والتنمية التركي في إدارة البلاد، فكان رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض (كمال كليتشدار أوغلو) يثير دائماً ما يمثله اللاجئون السوريون من عبءٍ على ميزانية الحكومة التركية، وأن الحكومة تقوم بصرف الأموال عليهم من الخزينة العامة للدولة المخصصة للمواطنين الأتراك، الأمر الذي أدى إلى خسارة حزب العدالة والتنمية لبلديتي أنقرة وإسطنبول خلال الانتخابات المحلية لعام 2019 لصالح حزب الشعب الجمهوري المعارض، كما أن المعارضة التركية اتخذت موقفاً موحداً تجاه تجنيس السوريين، حتى إن حزب الحركة القومية المعروف بتوافقه مع حزب العدالة والتنمية أعلن موقفه في مسألة رفض التجنيس، إذ إن رئيس الحزب القومي (دولت بهتشي) ذكر في تصريح لوسائل الإعلام «بأن تصريحات الرئيس التركي المتعلقة بمنح الجنسية لسوريين أمر غير مقبول، وأن منح الجنسية ليس قراراً متعلقاً بالحالة الكيفية للسيد الرئيس»⁽²⁹⁾.

واستغلت المعارضة التركية القضية الإنسانية للاجئين في تركيا في الصراع السياسي مع الحكومة التركية المتمثلة بحزب العدالة والتنمية، إذ تبنت المعارضة التركية المتمثلة في حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد، سياسة مضادة للاجئين، واستغلت حالة اللجوء السوري لخدمة مصالحها في الاستحقاقات الانتخابية المحلية للبلديات لعام 2019، وخلق ذلك تعبئة شعبية تضمن بعض العنصرية والكرهية، خاصةً في وسائل التواصل الاجتماعي ضد الوجود السوري في تركيا، إذ طفت في الشارع الشعبي التركي حالة عداء تجاه اللاجئين كانت مظاهرها تزداد بوضوح يوماً بعد يوم، وشهدت مدن تركية عدة حوادث عنيفة ضد اللاجئين، واستخدمت أحزاب المعارضة التركية بتوجهاتها المختلفة قضية اللاجئين السوريين في جميع الاستحقاقات الانتخابية المتتالية من البرلمان إلى الرئاسة إلى الانتخابات المحلية والمتمثلة بالبلديات⁽³⁰⁾.

وأصبح اللاجئون السوريون ورقةً رابحةً للمسؤولين الأتراك بشقيها (الحاكم والمعارض) ولاسيما أثناء فترة الانتخابات، إذ أكد المسؤولون بشكل مستمر على ضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى

(28) ياسين أقطاي، هل يكره الأتراك اللاجئين حقاً؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/opinions/16/8/2021>.

(29) نقلاً عن محمود حاكم طومكي، ملف اللاجئين السوريين في تركيا: قضية إنسانية أم ورقة ضغط محلية ودولية؟، أورنت نت، على الموقع الإلكتروني https://orient-news.net/ar/news_show/187840/0_8/2/2021.

(30) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 27.

بلادهم، وأنهم يعملون على توفير الأجواء الملائمة لعودتهم، لذلك عملت الحكومة التركية على توفير الأمن النسبي في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون من خلال الاتفاقات السياسية مع روسيا، وتأهيل البنى التحتية وتطويرها، إذ عملت تركيا على الاستثمار بشكل كبير في المشافي والمدارس والمساجد والحدائق العامة والطرق، كما افتتحت جامعتان تركيتان فروعاً لهما في الشمال السوري، وساعدت هذه الاستثمارات التنموية في عودة الحياة إلى طبيعتها في مناطق درع الفرات تحديداً، وتقديم الحوافر للاجئين الراغبين بترك المخيمات سواء للإقامة داخل تركيا أو العودة إلى سورية، وتتضمن هذه الحوافر تقديم مبلغ يقارب (300) دولار أمريكي للشخص الواحد، وقد ساعدت هذه الحوافر المالية في تشجيع الكثيرين على استخدام المبالغ المقدمة لهم للعودة إلى سورية⁽³¹⁾.

إن تركيا كثيراً ما تستخدم ورقة اللاجئين السوريين في التفاوض أو المقايضة مع أوروبا، حتى في عملية (غصن الزيتون) عندما دخلت تركيا إلى عفرين في عام 2018 وعارضت أوروبا وأميركا، إذ هددت تركيا بفتح أبواب اللجوء تجاه أوروبا، أي الحرب السياسية، واستمرت تركيا في استخدام هذه الورقة إلى وقتنا الحاضر، وقد نجح الأتراك في هذه السياسة، وما فتح الحدود أمام اللاجئين السوريين في بداية عام 2020 باتجاه أوروبا إلا استمرار لسياسة تركيا في استخدام اللاجئين السوريين ورقة سياسية للضغط على أوروبا⁽³²⁾، كما مارست تركيا سياسة الابتزاز بشكل أوسع وحصلت على الكثير من المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي، وذلك كضرب من الرشوة للحد من تدفق اللاجئين منها إلى البلدان الأوروبية، وقد حصلت تركيا على ثلاثة مليارات يورو من الاتحاد الأوروبي دفعة واحدة عام 2015، علاوة على مبالغ أخرى تم الاتفاق على تقديمها بحسب تطورات الحالة⁽³³⁾.

المبحث الثالث: تحديات اللاجئين السوريين الاقتصادية والاجتماعية في تركيا.

قُسم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول التحديات الاقتصادية للاجئين السوريين في تركيا، في حين تناول المطلب الثاني التحديات الاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية للاجئين السوريين في تركيا

صدرت اللائحة الخاصة بتصاريح عمل الأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة واعتمدت عام 2016، وقد منحت اللائحة الحق للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة بالتقدم بطلب الحصول على تصريح بالعمل، إذ سيكون بمتناول السوريين الخاضعين لحالة الحماية المؤقتة، بموجب القانون استخدام تصاريح العمل الخاصة بهم في الولايات التي منحتهم تصاريح الإقامة، وقد حددت المادة (8) من اللائحة سقف الاستخدام والتوظيف بحيث أتاحت الفرصة لتشغيل (10%) كحد أقصى من الأجانب

(31) وحدة الدراسات، عودة اللاجئين مبادرات غائمة وضمائم غائبة، مركز جسور للدراسات، تقدير موقف، نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ص 4-5.

(32) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(33) وحدة دراسة السياسات، محنة اللاجئين السوريين في البازار السياسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، تحليل سياسي، 24 كانون الثاني/ يناير 2019، ص 8.

المحميين مؤقتًا، من مجموع العاملين الأتراك في المنشأة التي يطلب إذن العمل فيها، ونظمت شؤون عملهم من جانب آخر، ويستفيد الأجنب الخاضعون لوضع الحماية من دورات التدريب المهني التي تقيمها مؤسسة العمل التركية مجانًا، بشرط أن يكونوا خاضعين للحماية المؤقتة مدة 6 أشهر على الأقل⁽³⁴⁾.

وفيما يتعلق بإقامات العمل النظامية فقد بلغ مجموع إقامات العمل للاجئين السوريين منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2016 (20.891) إقامة عمل، وهو ما يمثل (1%) فقط من مجموع اللاجئين في سن العمل وفقاً لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية، وترجع النسبة المتدنية للحصول على إقامة العمل النظامية للسوريين مقارنةً بالعدد الكلي للعمالة السورية داخل سوق لأسباب ترتبط بقانون العمل التركي، وكونها تحتاج لأوراقٍ ثبوتية وإقامة نظامية، وهو ما لا يتوفر لدى غالبية العمال السوريين، الأمر الذي جعل غالبيتهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية تضمن لهم حقوقهم العمالية⁽³⁵⁾.

وإنّ العمل بدون تصريح يعني أنّه لا يحق للعامل الحصول على أي حقوقٍ أو ضمانة قانونيٍ أو تأمين اجتماعيٍ أو تعويض في حال حصول إصابة عمل، لأن الضمان الصحي مرتبط حصراً بإذن العمل، لذلك لن تحصل على الرعاية الصحية أو تأمين الأمومة المدفوعة من قبل صاحب العمل، وفي حال حدوث أي حادث في العمل، فلن يتم تعويض العامل عنه أو عن أي خطر مهني قد يتعرض له، وفي حال حدث خلاف بين صاحب العمل والموظف لا يحق للموظف التقدّم بطلب للمحكمة، وإذ ما قرر صاحب العمل إقالة الموظف الذي لا يحمل تصريح عمل فلن يكون للموظف مؤهلاً للحصول على مكافأة أو تعويض نهاية الخدمة، وليس هناك ما يضمن له تسلم راتبه، ومن ناحية أخرى، وفي حال قيام الجهات الإدارية بالسؤال عن إذن العمل للعامل الذي لا يمتلكه، فيحق للمالية فرض غرامة على كل من صاحب العمل والعامل على حدٍ سواء⁽³⁶⁾.

وقد اضطر الكثير من السوريين إلى اللجوء إلى مهن لم يزاو لوها من قبل، لا سيما أنهم لا يتقنون اللغة التركية، ما جعل الخيارات أمامهم محدودةً، وبالتالي كانت المعامل والمصانع التركية الخيار الأنسب، بالرغم من أنها تتميز بالعمل الشاق وطول ساعات العمل، وفي الوقت نفسه يتقاضون أجورًا أقل من أجور العمال الأتراك، وكذلك عمل الكثير من السوريين بأجر يومي في ورشات مهنية مختلفة كالبناء والأكساء والتمديدات الصحية، وهذا العمل يتطلب (10) ساعات على الأقل يوميًا من العمل الشاق، ويتعرض هذا العمل للتوقف باستمرار، وتمكن بعض السوريين ممن يمتلكون مهارات في مهن مثل النجارة والحدادة والكهربائيات وغيرها من العثور على عمل لدى الأتراك في اختصاصاتهم نفسها، كذلك تمكن خريجو اللغة الإنكليزية من العثور على فرص مناسبة برواتب جيدة عبر العمل كترجمين لدى مؤسسات سورية أو عربية أو منظمات غربية، بينما تعذر

(34) رميساء شأن أوغلو، تمكين اللاجئين السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة من الاستفادة من الخدمات العامة: المشكلات التي تبرز في قضايا الصحة والتعليم ومقترحات الحلول، ترجمة: علي كمنخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 11 حزيران/ يونيو 2021، ص 15.

(35) محمد العبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(36) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 57-58.

عليهم العمل لدى شركات تركية كون ذلك يفرض أن يتقن اللغة التركية إلى جانب الإنكليزية⁽³⁷⁾. ولا تقتصر مشكلات العمال السوريين على طول ساعات العمل وقلة الراتب، إذ عانى كثيرون عمليات احتيال قام بها بعض أرباب العمل، مستغلين عدم وجود قوانين تحمي السوريين وتحفظ حقوقهم، وتعرض آخرون لعمليات احتيال كبيرة ولا سيما الأشخاص الذين يعملون في مجال الإنشاءات التي تعد أصعب الأعمال في تركيا، إذ يمتنع أغلب أصحاب الورشات عن إعطاء الأجور حتى ينتهي العمل في الورشة، وقد يستمر العمل فيها أحياناً لأشهر، ومن جانب آخر أسس بعض اللاجئين السوريين الذين يملكون رأسمال أعمالاً تمكنهم من توفير دخل اقتصادي لهم، فقاموا بافتتاح مطاعم ومحلات تجارية، وكانت هذه التجربة مربحة لبعض السوريين وأمنت لهم دخلاً عالياً، في حين فشل البعض الآخر حتى في تحصيل الأجور والمبالغ التي صرفها على افتتاح المحل أو المطعم، بل إن بعضهم خسر أضعاف المبالغ التي وضعها واضطر إلى إغلاق المحل بعد مدة قصيرة، وفي المقابل فإن السوريين الذين افتتحوا محلات مميزة لم يكونوا مرتاحين، وعانوا مشكلات كثيرة، منها تعرضهم لسرقات متكررة، إضافة إلى أجور المحلات المرتفعة والضرائب والمخالفات التي يدفعونها للبلديات، كما تعرض العمال السوريون لجملة من المضايقات من العمال الأتراك الذين تأثروا بطبيعة الحال بوجود يد عاملة شابة ورخيصة، ما أسس لتنافر امتد إلى بعده الاجتماعي⁽³⁸⁾.

وتشير الإحصاءات التي جمعتها وزارة العمل والأمن الاجتماعي التركية إلى أن ما لا يقل عن نصف السوريين في عمر العمل الذي يزيد عددهم على مليونين يعملون في القطاع غير الرسمي، والغالبية العظمى من هذه النسبة من الرجال أما نسبة النساء العاملات فمتخفضة تصل ذروتها (7%) من النساء في الفئة العمرية (30 إلى 44) عاماً، ويواجه اللاجئون الذين يتلقون حالياً الدعم النقدي من برنامج الحوالات النقدية الذي يموله الاتحاد الأوروبي (المساعدات الاجتماعية) خطر فقدان المنافع المتأدية لهم إذا ما عملوا في القطاع الرسمي، وإضافة إلى ذلك هناك التمايز المرتبط في المواقع، لأن الموقع الذي يسجل فيه اللاجئ يحدد المكان الذي يمكن له أن يسعى إلى البحث عن فرصة عمل رسمية، لذلك نجد أن كثيراً من السوريين الذين انتقلوا إلى الأسواق الأكثر نشاطاً عمالياً مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير لا يمكنهم البحث عن فرص العمل الرسمية هناك إلا إذا غيروا موقعهم المسجل، ويتضمن ذلك خوضهم في إجراءات إدارية متعبة ومكلفة مادياً⁽³⁹⁾.

ويعيش نحو (50%) من السوريين في تركيا تحت خط الفقر، و(20%) من الأسر السورية ليس لديها أفراد عاملون، و(65%) من الأسر السورية تعتمد على العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني عدم تمكنهم من الحصول على حقوقهم القانونية، وبالإضافة إلى ذلك نجد تفشي ظاهرة عمالة الأطفال السوريين⁽⁴⁰⁾، ويرجع ذلك إلى الحاجة إلى العمل وتغطية النفقات الشخصية وصعوبة الدراسة في المدارس التركية، وإن الكثير من الأطفال أبدوا عدم رغبتهم في مواصلة التعليم

(37) المصدر نفسه، ص 58-59.

(38) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(39) سيرما ديمير سيكير وآخرون، إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي، نشرة الهجرة الدولية، مركز دراسات اللاجئين في قسم الأنماء الدولي جامعة أكسفورد، العدد 58، حزيران 2018، ص 10-11.

(40) محمد سهيل الدروبي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 10.

نتيجة لتدني مستوى تحصيلهم عن مستوى أقرانهم في الفصل وشعورهم بالحرَج، وكذلك الفارق الزمني العمري بين التلميذ وزملائه الذين سبقوه في التعليم نتيجة اللغة التركية الجديدة، والرغبة في تحسين مستوى دخل الأسرة بسبب كثرة عدد أفرادها، وجزير بالذكر أن كل القوانين والتشريعات الدولية والمحلية الخاصة بتشغيل الأطفال نصت على منع تشغيل الأطفال أكثر من ست ساعات عمل كل يوم لأطفال عمرهم (15) عامًا فأكثر، أمّا الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ذلك فلا يجوز تشغيلهم بأي حال من الأحوال، ومع هذا لا يتم التقيّد بتلك القوانين في معظم الأحيان⁽⁴¹⁾.

ويعاني معظم الأطفال السوريين العاملين من بعض الأمراض النفسية، مثل تبدل الإحساس وانعدام العاطفة، إذ يحرم الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة من الاستمتاع بمراحل طفولتهم، ويعانون كذلك من عدم تقدير النفس واحترامها وتراودهم هذه الأحاسيس بصورة خاصة عندما يقارنون أنفسهم بأقرانهم، ويتعرض الأطفال أثناء عملهم لاعتداءات من أصحاب العمل ومن الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف الأمر الذي يؤثر في نفسياتهم ويشعرهم بالاضطهاد⁽⁴²⁾.

واضطرت المرأة السورية في أماكن وجودها في المدن التركية إلى طرق باب سوق العمل، بعد أن انتهت موجة المساعدات الإغاثية من ناحية، وبدأت حياتها وحياة أسرتها تستقر طول سنوات الحرب، وغياب أفق الحل، وتلاشي الأمل بعودة قريبة إلى سورية من ناحية أخرى، وتعيش المرأة السورية في تركيا اليوم وضعاً اقتصادياً أقل ما يمكن أن يوصف به أنه قاس وصعب، وقد دخلت المرأة السورية في تركيا إلى سوق العمل مضطرة، إذ أجبرت الكثير من النساء على العمل في محاولة للتغلب على عبء ضغط الواقع الاقتصادي عليها وعلى أسرتها، وقامت بعدد من الأعمال التي لم تعدها من قبل، واختلف وضع المرأة السورية العاملة في تركيا بين مدينة وأخرى بحسب ما يفرضه سوق العمل وما يتيح من فرص أمامها، وإن العقبات التي تواجه المرأة السورية في سوق العمل التركي هي اللغة التركية، وبذلك كانت نسبة إمكانية توظيف المرأة قريبة من الصفر في قطاعات أخرى غير الزراعة، ويمنع ذلك تطورها المهني، ومن بين العوائق التي تحول دون اندماج النساء في سوق العمل هو نقص الدعم، فضلاً عن الالتزامات العائلية، وأن غياب التعليم هو السبب وراء توظيف النساء بشكل أساسي في قطاع الزراعة، الأمر الذي يتطلب عمالة رخيصة من دون شهادة أو مهارات مسبقة⁽⁴³⁾.

وأثرت مسألة اللاجئين السوريين بشكل كبير على الاقتصاد التركي، لاسيما في ظل استمرار النزاع، وقد مست هذه المسألة مختلف القطاعات الاقتصادية سواء المالية النقدية أو التجارية، ومنها منافسة السوريين للأتراك في سوق العمل وعلى الوظائف لا سيما أن الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة لم يعد يشهد معدلات النمو ذاتها، ولم يعد ينتج فرص عمل كثيرة، فضلاً عن منافسة العمال السوريين للأتراك، وارتفاع تكاليف المعيشة على الأتراك ولا سيما ارتفاع المساكن في بعض المناطق الجنوبية، وتراجع مداخيل السياحة التي كانت وجهة لمواطني دول الشرق الأوسط عبر

(41) للمزيد ينظر إلى حسام السعد وطلال المصطفى، عمالة الأطفال السوريين في إسطنبول «دراسة ميدانية»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2018، ص 16-20.

(42) حسام السعد وطلال المصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(43) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 63-64.

الأراضي السورية، وارتفاع نسبة الديون خاصة بالنسبة للعائلات التركية التي تحتضن أقاربها من اللاجئين السوريين، وهو ما له تأثير مباشر على الميزانية العامة للدولة⁽⁴⁴⁾.

وقد تزايد الاستياء الشعبي وعدم الرضا من قبل الشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين الذين تؤويهم بلادهم، إذ يعتقد عدد كبير من الأتراك أن اللاجئين السوريين قد حرموهم من وظائفهم، وأن الحكومة أنفقت على هؤلاء الناس كثيراً من الموارد، وتنتشر هذه القناعة باطراد وبشكل مستمر، ويسود جو من العداوة والتمييز المتزايد ضد السوريين في تركيا وهذا ما نلاحظه من الاعتداءات على أماكن العمل العائدة لسوريين في مدينة إسطنبول⁽⁴⁵⁾، وستحدث عن هذا الموضوع في المطلب القادم.

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية للاجئين السوريين في تركيا

تحمل عملية اللجوء أعباء مختلفة بالنسبة للنازحين والأماكن التي نزحوا إليها، فالحاجات الأساسية بدءاً من التعليم والعمل والصحة والإيواء والغذاء وصولاً إلى النفايات التي ينجسها اللاجئيين تتطلب تكلفة اقتصادية معينة، وأن اللاجئين السوريين في تركيا شكل عبئاً اقتصادياً على الميزانية العامة للدولة، إذ يعتمد (82%) من السوريين في معيشتهم على المعونات التي تقدمها الدولة، وهذا يشكل نوعاً من الاستياء لدى السكان الفقراء في معظم المدن الكبيرة⁽⁴⁶⁾، وإن زيادة ظهور السوريين في عموم أنحاء البلاد جعلهم واحدة من القضايا المحددة لجدولة أعمال الرأي العام التركي، والتصور المسبق عن تسول السوريين في كل مكان تقريب في طوابير المشافي، وعن مشاركة أولادهم الفصول الدراسية مع أطفال السكان المقيمين، وعن أنهم أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، والأهم من ذلك التصور بحصول كافة السوريين على الجنسية وحقوق المواطنة كان سبباً في شيوع السلوك السلبي تجاه السوريين، كما أن تكاثف السكان السوريين الذين يعيشون في البلاد كان قد مهد لتشكيلهم (كتنوعات) انعكست سلباً على موضوع الاندماج والتماسك الاجتماعي، فأغلبية المجتمع التركي تنظر إلى اللاجئين السوريين بأنهم يشكلون عبئاً على الاقتصاد، وبذلك اتخذوا نهجاً تمييزياً واستغلالياً ضد السوريين الموجودين في البلاد⁽⁴⁷⁾.

وقامت بعض الأحزاب المعارضة باستهدافٍ منهجيٍّ للاجئين السوريين، وعدّتهم إحدى المشكلات التي تؤثر في حياة الشعب التركي، وبدأت الأحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق بعض المكاسب في السياسة الداخلية، بإدارة حملات استفزازية ضد السوريين، إذ إن هناك تركيزاً على السلبيات الفردية التي سببها السوريون وتضخيمًا لبعض الأمور، من أجل تغيير رأي الجمهور الذي لم يكن منزعجاً

(44) ينظر إلى كل من بشوع حسام، تأثير أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار-دراسة حالة تركيا-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر، 2020، ص 45-47، وكذلك محمد سهيل الدروبي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(45) أيز ليغتاس، مستقبل غير آمن للاجئين الموجودين في تركيا «الإعادة القسرية والمشاكل التي تعترضهم في الحصول على فرص عمل قانونية دراسة ميدانية» ترجمة: علي كمش، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2019، ص 10-11.

(46) محمود قايا، مصدر سبق ذكره، ص 112-113.

(47) غوكهان تنجل وسليمان أكيجي، مصدر سبق ذكره، ص 13-14.

من وجود السوريين، وقد تحولت حملات الاستفزاز والقمع في بعض المناطق إلى اشتباكات بين سوريين وأتراك ووقع العديد من الضحايا، واستهداف بعض السوريين وأماكن عملهم، كما أن الأخبار التي تنشرها الصحف التركية حول قضية السوريين كانت ذات نهج سلبي، وإن هذه الحملات أثرت كثيراً في الرأي العام التركي حيال اللاجئين السوريين⁽⁴⁸⁾ (ينظر الجدول رقم 5).

جدول رقم (5) يوضح العلاقة بين اللاجئين السوريين والمجتمع التركي

الحالة	2016	2019
تقبل الأتراك بوجود السوريين معهم في مدينة واحدة	72.4%	40%
تقبل الأتراك بوجود السوريين في العمل أو المدرسة	57.1%	31%
تقبل الأتراك بوجود السوريين كجيران أو أصدقاء	40.8%	21%
تقبل الأتراك بوجود السوريين في المنزل أو داخل الأسرة	13.7%	7%

المصدر: نقلاً عن طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 32.

ونلاحظ من الجدول أعلاه كيف تغيرت نظرة المجتمع التركي اتجاه اللاجئين السوريين، ويرجع ذلك إلى تأثير الأحزاب المعارضة وتوظيفها لوسائل الإعلام وتحكمها بالرأي العام مستغلين تدهور وتراجع الاقتصاد التركي.

وإن أحد أهم العوامل وراء المواقف والسلوكيات السلبية تجاه المهاجرين هو الشعور بأن لجوء السوريين في تركيا أصبح نوعاً من التهديد، وقد شكلت هذه التصورات التي يمكن تسميتها من مصادر مختلفة أساس النزاعات بين السكان المحليين، ويرجع ذلك ليس لسبب المصالح الاقتصادية فحسب، إذ إن العوامل الثقافية والأمنية كانت سبباً في هذه الصراعات، وقد حدثت توترات بين الأتراك والسوريين ولا سيما في مدن غازي عنتاب وشانلي أورفا وإسطنبول، وينظر أغلبية المجتمع التركي إلى السوريين على أنهم تهديد للنظام الاجتماعي والأخلاقي من ناحية الطلاق وانتشار تعدد الزوجات، ويعتقد (62%) من المجتمع التركي أن السوريين متورطون في جرائم مثل العنف والسرقة والابتزاز والمخدرات والبغاء، وبذلك فهم يشكلون تهديداً للنظام العام والسلام، ويرى المجتمع التركي أن السوريين تسببوا في تغييرات كبيرة في التركيبة الديموغرافية في المدن التي يقطنون فيها، وبذلك بات السوريون يعدون منافساً للأتراك في مجالات الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وخدمات البلديات، حتى إن الخدمات التي تقدمها بعض المؤسسات أصبحت غير كافية في مواجهة النمو السكاني غير المتوقع الناجم عن وجود السوريين على حد تعبيرهم، وهذا النقص يخلق

(48) طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 31-32.

اضطرابات في المجتمع المحلي⁽⁴⁹⁾.

وتحولت مشاعر التعاطف والإخوة التي أظهرها المجتمع التركي تجاه اللاجئين في الأعوام الأولى من الحرب في سوريا إلى أخرى أكثر عدائية ضدهم، وهذه المشاعر وردود الفعل المتزايدة ليست وليدة ليلة وضحاها، بل دأبت الأحزاب السياسية التركية على تغذيتها مستخدمة ذلك كورقة رابحة من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وكسب المزيد من الأصوات في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، فتحول السوريون في هذه الخلافات إلى وقود حرب سياسية بين الأطراف المتنافسة، ويتأثر الشارع التركي بما يدلي به السياسيون الأتراك من مواقف على نطاق واسع، وعلى سبيل المثال قال رئيس حزب الحركة القومية (دولت بهجلي) في أحد تصريحاته لصحيفة تورغون التركية: «إن الهجرة غير النظامية هي غزو بلا اسم، إنها مؤامرة على هيكلنا الديموغرافي ومن الضروري التحقيق في بصمات القوى العالمية والإقليمية في هذه الهجرة غير النظامية»، وكان (كمال كليجدار أوغلو) رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض قد وعد أنصاره «بأنه سيعيد السوريين إلى بلادهم في غضون عامين في حال نجاح في الانتخابات المقبلة وأصبح رئيس البلاد، مؤكداً لهم أن لديه خطة جاهزة لتنفيذ ذلك، تتمثل في عقد صلح مع حكومة بشار الأسد، وإعادة فتح السفارة التركية في دمشق والسعي للحصول على التمويل اللازم من الاتحاد الأوروبي لبناء مدارس وشركات ومصانع للسوريين في بلادهم»⁽⁵⁰⁾.

ومن المعروف أن البلدان التي تستضيف لاجئين من دول أخرى، قد تواجه بعض الحساسيات والمشاكل بين أبناء البلد واللاجئين، لكن ما حصل في بعض المدن التركية في الآونة الأخيرة هو أن أي مشكلة أو خطأ يرتكبه أي لاجئ سوري، يدفع ثمنه جميع السوريين الآخرون في البلاد، وهذا ما جرى في عدة مناطق في تركيا، آخرها في (حي ألتينداغ) في أنقرة، حيث تسبب مقتل شاب تركي على يد آخر سوري بعد مشاجرة بينهما، في هجوم مجموعات كبيرة من الشباب الأتراك على المطاعم والمحلات التجارية السورية، إذ أضرموا النيران بسياراتهم ومتاجرهم ومطاعمهم وحطموا واجهات المحلات الزجاجية بالرغم من أن أصحاب تلك المحلات لا علاقة لهم بما حدث، وحبست أسر سورية نفسها في المنازل وشد آخرون الرحال في صباح اليوم التالي هاربين من المنطقة خشية الانتقام العشوائي الجماعي⁽⁵¹⁾.

إن الواقع يشير إلى أن السوريين في تركيا من أقل الجماعات المثيرة للشغب، ومن أقلها ارتكاباً للجرائم والمخالفات، وقد جاء في تقرير نشرته رئاسته حقوق الإنسان التابعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم، أن نسبة الجرائم التي ارتكبتها سوريون في تركيا مقارنة مع النسبة العامة ضئيلة للغاية، وبحسب وزارة الداخلية فإن نسبة جرائم السوريين في تركيا بلغت (1.32%) وذلك ما بين أعوام 2014-2017، وفي تصريح لوزير الداخلية التركي (سليمان صويلو)، قال: «أن نسبة ارتكاب السوريين للجرائم في تركيا ضئيلة جداً، وأنها تعادل نصف ارتكاب الأتراك للجرائم في تركيا»

(49) للمزيد ينظر إلى طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 36-40.

(50) نقلاً عن هيفار حسن، اللاجئون السوريون في تركيا: ما دور الأحزاب التركية في تأجيج مشاعر العدا ضدهم؟، بي بي سي عربي، على الموقع الإلكتروني <http://www.cbb.moc/cibara/sptth>، 2021/9/middleeast-58327414، 2

(51) المصدر نفسه.

وأوضح الوزير أن قسماً كبيراً من تلك النسبة الخاصة بالسوريين يتعلق بالزواج بالقاصرات وهو ما يعدّ جرماً في القانون التركي، بخلاف ما هو متعارف عليه بين السوريين في بلادهم⁽⁵²⁾.

وما يزال هنالك عدم وضوح تامّ بخصوص مشاريع دعم الاندماج وتعلم اللغة ومتابعتها مع السوريين، وبالرغم من توفر كثير من معاهد اللغة الرسمية فإن العديد منها يرفض تسجيل السوريين، وكذلك ليس هناك متابعة من قبل الحكومة ودوائر الهجرة للتعرف على تطور حالة تعلم اللغة، على نحو مشابه لما هو موجود في نظام الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من ذلك فإن عدد السوريين الذين استطاعوا تعلم اللغة التركية يعدّ مقبولاً إلى حد ما، سواء في معاهد لغة خاصة مدفوعة الأجر، أو من خلال العمل لدى مواطنين أتراك، أو في المدارس بالنسبة للأطفال الذين هم في مراحل التعليم الابتدائي⁽⁵³⁾، وأتاحت تركيا فرص التعليم لكل الأطفال القادمين من سورية في مدارسها العامة مجاناً، وفي عام 2014 أصدرت وزارة التربية والتعليم الوطني تعميماً برقم (21 / 2014)، يتضمن إنشاء مراكز التعليم المؤقتة في سبيل توفير خدمات التعليم والتدريب للأجانب مع إعطاء الأولوية للأطفال ممن هم في سن التعليم الإلزامي، إضافة إلى ذلك عملت الوزارة المعنية عبر التعميم رقم (15 / 2019) على فتح فصول دراسية خاصة بتحقيق التكيف والانسجام من أجل التغلب على مشكلة التعايش التي يواجهها الطالب الأجانب بسبب عدم معرفتهم اللغة التركية، وقد نفذت العديد من المشاريع المختلفة عبر صندوق الدعم الأوروبي⁽⁵⁴⁾.

وفي اجتماع للرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) يوم 12 يوليو/ تموز 2019 مع أعلى هيئة لصنع القرار ومجلس الإدارة في حزب العدالة والتنمية الذي يترأسه، إذ أعرب بعض النواب البرلمانيين بالحزب خلال الاجتماع عن وجود ردود فعل مستاءة من الوجود السوري في اسطنبول، وأن الاحتجاجات الشعبية قد تصاعدت في هذا الشأن، وأنه ينبغي وضع سياسات جديدة بشأن هذه المسألة، حيث رد (أردوغان) بأنه «كان علينا بداية فتح الأبواب أمام السوريين ولم يكن بإمكاننا عدم الاكتراث بهم ولو حدث الشيء نفسه معنا فمن الذي كان ليساعدنا أو يقف إلى جانبنا؟ ولكن مع ذلك لدينا خطوات جديدة في هذا الصدد، سوف نعمل على وضع آلية تشجعهم على العودة إلى وطنهم، كما أننا سنقوم بترحيل الذين يخالفون القانون منهم، أيضاً نرى وضع حد للخدمات الصحية التي نقدمها إليهم»⁽⁵⁵⁾.

ونصت القرارات التي تخص اللاجئين السوريين تنظيم ملف الهجرة يعني تطبيق القوانين كاملة على السوريين كتجار وكمحلات وكأفراد، ومن جهة ضرورة حصولهم على التراخيص المناسبة وحملهم للأوراق الثبوتية وتصاريح العمل بالنسبة للعاملين، وعدم مخالفتهم نظام الإقامة أو الحماية

(52) محمد سهيل الدروبي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(53) للمزيد ينظر إلى كل من كيرا والس، تعليم اللاجئين السوريين الأساسي في تركيا مرجعية المفجوة في تعليم الأطفال السوريين والتحليل القانوني، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 نيسان/ أبريل 2019، ص 4-5، وكذلك طلال مصطفى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(54) رميساء شأن أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(55) نقلاً عن محمد نور فرهود، اللاجئين السوريون في تركيا الحملة الأخيرة وتداعياتها، جسور للدراسات، تقدير موقف، تموز/ يوليو 2019، ص 5.

المؤقتة أو العمل، ومن كان يقيم في اسطنبول وهو لا يملك حتى الآن أية إقامة وبطاقة الحماية المؤقتة مخالف فهو معرض للترحيل إلى بلده، كما أن المقيم بإسطنبول ومسجل كلاجئ أصلاً بولاية أخرى سوف يتم ترحيله إلى تلك الولاية، سيكون هناك تشديد كبير في العقوبات والترحيل وتطبيق صارم للقوانين ضد مرتكبي الجرائم، لاسيما تلك المتعلقة بالتهريب والتزوير والجرائم الأخرى التي يعاقب عليها القانون، وقد أثرت هذه الحملة على معظم السوريين، وأصبحوا في حالة من عدم الاستقرار نتيجة لسياسات تقييدية لاحقة تفقدتهم الكثير من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها⁽⁵⁶⁾.

خاتمة

التحقت سوريا في عام 2011 كغيرها من الدول العربية الاستبدادية بثورات الربيع العربي، وهو حراك شعبي مطالب بالإصلاح والعدالة والديمقراطية، ولكن سرعان ما تحول الحراك السلمي عن مساره وتحول إلى حرب أهلية نتيجة الإقصاء والتهميش السياسي لأغلبية المجتمع، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستوى الفقر وهي ظروف تدفع المواطنين للهجرة حتى لو لم تشهد البلاد حرباً، وعلى ضوء ذلك شهدت سوريا أكبر هجرة جماعية في تاريخها المعاصرة، إذ غادر (6.4) مليون شخص بلدهم وما زال العدد مستمراً ليتحولوا إلى لاجئين في الدول المجاورة والأوربية، وكان نصيب تركيا هو العدد الأكبر من اللاجئين، ويعاني اللاجئون في مختلف دول اللجوء من معدلات بطالة عالية، كما أن الأطفال والشباب من اللاجئين السوريين هم الأكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة المتنوعة، فيما تجد الشابات السوريات أنفسهن أمام خيار وحيد ألا وهو الزواج في وقت مبكر، ويعد اللاجئ السوري في تركيا أفضل حالاً مقارنة بدول الجوار إلا أنه يواجه عدة تحديات جعلته يفكر بالهجرة مرة أخرى نحو الدولة الأوربية وبالتحديد ألمانيا، إذ إن القوانين التركية لا تعطي صفة اللاجئ لمن قدم إلى أرضها من غير الأوربيين، وبهذا لم تستقبل تركيا السوريين بصفة لاجئين وإنما بصفة ضيوف، بالرغم من اعتمادها سياسة الحدود المفتوحة، ومع ذلك فقد أصدرت عدة قوانين تنظم حياة اللاجئين السوريين وأعطتهم صفة الباحثين عن الحماية المؤقتة والتي تعني حق الحماية من العودة القسرية إلى سورية، وكذلك الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي والوصول إلى سوق العمل، كما يواجه اللاجئون السوريون تحديات سياسية تمثلت بجعلهم ورقة للتنافس السياسي بين الأحزاب السياسية التركية لا سيما من قبل المعارضة التي تستخدم أسلوباً غير إنساني لإثارة الشعب التركي ضدهم، فضلاً عن نشر إشاعات سيئة ضدهم لخدمة مصالحها في الاستحقاقات الانتخابية، ومن جانب آخر كثيراً ما تستخدم الحكومة التركية ورقة اللاجئين السوريين في التفاوض أو المقايضة مع أوروبا، وهذا ما يكون بعيداً عن الجانب الإنساني، كما يعاني اللاجئ السوري تحديات اقتصادية تمثلت بعدم حصوله على تصريح العمل بسهولة الأمر الذي جعل غالبيتهم يعملون دون تصاريح عمل رسمية تضمن لهم حقوقهم العمالية، وهذا يعني أنه لا يحق للعامل الحصول على أي حقوق أو ضمان قانوني أو تأمين اجتماعي أو تعويض في حال حصول إصابة للعامل، كما اضطر الكثير من

(56) المصدر نفسه، ص 5 ص 8.

السوريين إلى اللجوء إلى مهن لم يزاووها من قبل، فضلاً عن العمل الشاق وطول ساعات العمل وفي الوقت نفسه يتقاضون أجوراً أقل من أجور العمال الأتراك، ويتعرضون لعمليات احتيال من قبل بعض أرباب العمل مستغلين عدم وجود قوانين تحمي السوريين وتحفظ حقوقهم، وبالإضافة إلى ذلك نجد تفشي ظاهرة عمالة الأطفال السوريين الذين يتعرضون أثناء عملهم لاعتداءات من أصحاب العمل ومن الزبائن الذين قد يتعاملون معهم بقسوة وعنف، ومن الناحية الاجتماعية اختلفت نظرة المجتمع التركي إلى اللاجئين السوريين في البداية عما هو عليه الآن، إذ أصبحوا ينظرون إليهم بأنهم يشكلون عبئاً على الاقتصاد، واتخذوا نهجاً تمييزياً واستغلالياً ضدهم، وتحولت تلك النظرة في بعض المناطق إلى اشتباكات بين السوريين والأتراك ووقع العديد من الضحايا، واستهدافهم في أماكن عملهم، كما أن وسائل الإعلام التركية اتخذت نهجاً سلبياً اتجاه قضية السوريين وأثرت كثيراً في رأي العام التركي حيالهم، وتحولت مشاعر التعاطف والإخوة التي أظهرها المجتمع التركي تجاه اللاجئين في الأعوام الأولى من الحرب إلى أكثر عدائية ضدهم، وبالتالي يعاني أغلبية اللاجئين السوريين في حالة من عدم الاستقرار، وهذا ما يدفعهم إلى خيارين، فإما العودة إلى الوطن وتحملهم المخاطر وما يتعرضون لها من اضطهاد من قبل النظام السوري، أو الهجرة مرة أخرى إلى مكان آخر بحثاً عن الأمان وحياة أفضل.

المصادر

أولاً: الكتب

1. طلال مصطفى وآخرون، واقع اللجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2020.
2. محمد العبد الله، واقع وتحديات سبل العيش لدى اللاجئين السوريين في تركيا، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا، 2017.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. بشوع حسام، تأثير أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار-دراسة حالة تركيا-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر، 2020.
2. خلف عبدالله محمد جاسم، دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا-اليمن) أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، كركوك، 2021.

ثالثاً: المجلات

1. إبراهيم أفه، سياسة تركيا تجاه الهجرة فترة حزب العدالة والتنمية، رؤية تركية، استنبول، العدد1، السنة8، 2019.
2. أمل طوبجو، إجراءات استقبال السوريين في تركيا وألمانيا تحليل مقارن، رؤية تركية، استنبول، العدد1، السنة8، 2019.
3. دخالة مسعود وليلى مسالي، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الاردن)، مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، المجلد3، العدد1، 2019.
4. زينب صاغير، اللاجئين السوريون: تقييم نفسي اجتماعي للتهجير القسري بسبب الحرب، رؤية تركية، استنبول، العدد4، السنة6، 2017.
5. سلمان سالم كسغين، ظاهرة الهجرة في الدولة العثمانية والجمهورية التركية وعواقبها، رؤية تركية، استنبول، العدد1، السنة8، 2019.
6. سيرما ديمير سيكير وآخرون، إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي، نشرة الهجرة الدولية، مركز دراسات اللاجئين في قم الأنماء الدولي جامعة أكسفورد، العدد58، حزيران 2018.
7. شمال حسين مصطفى، مبررات اصلاح الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية (الأزمة السورية منذ عام 2011 نموذجا)، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، جامعة نوروز، دهوك، المجلد8، العدد2، 2019.
8. علي مراد كاظم وحيدر حمزة مهدي، الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة «الأزمة السورية» نموذجا، مجلة الكلية الإسلامية، جامعة كربلاء، كربلاء، العدد45، 2018.
9. محمود قايا: اللاجئين السوريون في تركيا، رؤية تركية، استنبول، العدد1، السنة8، 2019.
10. نادية سعد الدين، أزمات اللاجئين في المنطقة العربية.. اللجوء الفلسطيني والسوري، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد52، العدد207، كانون الثاني 2017.

رابعاً: تقارير

1. أحمد صوان وعبيدة فارس، البيئة الآمنة لعودة اللاجئين السوريين، جسور للدراسات، إسطنبول، أيار/ مايو 2021.
2. أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية، اللاجئين السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل، الدوحة، 2017.
3. أيز ليغتاس، مستقبل غير آمن للاجئين الموجودين في تركيا «الإعادة القسرية والمشاكل التي تعترضهم في الحصول على فرص عمل قانونية دراسة ميدانية» ترجمة: علي كمخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، أيلول/ سبتمبر 2019.
4. أيمن الملا، المراكز الصحية في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق (مخيم قوشتبه نموذجاً)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 11 تموز 2018.
5. حسام السعد وطلال المصطفى، عمالة الأطفال السوريين في إسطنبول «دراسة ميدانية»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
6. رميساء شأن أوغلو، تمكين اللاجئين السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة من الاستفادة من الخدمات العامة: المشكلات التي تبرز في قضايا الصحة والتعليم ومقترحات الحلول، ترجمة: علي كمخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 11 حزيران/ يونيو 2021.
7. عمر إدلبي ومحمود الحسين، آثار النزوح في الشمال السوري، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2020.
8. غوكهان تنجل وسليمان أكيجي، الآثار السياسية للهجرة: تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية، ترجمة: علي كمخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 7 أيلول/ سبتمبر 2020.
9. كيرا والس، تعليم اللاجئين السوريين الأساسي في تركيا مرجعية الفجوة في تعليم الأطفال السوريين والتحليل القانوني، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 نيسان/ أبريل 2019.
10. مجموعة باحثين، السوريون في تركيا: والمنطقة الآمنة وراء الحدود، ترجمة: علي كمخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 7 أيار/ مايو 2021.
11. محمد سهيل الدروبي وآخرون، الأثر الاقتصادي للجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 20 تموز/ يوليو 2020.
12. محمد نور فرهود، اللاجئين السوريون في تركيا الحملة الاخيرة وتداعياتها، جسور للدراسات، تقدير موقف، تموز/ يوليو 2019.
13. مركز جسور للدراسات، مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في تسعة أشهر، تقدير موقف، أبريل/ نيسان 2019.
14. وحدة الدراسات، عودة اللاجئين مبادرات غائمة و ضمانات غائبة، مركز جسور للدراسات،

- تقدير موقف، نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.
15. وحدة دراسة السياسات، محنة اللاجئين السوريين في البازار السياسي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، تحليل سياسي، 24 كانون الثاني/ يناير 2019.
16. يحيى السيد عمر، التمكين الاقتصادي للاجئين السوريين، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، آب 2020.

خامساً: الانترنت

1. حسام الشحنة، الأوضاع القانونية للسوريين في تركيا، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني. 12/1/2017، <http://www.umayya.org/studies-ar/11458>
2. محمود حاكم طومكي، ملف اللاجئين السوريين في تركيا: قضية إنسانية أم ورقة ضغط محلية ودولية؟، أورنت نت، على الموقع الالكتروني، https://orient-news.net/ar/news_show/187840/0، 8/2/ 2021.
3. هيفار حسن، اللاجئين السوريون في تركيا: ما دور الأحزاب التركية في تأجيج مشاعر العداة ضدهم؟، بي بي سي عربي، على الموقع الالكتروني <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-58327414>، 2/9/2021.
4. ياسين أقطاي، هل يكره الأتراك اللاجئين حقاً؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، على الموقع الالكتروني. <https://www.aljazeera.net/opinions>، 16/8/ 2021.

مفهوم الوطن والمواطنة عند اللاجئين السوريين في تركيا

حمدان العكله



حمدان العكله

دكتوراه في الفلسفة، تخصص فكر عربي معاصر من جامعة دمشق، له مقالات وأبحاث عدة منشورة تتناول القضايا المعاصرة.

تمهيد

أدى اندلاع الثورة السورية عام 2011م ولجوء السُلطة إلى الخيار العسكري إلى تعرّض المدن والقرى للقصف والتدمير وتهجير سكّانها منها، ممّا تسبّب بموجة نزوح هي الأكبر في هذا القرن. وقد كان لتركيا النصيب الأكبر من اللاجئين السوريين، الأمر الذي دفعنا إلى العودة إلى مفهوم الوطن والمواطنة وتحولاتهما عند اللاجئين.

شكّلت الحرية وتأسيس الدولة الوطنية التي تقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والمساواة هاجس معظم أفراد الشعب في سورية منذ اليوم الأوّل من انطلاق الثورة؛ بسبب استبداد السُلطة وتهميشها لفئات واسعة من المواطنين، ممّا أوجد هوةً واسعة بين الشعب من جهة، والسُلطة من جهة أخرى، وقد حمل اللاجئون هذا الهاجس معهم في تغريبتهم نحو الحرية، فبدؤوا بتشكيل الكيانات السياسية والأحزاب والمنظمات التي تسمح للأفراد بممارسة حرّيتهم وضمنان حقوقهم وملكيّتهم حين أدركوا آليّة استعادة حقوقهم وفي مقدّمتها وجود دولة مدنيّة ديمقراطيّة تكون أداة تعبير عن الإرادة الشعبيّة الحقيقيّة في العيش المشترك. فالمواطنة عند اللاجئين الذين فقدوا وطنهم تبدأ بصياغة عقد اجتماعي جديد يضمن مشاركة الجميع في الحكم، وإبداء الرأى والتعبير في أجواء مشبعة بالحرية، بينما لم تكن المواطنة سابقاً سوى شعارات أيديولوجيّة تطلقها السُلطة الدكتاتوريّة.

وسوف يتمركز البحث في الوطن والمواطنة بوصفها إشكاليّة حول محورين رئيسين:

الأوّل: إدراك اللاجئين لمعنى المواطنة بمفهومها الصحيح بعد اختبارها بواسطة الثورة، وبعد

اطّلعهم ومعايشتهم لواقع الحياة في بلدان النُزوح، سواء في تركيا أو غيرها من الدُول. الثاني: تراجع نسبة الرّاعيين بالعودة إلى وطنهم بين اللّاجئين، والأمر يعود إلى عدّة أسباب سنحاول تسليط الضّوء عليها في مسار البحث.

أولاً: السُّوريون من الوطن إلى المنفى

تحوّل الوطن السُّوريّ إلى جحيم يعيشه الشّعب بشكل يوميّ، ومع تصاعد وتيرة المعارك، وتطوّر نوعيّة الأسلحة المستخدمة في القتال، وقدرتها الكبيرة على التدمير، أصبح النّاس مُجبرين على الخروج قسريّاً خارج مناطق الصّراع حيث الأماكن الآمنة - ولو نسبياً - ومع إمتداد فترة الصّراع اختار النّاس الخروج خارج وطنهم، من ثمّ تحوّلوا من حالة النُزوح إلى حالة اللّجوء، حيث كانت تركيّة وجهة رئيسيّة للناجين من الموت؛ وذلك لامتداد حدودها المتاخمة لسورية، ولموقف الحكومة التركيّة المؤيّد للثورة السُّورية، إضافةً إلى سهولة الوصول إليها - لا سيّما في بداية الثورة - كما أنّ المناطق المحاذية لتركية بات أغلبها، إن لم نقل كلّها، خارج سيطرة النّظام الحاكم.

شكّلت حالة اللّجوء لحظة تحوّل تاريخيّة في سيرورة الحياة السّياسيّة والفكريّة للشّعب السُّوريّ، إذ استطاع الاطلاع على أشكال الحياة السّياسيّة وأنماطها، عبر المعاشيّة الاجتماعيّة وسرديّات هذه المعاشيّة، ممّا جعله يقلب في ذاكرته جملةً من المفاهيم والحقائق التي تربّى وعاش عليها، والتي تمّ تلقينها له عبر مؤسّسات السّلطة الحاكمة وهيئاتها، ولعلّ أبرزها مفهوم الوطن والانتماء إليه، وفيما يلي عودة للقراءة في مفهوم الوطن وتحوّلاته عند الشّعب السُّوريّ.

1 - مفهوم الوطن في أدبيّات السّلطة والتّحول للأمنوقراطيّة

إنّ وصول حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ للسّلطة في سورية عبر انقلاب عسكريّ عام (1963م) كان مؤشراً حقيقيّاً لما سوف تؤول إليه حال الدّولة السُّورية النّاشئة، والتي لم تكن تعرف طريقاً واضحاً لها منذ خروج فرنسا، فقد باتت الأيديولوجيّة القوميّة الشّعار الذي رفعه حزب البعث، وسعى لتطبيقه عبر مؤسّسات الدّولة، فجعل التّعليم إلزاميّاً ومجانياً بهدف ترسيخ أيديولوجيّة في وعي الشّعب منذ مرحلة مبكّرة بدأت من المدرسة، فكثفت بذلك بث أيديولوجيّة المناهج التّعليميّة، ولا سيّما في مادّة التّربية القوميّة أو الوطنيّة، لتقدّم صورةً للحاكم بوصفه الأب والمنقذ (المعلّم الأوّل)، وتربية المواطن على الخضوع والإذعان للدّكتاتور وتمجيده.

لقد اتّخذ منظّر البعث من الإيمان بالبعث وأيديولوجيّة مقياساً للوطنيّة والانتماء للوطن، بجعلهم الشّعور الوطنيّ هو الشّعور القوميّ وفقاً لرؤية البعث غير الثّابتة، حيث «ترجم كل من زكي الأرسوزي وميشيل عفلق وصلاح البيطار جملةً من الأفكار القوميّة الأوربيّة وأسقطوها على حزبهم الذي سمّوه «البعث العربيّ» على غرار «البعث الإيطاليّ»، إضافةً طبعاً إلى استلهام مظاهر عبادة الشّخصيّة والحزب الواحد. من جهةٍ أخرى، كان التّكوين الاجتماعيّ لقاعدة حزب البعث يتشابه مع تكوين الأحزاب القوميّة الأوربيّة، المتمثّل في دكتاتوريّة الحزب. ففي بدايات تأسيسه اعتمد حزب

البعث على جزءٍ من الطبقة المتوسّطة في تشكيل قواعده، لكن ما لبثت التجربة البعثية أن بدأت تعتمد على الطائفة، ثمّ العشيرة، ثمّ العائلة، لتنتهي إلى الفرد المطلق⁽¹⁾، الأمر الذي جعل من الفرد وحرّيته وحقوقه آخر أولويات الحزب، بل إن تعارض الحرّية والإرادة الفرديّة مع إرادة الحزب القوميّ يجعل من ذلك خصمًا يجب قمعه، فلا مجال للمعارضة والحرّية لكل ما هو مختلف عن هذه الأيديولوجية المؤطّرة للوطن والمواطن وفقًا لرؤية ضيقة، جعلت من الوطن سجنًا كبيرًا، فحزب البعث هو الحزب القائد كما جاء في المادة الثامنة من دستور الجمهورية السوريّة لعام 1973م إذ ينصّ على أن: «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهةً وطنيّةً تقدّميّةً تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربيّة»⁽²⁾، وذلك حين احتكرت سلطة البعث بوصفها السُلطة القائدة للدولة والمجتمع كلّ ميادين الحياة وسخرتها في خدمة أيديولوجيتها القوميّة - المزعومة - والتي يخلص هدفها الحقيقي إلى الاستمرار في السُلطة والهيمنة على كامل ثروات الدولة.

إنّ انتصار حزب البعث على بقية الأحزاب وهيمنته على الحياة السياسيّة واحتكار الفكر والحرّية السياسيّة جعله ينتقل إلى الحكم الفرديّ المطلق، وفي مرحلة متقدّمة عمل على إحداث حالة من التماهي بين الحاكم والدولة، فأصبحت الدولة مرتبطة بشخصيّة القائد، فإن كان الحاكم بخير فإن الدولة تكون كذلك، وإنّ أيّ محاولة للمسّاس أو النيل من الحاكم هو النيل من الدولة ومؤسّساتها، هذه المؤسّسات التي غدت مجرد أداة لتعزيز حضور الحاكم، فباتت مفرّغة من أيّ مضمون، ومن أيّ فاعليّة حقيقيّة، وهذا ما أقحم الدولة في مرحلة الاحتكار الكامل، فتحوّل اسمها إلى (سورية الأسد) ممّا انعكس على الشعارات القوميّة التي أصبحت ذات أبعادٍ وطنيّة.

وقد أصبح ظهور مصطلح القائد الرّمز متداولًا بكثرة ممّا عكس حالة الانكفاء حول هذه الشخصيّة بوصفها رمزًا اختصر مفهوم الوطن بشخصيّته، والرّمز كمصطلح «يعبر عن القائد المُلهم، أو الرّعيم التاريخيّ الذي يكتسب هذه المكانة المهابة بين أتباعه نتيجة أعماله ومواقفه، حيث يتحوّل إلى رمزٍ وطنيّ كبير»⁽³⁾، هذا التعريف السياسيّ أو المعجميّ لم يكن خاصًا بسورية الأسد، الأب والوريث؛ إنّما كان سمةً تُطلق على دكتاتوريات المنطقة العربيّة؛ لأنّها تعني قولة الوطن وحصر الوطنيّة بالسّير على نهج هذا الرّمز، وأيّ معارضة له يجب أن تُقمع وتُنبد؛ لأنّها اعتداءً على الوطن لا على شخص الحاكم، فالرّمز موجودٌ في كل ميادين حياة الدولة، والغاية الرئيّسة «من خلق مفهوم القائد الرّمز هي الهيمنة الرّوحيّة والفكريّة، وإحكام السّيطة على المجتمع السوريّ كليًا في تفكيره وسلوكه، وتجسّدت تلك الغاية بوضوح في الشعار الأكثر أهميّةً (سورية الأسد)»⁽⁴⁾، فالمسّاس بالرّمز يعتبر

(1) خلود الزغير، سورية الدولة والهوية قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963)، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، وبيروت، 2020م، ص 113.

(2) دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973، المادة الثامنة.

(3) إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م، ص 220.

(4) محمد نور النمر، المواطنة في المناهج الدراسية السورية (دراسة تقييمية لكتاب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي)، إشراف، يوسف سلامة، منشورات دار ميسلون، ومركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عيتاب، 2018م، ص 56.

تعدّيًا على الدولة، وهذا ما دفع النظام الحاكم في سورية إلى إطلاق شعار (الأسد أو نحرق البلد) و(الأسد أو لا أحد)، تعبيرًا عن الوحدة التامة، والتماهي بين شخص القائد والوطن، ليغدو الوطن مشخصًا ومتجسدًا بصورة القائد الرمز، وهذا ما يبرّر اندفاع النظام لتدمير سورية في سبيل الحفاظ على كرسي الحكم؛ لأنه لا معنى لوجود الدولة من دون قائدها ورمزها المتماهي معها.

وقد فسّر الصحفي الأمريكي سام داغر عبارة (الأسد أو نحرق البلد) باستبداد العائلة في حكم سورية، وربط الوطن والانتماء إليه بموقف الشعب من الحاكم، وبأن هذا النظام يمثل شهوةً جامحةً في الهيمنة على الحرية السياسية، والحق في اختلاف الرأي، حيث يرجع تدمير الدولة من قبل هذا النظام إلى ثلاثة محاور، أولها «هو البحث في نشوء الحكم العائلي في سورية، وتكريس العلاقة المتبادلة بين السلطة العائلية وطائفة الرئيس. والثاني هو البحث في التركيبة الشخصية والنفسية للوريث بشار الذي انتقل بسبب موت أخيه باسل في مطلع 1994 من هامش العائلة إلى المركز، ما جعل عقدة الهامشية وإثبات الذات فاعلةً في تحديد خياراته كرئيس في لحظة تهديد حكمه. والثالث هو المجال السياسي العالمي المختل إلى حدٍّ أنه يقبل المرض (الاستبداد العصبوي) للخلاص من الأعراض (التطرف والإرهاب وانعدام الاستقرار)»⁽⁵⁾. كل ذلك عزز قدرة النظام وشخص الرئيس على الاستمرار في حالة الدمج بين الوطن والانتماء له عبر رفع شعار البقاء في السلطة، هذا الشعار الذي يعبر عن حالة إلغاء الآخر وتجاوز القيم الإنسانية ومعاني المواطنة والانتماء التي تبقى ضمن هوية محددة مرسومة لها، هي هوية الدولة الأمنية التي تجسد رؤية السلطة السياسية فيها، هذه الهوية محمية وغير قابلة لإجراء أي تعديل أو إصلاح؛ لأنها تُدرك أن أول عملية إصلاح حقيقية ستقود إلى إلغاء وجودها؛ لأنها هوية تقوم بفضل حماية ما يُطلق عليه بالأموقراطية.

ففي ظل نظام الحكم الدكتاتوريّ الأسديّ تحوّلت الدولة إلى حكم أجهزة الأمن، حيث تحوّل فيها الأمن بأشكاله وتنوعاته التي أسسها هذا النظام منذ وصوله إلى السلطة إلى أداة الحكم الفعليّ ووسيلة لاستبداده، وقد اتضح ذلك مع انطلاق الثورة السورية، والتي جوبهت بشتى أنواع العنف، وبشكل لم يكن يتصوره أشد المتشائمين، وما كان ليحدث ذلك لولا القبضة الأمنية التي كانت أداة طيعة بيد رأس النظام الذي نظم هيكلتها لتكون خادمة له، ووسيلة لاستبداده، إذ إن أتباع سياسة تقوم على الأموقراطية يقود إلى هذه الممارسة، فهي أساسًا «قائمة على فئة جيدة التنظيم وحديثة تملأ الفراغ السياسي الذي خلقته فترة غياب الديمقراطية مع الضعف الذاتي للأحزاب التي شاخ أغلبها وانتهى عمرها الافتراضي»⁽⁶⁾، فهي نتاج غياب الديمقراطية، وانعدام الحرية، وجمود الحياة السياسية، وهي السياسة التي أتبعها النظام الحاكم منذ وصوله إلى السلطة التي قادت إلى الضعف في الانتماء الوطني، حتى تحوّل الوطن إلى ما يشبه المعتقل، وذلك ما دفع بالشعب للثورة ضدّ منهجية الإقصاء والتهميش في آذار عام 2011م.

(5) راتب شعبو، مراجعة في كتاب الأسد أو نحرق البلد المأساة السورية وليمة صحافية، مجلة قلمون، العدد الثالث عشر والرابع عشر، ديسمبر / كانون الأول 2020م، ص 602.

(6) إسماعيل نوري ربيعي، وعلي خليفة كوارى، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م، ص 201.

2 - من هويّة الدّولة البوليسية إلى هويّاتٍ سورية مختلفة

لم تكن هويّة الدّولة السّورية سوى هويّة أراد نظام الحكم تطبيعها بمنظومته الفكرية - وهنا لا نقصد الهويّة الحضارية لسورية تاريخياً، بل حدودها الجغرافية بعد الاستقلال - فقد كانت هويّة متغيّرة وفقاً للتّغيرات السّياسية والاستراتيجية، إذ تنقلت من الاشتراكية إلى القومية، فالوطنية، ثمّ الحزبية القطرية، لتتجه بعد ذلك نحو العائلية، ثمّ الفردية لتكون الدّولة ماهي إلا الرّئيس ونظامه الحاكم.

لقد ساد النظام الأمني منذ استيلاء حزب البعث على السّلطة، وبدأ يزداد هيمنةً كلّما عزّز النظام قبضته على الحكم، ظهر ذلك جلياً بعد قمع انتفاضة الإخوان المسلمين، وارتكابه مجزرة حماة، وقد نال فيها الأمن بمختلف أجهزته التي أنشأها النظام لتثبيت حكمه صلاحيات غير محدودة لمراقبة المواطنين وتخويفهم، وانتهاك حقوقهم، دون أن يستطيعوا المطالبة بها، وهذا حال الأنظمة الاستبدادية التي تحكم بالقوّة بدل القانون الذي لم يكن يسري على أجهزة الأمن، فلها الحق في تجاوز كل شيء تحت مسمى مصلحة الدّولة.

وقد شكّل وصول بشار الأسد بوصفه وريثاً للحكم نجاحاً كبيراً للأجهزة الأمنية التي رعت عملية الاستلام هذه، لهذا رفض الوريث أيّ عملية إصلاحية أو تغيير يمسّ الأجهزة الأمنية، فكان قد رفض إعلان ربيع دمشق الذي طالب برفع حالة الطوارئ، وإطلاق الحريات العامة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإنهاء الدّولة الأمنية، كما عاد ورفض أيّ مقترح «لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أو تحديد دورها، كما رفض كلياً التّخلي عن الأجهزة الأمنية كذراع أساس لتثبيت حكمه، وفي نفس الوقت، لم تُخيب هذه الأجهزة أمل الرّئيس الوريث، فكانت السّنند الأساس له في السّنة الأولى من الثورة، حيث قامت بدور دمويّ لم يكن لأيّ جهة في سورية القدرة على القيام به، ومارست العنف المفرط ضدّ المتظاهرين السلميين، وقتلت بدم بارد عشرات الآلاف من الشّباب السّوريّ الثائر سلمياً، وأرغمت الجيش على استخدام الأسلحة الثّقيلة لقمع الثورة»⁽⁷⁾، والدّولة البوليسية التي تقوم على قوّة الأمن لا يمكن تغييرها أو إصلاحها؛ لهذا فقد أسّس النظام في سورية سلطته على تنويع أجهزة الأمن بحيث تُحكّم قبضتها على الحياة كاملةً، فقد أوجد المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية بهدف إحكام القبضة على المؤسّسة العسكرية والسّلاح الجويّ والهيئة الرّئاسية لتكون أداة في خدمة استمرارية النظام، وكذلك أحدث المخابرات العامة والإدارة السّياسية للحفاظ على التّوجّه السّياسي والحزبيّ للدّولة، ويبقى الرّئيس هو القائد الأعلى للقوّة العسكرية والأجهزة الأمنية.

إنّ هذه السّياسة الأموقراطية دفعت الشّعب للثورة بهدف الخلاص من الهيمنة الأمنية والبحث عن هويّة سورية جديدة، وقد كان ذلك بمنزلة ردّة فعل على الهويّة الأمنية، مع ملاحظة أنّه ليس من السّهل البحث عن هويّة مشتركة نتيجة لصهر هذه الهويّات في كينونة الدّولة الشمولية، حيث

(7) نبيل العلي، الدولة الأمنية في الدولة السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 9 تموز/ يوليو 2021م.

عادت إلى السطح هويّاتٌ سورية كانت مصهورةً في البوتقة الأمنيّة، هذه الهويّات كانت موجودةً فعلاً لكنّها من دون أيّ فاعليّة.

وقد تكون الهويةّ الدنيّة - الإسلامية - هي الأبرز والأكثر حضوراً، حيث بدأت التّشكيلات العسكريّة الإسلاميّة منذ تحوّل الثّورة السّورية إلى ثورة مسلّحةٍ بالمناداة بهويّةٍ إسلاميّةٍ لسورية بداعي أنّ الأكثرية تدين بالإسلام، وقد قُسمت تلك التّنظيمات إلى مجموعتين:

الأولى محلّيّة، تدعو إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في سورية، والتي كانت ترى أنّ الهويةّ الدنيّة ضرورةٌ لسورية؛ لأنّها تشكّل ردّة فعل على حالة الكبت وطمس الهويةّ التي تعرّضت لها لسنوات طويلة، وقد تعرّض هذا الخطاب للكثير من التّحوّلات خلال سنوات الثّورة، بدأت من الجهادي المتشدّد والذي يدعو إلى إلغاء الآخر ويرفض الحوار معه، ويدعو إلى إمارة إسلاميّة ضمن سورية أو حتّى ضمن أجزاءٍ من سورية، ثمّ تحوّلت إلى شكل أقرب إلى الليبرالية السياسيّة، «في 17 أيار/ مايو 2014، قرأ حسان عبود، قائد حركة أحرار الشّام الإسلاميّة، بياناً موقعاً من عدّة فصائل ثوريّة كبيرة باسم: «ميثاق شرف ثوري» تضمّن عدّة بنودٍ أكّدت على وطنيّة الفصائل من حيث عناصرها أو أهدافها في إسقاط النّظام وبناء (دولة العدل والقانون والحريّات)، وأكّدت على التزام حقوق الإنسان»⁽⁸⁾، كما هو الحال في تنظيم هيئة تحرير الشّام، والتي كانت تُدعى بجهة النّصرة، فقد كانت في بداياتها جهاديّة إسلاميّة متجاوزةً بفكرها الحدود الجغرافيّة لسورية، حيث أكّد (الجولاني) زعيم التّنظيم «على تطوير خطاب الهيئة السياسيّ ببعدها المحلي وهويّتها السّورية باعتبارها فصيلاً يستند إلى الفقه الإسلاميّ المعتمد في سورية كسائر (الفصائل المعتدلة) الأخرى، وأنّ مرحلة (جهة النّصرة) كانت امتداداً لظروفٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ معيّنة أمّلت عليه مباحة القاعدة والارتباط الاسميّ بها»⁽⁹⁾، وكذا الأمر حدث مع جيش الإسلام، وغيرها من التّنظيمات المحليّة التي انتهجت النهج الجهاديّ في بداية الثّورة.

أمّا المجموعة الثّانية فكانت خارجيّة، جاءت للجهاد في سورية بوصفها أرضاً إسلاميّة، داعيةً لإقامة الخلافة الإسلاميّة، وقد مثلها تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)، ولم يكن هذا التّنظيم ينظر للهويّة السّورية إلا بوصفها جزءاً من دولة الإسلام، لذا فإنّه لم يعترف بالحدود الموضوعّة بين الدول، وقد رسم حدوداً جديدةً امتدّت على مساحاتٍ واسعةٍ بين سورية والعراق، وبدأ يفكّر بالتوسّع في الأردن ولبنان، وحتّى في مصر وليبيا على اعتبارها أجزاءً من حلمه، وذلك عبر خلايا تقرّب بتبعيتها لهذا التّنظيم، رافضاً الهويّات السّائدة، وقد استغلّ النّظام هذه الدّعوة لتبرير دعوته للطائفية، وبذلك قد تحوّل الصّراع المسلّح في سورية بفعل هذا التّنظيم من صراعٍ ثوريّ إلى صراعٍ طائفيّ، وقد انتهت الدّعوة لهذه الهويّة مع القضاء على تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) التي أتبعّت سياسة تعرّف فيها المنتهي لها بهويّته الجديدة، كأن تعرّف له المختلف عنه «حيث يوضع (الأخرون) ضمن خانةٍ محدّدة، ك(المرتد) و(النصيريّة) و(الصّحوات) و(الصّليبي)، وتقضي هذه

(8) أحمد أبازيد، الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشظي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 أيلول/ سبتمبر 2016، ص 4.

(9) عرابي عبد الحي عرابي، سلطة البقاء أولاً... ماذا وراء ظهور الجولاني الأخير؟ موقع تلفزيون سوريا، 6 شباط/ فبراير 2021. <https://2u.pw/n3838>

المصطلحات دلالاتٍ تتركز على إباحة قتل الفرد أو المجموعة، وقاتل الخصم وأخذ أمواله بالعنف، لانطباق واحدٍ من هذه الصفات عليه⁽¹⁰⁾، إضافةً إلى تعزيز معرفتهم بهويتهم عبر الدورات الشرعية مع التركيز على مسألة التمدد خارج سورية، فالهوية الوطنية السورية - على الرغم من تشظيها أساساً - التي ربطت السوريين قبل الثورة، أو التي عرفوها من قبل، لا تمت بصلة إلى هذه الهوية الدينية التي لا تعترف بحدود جغرافية ولا سياسية، إذ إن رسالتها ومهمتها عالمية، والجهاديون فيها مختلفو الجنسية (خليجية، عراقية، مصرية، مغربية..).

أمّا بالنسبة للإخوان المسلمين (الجماعة الدينية التقليدية)، فلم يكن لهم الدور الكبير في الصراع، ذلك أن الصراع كان مسلحاً، وبالتالي لم يستطع الإخوان ترك بصمتهم في الميدان العسكري، بل اكتفوا بالعمل السياسي، فكان تأثيرهم محدوداً في الواقع، فقد دعوا إلى بناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية.

لقد أدرك النظام أن الطرح المتطرف للهوية الإسلامية سيعزز من شرعيته في السلطة، كما أنه سيكون مبرراً لطرح هويته الطائفية بوصفها مهددة وجودياً، وبهذه الطريقة سوف يضمن انضواء أبناء طائفته، وعدم السير على طريق الثورة؛ ذلك لحاجته الماسة لهم، ولجذب الميليشيات الأجنبية الطائفية للوقوف معه ضد المتطرفين الإسلاميين المنادين بالتخلص من كل أشكال الهويات المختلفة عنهم، وبذلك يعزز مزاعمه حول الدفاع عن الأقليات الدينية والعرقية، والهويات الجزئية في سورية، حيث يظهر ذلك جلياً من خلال تعامل النظام الحاكم مع السجناء الإسلاميين في سجنونه، إذ إن المعتقلين السياسيين الذين ليس لهم انتماءات دينية تؤثر على نضالهم الفكري، قد ظلوا في أقبية المخابرات؛ لأنهم يفكرون بلا عنف، ويعرفون معنى النضال الثوري السلمي الذي حرمت منه الثورة السورية بعد أشهر قليلة من انطلاقها، وذهبت إلى أيدي الجهاديين وأصحاب الأحزمة الانتحارية والعمليات (الانغماسية) إحدى أبرز هويات الإجرام لدى (النصرة) و(داعش)⁽¹¹⁾، حيث ظهرت هذه التنظيمات الإسلامية المتطرفة بصورة العدو لكل الشعب السوري، لا سيما أن قياداتها كانت جلياً غير سورية، ممّا أوجد مبرراً لقمعها ليس من النظام الحاكم فحسب، بل حتى من قبل التنظيمات المسلحة التي تنادي بالهوية السورية والانتقال إلى الديمقراطية، وإقامة المجتمع المدني.

في ظل تراجع هوية الدولة الوطنية السورية، وعودة الهويات النائمة والمكبوتة للظهور نتيجة استمرار الصراع وتحوله لمواجهة مسلحة بعد أن تمكنت الثورة السلمية في البداية من توفير الأرضية المناسبة للانسجام الحقيقي بين المكونات الأهلية السورية، وامتصاص المخاوف «الأقلوية»، بدا جلياً تكتل الأكراد حول هويتهم التي تعد من أكبر الهويات وأكثرها تبايناً عن الهوية الوطنية السورية التي حاول حزب البعث صياغتها ورسم معالمها طوال فترة حكمه، ممّا دفع غالبية الأكراد في سورية نحو الهوية المكبوتة والتي تعرّضوا بسببها للاضطهاد والتمييز والنظرة الدونية والتهميش المتعمد، حيث باتت الدعوات تأخذ شكلين رئيسيين:

(10) مجموعة من الباحثين، الهوية السورية بين 2011 - 2020 م التغيرات والانقسامات ومظاهر التشظي، صحيفة الاستقلال، إسطنبول، 10 كانون الثاني/ يناير 2021 م، ص 20.

(11) عمر الشيخ، الخوف من الثورة بوصفها فضيحة للهوية المشوهة، موقع صالون سورية، 2 نيسان/ أبريل 2018 م. <https://2u.pw/2mp3r>

الشكل الأول: هو إعادة إنتاج للهوية الكردية ضمن بوتقة الدولة السورية، ويكون ذلك من خلال الحكم الذاتي، وحرية استخدام اللغة، وممارسة طقوسهم وما يعبر عن خصوصيتهم بوصفهم هوية لها الحق في الظهور الكامل.

أمّا الشكل الثاني: فهو الشكل الانفصالي والذي تجسّد عبر ممارسات عسكرية مسلحة امتازت بالعنف والتّمييز العنصري، والتّهجير للسكّان العرب، فكان صدام الهويّاتي، لا يختلف كثيراً - وإن كان أقلّ حدةً وعنفاً - عن الصّدام والحرب الطائفية التي مارسها النّظام.

لم يقتصر الظهور الهويّاتي على هذه الهويّات فقط، إنّما ذكرنا أهمّها وأبرزها، والتي كان لها تأثيرٌ وفاعلية في سيرورة الأحداث بعد عام 2011م، كما يمكننا الحديث على عجلةٍ وتقيّد في لمحّة موجزة عن واقع بقية الهويّات، فالأرمن مثلاً بوصفهم طائفة كانت لاجئة منذ الحرب العالميّة الأولى، قد اختارت الوقوف بشكل واضح مع النظام، ورفضت الثورة بحجة أن تركيا - العدو التاريخي لها - تدعم الثورة السورية وتقف معها، حيث «يجاهر الأرمن بقتالهم إلى جانب النّظام السوري، مدّعين بأنهم جنود المسيح، وهو ما يعطي دلالة واضحة على كمّ الصّخ الطائفي الذي حرص نظام الأسد على توظيفه منذ الأيام الأولى من عمر الثورة السورية»⁽¹²⁾، أمّا التركمان فقد وقفوا منذ اليوم الأوّل مع مطالب الشعب السوري، وأيدوا ثورتهم، خاصّة وأنهم كانوا يعيشون حالة من النّفي الدّاخلي، والإبعاد عن الوظائف الرسميّة العليا، ف«كانوا ممنوعين من ممارسة أيّ نشاطٍ سياسيٍّ أو ثقافيٍّ، وخاصّة خلال فترة حكم حزب البعث ونظام الأسد الأب والابن حيث كان غير معترفٍ بهم كأقليةٍ وأحد مكونات الشعب السوري، ودائمًا ما كان يتمّ التعامل معهم على أنّهم عملاء لتركيا، خاصّة خلال التسعينيات من القرن الماضي»⁽¹³⁾، وعلى الرّغم من عدم ظهور هويّتهم، إلا كجزء من المسلمين السنّة، فهي الهويّة أو الأقلية الوحيدة في سورية التي لم تطالب بمطالب هويّاتية خاصّة بها، أمّا بالنسبة لهويّة الطوائف الآشوريّة والكلدانيّة والسريان، هم جميعًا من الطائفة المسيحيّة السريانيّة، كان موقفهم مع النّظام وبعضهم شكّل وحداتٍ مقاتلةٍ إلى جانب النّظام خاصّة في محاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش).

لقد شكّلت الهويّات السورية جديدة الحضور حالة من الصّدمة لكثير من السوريين، ممّا أثار في نفوسهم وانعكس على سلوكهم وعلى حالة الانتماء لسورية الوطن، فقاد ذلك إلى التّباين في الموقف ليس من الهويّة المستقبلية لسورية فحسب، بل من سورية ككل، وهذا ما ستحدث عنه فيما يأتي.

(12) مصطفى محمد، «جنود المسيح» الأرمن يقاتلون مع جنود الأسد، موقع عربي 21، الثلاثاء 7 نيسان / أبريل 2015م.

<https://2u.pw/T1wBy>

(13) فراس محمد، تركمان سوريا أصولهم... توزعهم... وموقفهم السياسي من الثورة، موقع تلفزيون سوريا، 22 آذار / مارس 2018م.

<https://2u.pw/uOkVJ>

ثانياً: تبدّلات مفهوم الوطن والمواطنة

لقد تمّ طرح مفهوم الوطن والمواطنة بوصفه مفهومًا مسبق الصّنع، فرضه النّظام الحاكم في سورية على الشعب دون أن يكون له أيّ قرار أو خيار في رفضه أو تعديله أو حتّى مناقشته، ولكن ما إن سنحت الفرصة لهذا الشعب بعد إعلان الثورة على الدّكتاتورية حتّى راح يرسم هويّته ويعلن عنها في كلّ منبر ومناسبة، دون أن يخفي إخفاق الهوية الجامعة للسّوريين طوال سنوات الدّكتاتورية، وللحديث عن هذه الصّدمة وعن الآثار النّفسيّة التي تركتها في التّصوّرات الجديدة لهويّة مستقبلية سننتقل إلى الكلام عن تبدّلات مفهوم الوطن والانتماء إليه عند اللاّجئين السّوريين في تركيا وأثرها في الذاكرة السّورية التي فرض عليها النزوح ومشاعر الاغتراب.

1 - صدمة الهوية عند اللاّجئين السّوريين

شكّل إخفاق الهوية السّورية وزيفها صدمةً للسّوريين اللاّجئين، وذلك لعيشهم في بلدان مختلفة، ومعايشتهم شعوبًا جديدةً من جهة، ولمعرفة حقوقهم وممارستهم لها ضمن الفعل السّياسي وتداوله للسلطة، وإطلاعهم على الحرية الفكرية وحقوق الملكية الفرديّة والتنوّع اللّغويّ والثّقافيّ والعدالة الاجتماعيّة من جهةٍ أخرى، وغيرها من حقوق المواطنة التي لم يكن الشعب السّوري يمارسها إلّا بشكلها المغلوط والمشوّه.

استقبلت تركيا أكبر عددٍ من اللاّجئين السّوريين، حيث «أعلنت المديرية العامّة لإدارة الهجرة عن البيانات الجديدة المحدّثة للمهاجرين غير الشرعيين والسّوريين الخاضعين للحماية المؤقّنة حتّى نهاية أيلول الماضي (2021م)، حيث ارتفع عدد السّوريين إلى ثلاثة ملايين و715 ألفاً و913 متجاوزاً إجمالي العام الماضي»⁽¹⁴⁾. هذا التدفق الكبير الناتج عن العنف الوحشيّ الذي عاناه السّوريون من آلة حرب النّظام الدّكتاتوريّ، والميليشيات الطائفية وروسيا وإيران شكّل مشكلة هويّة لدى السّوريين، وقد ازدادت هذه المشكلة مع تزايد رفض المجتمع التركي للوجود السّوريّ، لاسيّما بعد أن طالّت مدّة إقامتهم، وتحوّل الضيوف إلى لاجئين أو لأهل بيت وشركاء في الوطن بعد منح بعضهم الجنسيّة التركيّة.

لم تكن الجنسيّة التركيّة طموحاً لدى غالبيّة السّوريين، غير أنّ طول فترة الصّراع جعلتهم يسعون للحصول عليها، خاصّةً مع وجود عائلاتٍ كاملة، ووجود أطفالٍ بحاجةٍ إلى إثبات هويّتهم وحضورهم في المجتمع التركي، ودخولهم إلى المدارس، ومتابعة من انقطع عن تعليمه لدراسته، حيث «تتجلى الرّغبة بين المهاجرين السّوريين في أن يصبحوا مواطنين في تركيا أو في الدّول الأوروبيّة، وأكثر من ذلك الرّغبة في المساواة أمام القانون، والاندماج في الحياة الاقتصاديّة من خلال القلق على المستقبل. فأغلبيّة المهاجرين الذين تمّت مقابلتهم فقدوا إلى حدّ بعيد إيمانهم بانتهاء الحرب والتّمام جراحهم، وفقدوا كلّ أملٍ لهم بالعودة إلى بلادهم»⁽¹⁵⁾، فقد باتوا يسعون إلى

(14) ماهر العكل، إحصائية جديدة للسّوريين في تركيا تشمل جميع الفئات وأماكن توزيعهم، موقع أورينت نت، <https://2u.pw/ouwkV>، 2021/10/7م.

(15) أمر الله تورك، آراء المهاجرين السّوريين وتطلعاتهم بخصوص مسألة المواطنة واكتساب الجنسيّة التركيّة، ترجمة، علي كمنخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 8 نيسان/ أبريل 2020م، ص 15.

الانخراط في سوق العمل بشكل قانوني، والتخلص من الأجور المتدنية، وإمكانية فتح عمل خاص بهم، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت باللاجئين السوريين في تركيا للبحث عن الجنسية لإزالة الغموض حول مستقبلهم، والحصول على حقوق المواطنة كاملة، كمقابل لحقوقهم التي خسروها في وطنهم الأم.

لقد أبدى 76.5% من المهاجرين رغبتهم في أن يصبحوا مواطنين أتراكاً، مع اختلاف التوجه في هذا الموضوع، بحسب الجنس والمستوى التعليمي والأصول العرقية. وبناءً على ذلك؛ فإن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن الرجال المشاركين كانوا أكثر رغبةً في الحصول على الجنسية التركية مقارنةً بمشاركات النساء، وأن نسبة الراغبين في الحصول عليها لدى ذوي التعليم المنخفض أعلى منها لدى الأفراد ذوي التعليم العالي⁽¹⁶⁾، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة ارتفعت في الآونة الأخيرة بسبب المصير المجهول للمسألة السورية، فقضية السعي للحصول على الجنسية أو الرغبة بها لم تكن كذلك، إذ إنها كانت منخفضة بشكل عام لدى السوريين لشعورهم بأن وجودهم مؤقت في تركيا.

في الحقيقة هناك سبب رئيس لدى الكثير من السوريين يجعلهم يقبلون على الجنسية التركية وفكرة الوطن البديل، بل ويفضلونها على أي جنسية أوروبية، ويعود ذلك لاعتبارات دينية ثقافية، فسورية منذ قرابة المئة عام لم تكن سوى جزء من الإمبراطورية العثمانية المسلمة، وإن الاحتلال الأوروبي لم يجلب لنا إلا الحروب والاستغلال، وإن التقسيم الذي طرأ على الجغرافية العربية ما هو إلا مشروع استعماري وهمي لا يستند للمنطق، ولا مشكلة إذ بنكران الرابطة الوطنية على حساب الرابطة الدينية، إذ إن «العديد من الرجال السوريين - أحياناً في مجموعات وأحياناً كأفراد - يحضرون المناسبات الدينية التركية، وقد أصبحوا منخرطين في المجتمعات الإسلامية التركية، على الرغم من الحواجز اللغوية، بشكل عام، وعندما سُئلوا عن ارتباطاتهم أو الدعم الذي يتلقونه أشاروا إلى أنهم لا يتلقون أي خدمات من منظمات غير حكومية رسمية، بل يعولون على العلاقات المجتمعية غير الرسمية. وكانت التبرعات تُوزع ليس من خلال البيروقراطيات الإنسانية المنظمة التي تهدف إلى مساعدة اللاجئين، بل على أساس كل حالة على حدة، بهدف مساعدة «أخ» في وضع صعب. بالتالي، أتعامل مع هذه الجماعات الدينية باعتبارها شبكات اجتماعية، وأعرفها على أنها علاقات شخصية يؤمن المهاجرون من خلالها احتياجاتهم الأساسية، ويطورون مشاعر الاستقرار والانتماء»⁽¹⁷⁾، فالرؤية الإسلامية المتبعة من قبل حزب (العدالة والتنمية) الحاكم تسهل على اللاجئين السوريين تقديم أنفسهم على مبدأ الأخوة الدينية ليقبوا علاقتهم مع الشعب التركي على هذا الأساس، فالرؤية الدينية هذه تتسع لتشمل كافة المسلمين والعرب، لتكون رسالة تحاكي اللاوعي الديني عامةً، وإشارةً للحالين بعودة مجد العثمانيين المسلمين.

وتشكل العادات والتقاليد المشتركة بين السوريين والأتراك صلة وصل بين أبناء البلدين، إضافةً

(16) أمر الله تورك، آراء المهاجرين السوريين وتطلعاتهم بخصوص مسألة المواطنة واكتساب الجنسية التركية، ترجمة، علي كمش، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 8 نيسان 2020م، ص 10.

(17) مايكل قبلان، ما وراء الإغاثة الإنسانية: الشبكات الاجتماعية ودور الهوية المشتركة في تعزيز حس الانتماء لدى اللاجئين ودعمهم في تركيا، تحرير، ميسم نمر، وريشا جاغارناثسينغ، منشورات معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، واشنطن، 23 نيسان/ أبريل، 2020م، ص 2.

إلى صلات القرابة التي ربطت عوائل تركية بعوائل سورية منذ أمدٍ بعيدٍ، وهذا ما لا نجده في علاقة السوريين مع المجتمعات الأوربيّة أو أي بلدٍ آخر، كما أن علاقة الجوار الجغرافي شكّل مصدر راحة نفسيّة لدى كثير من السوريين، وهذا ما يفسّر وجود أغلبيّة سكّان مدينة حلب في ولاية غازي عنتاب التي تبعد عن مدينتهم الأصليّة حوالي 120 كم، وكذلك استقرّ الكثير من سكّان مدينة الرّقة ودير الزور في ولاية شانلي أورفا والتي تمثل امتدادًا جغرافيًا لمدينتهم ولطبيعتها الاجتماعية.

إلا أن هذا الحديث ينطبق على السّنوات الأولى التي تلت الثّورة، فقد أدّى طول مدّة الحرب وامتدادها لسنواتٍ طويلةٍ إلى عدم وضوح المستقبل في سورية، ممّا سبّب تراجعًا كبيرًا في موقف الأتراك المؤيدين لوجود اللاجئين السوريين، وقد وصل في بعض الأحيان إلى بعض الممارسات والسّلوّيات العنصريّة، حيث «كشفت نتائج إحدى الدراسات التي نشرت حديثًا ازدياد نسبة التّحيز ضدّ السوريين، حيث تبين أن 49% من المشاركين في هذه الدّراسة يميلون إلى الاعتقاد بأن المهاجرين السوريين يأتون من «عرقٍ أقلّ موهبة»، و36% يعتقدون أن السوريين ليسوا ضحايا حرب، في حين أن 71% منهم قالوا إن بإمكان السوريين البقاء في بلادهم من أجل السّلام، بدلًا من الهجرة»⁽¹⁸⁾، وعلى الرّغم من تلك المواقف المتباينة، فإن هذا الأمر لم يؤثر على موقف اللاجئين السوريين في تركيا، إذ إن أغلب الدراسات تشير إلى ارتفاع نسبة اللاجئين السوريين الرّافضين للعودة إلى وطنهم سورية، ففي نتائج البيانات التي أجراها فريق الدّراسة مع الباحث (طلال مصطفى) توصل إلى: «أن ثلث أفراد العيّنة -البالغة 1184 فردًا- لا يفكّرون مجرد تفكير في العودة إلى سورية، ومع طول فترة اللجوء التي يعيشونها بدؤوا يؤسسون شيئًا فشيئًا لحياة جديدة، بعيدة عن سورية، في ما يتعلّق بالتّعليم وبالحياة الاجتماعية والاقتصاديّة. وربّما يفسّر هذا الأمر سبب رفض 37% من السوريين للعودة الدائمة إلى سورية»⁽¹⁹⁾، إضافة إلى التّغير الواضح لمفهوم المواطنة والانتماء للوطن عندهم، ممّا انعكس على سلوكهم حيث شرعوا بتأسيس حياة جديدة تناسب متطلّبات غربتهم، والتّعايش مع الظروف الجديدة، فلم يعد لديهم تلك الرّغبة بالعودة، ولا الاستعداد لتحمّل المزيد من أجل وطن لم يعد لدى الكثيرين منهم أيّ شيء يملكونه فيه، بحيث يغدو مجرد التفكير في هذا الأمر أكثر قسوة من حياة اللجوء.

كما أن هناك أسبابًا ذاتيّة بالدرجّة الأولى تتعلّق باللاجئين أنفسهم، بغضّ النظر عن الأوضاع الأمنيّة في الدّاخل السوريّ، إذ إن «كثيرًا من السوريين هربوا من سورية مع ذويهم من الأقارب من الدرّجة الأولى، وبذلك ضعفت درجة ارتباطهم بسورية كما أن الانتماء إلى الهويّة السوريّة ضعّف أو كاد يختفي لدى من ليس له صلات بسورية، سواء من حيث وجود أقارب أو من حيث وجود ممتلكات، فقد دمّرت قوّات النظام كلّ شيء يربطهم بالعودة إلى سورية»⁽²⁰⁾، إن هذه التّغيّرات التي طرأت على شخصيّة اللاجئين السوريين لم تأت من فراغ، فقد كانت انعكاسًا لحالة الدّولة

(18) طلال مصطفى، وآخرون، واقع اللجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، أيلول/ سبتمبر 2020م، ص 40.

(19) طلال مصطفى، وآخرون، واقع اللجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، أيلول/ سبتمبر 2020م، ص 137.

(20) طلال مصطفى، وآخرون، واقع اللجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، أيلول/ سبتمبر 2020م، ص 137.

السورية، فسورية دولةٌ بحدودٍ جغرافيةٍ متغيّرةٍ، طرأ عليها الكثير من التحوّلات، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واتفاقيّاتها لترسيم الحدود مع تركيا، وذلك بالتزامن مع اتفاقية الإنكليز والفرنسيين (سايكس-بيكو) التي رسمت حدود الدولة، ثم ضمّ تركيا للواء اسكندرون، إضافة إلى احتلال إسرائيل للجلولان ومزارع شبعا، كما شهدت سورية موجات هجرة من شركس وأرمن وأكراد، كل ذلك جعل الهوية السورية هويّةً متنوّعةً مختلفةً، أساسها التعايش السلمي، وما إن انتزع النظام الحاكم هذه الميزة، ولجأ إلى سياسة ضرب الهويّات بعضها ببعض، ليظهر بصفته السُلطة الحامية للهويّات، والضامنة لاستمرار سورية حتّى جعل كل هويّةٍ جزئيةٍ تسعى للحضور بشكل منفصل عن الهويّة الوطنية السورية، فأثر على اتّجاهات السوريين في المنفى بشكل عامّ، وفي تركيا بشكل خاصّ، حيث بدأت الهويّة السورية الشاملة تتحوّل إلى جزءٍ من ذكريات الشعب السوريّ.

2 - الانعكاسات النوستالجيّة على الهويّة الجديدة

انعكس مفهوم الثورة في اللاوعي الجمعيّ لدى الشعوب العربيّة المتحرّرة من الاستعمار، فالثورة رمزٌ للحرية والسلام، وهذا ما جعل الشعب السوريّ يتحرّك ضدّ جلّاده، وعندما جوبهت ثورته بالقتل المجانيّ وكلّ أشكال العنف لإخضاعها واستسلامها قرّر الردّ بالمثل، على الرّغم من يقينه بأنّ ميزان القوّة لا يقف بصفه، إلا أنّ التاريخ وذاكرته القريبة والبعيدة، أثبتت على الدوام أنّ ثمن الحرية غالٍ، فهو بحاجةٍ لتضحياتٍ عظيمة، وكذا كان حال الشعب السوريّ الثائر، ينطلق في تشييع جنازة شهدائه لتحوّل ذاتها إلى مظاهرةٍ غاضبةٍ، أو لمجزرةٍ جديدةٍ تصعدّ حالة الصّراع بين شعبٍ أعزلٍ وحكومة لها تاريخٌ في الإجرام، وهكذا استمرّت الثورة، وهي تزداد عنفاً عاماً بعد عام. فقدّ الكثيرون أحبّاءهم وهُدمت بيوتهم التي ضمّت بين جدرانها ذكرياتهم، تحوّل نصف الشعب السوريّ إلى نازح داخل وطنه وإلى لاجئٍ خارجه، وهم يعتقدون بأنّها حالةٌ مؤقتةٌ ستنتهي، ويعود كلّ لعمله وبيته، فتكون هذه الأيام والآلام جزءاً من ذاكرته يرويه لأبنائه عن زمنٍ ولّى دون عودةٍ، غير أنّ هذه التّصوّرات والتّخيلات التي حملها المغتربون معهم عن وطنهم تحولت شيئاً فشيئاً إلى نسيجٍ داخل ذاتهم، لتصبح الغربة وطناً دون أن يكون ذلك من خياراتهم، وتكون تلك التّصوّرات واقعاً يعيشونه بتفاصيله دون أن يغادروه نحو المستقبل، أو نحو أيّ حلمٍ منشودٍ، بل على العكس، لقد تحوّل الوطن ومفاهيمه إلى ذكرى، فتغدو أيام غربته بحثاً في ماضيه، في صور الذاكرة، وصورٍ مثقلةٍ بالأم الغربة وأوجاعها، فتحوّلت الثورة إلى أيامٍ ولحظاتٍ وصورٍ في الذاكرة.

لقد عانى اللاّجئون السوريون في تركيا من أسر ذاكرة الماضي، فلا هم قادرون على التعايش مع حاضرهم، ولا هم قادرون على التّخطيط لمستقبلهم، فهم دخلاء على مجتمع كبير يختلفون عنه لغةً وهويّةً، ممّا شكّل صدمة هويّةٍ لديهم، فهم عالقون بين ذكريات الهويّة الوطنيّة السوريّة التي ربطها النظام الحاكم بسلطته وبشكل حكمه وبالإيمان بأيديولوجيته، وبين هويّةٍ جديدةٍ مختلفةٍ بكلّ صورها ومعانيها، وتكبر المشكلة مع وجود جيلٍ جديدٍ وُلد في المنفى، لا يعرف عن وطنه وهويّته السوريّة شيئاً، إلا ما قد يصله من عائلته وذويه، أشتات صورٍ مترامية عن وطنٍ يعيش في الذاكرة، حتّى إنّ الشباب الذين عايشوا الثورة وبيداتها في بلدنهم ثمّ لجؤوا خارج سورية، اختلطت عليهم المفاهيم، لا سيّما في ظلّ تبدل مفاهيم الثورة ومبادئها، بالمقارنة بين انطلاقاتها الأولى وبينها اليوم.

لقد تحوّلت الثّورة لمجموعةٍ من الصّور القديمة، هي أشبه بما نسّميه بالنوستالجيا التي باتت تشعره بالفارق بين هويّته وبين واقعه الذي يعيشه، بين ماضٍ تمّ تهميشه بوصفه مواطناً في بلده، وبين حاضرٍ قطع جميع وشائج الصّلة بينه وبين مفهوم الوطن والمواطنة، لهذا فإنّ «المحرّك الدائم للحنين هو العمل من أجل سدّ الفجوة بين الطّبيعة الأصليّة والثّقافة التي صنعها الإنسان بيديه، الثّقافة التي جعلته يشعر بالاغتراب في أرضٍ غربيّة. وبالتالي، فإنّ هدف النوستالجيا هنا هو العودة إلى اليوتوبيا البيولوجية المتمثّلة بطمأنينة الوطن الأم، وهكذا تكون النوستالجيا في وظيفتها، آليّة تعويض عمّا فقدناه، بعد الاصطدام بحقيقة أنّ المفقود غير قابل للاسترجاع. فتبقى الذاكرة صلة الرّحم الوحيدة المتبقية لنا»⁽²¹⁾، وهذا من شأنه أن يجذّر المشكلة في سورية، خاصّة في الحديث عن المواطنة ومفهوم الوطن؛ لأنّه سيخلّف مجتمعا متشرذما، مقطوع الصّلة بماضيه، يعاني الكبار منه من نوستالجيا الوطن، أمّا الجيل الذي يليه فيعاني من فقدان الهوية وضياع الوطن.

وقد كان التّأرجح الهوياتي عامل مهمّ في نشوء تلك النوستالجيا، فعندما خرج الشّعب السّوري لإسقاط النّظام الديكتاتوري والمطالبة بحريّته نادى بشعارات أكّدت وحدته ضمن نسيج واحدٍ لا اختلافٍ بين طوائفه ومذاهبه «واحد، واحد، واحد»، وذلك إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على رغبته في خلق هويّة جديدة تضمّن له حقوقه بوصفه مواطناً يمتلك كامل حقوقه الشّرعيّة التي تمنحه وجوداً يضمن له كرامته على أرضه وبين أبناء شعبه.

إنّ حالة التّأرجح بين الماضي والحاضر هي حالة مجتمع اللاجئين السّوريين النوستالجيّة التي تعبّر عن «توقٍ للماضي، أو إلى استعادة وضعٍ يتعدّد استرداده، وهو وضعٌ ناتجٌ إلى حدّ كبير عن عدم قدرة الذات على التّكيف مع المستجدات والمتغيّرات، خاصّة إذا كانت متسارعةً وعظيمة الأثر، وعدم قدرة الذات على تحقيق الاندماج الاجتماعيّ، ممّا يعني خيبة الأمل من تحقيق التّوقعات، فهذه الحالة تجسّد اغتراب الذات»⁽²²⁾، فما تحويه هذه الحالة من رفض للمتغيّرات السياسيّة والاجتماعيّة هي حالة من الاحتماء داخل الذات المتوقعة على نفسها، ففي تجربة السّوريين في تركيا عبّرت عن تعلقهم بأحلام بعيدة المنال، والوقوف على أبواب هويّة جديدة مفارقة لهويّتهم التي ثاروا من أجلها، فالاندماج بالمجتمع التركي ونسيان الماضي أمرٌ ليس سهلاً، خاصّة في ظلّ ازدياد رفض هذا المجتمع للوجود السّوري، والاندماج لا يكون بقرارٍ دوليٍّ دون مساعدة المجتمع في تطبيق هذا القرار، لذا تبقى النوستالجيا هنا محاولة لإرضاء مشاعر اللاجئين، فهي عون لهم في اغترابهم عن وطنهم، ذلك أنّ هذا اللجوء إلى الماضي يحقّق «هدفين في الوقت نفسه: فمن ناحيةٍ يحقّق نوعاً من الرّاحة النفسيّة لمن لا قدرة له على مجابهة مشاكل العصر ومتغيّراته، ومن ناحيةٍ أخرى، ملجأً هروبيّاً لمن يرفض العصر ومتغيّراته»⁽²³⁾، لقد كانت هذه المتغيّرات سبباً لحدوث الصّدمة الهويّاتيّة عند السّوريين الذين خرجوا من عنق الزّجاجة التي حبستهم أكثر من نصف قرنٍ، ولعلّ هذه الصّدمة ستعيد لهذا الشّعب إيمانه وإصراره على خلق ذاته وهويّته من جديدٍ في وطنهم سورية المستقبل.

(21) حرمون حمية، الذاكرة الجماعيّة في أحضان النوستالجيا، مجلة رحلة، العدد 10، نيسان 2020م، ص 10 بتصرّف.

(22) تركي الحمد، الثّقافة العربيّة في عصر العولمة، منشورات دار السّاقى، بيروت، 2017م، ص 63.

(23) تركي الحمد، من هنا يبدأ التّغيير، منشورات دار السّاقى، بيروت، 2017م، ص 135.

الخاتمة والنتائج

إنَّ الحديث عن مفهوم الوطن والمواطنة من الأهمية بمكان، عند اللاجئيين السوريين في المنفى بشكل عام، وفي تركيا بشكل خاص، ذلك لأنها حملت عبء العدد الأكبر من اللاجئيين السوريين في رحلة شتاتهم التي بدأت دون أن تظهر بوادر نهايتها، وفي الوقت ذاته تحمّل هؤلاء اللاجئون معاناة انفصالهم عن وطنهم وفقدانهم هويتهم ووجودهم، إذ يمثل الحضور الهوياتي مشكلةً نوستالجية في ذاكرة اللاجئيين، تتصارع مع تصوّراتهم لدولة مثالية يتم تجسيدها على أرض الواقع.

إنَّ تصوّر هويّة سورية حقيقية تعبّر عن حضور الشعب وفاعليّته هو حلم معظم السوريين، ومن أجل هذا الحلم قامت الثورة، فحزب البعث الذي سيطر على الدولة، وأوصل حافظ الأسد إلى السُلطة يُحكم قبضته على الدولة بمؤسّساتها، حيث تحوّل الحزب إلى مجرد أداة تعزز الحكم الفردي، وقد اتضح ذلك من خلال الدستور الذي صدر عام 1973م، حيث حصر مفهوم المواطنة بإطار ضيق، وذلك بأن يكون الفرد عضواً في الحزب الذي بات قائداً للدولة والمجتمع، وإلا فإنه يصنّف خارج إطار المواطنة التي وضعها الحزب، فسلب حرّيته وحقّه في التعبير والاختلاف والتميّز، هذه السياسة التي انتهجتها السُلطة الأموقراطية باسم الحزب تابعها ورثه بشار الأسد ليعلن في خطابه أمام رؤساء وأعضاء المنظّمات الشعبيّة والنقابات المهنيّة وغرف التجارة والزراعة والصناعة والسياحة، بأن «الوطن ليس لمن يسكن فيه ويحمل جواز سفره، وإنما لمن يدافع عنه ويحميه، والشعب الذي لا يدافع عن وطنه لا يستحق أن يكون له وطن»⁽²⁴⁾، هذا التعريف يعيد طرح مفهوم الهويّة من جديد، حيث لا يتضمّن أيّ معنى من معاني الانتماء لا الجغرافي ولا الثقافي أو التاريخي، ولا يكثرث لوجودك على هذه الأرض أو لولادتك عليها، فالوجود الحقيقي هو بالموالاة للسُلطة وتأبيدها ومساعدتها على القتل، وإن كنت غير ذلك فإنه لا ينطبق عليك المعنى الجديد للهويّة الوطنيّة، والتي هي في جوهرها طائفية، تحمل في مضامينها معاني وجودية، وتستحوذ على كل شيء في هذه الأرض، وتحوّل سورية إلى مكانٍ تحتكره هذه الفئة، كل ذلك يبرهن على زيف الهويّة الوطنيّة السوريّة في ظلّ عهد حزب البعث، لهذا لم تكن النوستاليجا التي يعايشها السوريون في المنفى حالة شوق أو تذكّر للدولة السوريّة بشكلها وبسلطتها الدكتاتوريّة؛ إنّما كانت توقفاً للدولة المحرّرة من الاستبداد، دولة المواطنة والحرية، التي رسمتها الثورة قبل أن تُخضع للأيديولوجيات المختلفة عن نسيجها.

مصادر البحث ومراجعته

- أحمد أبا زيد، الحركات الإسلامية في سوريا: ديناميات التشظي وآفاق التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 سبتمبر / أيلول 2016م.
- إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008م.

(24) تقرير، الأسد: الوطن ليس لمن يسكن فيه بل لمن يدافع عنه ويحميه، موقع الجزيرة مباشر، 26/7/2015م. <https://2u.pw/4wb7V>

- إسماعيل نوري ربيعي، وعلي خليفة كواربي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005م.
- أمر الله تورك، أراء المهاجرين السوريين وتطلّعاتهم بخصوص مسألة المواطنة واكتساب الجنسية التركية، ترجمة، علي كمخ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 8 نيسان 2020م.
- تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، منشورات دار الساقبي، بيروت، 2017م.
- تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، منشورات دار الساقبي، بيروت، 2017م.
- حرمون حمية، الذاكرة الجماعية في أحضان النوستالجيا، مجلة رحلة، العدد 10، نيسان 2020م.
- خلود الزغير، سورية الدولة والهوية قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963)، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، وبيروت، 2020م.
- راتب شعبو، مراجعة في كتاب الأسد أو نحرق البلد المأساة السورية وليمة صحافية، مجلة قلمون، العدد الثالث عشر والرابع عشر، ديسمبر/ كانون الأول 2020م.
- طلال مصطفى، وآخرون، واقع اللجوء السوري في تركيا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، أيلول/ سبتمبر 2020م.
- مايكل قبلان، ما وراء الإغاثة الإنسانية: الشبكات الاجتماعية ودور الهوية المشتركة في تعزيز حسّ الانتماء لدى اللاجئين ودعمهم في تركيا، تحرير، ميسم نمر، ووريشا جاغارناثسينغ، منشورات معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، واشنطن، 23 نيسان/ أبريل، 2020م.
- مجموعة من المؤلّفين، دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973، المادة الثامنة.
- مجموعة من الباحثين، الهوية السّورية بين 2011-2020م التغيرات والانقسامات ومظاهر التشظي، صحيفة الاستقلال، إسطنبول، 10 يناير/ كانون الثاني 2021م.
- محمد نور النمر، المواطنة في المناهج الدراسية السورية (دراسة تقويمية لكتاب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي)، إشراف، يوسف سلامة، منشورات دار ميسلون، ومركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عيتاب، 2018م.

المواقع الإلكترونيّة:

- تقرير، الأسد: الوطن ليس لمن يسكن فيه بل لمن يدافع عنه ويحميه، موقع الجزيرة مباشر، 26/7/2015م. <https://2u.pw/4wb7V>
- عرابي عبد الحي عرابي، سلطة البقاء أولاً.. ماذا وراء ظهور الجولاني الأخير؟ موقع تلفزيون سوريا، 6 فبراير 2021. <https://2u.pw/n3838>
- عمر الشيخ، الخوف من الثّورة بوصفها فضيحة للهوية المشوهة، موقع صالون سورية، 2

- أبريل / نيسان 2018 م. <https://2u.pw/2mp3r>
- فراس محمد، تركمان سوريا أصولهم.. توزّعهم.. وموقفهم السياسي من الثورة، موقع تلفزيون سوريا، 22 آذار، 2018 م. <https://2u.pw/uOkVJ>
- ماهر العكل، إحصائية جديدة للسوريين في تركيا تشمل جميع الفئات وأماكن توزّعهم، موقع أورينت نت، 7 / 10 / 2021 م، <https://2u.pw/ouwkV>
- مصطفى محمد، «جنود المسيح» الأرمن يقاتلون مع جنود الأسد، موقع عربي 21، الثلاثاء 7 أبريل / نيسان 2015 م. <https://2u.pw/T1wBy>
- نبيل العلي، الدولة الأمنية في الدولة السورية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، 9 تموز / يوليو 2021 م. <https://2u.pw/RpZVb>



مقالات رأي

■ الحنين والمنفى

سلام الكواكبي

■ رحلتي من موظف إلى صحفي

عدنان عبد الرزاق

■ الواقع الميداني للسوريين، في المنافي، وفي

المخيمات

حسين قاسم

■ هوية الأطفال السوريين في لبنان بين الوطن

والمنفى

حمود امجدل



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

الحنين والمنفى

سلام الكواكبي

باحث وصحافي سوري، يحمل شهادة دبلوم الدراسات العليا من معهد الدراسات السياسية في آكس أون بروفانس، ودبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية من جامعة حلب، وإجازة في الاقتصاد من جامعة حلب. نائب مدير مبادرة الإصلاح العربي، مدير المركز العربي للأبحاث في باريس، ويرأس منظمة «مبادرة من أجل سوريا جديدة»، وعضو في مجلس إدارة منظمة «اليوم التالي»، ويرأس مجلس أمناء مؤسسة «اتجاهات، ثقافة مستقلة»، نشر العديد من المقالات في مراجع علمية ومطبوعات متخصصة باللغات العربية والفرنسية والإسبانية والألمانية. وتشمل موضوعاته حقوق الإنسان والمجتمع المدني والهجرة والإعلام والعلاقات بين الشمال والجنوب والإصلاح السياسي في العالم العربي.



سلام الكواكبي

«والخلاصة أنّ الاستبداد والعلم ضدان متغالبان؛ فكلُّ إدارة مستبدّة تسعى جهدها في إطفاء نور العلم، وحصر الرعية في حالك الجهل. والعلماء الحكماء الذين يبتون أحياناً في مضائق صحور الاستبداد يسعون جاهدين إلى تنوير أفكار النَّاس، والغالب أنّ رجال الاستبداد يُطاردون رجال العلم وينكّلون بهم، فالسعيد منهم من يتمكّن من مغادرة دياره، وهذا سبب أنّ كلّ الأنبياء العظام عليهم الصلاة والسلام وأكثر العلماء الأعلام والأدباء والنبلاء تقلّبوا في البلاد وماتوا غرباء.»

عبد الرحمن الكواكبي (1855-1902)

المنفى أن يكون الإنسان خارج بلده مستقراً أو مستمراً في الانتقال من بقعة جغرافية إلى أخرى. وغالباً ما ينجم عنه حنينٌ للبلاد التي غادرها، للأهل، للعادات المتروكة، وللغة الأصلية. ومن الناس من لا يتمكن من اعتبار المنفى مسكناً جديداً قد قام بالانتقال إليه، بل إنّه مجرد أرض لجوء مؤقت بالانتظار، وعلى أمل عودة ممكنة إلى أرض البلاد. ومن الضروري التمييز بين المنفى الذي يُجبر عليه الإنسان وتدفعه في أحضانه مجموعة متشابكة من الأسباب، منها أسباب سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو بيئية أو طبيعية، وبين المنفى الاختياري الذي تدفعه إليه الأسباب ذاتها لكنّ اعتماده يكون خياراً متروكاً لصاحبه. وهو يرتبط حتماً بقطع الجسور مع بلد المنشأ في محاولة للبدء بحياة جديدة تماماً.

وأخيراً، يمكن اعتبار المنفى ترميزاً للشرط الإنساني كما أنه ظاهرة عابرة للثقافات وللأديان.

عرف السوريون خلال القرن الماضي هجرات واسعة وهائلة الوقع، تحديداً في بداياته حيث

اختار الآلاف منهم المنفى البعيد في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية. فقد وصل الوضع الاقتصادي بالكثير من فقرائهم إلى العيش في جوٍّ من المجاعة الموصوفة، واستبداد سياسيٍّ زادت من حدّته مرحلة انهيار الرجل المستبد المريض، أي الإمبراطوريّة العثمانية. ووصل القطع الكامل للكثيرين منهم مع بلد المولد إلى أن ينجم عنه جيل كامل من الأبناء غير المعيّنين بالثقافة أو بالعادات أو باللغة التي غادرها أبائهم. وفي ظروف مختلفة اعتمدت على تحسّن شروط السفر والاعتماد على تقنيات تواصل حديثة، عاد الارتباط الثقافي في أقلّ تقدير. وتبعّت هذه الموجات المؤسّسة موجات منبتها الأساسي اقتصاديٍّ، وهو الذي ارتبط بنشوء الدولة الوطنية. هذه الدولة الناشئة، والتي خضعت في العديد من مراحلها إلى أنظمة متخسّبة اقتصاديًّا، ساهمت في رمي الكثير من الممولين وأصحاب الصناعات والحرف في بلدان المنفى القريبة والبعيدة.

حملت طرق المنافى الأولى في بدايات القرن أعدادًا لا بأس بها من المفكرين والمبدعين السوريين، وقد نتج عنها شيءٌ من الإنتاج الفكري والإبداعي في بلاد المنفى تلك. أمّا الموجات التي عرفت المنفى لأسباب اقتصادية ترافقت مع التحولات الهيكلية التي عرفت بها البلاد، فقد اقتصر في غالبها على من لهم باعٌ في التجارة والصناعة وإدارة المصارف من الناس. ومع بداية الألفية الثالثة، ومع تفاقم الاستبداد السياسي والضغط الأمني والقمع الدموي والانفتاح الاقتصادي العشوائي والذي أفاد فئة معينة من المنتفعين، والذي اعتمد أيضًا على توسيع رأسمالية المؤسّسة الحاكمة ومن لفّ ليفها، فقد حمل القرن الواحد والعشرون في طياته توسيعًا هائلًا لمفهوم المنفى الإجماعي، وكذا الاختياري، ورمى على طرق اللجوء الملايين من السوريين والسوريّات.

من جهتي، وبعد قضاء أكثر من عشرين عامًا خارج البلاد، وقفت أمام مفهوم المنفى عندما وجّه إليّ السؤال؛ وليس قبل ذلك بالتأكيد. ربما تنازعني مفاهيم الغياب أو الشوق أو فقدان، ولكنها كلّها مع إرهاباتها لم تقدني إلى أن أتلفظ بهذه العبارة. وأنا اليوم أسأل نفسي عن السبب وأحاول أن أجده بكتابة هذه الكلمات القليلة. فهل أنا فعلاً غريبٌ عن هذا المفهوم لمجرد أن خروجي واستقراري بعيدًا عن بلدي ومدينتي تمّ باختياري الكامل الذي لم تشبه شكليًا على الأقلّ أية خطوة إجرائية زجرية دافعة؟ وهل هذا الشعور، أو عدمه، يعود إلى أن مغادرتي قد سبقت المقتلة السورية التي واجهت بها السّلطة ثورة جزءٍ من أهل البلاد؟

في يوم من أيام بداية عام 2002، وكنت حينها مقيمًا في حلب وأعمل في مؤسّسة بحثية فرنسية، زارني عنصران من جهاز أمني «وطني». وبما أن زيارات هذا الجهاز وأمثاله كانت تقليدًا شبه يومي متعلقًا عمومًا بالشاردة وبالواردة، فلم أعط كبير أهمية لهذا اللقاء، خصوصًا من جهة الشعور بالخوف. إلا أنني سرعان ما شعرت بالقلق يتسلل إلى عروقي مع نظراتهما الماكرة والمشكّكة حتى قبل أن ينسبا بنت شفة، وكان السؤال الفاتحة مرتبطًا بمعلومات حصلوا عليها تفيد بأنني حصلت على الجنسية الفرنسية. وحيث إنني لم أكن أعلم بهذا الخبر المفرح حقًا بعد، فلم أشكّ للحظة بأن الجهاز الأمني له أذان في السفارة المعنية بإجماعي بالأمر. ثم أضافا السؤال الكنز: «بما أنك تسافر دون عوائق وتحصل دائمًا على تأشيرة طويلة الأمد وتقول بأنك سعيد بإقامتك في سوريا، فلم الجنسية؟». وبالفعل، كان سؤالهما عميق الوقع، وأخذ مني أكثر من عدة ثوانٍ لأجيب عليه بجملة صادمة لكليهما، ولمن وراءهما أجمعين. فقد قلت دون تردّد: «لكي أمارس حقي في التصويت القادم قريبًا على الدستور الأوروبي، وهي المرة الأولى في حياتي التي أمارس فيها هذا الحق».

فاستغربا بحدّة وبشدّة متسائلين عن سبب عدم تمتعي بالديمقراطية السورية العريقة، وعزوفي عن الاقتراع للرئيس أو الانتخاب للمجالس الشعبية. فكان جوابي لهما بالمرصاد، وأعدت الكرة إلى ملعبهما متسائلاً إن كانا هما معنيين بهذه الانتخابات وهل سبق لهما فعلاً أن انتخبا ولم يكتفيا بمراقبة من ينتخب ومن لا ينتخب. فنظرا إلى بعضهما بشيء من الإنسانية والندم، وأنهيا قهوتهما وغادراني بمثل ما استقبلتهما من حذر وبرود.

أربعون عاماً وأنا أبحث عن حقي الطبيعي كأبيّ إنسان طبيعي. أربعون عاماً ولم أدخل إلى مكتب اقتراع على الرغم من الترغيب والترهيب اللذين يُمارسان بشكل تقليديّ بحقّ رعايا الدولة العليّة. أربعون عاماً وأنا أخاف وأخشى وأرتعد وأتحول إلى لزوجاة السمكة بعرق يتصبّب على جبیني عندما أرى سيارتهم تقترب، أو بابي يُقَرع، أو رسائلني تُفتح، أو هاتفني يُصدر أصواتاً غريبة. فمنفاني كان هو الوطن؛ منفاني بالمعنى السلبي والرهابي والغرابي وفاقد المتعة والإنجاز هو وطني الحبيب حتى غادرته. فالبحث مستمر عن استقرار نفسي يعتمد أساساً له كرامة يمكن أن تختفي في أول ناصية شارع تصادفك، أو أول كائن بشري يقاطعك، أو أول سيارة قبيحة وقذرة تدوس على قدمك لتزيحك عن إسفلت الحاكم بأمره وأمرك. تصير منفياً عندما لا تناقش أستاذك في المدرسة لأنك تخاف من تفاعله، وتخاف من دروس بعينها تشغلك عن العلم بتوافه أقوال المبرشرين بالمال والسلطة. كما وتُفحم غضباً في حلقات وفرق وشعب التأطير المعنوي والأمني التي تبني إنساناً منهاراً أخلاقياً يبحث عن التمجيد ويحتقر المجد. ثم تكبر في السن لتجد نفسك في الجامعة تلبس اللون الخاكي المحاكي للموت في أيام التدريب على العسكرة قاتلة الطموح والإبداع. في هذا اليوم، لباسك يصبح سحرياً، فهو ينحرف بطباعك وبأخلاقك لتصير متحرّساً رعيدياً، وتركل مقاعد الجامعة دون رادع أو ضمير، وربما تبحث عن اختلاق مشكلة مع ذباب الهواء لأنّ اللون العسكري يمنحك ثقةً خلبيةً بقدرات مسحوقة لتمثل بمن يلبسها يومياً ويقمعك أو يخدم أسياده أو يركع لهم. تتقدّم بالسنّ وتتقدّم في الحياة، فتمتصك خدمة عسكرية طويلة الأمد يُراد من خلالها ترسيخ تأطيرك أو ترويضك أو سحق شخصيتك وترسيخ شعورك بالغبن وبالآلم لرؤية الفوارق الطبقيّة والانتمائية والمناطقية، وهي ترسخ في حقلك الجديد بعيداً عن أي جامع وطني. تتألم بعمق وبصمت عندما يفصح لك ضابط له موقع حسّاس في مكان خدمتك بأنّه لم يحصل على لباس رسمي منذ تخرّجه، وهو فقير الحال لا يشكو أمره لي بالتأكيد سعياً لكي أنقده ما تيسر من عون، بل لأنه شرب القليل من العرق ففاض الكلام على لسانه وقلبه، ووصل به الأمر أن يعرب عن استعداده لبيع ما تيسر من محتويات المخازن في عين المكان بما يسمح له بتغيير ملبسه وأكل لقمة شهية مع عائلته. أليس هذا هو المنفى؟ أين الوطن وأين الوطنية؟ لم أسمح لنفسي بأن أطرح عليه السؤال لأنه جائع، وخشيت بالتالي جوابه طعماً ورائحة.

بعد أن تعيش منفى الدراسة والخدمة العسكرية، تدخل الحياة العملية مع مخزون هائل من الخواء، ومن العقل غير النقدي، ومن المعلومات التي حصلت عليها بمجهودك الذاتي ومجهود من يركعك ويحيط بك عن قرب ولا فضل لمن يحكمك بالحديد والنار وبالإنصات والملاحقة عليك في شيء.

لقد عشت إذاً في المنفى الداخلي ولا يمكنني إلا أن أميزه سلباً عن «منفاني» المتخيّل، والذي يُراد منّي أن أتبنى مفهومه لأنها العادة والحديث يجب أن يرتبط بخروج ما من وطن إلى غربة بعيدة.

وبالتالي، يجب برأيي أن يجري توسيع إطار شمولية المفهوم لكيلا يقتصر على الخروج من البلاد خياراً أو إجباراً، يجب أن يتطرق إلى ما سبق وتحديث عنه، أي إلى مفهوم البقاء في عين البلاد والإحساس بشعور النفي عن المجالات كافة، وهو كان مزيجاً من المنفى الإجماري وذاك الاختياري. إن المنفى الداخلي الذي عشته طوال أربعة عقود لم أكن فيه غريباً عن المحيط الرسمي والإداري والسياسي والأمني والعسكري فحسب، بل أيضاً عشت غريباً ومنفياً عن الشبكات الاجتماعية التي هي إما تعاملت بفلسفة صوفية مع المحيط المهيمن، أو أنها تَمَمَّت الشخصية المسحوقة، أو أنها قبلت بلعب دور الممجد الخالي من المجد أو أنها مغلوب على أمرها. يُضاف إلى ذلك كله خضوع جزء كبير من المؤسسة الاجتماعية لأحكام متخلفة أورثتها قرون من الجمود ورغبة استمرارية الجمود من الحاكم الذي تضافرت جهوده مع جهود رجال الدين الرسميين في تأطير المجتمع وخنق تطلعاته وتخويله من كل مبادرة فكرية تنويرية.

أثناء دراساتي العليا في فرنسا، في تسعينيات القرن الماضي، وخلال نقاش مع أساتذتي في الفكر السياسي وعلم الاجتماع، تطرقت بلغة خشية حقنها مروّضونا في الوطن الأم في عقولنا وأفئدتنا، إلى مسألة الهوية. وقد أظهرت أمامها تمسكاً متطرفاً بوحدانيّتها وعائديّتها إلى أصل المنبت الوطني متشبهاً بالانتماء المحسوم إلى هوية الوطن الأم، مع إضافات محدودة ربما من الهوية أو الهويات الثانوية التي تُثري ولا تؤسس، نتيجة ظروف الحياة والتنقل. وقد عارضتني الأستاذة العزيزة بشدة مؤكدة بطريقة أيقظت وعيي بأنه لا هوية إلا ما يختاره الإنسان بمحض إرادته. وبالتالي فمسألة الهوية هي اختيار. وقد توصلت اليوم إلى قناعة بأن هذا الحوار أراحني دون أن ينتزع مني وطنيتي وحبّي لبلادي. لقد تبين لي بأنه الحل المناسب جداً للتخفيف الذي يمكن أن يصل إلى درجة الإزالة من كل رواسب الحنين والشعور بالفقدان. فالهوية وتحديدها هي من أهم معوقات الاندماج في مجتمع المنفى الخارجي حيث يتمسك الإنسان بها رافضاً إدماجها أو استبدالها بهوية موقع قدمه وموطئ رزقه، وحيث كرامته مُصانة، وحيث حقوقه كاملة وواجباته واضحة. وهو لا يعرف سبباً لالتزامه هذا وتمسكه ذلك، عدا عن وجود رواسب رغبة لديه تدفعه إلى عدم الخوض في مغامرة غير محسوبة. قالوا له، وسمع، وقرأ: إنه يمكن أن ينجم عن هذه المغامرة عواقب وخيمة في النفسية الإنسانية كما في المحيط الاجتماعي. عليه أن يختبر ذلك بنفسه ليقرّر.

أشعر بالحنين الحذر إلى المنفى الداخلي الذي تركته منذ زمن بعيد. حينئذ يصل إلى درجة تقلقني أحياناً إذ إنني أتذكر شخوصه السلبية من رجال أمن زاروني في مكثي يومياً، وكأنني أتذكر وجه جرتي الجميل. ومع ذلك كله، ومع كل ما تقدم من محاولة فرض النسبية والعقلانية، فإن المنفى، أي منفى، أكان إجبارياً أم اختيارياً، خارجياً كان أم داخلياً، فهو يمكن أن يُعتبر موتاً رمزياً، حيث تقول الأغنية الفرنسية: «أليس الرحيل موتاً بعض الشيء؟».

رحلتي من موظف إلى صحفي

عدنان عبد الرزاق



عدنان عبد الرزاق

كاتب وصحافي سوري، مقيم في إسطنبول منذ 2012، أمين تحرير جريدة البعث سابقاً، وترأس تحرير مجلة تجارة وأعمال السورية، مدير مكتب تلفزيون أورينت في دمشق سابقاً، مهتم بالاقتصاد، صحافي في صحيفة العربي الجديد، نشر مقالات عديدة في صحف عربية ودولية.

من سوء طالعك كإنسان أن تولد في الشرق المستبد، حتى ربما أتعبس من أن تولد في القارة السمراء المفقرّة المستلبة. ولن أجازف بلعبة المفاضلة في التعاسة بين إنسان يولد ويعيش في سوريا، مع من عاش في غيرها من دول المشرق العربي، بما فيها لبنان الذي نشأنا مُعتقدين أنه بلد الإعلام والحرية وباريس الشرق، قبل أن يماثل جواره أو يزيد، بعد تملك الهوس الفارسي النكوصي عبر «حزب الله» من أيّ ملمح إنسانيّ، ليخرج لبنان عن شواذ قاعدة الشرق ويلتحق بمن حوله عبر قطارات التجويع والقمع وسلب الحريات.

بيد أن لسوريا الأسد خصوصية زاد منها التوريث، بعد أن استعصى في الماضي على صدام العراق ومبارك مصر وصالح اليمن، لتفرض تبعات استمرار النظام والحكم على طريقة الأب، التزام الابن بالوصايا، وإن أخذت أشكالاً أكثر عصريّة وأساليب أكثر انفتاحاً على الشعب وحرّيات مشروطة ومفخّخة، الأمر وسواه من مبرّرات ومخاوف أبعدت مجتمعة جلّ السوريين عن توقع امتداد أحلام الربيع العربي إلى دمشق، حينما لاحت الآمال من تونس وتبعتها مصر.

لكن منطق التاريخ وقواعد الفيزياء بحتمية الانفجار إثر استمرار الضغط، مشفوعاً بحلم السوريين بالخلاص من المزرعة وأبديّة الأسد، والتطلّع للدولة والمواطنة، جعلت من ثورة السوريين في بدايتها أنموذجاً مشتهى، بعد خروج مئات الألوف وتمايلهم خلال المظاهرات بحالات أقرب إلى الصوفية، بعد انتقالها بالعدوى والضرورة والتشهي، من قهر درعا إلى مدن سورية قاطبة.

قبل أن يأتي الردّ المختلف أيضاً على طرائق مستبديّ الشرق بمواجهة أحلام الشعوب، فكان الخروج من «الوطن» خيار معظم من خبر ذهنيّة النظام واختبر طرائقه بالردّ على التناول وطلب الكرامة والحرية، فاخترت الاستمرار على قيد الحياة أولاً، وبعيداً عن المعتقلات إن بقيت فيها حيّاً

أو متوازناً ثانيًا، فكانت مصر الوجهة الأسهل منتصف عام 2012، قبل أن تنتقل إليها عدوى الأخوة، وتطلب كما اليوم (فيزا) لدخول السوريين أراضيها آمينين.

في القاهرة المُعزّز التي لا تُنسى كانت شهور إقامتي موجهة، ليس لأن المدينة تضيق بمن فيها، بل على العكس، تبقى مصر رغم ما فيها الأكثر استيعابًا والأقل عنصرية، وبقى للسوري فيها حتى في مراحل إعادة إنتاج الأسد مكانةً يحسده عليها اليوم حتى من اختار الشمال الديمقراطي وطنًا جديدًا.

لكن للمرحلة المكتظة بالأحلام والوعود حينذاك، ومحدودية الدخل في بلد يصدر العمالة إلى أصقاع الأرض، فضلًا عن مخاوفي على أسرتي داخل سورية التي تعاضم فيها وعليها القصف وفاحت من قراها روائح الموت ومن (ثورجية)، وليس ثوارًا، بدأت تكسوهم علائم الغرور ونشوة تعزيز الانتصار.

دفعتني هاتيك الأسباب وهاجسي الصحافي للتجريب من جديد، إذ لا أمل في أعماقي بالعودة إلى سوريا خلال عقد على الأقل، علي عكس ما كان يشيعه ساسة الغفلة وتوزعه الدول الديمقراطية كحقن تخدير ريثما يتسلل دود الخلل في جسد المعارضة. فكانت تركيا هي الوجهة، بعد أن «طق شرش الخوف برأسي» في مصر، وتواءم ربما لأول مرة عقلي وحلمي مع أصابع يدي على الكيبورد، فكتبت من القاهرة ما كنت أحلم بكتابته منذ درست الصحافة مطلع التسعينيات في جامعة دمشق.

وأذكر كيف أطلق عليّ بعض الزملاء «عدنان ليكس» نسبة لـ(ويكيليكس)، حين بدأت بسلسلة كشف ما عرفته عن فساد حكم الأسد، بعد العمل لثيف وعشرين عامًا داخل النظام، وبدأت بمقالة «لماذا انتفض السوريون» المستمرة حتى اليوم، قبل أن أغير لفترة من أدوات تعبيرتي عبر الظهور المتكرر على القنوات التلفزيونية، بعد أن أعلنت انشقاقي (الموضحة وقتذاك) عبر محطة البي بي سي التي تعلمت فيها وكنت أحترمها، ليبدأ طور آخر منذ وصولي إلى تركيا نهاية عام 2012.

نقطة نظام ووجع هنا، صُفعت خلال إقامتي في مصر ممن لا أتوقع، لتصل الصفعات إلى ما بعد التشكيك وتوزيع صكوك الغفران ومنح شهادات الوطنية والثورية، وتلك ربما سرّعت بخروجي من بيئة أسست على الأرجح للذي نحصد اليوم، إن على صعيد مستعجلي النصر والمناصب، أو أصحاب الدكاكين الإعلامية والسياسية، والتي تلاشت بمرور الزمن والوقائع، لكنها أبعدتني حينذاك حتى عن العمل في مهنتي أو الكتابة عن بعد، لكنها كانت «ضارة نافعة» لجهة الكشف المبكر لبعض الوجوه وتوجهي نحو فضاء أرحب.

في تركيا كنت أمام طور جديد وتحدي أكبر ربما، لأنني في بلد لا أجد لغته، في بلدات عاصمة معارضة قررت الابتعاد عن نيران أضوائها، بعد تجربة بائسة للعمل في إعلامها، وطورًا جديدًا لأنني أسعى إلى التأسيس في بلد اخترته ولم أسع إلى أوروبا حينذاك، على الرغم من الفرص والعروض وربما الإغراءات، فعملت رئيس تحرير مع «بصمة» لأشهر قليلة، لأخرج بصفعات أخرى تزيدني أن «الاستعجال ونشوة النصر الوهمية» ممتدة على امتداد شتات السوريين، وأبدأ بمرحلة يمكن اعتبارها مفصلية. حيث ذهبنا نحن المنشقين عن النظام ومن كان في منصب سابق إلى دولة قطر، وتم تأسيس التجمع الوطني الحر برئاسة الدكتور رياض حجاب، بجسد أقرب للمؤسسي، يضم بين مكاتبه الإعلام، وكان لي نصيب من العمل في الموقع والمجلة التي صدرت ومن ثم توقفت.

وقلت إنها مرحلة مفصلية لأسباب كثيرة، سأكتفي منها بالذكر أنني بتّ أكتب بمنتهى الراحة ومن دون التحسّب لعدم النشر، أكتب بعد أن قتلت رقيباً ذاتياً تربى في داخلي لعشرين سنة، أكتب ما أعرف وما لم يكن بمقدوري قوله أو كتابته.

هي مرحلة مفصلية أيضاً لأنها أكّدت لي استمرار «ذهنية النظام» لدى جلّ من خرج عليه ويدّعي معارضته من أباطرة عزّ عليهم استيعاب المرحلة الجديدة أو التخلي عن ألقاب الماضي.

ولن آتي هنا على ذكر تفاصيل وأحداث وأسماء، بيد أنني تألمت لاستمرار سريان أمراض سوريا الأسد، لدى من يفترض بهم أن يقدموا بدائل ومناخات خالية من الفساد، لأستقبل من التجمّع كمؤسّسة ومن العمل الصحفي فيها، على الرغم من الآمال المعلقة وقتذاك على جسد كان سابقاً بطرحه الوطني وجمعه أسماء كنت ولم أزل أعتد ببعضها.

ربما فاتني التطرّق إلى أوجاع عدم العمل وآثاره، لا على القدرة على الاستمرار في العيش في الغربة فحسب، بل وعلى النفسية والهواجس، فانقطاعي عن العمل في مصر ومن ثم استقلّتي متتاليتين في تركيا، نالتا، ولا أنكر، من نفسيّتي، وبدأت البطالة وبدأت تسلق مهنة الصحافة من طرف نشطاء ودخلاء، وتعاظم الدّعم «العالمي الموبوء والمشروط» لداككين بمسمّيات إعلامية، تزيد من الضيق والتفكير ربما بتغريبة ثالثة، لولا أمور يمكنني إيجازها بمحبّتي لتركيا، كوطن ثان يناسبني وأنا من خبير أوروبا والولايات المتّحدة، فزارها وأقام في بعض عواصمها لفتترات، ولولا استمرار بعض المؤسسات الإعلامية بفتح أبوابها، ربّما «زمان الوصل» أهّمها، ولولا، بعد حين، بدء عملي مع «العربي الجديد» منذ تأسيسها، والتي ما زلت مستمراً فيها حتى تاريخه. وربما المحطة الأكبر والأطول في عملي الصحفي بعد دمشق «العربي الجديد» منحنتني كثيراً من الاستقرار، على غير مستوى وصعيد، وتأتى شعوري بهذا الاستقرار والرضى إلى حدّ بعيد عن الأداء، أنني لم أكتب «سياسة» إلا ما ندر، فلم أنزلق إلى متاهات ولم أغرق في مستنقعات ولم أستمل وأزمر. بل ذهبت إلى الاقتصاد الذي أرمي منه على السياسة، واستمرّيت بتبني هموم ومعاناة السوريين عبر قصص المجتمع وقضايا معيشية. مكتفياً، عبر مقالة أسبوعية في «زمان الوصل» ومنشورات علي وسائل التواصل الاجتماعي، بنفث قهري من السّاسة والسّياسيين ومن في حكمهم، بعد حرف سكة الثورة وسرقتها، وبعد خطايا من توهم وركب وأفتى وتنازل وباع، وبعد عري دعاة الحقوق والحريات والديمقراطية، دولا ومنظّمات ومؤسّسات.

نقطة نظام ثانية: كان لوسائل التواصل، و«فيس بوك أو ميتا» خاصة، دور كبير في تبدّل كتابتي وأسلوب طرحي، لغة وفكرة.

فهنا، لا يمكنك تحديد جمهورك، وهنا، ثمة حريّات للردّ والتعقيب والمخالفة، بمقدار حريتك في الطرح أو أكثر. وهنا أيضاً جمهور واسع يتيح قراءة «مقالك» ربما عشرات أضعاف ما يقرؤه جمهور المطبوع أو حتى الإلكتروني «أذكر وصول عدد قراءات مقالة لي في (زمان الوصل) نُشرت لاحقاً على وسائل التواصل إلى 250 ألف قراءة، وهذا ما لم أشهده أو أحلم به طوال عملي في الإعلام لنحو 30 سنة وعبر أكثر من عشرين وسيلة سورية وعربية ودولية».

نهاية القول: كسوري، يمكن لمراقبٍ اعتباري حالة تشبه تقلّبات سوريا بعد عام 2011 مختزناً

في لا وعيه كثيراً من ذهنيّات ما قبل الثورة التي كرسها الأسدان الوارث والوريث، وسقيانا إياها عبر دوائنا وهوائنا ومخاوفنا.

رغم رأيي، إن لم أقل مخالفتي لمن يرمي خطايا وأخطاء «أهل الثورة» كاملة على النظام المستبد، إذ تكفي سنوات ما بعد الثورة لسحب كامل إدمان الذلّ والضعينة والفساد المستشري فينا حتى اليوم.

سأخلص إلى بعض نقاط، أراها أثرت في طرحي كإعلامي، أثار البقاء في حدود مهنته، ولم تجرّفه الإغواءات أو تستوله الوعود، ليقينه ربّما أن «باطل الأباطيل باطل».

أيقنت من جديد بما علّمونا إياه في بداية دراستنا الصحافية، إن أردت أن تكتب ما تريد أو ما تقتنع به، فأسس لنفسك مطبوعة وانشر من خلالها ما تريد، بمعنى ليس لوسيلة أيا كانت لبّوساتها وشعاراتها وادّعاءاتها، أن تنشّد مرضاة الله ونصرة المظلوم وتبتعد عن سياسة الممولّ «الحزب الناشر» وربما تفاوت الإملاءات، على حسب وعي الناشر وسرعته بإيصال هدفه للجمهور، ومباشرة عكس السياسة التحريرية أو تمريرها ضمن جرعات العسل.

وأيقنت أيضاً أن للباطل في عالم اليوم جولات، بل وقد لا تأتي جولة الحقّ أبداً، ما أعاد فيّ الرقيب، وإن من نوع عصريّ براغماتي مختلف عن ذاك الذي تعلّق خلال وجودي في سوريا، للحدّ الذي صبغني، وقتذاك، بهيئة الموظف الكسول الذي يعدّ الساعات وصولاً إلى نهاية الدوام، ويمرّر الأيام والأوجاع لتحين بداية الشهر.

ولكنني في الآن عينه، لاحظت خلال مشوار التبدّل هذا، أنه بقدر ما نحسب من تلاشي أثر الكلمة والإعلام في زمن عمّلته الوحيدة الاستقواء والزيّف، تأكّدت أن لبعض الكتابات والظهور الإعلامي آثار ومفاعيل تتعدى اتساع جماهيرية الإعلام وشهرته، وتصل في بعض الأحيان، قلت بعض، إلى تغيير سياسيات عامة، تتعدّى المؤسسة والمنظمة، وتصل إلى قرارات دولية.

بيد أنه، وللإنصاف، لمست مدى «تخلّف» جلّ أدواتي التي اكتسبتها عبر نيف وعقدين من الزمن والعمل، فكما تألّمت لدخول طفيليين إلى عالم الصحافة من أبوابها الخلفية، وتوجّعت لاستباحة مهنة المتاعب والنبلاء، والنظر إليها كدأبة قصيرة يمتطيها من يشاء، صادفت شباباً من المهارة وإتقان اللغات وطرائق الطرح والمعالجة ما زاد قناعتي بأن المستقبل ليس لي ولجيلي ولأمثالي، بل ثمة من تفهّم المرحلة وواقعها وفهم أسرار المستقبل وشروطه، فعمل على ما لم نحسن عمله، أو كيلاً أزيد جلد الذات، ما لم يُتَح لنا.

وتبدّل فيّ فيما تبدّل، بعد التغرية والعمل في وسائل إعلامية عربية ودولية، شعور ربما يصعب عليّ ترجمته بكلمات، له علاقة باليتم ربما، فأنت تكتب من خارج وطنك فأنت مرهون ومرتهن، وإن كانت المناخات مؤاتية والحريات مشرّعة، وأن يرتبط مصيرك وأهلك بما ينزفه قلمك، فوقتذاك مسؤولية ربما تغلب على هواجس الحق والحقيقة وأحلام الإنصاف والحرية.

قلت هي معادلة مركّبة ويصعب ترجمتها ببعض كلمات.

لكن الذي لم يتبدّل، وأتمنى أنه لن يتبدّل هو أنا، كإنسان اختار هذه المهنة، دراسةً وتأهيلاً وتعليماً وعملاً، له خطوط حمراء وشروط نهائية، يعلم يقيناً أنها نقاط قوته، وإن كانت غير محبّبة

من الآخرين أو تزعجهم، لكنها في النهاية أحد مطالبهم، ليستوي الطرح ويتوازن البناء. فالشراسة، ولو بحدودها الدبلوماسية، كما مرَّضِي الضغط والسكر، مقبولة في حدود، وفقدانها يحوّل الوسائل الإعلامية، بل والمشروعات برمتها وما عليها من تحميل سياسي، إلى حالات مكرورة هلامية، إلى أبواق بملامح مؤسسات، ما عادت تطرب أحدًا في زمن تنوع الخيارات وتعدّد المنابر ورخص الأقلام وعروض الموظفين الكثيرة.

أجل، تبدّلت كثيرًا لكنني أزعم أنني لم أتغيّر، تبدّل في كثير من الأدوات، ومنذ «طق شرش الخوف» بتّ أشبه نفسي أكثر من ذي قبل، وأسرّ وأطرب كلما أنتجت نصًّا أو أجريت حوارًا يشبهني، لكن مخاوف عودتي إلى موظف تلاحقني على مدار المقالة والخبر.. وأيّ تحقيق. أعتقد أن التشتت، إن لم أقل التناقض في طرحي، بادٍ لأيّ قارئ، وربما هو التجسيد الصادق، ليس لحالتي ككاتب وصحفي، بل وانعكاس حقيقي لحالة السوريين قاطبة.

الواقع الميداني للسوريين، في المنافي، وفي المخيمات

حسين قاسم



حسين قاسم

كاتب سوري، سياسي كردي مستقل، تخرج في جامعة دمشق-كلية الهندسية الكهربائية-قسم الإلكترونيات 2000، مقيم في هولندا منذ أيلول/ سبتمبر 2018.

توحي مفردة المنفى للوهلة الأولى إلى المكان بوصفه حينًا جغرافيًا غريبًا عن طفولتنا وماضينا، يقطنه المرء بطريقة قسرية، كما يوحي إلى حالة مؤقتة ويحمل في طياته مشاعر الفقد والخسارة ويرمز إلى القسرية والإجبارية لا الاختيار والتطوع، وهي قرينة الخسارة السياسية ومرادفها الأمر.

لا تبحث الورقة هذه في ضرورة الحصول على الإجابة الوافية للسؤال الرئيس حول إمكانية تحول البلد الجديد إلى بلد نهائي وحققي للمنفي/ اللاجئ، أو حول إمكانية تشكيل السوريين بيئات محلية في بلدان الشتات قادرة على تكوين كتلة صلبة داعمة للتحوّلات الجارية في الداخل، لكنها تساهم في الغوص في أعماق ما يمكن تسميته المجتمع السوري المنفي ووضع العديد من الحالات التي تعمق الأسئلة الرئيسة وتضيف إليها، تلك الأسئلة التي تشغل بال شريحة واسعة من السوريين المهتمين بالشأن العام.

(ح.ح) كردي سوري في عقده الثالث، منخرط في أحد الأحزاب الكردية السورية، قدّم لجوءه في هولندا أواخر عام 2018 وطالب أثناء المقابلة مع دائرة الهجرة والتجنيس (IND) بترجم كردي- هولندي رافضاً أن يتحدّث بغير لغته الأم (الكردية) وشدّد في مقابله أمام دائرة الهجرة والتجنيس على أن سوريا لم تكن وطنه ولن يكون وطنًا له في قادم الأيام، فوطنه (والكلام له) هو كردستان المقسّمة بين أربع دول، منها سوريا، وحصل على الإقامة الهولندية لمدة خمس سنوات كمعظم السوريين، لكن مع شيء يميّزه في بطاقة الإقامة (خانة الجنسية): (Onbekend) والتي تعني مجهولة، غير معروفة، وهو توصيف شبيه بحالة الفلسطينيين الذين يطالبون بعد ثلاث سنوات بحق الإقامة الدائمة ومن ثم حق الجنسية.

(أ.م) شاب عربي سوري من قاطني العاصمة السورية دمشق، انخرط منذ بدايات الحراك السوري في النشاط المعارض، حيث شارك في المظاهرات والاحتجاجات ليتهي به المطاف في الغوطة

الشرقية في الفترة التي سيطرت عليها الفصائل الإسلامية المسلّحة، في حديثه عن وضع البلد يكفر (م.ا) بالنظام والمعارضة على حدّ سواء، طلق الشاب بلده (كما يطيب له القول) بعد تجربة مريرة، وقدم إلى هولندا ليبذل جهداً استثنائياً في تعلّم اللغة، ويحضر الآن لدراسة الصحافة، وقد نجحت مساعيه بجلب معظم إخوته من سوريا الذي فقد الأمل بحاضرها ومستقبلها كما يقول، اندمج بطريقة ملفتة وفي زمن قياسي.

(ج.ش) شاب من إدلب متزوج وله خمسة أطفال، تم جلب العائلة/ الزوجة والأطفال الخمسة/ عن طريق لّم الشمل من مصر التي استقرّ فيها بشكل مؤقت، يعيش (ج.ش) في ماضيه السوري، لا يخلو يوم إلا ويسرد تضاريس التلة التي يستقر عليها منزله والإطالة الجميلة على الوادي، يصرّ (ج) على أن هذه البلدان الأوربية هي وراء التأسيس للمقتلة السورية ووراء بقاء الأسد في الحكم واستمرار الموت المنفلت، يقول في موضوع الاندماج إنّه سيأخذ من التقدّم الأوربي ما يناسب عاداته وتقاليده وسيرمي ما يناقض إرثه الديني إلى الحاوية، إلى الحاوية وليس أي مكان آخر!

(ع.ي) شابّ سوريّ تخرّج من كلية الآداب قسم اللغة الإنكليزية، جامعة دمشق، أكمل برنامج الاندماج في حده الأدنى ولم يجد في نفسه القدرة على بداية مشروع تعلّم لغة جديدة متناسبة مع مستوى تعليمه إلى جانب أنّ اللغة الإنكليزية تخدمه في تسيير أموره (كما يقول)، اختار مهنة الحلاقة التي لا تتطلب أية وثيقة مهنية، وسّع صالونه واستعان بعاملين سوريين آخرين، يعيش حياته السورية بكامل تفاصيلها، من العلاقات الشخصية، البقالية التي يشتري منها، القنوات التلفزيونية العربية، الموسيقى. إلخ، يقول إن صالونه يدرّ عليه مالا يوازي أي مشروع ناجح، والمهمّ هنا أنّ قضية المال هي محور اهتمامه الذي استثمره في العقارات في مناطق شمال شرق سوريا (المناطق الكردية).

(س.إ) سيّدة سوريةّ حاصلة على إجازة جامعية، تحرص على أن تتحدّث باللغة الكردية في المنزل كي لا ينسى طفلها لغتها الأم. القنوات التلفزيونية الهولندية فقط هي التي تعمل في المنزل، جوالها و(لابتوبها) وجرائدها باللغة الهولندية، استطاعت خلال سنتين من قدومها أن تجتاز اختبار مستوى لغة يؤهلها لدراسة الجامعة باللغة الهولندية، لم تحسم خيار البقاء الأبدي في هولندا، ويسكنها شعور الخوف من فقدان خيار العودة إلى سوريا، ترتبك عند الحديث عن خيارات البقاء والعودة، تحاول ملء هذا الخوف بجهود استثنائية في تعلّم اللغة والانخراط في علاقات اجتماعية مع الجيران والمحيط.

تطرّح النماذج المذكورة إشكالات عدّة وعلى مستويات متنوّعة:

النموذج الأول يطرح السؤال المركزي: هل هناك شعب سوريّ أم أنها شعوب سورية؟ وهل كانت سوريا وطنًا حقيقيًا ونهائيًا للكرد؟ متى؟ وعلى أيّ مستوى؟ إذا وُضعت الاستبداد جانبًا، ألم تكن سوريا وطنًا في اللغة والثقافة والفكر لعربه دون الكرد والأقليات القومية الأخرى؟ بصيغة أخرى هل تشكّل اللغة الأمّ بحدّ ذاتها إحدى ركائز الوطن؟ وهل بدأ المنفى بقمع الثمانينيات كما أشار عنوان الدراسة الرئيس؟

النموذج الثاني يركّز على قصة اندماج ناجحة لكنّها بعيدة عن أن تكون قصة سورية، هي في

سياق نجاح شخصي، انحلال في بلد المنفى، ولكن هل تتقصد برامج الاندماج عاداتنا وتقاليدنا وطريقة حياتنا حتى نقول عنها انحلال؟ وهل تتعارض المواطنة العالمية مع مفهوم الحفاظ على الخصوصية؟ إلى أي درجة تستطيع الخصوصية السورية المواءمة مع هذه المواطنة دون أن تنصهر أو تذوب فيها؟

النموذج الثالث يمثل الشريحة الأعرض من السوريين اللاجئين الذين لا تؤثر فيهم برامج الاندماج، بل على العكس من ذلك تخلق ردات فعل تنعكس على الحياة الأسرية وبشكل رئيس على سلوك الأطفال، تلك الشرائح هي الأكثر تضرراً من عنف النظام، وهي التي تشكل الإثبات الحقيقي للصورة النمطية لللاجئ الشرقي في منظور المجتمعات الغربية.

النموذج الرابع هو النموذج المتصالح مع الواقع الجديد وهو النموذج المفتوح على الخيارات القابلة للمواءمة مع المستجدات بشروط مقبولة دون أن تسلك فرعي التطرف (الانحلال في مجتمع المنفى، أو العزلة عنه)، هو النموذج الطبيعي للبيئة السورية المتسامحة مع محيطها والقابلة للحياة والتي قد تكون حظيت بفرصة نضوج طبيعي في شروط سليمة خلافاً لمناخات العوائل المتديّنة أو العوائل التي مارست العمل السياسي السري.

نقاط رئيسية

على خلاف منظورنا وثقافتنا التي تركّز على كون الأسرة هي ركيزة المجتمع، تحاول مشاريع الاندماج التأكيد على أنّ الفرد هو ركيزة المجتمع، والتحيّز في القوانين لصالح الحريات الفردية في مواجهة مصلحة الأسرة، يحفز هذا الأمر ويدفع إلى زيادة حالات الطلاق في الأسر السورية. كما تساهم دورات الاندماج للمرأة على وجه الخصوص وتعريفها بحقوقها ومناصرة القانون لها في زيادة محاولاتها لإعادة التوازن مع الرجل في الأمور الرئيسية، كحقّ العمل وحقّ التعليم وحتى في الأمور التفصيلية كالواجبات المنزلية، الطبخ والجلي والعناية بالطفل، وتنتهي هذه المحاولات في معظم الأحيان إلى الفشل، لأنّ هذه المحاولات غير مقترنة بصيرورة عقلانية لتطور العلاقة الزوجية وغير موازية لمعرفة وقناعة الشريك لهذه الحقوق، لذلك تكثر حالات الطلاق في الأسر اللاجئة، وهو أحد الحلول المقبولة إذا ما قورن بالمناخ الجحيمي الذي تشهده العلاقة الزوجية الإجبارية تحت ضغط العائلتين اللتين تكونان حريصتين على بقاء الأسرة، هذه العلاقة فيما لو استمرت تحت هذا الضغط فإنها تلقي بظلالها وتأثيراتها السلبية بشكل مباشر على سلوك الأطفال وطريقة تفكيرهم وتصرفاتهم.

كما أن هناك إشكالات تتعلق ببرامج الاندماج التي تطرحها بعض المنظمات المهتمة بمشاكل اللاجئين والتي لا تناسب مستوى تأهيل الشرائح المستهدفة من الاندماج، هذه الإشكالات تتعلق بطريقة تناول البرامج لمشاكل اللاجئين وطرق معالجتها، وهي تكون مصممة بشكل رئيس على أسس الحد الأدنى لمؤهلات اللاجئين.

يتمتع اللاجئون السوريون في المجتمعات الغربية بوضع إنساني أفضل بما لا يقاس مع الأوضاع الإنسانية للمقيمين في بلدان الجوار، تركيا، العراق، لبنان والأردن، لذلك يبدو أن مشاعر الكراهية

ومنسوب هذا الخطاب يجنح بشكل ملحوظ إلى التطرف ضد الآخر المختلف، العلماني / الديني / العلوي / السنّي / العربي / الكردي.. إلخ، سويتها أعلى بين السوريين في دول الجوار ممّا هي عليه في الدول الأوربية، هذا عدا عن المساهمة الملحوظة من دول الجوار في تغذية مشاعر الكراهية بين السوريين، فإنّ هناك بُعداً نابعاً عن المعاناة اليومية والتي من المفترض وبشكل عقلانيّ أن يجبر لمصلحة الحلول الوسطى والحلول المعتدلة، إلا أنها توظف بشكل واضح لمصلحة خطاب متطرف لتغزو الكتلة البشرية السوريّة خزائناً بشرياً للتطرف ولا استمرار الصراع السوريّ الداخلي، المثال الصّارخ في مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا.

بناءً على ما تمّ ذكره تنقسم الفئات المنفيّة بصورة عامة إلى ثلاث: فئة لا تندمج أبداً ولا ترغب في الاندماج، المندمجون كلياً، نُخب تقبل الاندماج وتحافظ على خصوصيّتها.

أضواء على واقع الكرد في المنفى وأسئلتهم:

من المبالغة القول أنّ غياب المشروع الوطني لسلطة ما يحوّل الوطن إلى منفى، قد يساهم في تشويه مفهوم الانتماء ويُضعفه لكنه لا يستطيع أن يلغيه بمجرد القول أنّها سلطة مستبدّة أو ديكتاتورية كما هي في الحالة السورية، لكنّها من زاوية تغييب حقوق جماعة ما في اللغة وممارسة العادات والتقاليد وفرص العمل والتعليم.. إلخ، فإنّها معيار صحيح، فالسلطة السورية (أقصد الطغمة الأسدية) التي اشتغلت على مدار عقود على تحويل بعض مواطنيها إلى غرباء وذلك في سياق صراعها مع بعث العراق وصراعها الإقليمي مع تركيا، لعبت على قضية خطيرة جداً بدراية ومنهجية، ساهمت في خلق وطن بديل في المخيطة الكرديّة السورية وذلك بدعم أحزاب سياسية كردستانية تتبنّى الكفاح المسلّح في تركيا والعراق وتحظى بحريّة نشاط في أوساط الكرد السوريين، ومن المفهوم أنّ القضية الكرديّة السوريّة هي قضية لها بعد قومي كما القضية القوميّة العربيّة، وأنّ القضية الوطنيّة السوريّة وبالتحديد قضية التنمية وقضية الحريّات هي في المآل الأخير ضريبة الشعار القومي العربي التي ساقط الجمهور «العربي» السوري في معركة وهمية ضدّ الخارج، فإنّها في المجال الكردي غيّبت الانتماء الوطني السوري، وسوّقت لوهم آخر هو بناء دولة كرديّة مستقلة تضمّ كردستان الكبرى في كلّ من العراق وتركيا وإيران وسوريا، ورغم تنصّل أصحاب هذه الشعارات في أكثر من مناسبة (تصريحات المرحوم جلال الطالباني والسيد عبدالله أوجلان) إلا أنّ كوادرها هذه الأحزاب بقيت تشتغل على مستوى الشارع الكردي على تنمية شعور الانتماء لوطن اسمه كردستان، هذا الشعور الذي تمّ توظيفه في مديح وديمومة نظام الاستبداد في دمشق، وهناك مقابلات وأحاديث كثيرة لتلك القيادات تشهد على ذلك.

الوطن الموصوف في المخيطة الكرديّة السورية (خارج دائرة الحركة الكردية السورية التقليدية) هو وطنٌ ملامحه وتضاريسه مستمدّة من جبال كردستان تركيا والعراق وإيران، وحُماؤها الرئيسون هم حَمَلَة البندقية الذين يغنّون لحريّة واستقلال كردستان المُقسّمة بين أربعة دول، ولا صلة لها مع قضية التنمية وقضية الحريات والديمقراطية في سوريا، هذا مع التنويه إلى أنّ القشرة السياسية الكردية السورية كانت تدرك ذلك وتجد فيها في بعض الأوقات الأمر كهامش حماية من قمع النظام.

لا يمكن اختزال القضية الكردية في سوريا في مفردة المظلوميّة والمرور عليها كالمظلوميّات

الأخرى، كالمظلومية المسيحية أو الإسماعيلية أو التركمانية أو السنّية، فالكيان الكردي إن جاز لنا التعبير في شرق الفرات الذي أعلن بشكل رسمي في كانون الثاني 2014 خلق حالة كردية باتت تتجاوز اجترار مقولة (إزالة الاضطهاد عن كاهل الشعب الكردي) والتي رفعتها الحركة الكردية لمدّة تزيد عن ربع قرن، هذا الاضطهاد الذي كان يُختزل بمشكلة المجردين من الجنسية ومشكلة اللغة والتنمية إلى نديّة قومية مع العرب، يجاهر أصحابها بحقوقهم على أرض صلبة وبظهير دولي وقوة عسكرية مدعومة ومؤسّسة على أرضية انتصارها على داعش، ولكن الجانب الخطر فيها أن تجربة الإدارة الذاتية باتت تترك آثاراً سلبية على العلاقة الكردية-العربية في المناطق ذات الغالبية العربية، حيث بات من المُحال في الوضع السوري أن تتجاوز فئة ما تهميشاً ما إلا ويكون ذلك على حساب خلق حالة تهميش جديدة ضدّ فئة ما، وهي إحدى الديناميكيات التي تنتجها استطلاات وتعقيدات تداخل المشكلة السورية مع الجوار، وعلى سبيل المثال تداخل القضية الكردية السورية مع القضية الكردية في العراق وتركيا وتداخل التعقيد السوري الإسلامي مع تركيا والسعودية وإيران.

لا يمكن اعتبار قمع الثمانينيات بداية ظاهرة المنفيين في سوريا، فمع بدء استلام حزب البعث السلطة في سوريا في 8 آذار 1963 بدأت وتيرة السياسات العنصرية ضدّ الكرد بازدياد مضطرد، ليشمل نفي قيادات كردية من مناطقهم إلى مناطق أخرى لا يتواجد فيها كرد كمحافظة درعا والسويداء.

يقول القيادي الكردي حسن صالح (حزب الشعب الكردستاني / سوريا) الذي كان أحد المشمولين بقرار النفي، أنه في بداية الستينيات تخرّج من دار المعلمين العامة بالحسكة 15 كردياً ليتمّ تعيينهم في محافظتي درعا والسويداء وعند مراجعتهم لوزارة التربية في دمشق والسؤال عن سبب عدم تعيينهم في محافظتهم «الحسكة» لوجود شواغر فيها ولقربها من أماكن سكنهم فوجئوا بجواب الوزارة بأن مصدر القرار هو الأمن السياسي الذي صنّفهم على أنهم «خطرون على أمن الدولة».

يقول السيد صالح أنه مع سبعة مدرّسين آخرين تمّ نفيهم إلى محافظة درعا، وسبعة آخرين إلى محافظة السويداء وبقي سنة ونصف في مدينة (نوى) القريبة من الجبهة مع إسرائيل. في ذلك الوقت كان الدكتور نور الدين زازا رئيس أول حزب سياسي كردي (الحزب الديمقراطي الكردستاني / سوريا) أيضاً منفيّاً إلى محافظة السويداء ويُمضي إقامة جبرية فيها.

قد لا يتفق قارئ ما مع صفة (المنفي) كونه لا يتعدّى تحديد مكان العمل داخل جغرافيا البلد الواحد، وهو أمرٌ قد يكون صحيحاً بصورة عامة، ولكن ولهشاشة الهوية الوطنية السورية ورخاوة الروابط بين أبنائها والتي لم تعمل على تقويتها ومتانتها وإصلاح الخلل فيها السلطات السورية المتعاقبة بعد الاستقلال وحتى هذه اللحظة والتي كانت في معظمها انقلابات عسكرية، لم تتمكن ولم تحاول أية حكومة إنصاف أبناء القومية الكردية وتمكينهم من ممارسة حقّهم في التعليم بلغتهم وممارسة عاداتهم وتقاليدهم والتمتع بخصوصيّتهم في إدارة شؤونهم المحليّة بشكل ذاتي، بل فاقت من معاناتهم وضاعفت مشاعر الغربة لديهم حتى باتوا يشعرون بأنهم منفيون حتى في أماكن إقامتهم الأصلية. بناءً عليه وطالما أنّ القرار كان إلزامياً من جهة أمنية ولغرض سياسي يلزم بموجبه تحديد مكان إقامة مواطنين مصنّفين بأنهم خطرون على أمن الدولة، هذه التهمة التي بقيت ملاصقة طبعاً لكلّ المعارضين السوريين عرباً وكرداً، فإنّ تعبير (المنفي) قد يُعتبر صحيحاً في الحالة الكردية التي

يُمكن اعتبارها أحد الإجراءات المذكورة من ضمن حزمة سياسات تمييزية تستهدف الهوية الكرديّة، وإبعاد الشريحة الكرديّة المتعلّمة والمهتّمة بالشأن السياسيّ عن بيئتها الاجتماعية، وقد تعتبر التسمية من زاوية أخرى غير صحيحة لأن ظاهرة تحديد أماكن العمل للمعلّمين لم يقتصر على الكرد فقط، فقد كان يتم، على سبيل المثال، تحديد أماكن عمل أبناء الساحل أيضًا في مدن وبلدات بعيدة عن محافظتهم كالحسكة، الرقة ودير الزور. بكل الأحوال قد تكون هذه الظاهرة مشار بحثٍ جدّي تتمركز حول تفسير غرض تلك السّطات من هذا الإجراء الذي شمل كلّ الجغرافيا السورية.

الحضور الكرديّ السوريّ في المنفى سابق للحضور العربيّ السوريّ، كمّا ونوعاً، وطابع العمل القوميّ الكرديّ جعله جزءاً من منظومة التواجد الكردستاني بصورة عامة، جزء من النشاط الكرديّ القوميّ في العراق وإيران بدرجة ما ومن تركيا بدرجة أكبر، لذلك فإن حضور وعمل المؤسسات السورية السياسية والمدنية ذات الهوية الكردية فاعل بشكل أكبر من المؤسسات السورية الأخرى، ولكنها غير قادرة على أن تتحوّل إلى نواة استقطاب للمجتمع السوري ككلّ.

مع ظهور ما يمكن تسميته التجربة الثانية أو المكسب الكرديّ الثاني في شرق الفرات بعد تجربة إقليم كردستان العراق تعيش الحالة الكردية السورية في المنفى في ظلال التجربة المذكورة، حيث يبدو الاستقطاب حاداً بين مؤيدي الإدارة الذاتية، المواليين والمنخرطين في نشاطات وفعاليات العمال الكردستاني، والمعارضين لها والمستظّلين بتجربة إقليم كردستان العراق والحزب الديمقراطيّ الكردستاني-العراق، تكاد الخصوصية الكردية السورية تكون ضعيفة في المنحى السياسي لكنها حاضرة بقوة في الجوانب الاجتماعية، ويلاحظ في مخيمات اللجوء الحميميّة السورية واضحة بين الكرد والعرب إضافة إلى أن درجة التوتّر والتصادم أقلّ بكثير ممّا هو بين الكرد والترك أو الكرد والفرس، هذا بالرغم من مأساوية وفداحة تجربة عفرين ورأس العين وتل أبيض، حيث يمكن اعتبار الميزة الأبرز للعمال الكردستاني أنه يعتبر تركيا مسؤولة عن الانتهاكات في المناطق المذكورة ولا يعير أي أهمية للمعارضة السورية المرتبطة بالأجنحة التركية، وذلك باعتبار ساحة عمله الفعلية تركيا فإنه يجبر كل الصراعات بما يخدم مركز صراعه، وفي ذلك فائدة سورية كبيرة تنعكس إيجاباً على تخفيف الاحتقان المجتمعي، فالمهجّرون والمنفيّون من عفرين وقراها التي تزيد عن 300 قرية لا يشعرون بالكره تجاه المستوطنين القادمين من الغوطة أو من مناطق سورية أخرى، والذين سكنوا في منازلهم، مقارنة مع مشاعر الكره ضدّ الجيش التركي وساسته الذين ساندوا ودفعوا الميليشيات الإسلامية المتطرّفة لاستباحة أرض وممتلكات المواطنين في عفرين وقراها.

يبدو الانتماء الوطني السوري في مخيمات اللجوء في كردستان العراق أكثر وضوحاً منها في البلدان الأوربية فالكتلة الكردية السورية التي تعيش هناك والتي تزيد عن 300 ألف سوري والذين يسمّون من قبل سكّان الإقليم بـ(السوريين) دون أية لاحقة أخرى، يحنّون إلى سوريا ويجترونها ذكرياتهم بمرارة، وباتوا في الأونة الأخيرة يتعرضون لمعاملة سيئة من سكان الإقليم الذين لا يجدون مبرراً في بناء هذه المخيمات طالما أن الوضع في مناطق الإدارة الذاتية مستقرّ وآمن، ولولا رمزية العائلة البارزانية وحضورها في المشهد السياسي في إقليم كردستان العراق وتاريخ المشاركة الكردية السورية في ثورة الكرد العراقيين لكانت معاملة الكرد السوريين في إقليم كردستان شبيهة بمعاملة السوريين في لبنان.

تظهر النّخب الكردية السورية في المنفى ولا سيما الشرائح التي بقيت على تماس مع الوسط السوري العام خارج القوقعة الكردية، وحاولت قياس المكتسبات الكرديّة في شرق الفرات وفق معايير حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وأظهرت ميلاً واضحاً إلى المعارضة الوطنية الديمقراطية خاصةً بعد ظهور بعض الحوادث في مناطق شرق الفرات التي أكّدت على الطابع الاستبدادي للسلطة هناك، تجد هذه النخب في الظهير السوري «العربي» «الضعيف نسبياً» سنداً لحقوقها ونواة شراكة حقيقية في دولة المواطنة.

واقع السوريين المنفيين من البيئات غير المتديّنة

لا يقتصر تأثير أداء المعارضة السورية السيء على خسارتها معركة الحرّية والكرامة والظفر بوطن يسود فيه القانون وتُحفظ فيه الحقوق في مواجهة الطغمة الحاكمة، بل يتعدى أدائها الفاشل إلى ترك جروح عميقة في وجدان الشرائح الشابة التي باتت تفتقر إلى بصيص أمل في تجربة سورية تتفاعل معها وتعوّض بها خسارتها في الحاضر بالعمل من أجل مستقبلها، هذه الشرائح التي لم تعد تُفاضل بين الواقع السوري وبدائلها، صار الوطن السوري خلال السنوات العشرة الأخيرة ساحة صراع دامية بين أنياب طغمة حاكمة ومعارضة فاسدة مرتهنة.

تدرك هذه الفئة أنّها غير مخيرة على الاندماج وهي بتعبير آخر أمام ممّر إلزامي للنجاح في البلد الجديد، هي تقطع مع البلد القديم الذي باتت تعدّه ماضيًا مؤلمًا، وتكاد الذاكرة المعطوبة، ذاكرة الحرب والدمار غير محفزة على الارتباط بسوريا، ما يقوله (م.ا) عن فرص النجاح في بلده الجديد لم يقدمها والداه له ولن تستطيع أن تقدّمها بلده (سوريا) خلال العشرين سنة القادمة لأبناء جيله، البلد والوطن بهذا المعنى لا يمكن أن يكون مجرد ذكريات وطفولة وأزقة طينية وشوارع موحلة ووسائط نقل بائسة، البلد هو ما يقدمه هذا الوطن للجيل الشاب من فرص النجاح ومن رعاية ومن حقوق وحرّيات.

يسكن الشاب (م.ا) في منزل صغير تتكفّل خدمة الضرائب والرعاية الاجتماعية والبلدية بإيجار منزله وتأمينه الصحي ومصرفه وكافة مستلزماته الأخرى وستقرضه (مؤسسة الطلاب اللاجئين UAF) مالا لمتابعة تعليمه الجامعي.

يقول لسان حاله:

«البلد الذي يلفظ أبناءه ويتحوّل إلى مذبح مفتوحة لم يعد مكانًا صالحًا للعيش.

البلد الذي يعتلي كرسي الحكم فيه جلاّد وقاتل لم يعد آمنًا لبقائنا.

البلد الذي ترتعن فيه بنديّة معارضته لأجندات إسلاميين وأنظمة أكثر تخلفًا ورجعية لن يحمل في قادم أيامه مستقبلًا».

هذه ليست إلا إحدى زوايا الصورة المؤلمة، فالتنهّدات التي ترافق جملة ومفرداته وتشنجات ملامح وجهه الغصّ لا تقول إنّ جسر العبور سهل بين بلدين، بين أن تترك بلدًا تملأ روحك هواء وماء وسماؤه وبلد تسعى أن تكون ابنه الوفيّ بجهد ومثابرة، لا يمكن أن تقطع مع الماضي المخيب

للآمال بدلالة فرص المستقبل، حتى في ظلّ عدم القدرة على التفكير بمستقبل جيد لبلدٍ منهار ثمة خيالٌ حاضر لسيناريو العودة.

يقول (ل.ا) وهو لاجئ سوري في عقده الرابع، يدرس تقانة المعلومات في أحد المدارس العليا في هولندا «إنّ الفكرة النمطية للاجئ في عيون السكّان الأصليين مزعجة جداً، تقديرهم لإمكانات اللاجئ دومًا متدنيّة، نتعرّض لأسئلة «سخيفة» جذرها التقدير المتدني لإمكاناتنا، لكننا قادرون على تجاوز هذه العتبة».

يقول لاجئ آخر (ح.ق) بناءً على تجربته «إنّ المنخرطين في تنفيذ برامج الاندماج هم في الغالب نماذج يشغلهم الفضول من جانب وروح التبشير من جانب آخر»، فالمشرفة اللغويّة التي تساعده في تعلّم اللغة إلى جانب كورس اللغة، تنحدر من بيئة مسيحية متشدّدة وهما الأوحّد التبشير لديها في بيئة إسلامية، وينتهي السيد (ق) بأنّ هؤلاء المنخرطين ينتمون إلى بيئات لا يجمعها هدف واحد، ويخلقون في معظم الأحيان انطباعات سلبية، فعند دعوة السيد (ق) من قبل مشرفته إلى حفل ترميم طفل في كنيسة وعند سؤاله عن انطباعه في نهاية الحفل وليغلق باب النقاش في المعتقدات أجاب «إنّ الديانات متشابهة وتعتمد على أساس التسليم لا المناقشة والجدل، وصورة القس وطريقة خطابه لا تختلف عن طريقة إمام الجامع» كان هذا الجواب وهذه الخلاصة بمثابة المحطّة النهائية لرحلته مع مشرفة اللغة.

يحصل كثيرًا أن يشرف على تنفيذ برامج الاندماج لنخب سورية أشخاص دون سوّيّات هذه النخب، وذلك لأن برامج الاندماج تُوضع استنادًا على الحدود الدنيا لإمكانات اللاجئين، أو استنادًا على معايير لاجئين قدموا من بلدان لم يحظوا بفرص تعليم أفضل من سوريا، تنكّمش هذه النماذج وتتفوق على دواخلها لتعيش في ماضيها.

واقع الشرائح الإسلامية «المتديّنة» في المنفى

«تعرّض الأمة الإسلامية إلى مؤامرة غريبة- أمريكية، الهدف الرئيس منها استنزاف ونهب مواردها وإضعاف مشروعها في أن يظفر بنو آدم بالحياة الدنيا والآخرة.

تعرّضت سوريا في سياق ما تعرّض له الصومال وأفغانستان والعراق واليمن من تفجّر في المجتمع ليدفعها إلى الاحتراب الداخلي، ليتمّ تقليل الكتلة البشرية الإسلامية في العالم وليلجمها عن التطوّر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بدّ لشركات الأسلحة من سوق لتصريف منتجاتها وهذا ما لا يمكن تأمينه إلا بإشعال الحروب، إضافة إلى حاجة هذه الدول إلى مصادر الطاقة وبشكل خاص النفط والغاز».

ما تمّ ذكره هو حديث لاجئ سوري سبينيّ يحمل الماستر في الاقتصاد السياسيّ من جامعة حلب، فصل من وظيفة مُعيد في الجامعة ويحمل الآن جنسية بلد أوروبي وقد أصبح له ما يقارب ربع قرن يعيش في إحدى الدول الأوروبية.

عند سؤاله عن مطالعاته وعن عدد الكتب التي قرأها بلغة الجنسية الجديدة كان الجواب أنه لم يقرأ كتابًا واحدًا وأنه مستمرّ بقراءة الكتب باللغة العربية ويتابع القنوات التلفزيونية العربية ومواقع

الإنترنت، برّر ذلك أنه أثناء قدومه لم يحظَ بفرصة تعليم اللغة وذلك لتأخر حصوله على الإقامة التي استغرقت سبع سنوات ومن ثم انخراطه بعد ذلك في العمل مباشرة.

يبدو في ظاهره مندمجاً في البيئة الجديدة، لكنه في العمق وفي كل التفاصيل الحياتية، من فنجان القهوة الصباحية ووجبة الطعام التي يتناولها في الصباح إلى أن يضع رأسه على مخدة النوم يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه بقي سورياً وفيّاً لأدق التفاصيل.

عند سؤاله عن تفضيله البلد الجديد على سوريا قال بدون ترددّ أنّه يفضّل البلد الجديد الذي يحفظ له كرامته ويصون حقوقه، وهي مفارقة لا تجد فيها سبباً مقنعاً في تفسير تأمر الغرب المسيحي على الشرق المسلم إلا في جانب روعي تعويضي، يعيد توازن الفراغ الذي تخلقه البطالة وعدم الفاعلية في المجتمع الجديد.

يعاني من جملة ما يعانيه الرجل السبعينيّ من فشل العلاقات الزوجية لأولاده، فقد كان حريصاً أن يتزوج أولاده من البيئة الإسلامية، أنهى اثنان من أولاده حياتهما الزوجية بالطلاق، ويبحث في محيط العائلة والأقارب عن أزواج لأولاده الآخرين ويصرّ على أن هناك خطأ في العملية التربوية والتعليمية في أوروبا تحثّ الشابات/ الشباب على الحرّيات الفردية المضادة لروح التكافل والتعاقد والتضحية من أجل الحياة الأسرية، لا يمكنه تقبّل أن يعيش أولاده على الطريقة الأوروبية، الاستقلالية والفردانية، على سبيل المثال تقبّل فكرة الصديقة/ الصديق لأولاده.

في سؤال فرعي لأحد اللاجئين المسلمين «المتديّنين» حول وضعه والذي تأخر في الحصول على حقّ الإقامة، قال الشاب بغیظ وحنق أنه «سيطالع الفرق» جرّاء هذا التأخير وأنه لن يعمل أبداً وعلى هذه الدولة أن تعيله هو وأفراد أسرته كون هذه الدولة الأوربية تتحمّل جزءاً من مسؤولية دمار بلده.

يقول (ج.ا) اللاجئ السوري المتديّن بأنه يقف حائراً بين فقر وسوء حال بلدان التقوى والإيمان (سوريا مثلاً) وبين غنى وحسن أحوال بلدان الغرب التي تتيح زواج رجل من رجل وامرأة من امرأة، لا بدّ أن هناك خلل ما، وهذا الخلل كما يشرحه نابع من محاربة الدين الحنيف (الإسلام)، هذا الدين الذي سوف يعمّم على البشرية قاطبةً.

يبحث المسلم المنفيّ/ اللاجئ «الملتزم دينياً» بشتى الطرق عن صيغة تعيد لها توازنه، ينجح معظم الآباء في ذلك، لكن جيل الأبناء يدفعون الضريبة ولا سيما أنهم يقعون في تعارض بين الموروث الذي تحمله العائلة وقناعاتها وبين منظومة القيم التي تغرسها العملية التعليمية والتربوية في البلد الجديد، يلوذ معظمهم بالصمت في جلسات الأقارب أو ينكفؤون في الزوايا وينشغلون بوسائل التواصل الاجتماعي، يعاني بعضهم صعوبات تنتهي بهم إلى نهايات خطيرة، كالانخراط في صفوف جماعات جهادية أو الإدمان وتعاطي المخدرات أو الفشل في العمل أو ينتهون في مصحّات نفسية، ولا يخلو الموضوع من وجود نماذج فريدة قادرة على تخطّي تجربة الآباء والاندماج الكليّ في البيئة الجديدة.

في دخيلة كلّ الإسلاميين، وهنا لا فرق بين شيعة وسنة والمذاهب والطوائف المنبثقة عنهما، أنّ الإسلام لم يلقَ فرصته الحقيقية في التطبيق، تقوم هذه الفكرة مقام التبرير لكلّ التجارب الفاشلة

للإسلام في العالم بوصفه نظام حكم، لذلك فإن الحلم والتطلع لتجسيد هذا الحلم يظل قائماً في اللاشعور ويلقي بظله على طريقة تفكيرهم، يندر أن تجد في المنفى من تخلّى عن هذا التبرير أو من وصل إلى نتيجة مختلفة، فعلى الرغم من قدرة قيادات ونخب الإخوان المسلمين على النعاطي براغماتية مع المستجدات السياسية إلا أن طريقة تفكيرهم وتفكير القاعدة الشعبية لم تُجار هذا التكيّف والتخلي عن ركيزتهم أن الدين قادر على أن يكون نظام حكم.

مشاريع الاندماج

لعلّ أبرز نقطة مفصليّة مثيرة للنقاش كما تمّ التنويه لها في مواضع مختلفة من هذه الدراسة هي برامج الاندماج، وجدوى هذه البرامج والخلاصة التي تعتمدها في تقييم مدى اندماج اللاجئين/المنفيين في المجتمع الجديد.

تعتمد برامج الاندماج بصورة عامة على مستوى تحصيل اللاجئين للغة وتعتبره معياراً أساسياً لاندماجه، حيث لا تقتصر برامج التعليم على المفردات والجمل والقواعد، بل إن المشرفين على هذه المناهج يُدرجون مواضيع مختلفة فيها، لها علاقة بتاريخ البلد وثقافته وعاداته وتقاليده ومناسباته وأعياده والسياسات التعليميّة والعلاقات الاجتماعية والديانات والحريات ونظام الحكم والقانون.. إلخ.

يعتمد جانب آخر من هذه البرامج على وضع استراتيجيات هادفة لإدخال اللاجئين في سوق العمل أو تأهيله لذلك من خلال فتح باب الدورات المهنية ومنح فرص لذوي الخبرات بالتعرّف على ثقافة العمل من خلال التواجد في شركات وورش (Stage) تزيد بذلك فرص التعاقد معها أو في قطاعات مشابهة أو فتح مشاريع خاصّة، كما يتمّ منح الجيل الشاب، أو حتى من يرغب من الجيل غير الشاب، فرص متابعة الدراسة أو تعديل شهاداتهم.

الحجم الكبير للجاليات يشكّل سلاحاً ذا حدين، ويخلق تجمّعاً بشرياً من السهل ومن المفيد وضع برامج موحّدة تسخر موارد وطاقات مراكز الاندماج، لكنّها من زاوية أخرى إلى جانب تخفيف معاناة اللاجئين وتقليص مشاعر الغربة فإنها تخلق بيئة مكتفية ذاتية ومغلقة على البيئة العامة تتعامل معها في حدودها الدنيا، فاللاجئ التركي أو المغربي أو السوري في الآونة الأخيرة يجد في محيطه ابتداءً من فرص العمل إلى العلاقات الاجتماعية وممارسة النشاطات والجمعيات إلى التبضع والسوبر ماركت والمقاهي وحتى المدارس لبعض الجاليات ما يغنيه عن بيئة دولة اللجوء، يُضاف إلى ذلك أن ثورة التقانة التي تتطور بشكل سريع تعوّض عن التواصل والعلاقات الاجتماعية المباشرة.

في نهاية المطاف تعتمد مصائر اللاجئين وأحوالهم على قضايا عدّة، منها العمر، الجنس، البيئة الاجتماعية التي ينحدر منها اللاجئ، مستوى القمع الذي تعرّض له ودرجة تضرره الجسدي والنفسي، مستوى التحصيل الدراسي، المهنة وفرص تواجدها في بلد اللجوء، المنبت القومي والديني، درجة الاهتمام بالوضع العام، معطوفاً على هذا قوانين وبرامج الاندماج في بلد اللجوء.

خاتمة

يبدو أن المنبت القومي يلعب دورًا رئيسًا في فعالية الجالية السورية لجهة الحراك السياسي لأسباب تمّ ذكرها، فإن العامل الديني وبصورة خاصة (الإسلام السنّي) يلعب دورًا لا يقلّ أهميّة وذلك لجهة الدعم الإقليمي الذي يتلقاه (التركي-القطري-السعودي) وطبيعة العمل العسكري الذي تصدّر المشهد السوري على أرضية هذا الدعم، وتشابك العاملين المذكورين قد ساهم في تعقيد اللوحة وإضافة أحقاد وأوهام في أوساط اللاجئين المتواجدين في بلدان الجوار وبشكل رئيس (في تركيا).

قد يكون فشل المشروع الديني في بعض المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والطابع الاستبدادي لسلطة الإدارة الذاتية الكرديّة في شرق الفرات وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين حافزًا يدفع السوريين في الشتات إلى البحث عن المشتركات السورية وتشكيل روح عامّة تساعدهم للخروج من حالة العداة والشكّ إلى البحث عن العوامل المساعدة لاستعادة الثقة والبدء بمشروع سوري عام وطموح.

قد يكون من الغرابة ومن اللؤم القول أنّ سوء معاملة دول الجوار (تركيا- لبنان- العراق- الأردن) للاجئين السوريين قد يساهم إضافة إلى مشاعر الألم والقهر دورًا رئيسًا في صياغة هويّة سورية خارج الاصطفافات القوميّة والدينيّة، وهنا تلعب النخب وبعض القوى السياسيّة دورًا رئيسًا في تحميل حكومات هذه الدول دورًا مهمًا في استمرار المقتلة السوريّة، وبالتالي المساهمة في تخفيف الأحقاد المجتمعية بين المكوّنات السوريّة، الأمر الذي يؤديّ إلى صياغة هوية سورية متسامحة مع مكوّناتها وقائمة على وحدة المعاناة والمصير والجغرافيا.

قد يكون النفق السوري طويلًا ومظلمًا، وهذا الأمر يلقي بظله على أداء اللاجئين ويضعف حافز العمل من أجل مستقبل بلدهم وهذا صحيح إلى درجة كبيرة، لكن هذا لا يمنع من رؤية إشارات مبشرة، فقصص النجاح لطلبة سوريين في الشتات وطريقة الاحتفاء بهم وكذلك الدور الذي تلعبه المنتديات والتجمّعات السوريّة السياسيّة في إجراء مراجعات نقدية جريئة وجادة لمسار الحراك السوري ولكشف الخلل في العلاقات بين المكوّنات السوريّة ودور العامل الخارجي (الإقليمي) في الاستثمار في المقتلة السوريّة، هي تراكم نوعي لعمل جماعيّ سوريّ خارج الاصطفاف القومي-الديني، وهي بصيص أمل قد يساهم في تطوير الأفق والنظر إلى ما هو أبعد من حدود الواقع الذي يعيش فيه ما تبقى من السوريّين على أرض الوطن.

هوية الأطفال السوريين في لبنان بين الوطن والمنفى

حمّود امجدل

متخصّص في حماية الطفل والارشاد المدرسيّ وتعليم اللاجئين. حاز إجازة في علم الاجتماع، وماجستير في الإرشاد الاجتماعيّ من جامعة دمشق، نال شهادةً تعليميةً في مجال صعوبات التعلّم من الجامعة الأميركيّة في بيروت عام 2018، وشغل منصب عامل اجتماعيّ في عدد من المنظّمات الإنسانيّة العاملة مع اللاجئين، عمل سابقًا مساعد باحث في مركز كارنجي، ومنظمة شرق، ومتطوعًا في متحف طفولة الحرب، يعمل مرشدًا مدرسيًا منذ 2016، ومدربًا للمعلّمين والمعلّمت على سياسات حماية الطفل، ومهارات التواصل مع التلاميذ.



حمّود امجدل

مقدمة

ازدادت أعداد اللاجئين السوريين في لبنان مع اشتداد الحرب في سوريا في نهاية العام 2012 وتهجير أهلها قسرًا، كونها البلد الأقرب للحدود السورية، ويقدر عددهم حسب إحصاءات مفوضية اللاجئين ما يزيد عن 1.2 مليون لاجئ، ويشكّل الأطفال منهم النسبة الأكبر مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، وتعاني فئة الأطفال بالإضافة إلى العيش في المنفى من الكثير من الحرمان، وفقدان فرص التعليم، وفقدان عوامل تشكّل الهوية للطفل السوري اللاجئ.

وتعتبر مسألة الهوية للأطفال اللاجئين قضية ذات أهمية، خاصة مع النسبة الكبيرة للأطفال في بلدان اللجوء وما تعرّض له من فقدان للهوية الأساسية، هوية البلد والحضارة والانتماء للمجتمع الذي تعود جذورهم إليه، وخاصّة الأطفال الذين وصلوا إلى بلدان اللجوء بعمر صغير أو ولدوا فيها.

الهوية بمفهومها العام

تعرّف الهوية بمفهومها العام «كل تكتّل بشريّ مميّز بهويّته وثقافته ووجوده، ويحمل عناصرها المعرفية كلّ من التاريخ والثقافة والطابع الحيّاتي والواقع الاجتماعيّ المعاش والعادات والتقاليد التي تميّز مجتمعًا عن الآخر».

يواجه الأطفال السوريّون اللاجئون في بلاد المنفى تحديات كبيرة، ومنها فقدان الجيل الجديد من الأطفال السوريين لعناصر تكوّن وتشكيل الهوية لديهم، بسبب غياب المعرفة بتاريخهم وجغرافيتهم

وحضارتهم وتراثهم الاجتماعي والثقافي الذي يعدّ البنية الأساسية في تشكيل هوية الأطفال في مناهجهم، وانخراطهم في مدارس الدّول المضيفة من دون تلقّي أيّ معلومات تساهم في بناء هويّتهم السورية بخصوصيّتها الاجتماعية والثقافية بكافة مناطقها التي هُجروا منها.

الكثير من المدارس في لبنان لا تدرّس تاريخ سوريا وتراثها الثقافي في مناهجها التعليمية، وبالتالي يكون جيل من الأطفال في المدارس في لبنان أمام معرفة مختلفة عن تاريخهم ومجتمعهم.

يقول المؤرّخ البريطاني آرثر مارويك في كتابه (الطبيعة الجديدة للتاريخ): «إنه من خلال الإحساس بالتاريخ فقط تؤسّس المجتمعات هويّتها، وتوجّه نفسها، وتفهم علاقتها بالماضي وبالمجتمعات الأخرى»

ويساعد على تشكيل الهوية عندما يكون هناك تطابق بين الكتلة الديموغرافية والرّقعة الجغرافية التي يتمي إليها البشر. الآن الحرب وهجرة أبناء الوطن أفقدتهم جزءاً وعاملاً مهمّاً من عناصر تشكّل الهوية، ولنا في الحالة السورية المثال الأهم.

الواقع الاجتماعي والتعليمي للأطفال السوريين في لبنان وعوامل تشكيل هويّتهم

تعيش غالبيّة الأسر اللاجئة في لبنان أوضاعاً اقتصادية صعبة لأنّ اللاجئين هم أكثر الفئات التي تعاني من هشاشة الوضع الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، وفقدان فرص العمل، وتردّي الوضع الاقتصادي في البلاد مع عجز المنظمات الدولية في سدّ الفجوة الكبيرة بين مستوى الخدمات، والوضع الاقتصادي للأسرة اللاجئة، وكان لذلك أثر كبير على تعليم الأطفال والتحاقهم بالمدارس، فازداد التسرّب المدرسي، وعمالة الأطفال بين الأطفال اللاجئين بعد جائحة كورونا والوضع الاقتصادي في لبنان.

الهوية السورية في مناهج التعليم

يُعتبر التعليم البنية الأساسية في تشكيل شخصية الأطفال، وتعدّ المناهج التعليمية حاملاً هاماً للهوية، فهي التي تزوّد الأطفال بالمعارف والثقافة الاجتماعية والتاريخية والوطنية فكلّ مجتمع يرسم بصماته على المناهج الدراسية التي تُعتبر أساساً في بناء هوية الطفل.

ولعلّ أهمّ التحدّيات التي تفقد الأطفال السوريين في لبنان عوامل الحفاظ على هويّتهم هي عدم وجود مناهج تغرس في الأطفال انتماءهم الثقافي والاجتماعي والجغرافي لبلدهم، فالمدارس الرسمية في لبنان تعتمد المنهج الرسمي اللبناني في تعليم الأطفال السوريين الذي لا يعكس هويّتهم الثقافية والاجتماعية، والكلام ذاته ينطبق على المدارس الخاصة، وحتى المدارس التي تعتمد التعليم غير الرسمي مثل المدارس التي تعود إلى منظمات إنسانية تعمل مع اللاجئين في لبنان.

المجتمع المدني، محاولات خجولة ومبادرات متقطعة

تعتمد بعض الجمعيات والمنظمات الإنسانية التي تعمل في التعليم غير الرسمي والشأن الثقافي على بعض الأنشطة التي تتحدث عن سورية المتنوعة وعن الحضارة السورية بشكل عام، غير أنّ تلك المحاولات لا تعدو كونها تجارياً فردية غير كافية لبناء شخصية الطفل السوري وتزويده بالمعرفة اللازمة عن حضارته وثقافته مجتمعه وخصائصه.

التحديات التي تواجه الأسرة السورية اللاجئة في تشكيل هوية الطفل

إنّ انتقال أسر الأطفال من بيئة اجتماعية وثقافية وجغرافية متماسكة إلى بيئة جديدة يشكل تحدياً في تشكل هوية تنتمي إلى البيئة الأم، خاصة أنّ الكثير من العائلات السورية تضطر إلى التنقل إلى أكثر من منطقة بحسب فرص العيش ضمن الأراضي اللبنانية، وبالتالي عملية انتقال الموروثات الاجتماعية والثقافية من المجتمع الأصلي، ويقع العائق الأكبر على الأسرة في عملية الحفاظ على هوية الطفل السوري اللاجئ، لا بدّ من دور فعليّ في مواجهة ضعف التوجيه الأسري للطفل وتنمية هويته.

للرّقة الجغرافية دورٌ في بناء الهوية للطفل

إنّ التهجير القسري واللجوء جعل الأطفال السوريين منفصلين عن واقعهم الاجتماعي، فلبينة الاجتماعية دورٌ مهمّ في بناء هوية اجتماعية وثقافية للأطفال الذين ينتمون إليها، تبدأ من المعرفة بمناطقهم وطبيعتها وأسماء الأحياء والقرى والمدن المحيطة وطبيعة مجتمعهم المادية والثقافية.

إلى جانب ذلك فرض عليهم العيش في بيئة اللجوء أسلوب حياة مختلفاً، وحرّمهم من الممارسات الطقوسية بشكل عام في مجتمعاتهم الأصلية، وحرّمهم كذلك من التّعاملات الحياتية التي تحدّد شكل التفاعل بين أفراد المجتمع والشعور بالهوية الجماعية التي يتبنّاها مجتمعهم، فالطقوس لها دور في الحفاظ على الهوية من التلاشي في ثقافة الغير على حساب هويتنا الأم.

اللهجات المحليّة في الدولة المضيفة على حساب اللهجات المحليّة للأطفال اللاجئين

تكمن تحديات تشكيل هوية الأطفال والحفاظ عليها في انفصال الأسرة السورية في المنفى عن الأسرة الممتدة في الوطن بسبب اللجوء والهجرة، وبالتالي فقدان الأطفال اتّصالهم بثقافة وهوية مجتمعهم الأصلي الذي يوفر لهم مرجعاً اجتماعياً وثقافياً، وتفكك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ودخول عادات وتقاليد هجينة لدى الأطفال السوريين.

ومن خلال تفاعل الأطفال مع الأطفال الآخرين وتعلّمهم اللهجات المحليّة في بلد اللجوء، سواء في المدارس التي يتعلّمون فيها أو أثناء اللعب في مناطق سكنهم، إن الكثير من العائلات تضطر إلى

التنقل إلى أكثر من منطقة خلال سنوات اللجوء ممّا يعني أن هؤلاء الأطفال يفقدون الكثير من الكلمات التي يتحدث بها أهل والأجداد وتذوب في مجتمعات المنفى وبالأخص البلدان التي لا تتحدث العربية.

«نحن الآباء لنا ذاكرة في أوطاننا نعود إليها، أمّا أطفالنا في المنفى لا ذاكرة يعودون إليها»

إذا تكلمنا بشكل معنويّ فإن الكثير من الأطفال خلال سنوات سيفقدون هويتهم الأمّ، أي إننا نواجه أزمة فقدان هويّة لجيل كامل من الأطفال خاصة مع العدد الكبير للأطفال السوريين في لبنان وكافة الدول التي لجأ أو هاجر إليها السوريون بشكل عام، والحفاظ على هويّة أطفالنا لا يعني الانغلاق أمام الآخر بل مواجهة عوامل تفكك هوية الأطفال السوريين في بلدان اللجوء، والعمل على تفعيل دور المؤسسات الثقافية والتربوية العاملة مع الطفل السوري وتشجيع الأسرة في أخذ دورها في الحفاظ على هويّة أبنائها والإمسك بها من برائن المنفى واللجوء.

مراجع:

1. وسام الدين عقلية، جيل من دون هوية: الأطفال السوريون في المنفى، السورية نت، 30 حزيران/ يونيو 2012.

<https://cutt.us/9djVi>

2. إيمان سلامة محمود علي، المناهج الدراسية والهوية الثقافية، عدد خاص للمؤتمر الدولي الأول لقسم المناهج وطرائق التدريس، 5-6 كانون الأول/ ديسمبر 2018.



تجارب نساء سوريات في المنفى

■ أوراق لا مكان لها من التعريف

هوازن خداج

■ ما لم تلتقطه الصور

وفاء علوش

■ العُربة الآن وغدًا

يارا وهبي

■ منفى ووطن

بيان ربحان

■ سأخونك يا وطني بالاعتراب!

إيمان خليل



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

أوراق لا مكان لها من التعريف

هوازن خداج



هوازن خداج

فنانة تشكيلية، وكاتبة سورية، تعمل في مجال الصحافة منذ عام 2000. لها العديد من المقالات والأبحاث حول المواطنة والمجتمع المدني وقضايا المرأة والأديان، منشورة في عدد من الصحف العربية والمواقع الإلكترونية.

أودّ أن ألفت انتباهكم/نّ إلى أن ما كُتِب هنا يخلو من المبالغة، وإنّ لكلّ منّا تجربة مختلفة في رحلة الشتات، وبالنسبة لي فإن ما يُقرأ الآن مجرد توثيق لأيام تنسحب مني دون أن تنتمي لأيّ زمان أو مكان، فأنا ما زلت «قيد اللجوء»، لم أغانر (هناك) حيث الوطن أو شبه الوطن، ولم أصبح في هذا المكان الذي وصلت إليه بتاريخ 2019 / 9 / 21.

قبل أن أغانر

حين تصبح حقوقك في الوطن مجرد أحلام، عليك إيجاد وطن. هذه الكلمات التي كتبتها على قصاصة ورق لأختصر أسباب الرحيل المختلفة ورميتها في قعر الحقيبة «اللينة» التي فتحت وأغلقت مئات المرّات لكي أجبر دماغي على الانتقاء بدقة ما يجب أخذه أو رميه. ففي كلّ مرة أضيف إليها جزءاً ما من عالمي: ألبوم صور، كتاب، هدية صغيرة من أحد ما عزيز، تفاصيل لا أقوى على تركها، ثم يجبرني الوزن على أن أعيد حساباتي حول الأولويات.

لم أستطع إجبار تفكيري على التخلي عن عالمي، سوى بالإلهاء واختراع «النظريات» التي يمكنها إقناعي بأن خط الزمن سيتصل وحده بلا وثائق، أو تفاصيل وكل شيء قابل للتعويض، وأن هذه الحقيبة هي ذاكرتي. فأنا مع الزمن سأصبح هرمة وستتخلى ذاكرتي عن الكثير، وقد يسقط العالم الماضي ويتهاوى منها، ولا أتذكر شيء هنا، أخلط وجودي مع التفاصيل ويتشظى المكان كلّ، ليقصر أخيراً على كتابين (ثرثرتي، ومرايا- إدواردو غاليانو)، وألبوم واحد جمعت فيه السنين الأولى لولدي، لكل عام صورة فقط، أما بقية لحظاته فلا مجال لأخذها عنوة من هنا.

أردّد كلمات غاليانو (اللامرثيون يروننا. المنسيون يتذكروننا. عندما نرى أنفسنا نراهم. وعندما نغادر، هل يغادرون؟). أشعر أنني صرت هرمة بذاكرة لحياة طويلة في الوطن تم اختزالها إلى 23 كغ، الوزن المسموح للشخص في الطائرة.

أنا غريبة

لا يهمّ ما يجول في خاطري لكن عليّ أن أبتسم، أحاول اختيار ابتسامة تناسب المكان الجديد، أجد أنّ كلّ ابتساماتي مهترئة ومكسورة الأطراف، شيء ما يدفعني للبكاء أو للصراخ، أعتقد أنني نسيت وجهي وابتساماتي ولمعان عينيّ هناك. أعود لاختراع نظرياتي وإقناع نفسي بأن المكان ليس همًّا، كلّ الأماكن متشابهة.. راقبها فقط، أعيدي تركيبها كأجزاء «البازل»، ابحتي عن سحر المكان واندھشي بمدينة جديدة إسمها «ستراسبورغ». أتمسك ببعض الكلمات (بونجور وبونسوار) لألغي عني شعور الغرباء أنها مفاتيح النجاة الأولية.

ألتقط صورًا للشوارع وللأبنية، أحاول أن أكون «سائحة»، لكن ذاكرتي تتوه في البحث عمّا يجعلني سائحة وكيف يكون شعور السائح؟! أحاول التحرّر من فكرة «السياحة القسرية»، يتصاعد شعوري بأنني غريبة ولست سائحة، فالوصول إلى هنا هو حياة أخرى وموت آخر.

اليوم التالي

إنه ليس اليوم التالي برونزامة الأيام، لكنه اليوم الذي توجّب علينا فيه أن نحمل حقائبنا من جديد لنبحث عن مكان نبيت فيه، نضع الحقائب أمامنا وتتوه تمامًا، نحن الغرباء لم نتعرّف على المدينة أو على أحد، ينقذنا الاتصال بمن نعرفهم، لتأمين «مستلزمات الغرباء» مكان للمبيت (أوتيل ما)، ومكان قريب للأكل. نمكث هناك أسابيع بانتظار موعد «البصمة»، العلامة الأولى التي تجعلنا على القيود الرسمية لبلد آخر لم نصرخ فيه صرخة الولادة.

تستقبلنا موظفة تتقن عملها، تقوم باستجوابنا، تسجّل أسماءنا من اليسار إلى اليمين، أراقبها كيف ترسم اسمي. مفتاح آخر عليّ حفظه، الكنية أولاً وبحروف كبيرة، واسمي في الدرجة الثانية! بعدها نقل أغراضنا إلى حيث مضيف آخر، إنه «الحكم النعيمي» الذي جعل حياتنا «دلغونا»، كلمة يستخدمها لوصف ما هو جميل، رغم أنه لم يستطع أن يكون في هذا البلد سوى مع كأس ويسكي لينسى أو يتذكر هناك، ويمسك فرشاة ألوانه، ويغني للشيخ إمام (انشر كلابك بالشوارع..) ويفيض شعراً وحديثاً عن الوطن الفلسطيني السوري اليرموكي، ويضحك ضحكته المميزة. هذه الضحكة سيحملها «الحكم الدلعونا» ويغادر هذا العالم، ونحن بعيدون عنه «قسراً» بعد أن «أجبرنا» على الانتقال إلى مدينة أخرى «ترانسفير» تختارها الدولة الفرنسية حسب توفر الشواغر للسكن المؤقت. لقد نُفي «الحكم» عن متره المخصّص للموت، غادر دون «حقّ» الموت بالوطن، ليحيى الطاغوت!

آثار العابرين

في مكان ما يُدعى «كادا أدوما» أرقب الجدران البنية المهترئة، أستمع إلى الأصوات المختلفة. أنتبه

إلى أنني أحصي بقع الوسخ على الأرض، أرفع رأسي، أهزه مرات إلى الخلف لأبعد الصدمة، أكرّر السؤال على المساعدة الاجتماعية، هل هذا هو مسكننا؟ كم يوماً سنبقى هنا؟ تقول: «شهوراً فقط بينما تستكملون الأوراق ويصدر القرار». نصعد إلى الطابق الرابع، لدينا غرفتان للنوم و«متنفعات» مشتركة. أتأمل الجدران التي تحوّلت إلى محطة عبور، أفكر بضرورة إزالة آثار العابرين قبلي على هذا المكان لأضفي وجودي إليه. أبدأ بالتنظيف، أقف قليلاً عند تلك البقعة (يد صغيرة) متشبّثة بالجدار، أتردد بمسحها. ثم أتردد بمسح أي شيء. فهذا مأوى الغرباء الذين يتركون بصماتهم في الفراغ، سيكون لنا هنا بصمة مجهولة لمجهولين يقولون: «بونجور وبونسوار»، ويكتبون أسماءهم من اليسار إلى اليمين، الكنية أولاً! أترك الآثار لنبحث عن مكان يبيع خبزاً سورياً أو لبنانياً.

مشاهد يومية

تشاركني الحياة في هذا المكان بقع الوسخ، روائح الطعام، واللغات المختلفة، إنها الموسيقى الخلفية لمشاهد وجودي، وهذا بعض منها.

المشهد الأول: السكّان جميعاً موجودون، لا أحد يُغادر أو يأتي، تعليمات الوقاية من الكورونا ملصقة على الأبواب وعلى الدرج، (ارتدِ كمامة، نظّف، عقّم، احذِر)، تستدعيني المُساعدة لتخبرني أنهم لن يكونوا معنا، تناولني ورقة عليها أرقام الطوارئ في حال الشعور بالإصابة، وبعض الأوراق التي تسمح لنا بالتنزه حول المبنى، وأن الذهاب إلى المدينة للضرورة، ويتطلب توضيح السبب -الخبز ليس ضرورة!- والأفضل عدم التحرك «تحسباً». أسألها: هل هناك مدارس للغة؟ وماذا عن أوراقنا والمقابلة؟ ترسم ابتسامة على وجهها.

إذاً لنبتسم لكورونا، وننظّف ونعقّم ولا نغادر إلا للضرورة، ونتعلّم الفرنسية من اليوتيوب، لكي نكون «بخير»!

المشهد الثاني: كل شيء مُغلق، ألهي نفسي بصنع الحكايات للبشر في الممرّ الطويل الذي يفصل البناء عن الشارع العام، أسحبهم نحو عالمي ليتموا إليه، أبدأ بامرأة نحيفة تصرخ على ابنتها التي تتسلّى بقطف العشب، تعيد الصراخ بلغتها، صوتها محووح منذ أن صرخت (الشعب يريد..). لتجد نفسها في مكان آخر لا صوت لها. يمرّ رجل ضخم مفتول العضلات، إنه «القبطان»، لقد حمل يوماً وطنه على ظهر المركب لكنه سقط في البحر، يخرج بوصلته من جيبه، يحدّد الاتجاه، يعصّ على سيجارته، ويتجه نحو البر «المقعد».

تعلو الموسيقى من نافذة ما، لقد قرّر الشاب «الرئيس» أن علينا أن نكون جمهوراً لـ(ريمكس مرعب) يكرّره يومياً. تخرج ثلّة من النساء يتحدّثن ويضحكن، ففي هذا العالم ما زال هناك من يضحك ويدبك أمام الكازية! يجيب أحدهم على جواله، يرتفع صوته، يتحوّل تنفسه للخطاب، لا يتوقّف أبداً، أفكر بمتلقي الخطاب، «الشعب» الصامت المُستمع لكل هذه الترهات، ترى هل لديه ما يقوله؟ أم أن القاعدة تقول إن المتصل «المسؤول» فقط هو من يتكلم؟ يتعالى الصخب، لا كمادات لضجيج المكان!

أبتعد قليلاً، أراقب الكلاب التي أخرجت أصحابها لتجولهم، الكلاب تفرض الاتجاه ولحظة التوقف لترك علاماتها على الطرقات. ثم أعود إلى الغرفة، أجلس على السرير، أضع اللابتوب في حضني، وأبدأ بقراءة كتاب ما.

المشهد الثالث: الساعة الواحدة ليلاً، لا صمت في هذا المكان، الأطفال غالباً يكون ليلاً، الأزواج يمارسون التآوهات. وأحدهم يمارس صلاة ما، صلاة قاسية، يردد كلماتها كلمة كلمة، وأخرى تتحدث على الهاتف بصوت عال، ترتج جدران الغرفة مع الأصوات، يتحول الليل إلى كابوس، أحاول التفكير في الكتاب الذي أقرأه، في مقالة لأكتبها، في هناك وهنا، لا أنجح في شيء، أتسلى بمراجعة بعض الكلمات الفرنسية، لا تكتمل الكلمات في رأسي لتكون جملة. أنتظر أن يغفو الليل، أو يتأقلم دماغي مع الضجيج، أشعر أن رأسي ليس لي وحدي، أنه مكان لكل اللغات، يتباني حُب خفي للغة الإشارة. أنتزع نفسي من الفراش الذي سأعود للجلوس عليه بقيّة النهار، أردد كلمات بوشكين (أنت ملك.. عش بمفردك، اسلك الطريق الحُرّ، وامض حيث يقودك ذهنك الحُرّ).. (كل شيء عابر، كل شيء سيمضي، وما سيمضي سيصبح أجمل).

المشهد الرابع: يتصل أخي، أتقصي أخبار البلد، الجوع، التعب، القهر والذل، إنهم أهلي يلفظون أنفاسهم لأجل حفنة قوت يومي يزدردونها مع ما تبقى من أرواحهم، تتصدع روحي مع كم العجز الذي أنا فيه. أحاول أن أكون إيجابية، وأقدم أفكاراً خالية من الأعراض الجانبية، أستعمل كلمات لم أعتد قولها، (طولوا بالكن، الله يعين..). أغلق الهاتف، أشعر بأنني لا أشبه نفسي، ويعلق حزني فوقني كحمي خفيفة لا تزول.

أحاول الانشغال بالكتابة والكتب، الانشغال هو الحلّ ريثما يألّفني المكان واللغات والوجوه. أحاول أن أحب هذه المدينة الرمادية، أتجول في ساحاتها وشوارعها المتشابهة، كل شيء مرسوم على المسطرة. أذهب إلى ساحة (الأمويين - ستانيسلاس) تغويني المنحوتات على الجدران، إنها بصمات لوجود مختلف، فهل سأقوى على دفن قلبي في أحياء أخرى لأبقى واقفة كأصنام هذه المدينة؟

المشهد الخامس: أستلم رسالة من أختي، هي لاجئة منذ سنين في ألمانيا، أرسلت لي قصة اسمها «المنديل»، أتوقف عند بعض الجمل (الوقت المناسب لتشغيل الغسالة كما يليق بساعات الهدوء لدى جيرانها الألمان. وقت للهدوء! أين أطفال الحارة، وبائع الغاز المتجول؟ كيف تخلّصوا من ضوضائنا اليومية الجميلة؟). ترتبك مخيلتي وأنا أقرأ عن سيدة العصافير، صاحبة المكنسة كما أسمتها أختي (سيدة مُسنّة من الألمانيات المحبّيات لديها، فقصر قامتها يقبها من خلع عنقها بمراقبتها. تعلق السيدة وعاء خاصاً لإطعام الطيور وآخر للماء، كأنها الوصيّة على طيور الحي، وأحياناً تجدها في غرفة رمي القمامة مع مكنسة أطول منها بكثير تنظف مكان الحاويات، على الرغم من أنه أنظف من كثير من الأحياء في بلادنا. تمنّي أختي إتقان اللغة لتعرف لماذا تنظف؟ وستسعى جاهدة ألا تخبرها أنه ليس لدينا في الوطن مكان كهذا، وستسألها إذا حصلت حرباً ما في بلدها هل يمكن أن تترك العصافير؟ أم أنها ستمتطي مكنستها وتحلق معهم حول الحي؟) أفكر لماذا لم نحمل المكناس؟ وكم مكنسة نحتاج الآن لتنظيف الوطن؟

المشهد السادس: مضى على وجودي هنا سنتان، صرت لاجئة، لديّ حقوق كما لكلّ مواطني هذا البلد، لكنّ يقيني بما قالته (حنة أرندت): «لا أحد يكون مواطنًا في العالم كما في بلده» لم يهتز. أنتظر الحصول على شقّة، لم أعتد البقع والأصوات والوجوه واللغات، ولم أعتد وجودي بعد، أُصاب أحيانًا بارتباك الذاكرة والذكريات، أنسى أين أنا بالضبط، أمارس أيامي كالمعتاد، أتابع الأخبار، أترصد المتغيّرات، أكتب وأنشغل، وفي الليل تنام روحي هناك.

ما لم تلتقطه الصور

وفاء علّوش



وفاء علّوش

كاتبة حقوقية وروائية سورية، من مواليد مدينة حمص في عام 1983، درست الحقوق في جامعة دمشق وتخرجت منها في عام 2005، وتابعت دراساتها العليا في الإدارة في المعهد السوري - الفرنسي «المعهد الوطني للإدارة العامة»، محامية تكتب في مجال حقوق المرأة وتمكينها. نالت جائزة كتارا للرواية في دورتها الخامسة لعام 2019. ينشر لها مقالات رأي بشكل دوري في المواقع والصحف الإلكترونية. تكتب القصة القصيرة والنصوص النثرية. عملت مدربة للدراما في القاهرة ضمن فريق أكاديمي بهدف تمكين الأطفال اللاجئين من الاندماج عن طريق الفن.

لست أدري من أين وكيف تبدأ الأشياء؟ عادةً تكون البدايات أكثر الأماكن جمالاً وحماساً في الحكايات، لكن ذلك قد يصبح عصياً في الحكايات التي تشبه حكاياتنا، الحكايات المتخمة بالقهر والألم، وتغطي مشاهدنا مساحات كبيرة من بقع الدم.

الأمر الأصعب هو أننا لم نعد نمتلك القدرة على قصّ الحكايات، فالحديث أصبح أكثر من أن يستوعبه لسان أو يتحمّله عقل، عدا عن أن أكثر من يفشل في سرد الحكايات هم أبطالها.

كأن ذلك قد حدث البارحة، لا يمكن أن أتخيل اليوم أن عقداً كاملاً قد مرّ، ربما لأن الزمن أصبح مفهوماً معقداً ومتشابكاً في حالتنا حتى أصبحت الأحداث المتلاحقة أسرع من مرور الزمن في حد ذاته، فأصبح إدراك الزمن أمراً غير هيّن.

ربما من الأنسب أن نبدأ بمكاشفة أنفسنا بأننا هرمننا، ليس بالمعنى الزمني فحسب، وإنما بالمعنى النفسي أيضاً، فقد ترك الزمن بصمات واضحة على أشكالنا وأرواحنا، لكننا تأخرنا حتى في إدراك أننا اليوم نختلف كثيراً عما كنا قبل سنوات عشر.

وما هي التجارب إذاً إن لم تشكّل صياغتنا من جديد وتجعل منا (نحن) بطلتنا الجديدة، لكن تلك الجودة التي اكتسبناها لا نفتأ تذكّرنا بما كان عليه قديمنا، وربما تجعله أكثر حضوراً في الذاكرة، ما يثبت أننا لا يمكن أن نسلخ عنه.

من أين أبدأ إذن؟ ربما لدى كل واحدٍ أو واحدةٍ منا كثيرٌ من المحطات التي يمكن أن تشكّل بدايةً لحكايته في الصورة الكبيرة، فمن كتابة شعارات المظاهرات أو تنظيمها أو إرسال الأخبار إلى وسائل الإعلام، إلى سقوط الحلم عند سماع أول رصاصة، وحتى حكايات الحصار والنزوح المستمرة،

أو استشهاد الأيقونات الحقيقية في الثورة أو غياب أسماء أولئك الذين لم يحالفهم الحظ ليصبحوا أيقونات لأن الصورة لم تلتقط وجوههم وأغفلتها. يوجد في جعبتنا ألم أكبر من أن يُحكى.

كنت قد بدأت بالتفكير ملياً في الخروج من سوريا نهائياً حين سمعت دقات قلب طفلي للمرة الأولى، حدث قبل ذلك أن خرجت في رحلات نزوح داخلية كثيرة، كما ذهبت إلى خارج سوريا وعدت بمحض إرادتي على الرغم من الملاحظات الأمنية والاستدعاءات المستمرة، انتقلت من حمص إلى سلمية إلى دمشق أكثر من مرة خلال السنوات الأولى للثورة، لكنني كنت أعول على الوقت وعلى أننا سوف نتصر لا محالة، لأننا أصحاب حق. لكن الزمن لم يكن بالكرم نفسه، ولا أخبار الموت المتلاحقة تركت لنا مساحة الاختيار، عدا عن أن دقات القلب تلك كان لها الكلمة الفصل فيما اتخذته من قرارات فيما بعد.

عزمتنا إذاً على محاولة الرحيل، ترافق ذلك مع احتدام الصراع وإغلاق العالم أبوابه في وجوهنا، لكنني أصبحت أكثر إصراراً على أن أمنح ذلك القلب الحياة الحقيقية التي يستحقها، وأن أخرج من تلك المقتلة التي تسجل أرقاماً قياسية بجثث الأشخاص والأحلام كل يوم.

أتذكر هذه الأشياء اليوم بعد أن منعت نفسي طويلاً من أن أستذكر شوارع مدينتي حتى لا أقع في فخ الحنين، لطالما أشحت بوجهي كلما لاحت صورة المدينة التي كبرت فيها أو تلك التي حملت صباي في أثناء الدراسة وما بعدها، لماذا سأثقل على نفسي بكل ذلك الحنين إذا كانت النتيجة هي إدراك وجودنا في القاع بعد أن أثقلت الهزائم قلوبنا وقضى الأمل نحبنا فينا؟

لا ذاكرة تربطني الآن بالبلاد سوى الصور التي يتناقلها أصحاب الحنين، أستذكر الصور الآن وأعترف لنفسي أنها كانت خائنة في كثير من الأحيان، لا ذاكرة لها مثلما اعتقدنا، تضعنا في مواجهة الشوارع بلقطة واحدة محدودة الكادر من دون أن يكون لها وفاء لما قد يوجد خلف كواليسها، أو تعتم على لون الدماء الذي جرى في هذا الشارع ولا تلتقط صورة الأم التي تجهش بالبكاء خلف النافذة حزناً على حياة فقيدتها.

الصور عاجزة مثلنا أيضاً، فلا تنقل ما تخبئه القلوب، ولا تشرح ما يثير الألم والخيبة في آن معاً، ولا تجعلنا نشعر بالصقيع الذي يعانيه من بقي هناك لأنه ما زال معلقاً بحبال الوطن الهشة.

أتأمل تلك الصور اليوم وأنا أتذكر الصورة الأولى التي التقطتها لابنتي فور ولادتها في المستشفى، كانت تبدو غضة ووردية اللون، لا أدري كيف شاءت الأقدار أن أتابع بعد عدة أيام وفي وقت باركتنا فيه الكهرباء خبر وفاة طفل في مخيمات السوريين بسبب الصقيع، لم تكن حالته الوحيدة طبعاً ولن تكون الأخيرة، لكنّها كانت مفاجئة بالنسبة إلى أمّ حديثة ترى الحياة ولادة، وتتحصن بأمل الولادة الجديدة.

رافقني بعد ذلك شعور بالذنب لن ينتهي بسهولة، حدث ذلك في وقت بدأنا فيه نتعامل مع مدّخراتنا من وقود المدافئ بتقنين مكثف كي لا تشعر صغيرتنا بالبرد فيما بعد، وبدأنا نعدّ خطة الرحيل، ونحاول تذليل العقبات التي تقفز في كل مرحلة.

بدأ الشعور بالخوف يطغى على الشعور بالذنب، على الرغم من أنني اختبرت التحقيقات والاستدعاءات ورهبة الوقوف على الحواجز وتطاير الرصاص فوق المظاهرات، وشممت رائحة

الدم في الاعتصامات، لكن هذه التجربة كانت أكثر صعوبة ووهراً، لا لأنها تتعلق بحماية طفلتنا فحسب، وإنما لأنها تخفي في كواليسها عجزاً وشعوراً متفاقماً بالذنب، ذلك أننا في هروبنا هذا نحاول إنكار أننا تركنا خلفنا أطفالاً كثيرين عجز ذووهم عن إيصالهم إلى بر الأمان.

هل تقاوم العين المخرز؟ كنت أو من أنها قد تفعل، لكنني في تلك اللحظة كنت أعجز عن المقاومة وأستمر في الهروب لأتخلص من أسر الخوف، ربما هو خوف الطبيعة الأم الذي ورثته النساء كي تؤمن استمرار الحياة بالولادة من جديد.

بدأ المخرز بالاقتراب أكثر، فما كان مني إلا أن تعجّلت بالهروب، وقد خبّأت في حقيتي شعوراً بالذنب تجاه كل من لم يستطع ذلك، كانت الحياة قد أصبحت بمثابة دين يكبلني، ولأنني لم أنجح في حماية حياة الآخرين اخترت أن أحمي الحياة الوحيدة التي منحني العالم المقدرة على حمايتها.

أذكر الآن تمامًا حالة البكاء التي تملكنتني وأنا أصل مطار البلاد الثانية بعد رحلة دامت طويلاً، كانت الأشياء تبدو من الغرابة بحيث لم أتمكن من إخفاء الدهشة التي تملكنتني، كنت كمن يكتشف الحياة للمرة الأولى، أبهرتني الأضواء بعد عتمة مادية ومعنوية دامت طويلاً في البلاد التي أتيت منها، لقد كانت تلك هي ولادتنا الثانية.

لم أتمكن من استيعاب الأحداث والأشخاص من حولي على الفور، حتى إنني كنت أعجز عن استخدام الجمل والمفردات بشكل جيد أو التفاعل مع الأحاديث مثل أي إنسان طبيعي، كنت أشبه بمن خرج من الكهف بعد نوم بدا طويلاً، يا إلهي: «كم لبشاً»؟

سبع سنوات مرّت منذ بدء الثورة السورية قبل أن أتخذ قرار الانفصال النهائي عن البلاد التي كنت عليّ استعداد أن أمنحها روعي مثلما منحتها قلبي، ربما يقول أحد ما في أيّ مكان من العالم: إن ذلك لم يكن سوى استسلام سريع وإن ولادات الشعوب الثانية عبر الحركات والثورات تتخذ زمنًا طويلاً قد يمتدّ عقوداً، ربما يتهمنا البعض بالخيانة والتخلي، كل ذلك وارد وقد يكون حقيقياً في جزء منه، لكن ذلك لا يعبر إلا عن جزء صغير من الصورة ويجعلنا نطلق الأحكام وفق مشاهداتنا المحدودة من زاوية ضئيلة فقط، ومن دون أن ندرك الأبعاد الأخرى للقرارات التي قد يتخذها الآخرون أو قد يرغمون على اتخاذها.

ذلك الجزء المخفي من الصورة التي لطالما كان سبب الخلاف الجذري بين الأشخاص، بعضهم مع بعض آخر، وهو ذاته الذي سبّب الشرخ والقطيعة بين فئات السوريين وشرائحهم، وهو الجزء الأهم الذي تجاهلته كاميرا الإعلام، ولم تعبأ به مؤتمرات مجلس الأمن، ولم تحتمله نشرات الأخبار اليومية، ذلك الجزء الإنساني البسيط غير المرئي وغير الملموس الذي يجعل من الإنسان إنساناً، إنه الخوف والرغبة في عيش حياة آمنة ومستقرة.

قد أختلف اليوم أيضاً مع كثيرين بخصوص حكاية العودة إلى الوطن، وربما ما يزال صوتي مختلفاً بالنسبة إلى رأي كثيرين ممن يودون أن ينشأ أبناؤهم في بلادهم الأم، ويتعلموا لغتها، ويستذكروا أصولهم كي لا تصبح طبيّ النسيان، غير أن ذلك أيضاً لم يعد من أولوياتي اليوم، إذ إنّ الوطن الذي حلمنا به يختلف عن ذلك الوطن القابع في غرف الذاكرة الخلفية، لأنه لم يكن إلا

منفًى حقيقياً لا يمكن أن أتمنى العودة إليه أو أن أحلم بأن تنشأ ابنتي فيه، خوفاً من أن تشلّ روحها الهزائم التي عشّشت في أرواحنا.

إن أكثر ما يمكن أن أحلم به اليوم في منفاي الأخير هو سرير دافئ لابنتي، مثلما أحلم به للأطفال جميعاً، ومدرسة تستطيع أن تحصّل فيها تعليماً محترماً من دون شعارات وأيديولوجيات، ومكان يمكن أن يكون لصوتها فيه الحرية الكاملة من دون أن تعاني من كمّ الأفواه أو أن يسوقها بسببه المحققون إلى أقيّة التحقيق.

لقد أصبح صراع النساء السوريات اليوم صراع وجود أكثر ممّا هو صراع قضايا، وكأنّ الطبيعة تخبرهنّ أن وجود الإنسان السوري ومسؤوليّة حمايته هي مسؤوليتهنّ، الحكاية ربما ليست جديدةً، فكثيراً ما عمّرت النساء الأرض، وكثيراً ما كنّ السبب في إعادة البناء فوق تلال من الخراب، لطالما حملنّ همّ الإعمار فوق أكتافهنّ مثلما كان لهنّ فضل الولادات الجديدة التي تستطيع إعمار الأرض مجدّداً، إنها دورة متكرّرة إذاً.

أعادتنني تلك الفكرة إلى البحث في قضية ما زالت عصيّة على الفهم، وهي قضية التاريخ الذي يعيد نفسه، فلو كان للزمن شكل إذن فلا بدّ أن يكون شكل الدائرة بحيث يعاد ويتكرّر كل شيء فيها مراراً، ربما يكون ذلك هو السبب والعلة لأننا لا نتعلّم من أخطائنا، لكنّ الزمن في الغالب لا شكل له سوى ذلك الذي اخترعناه كي نقوم بإحصائه وإدراكه.

ولأنّني لم أتمكّن حتى اللحظة من حلّ أحجية الزمن والتاريخ، أنكفئ على نفسي مجدّداً وأطرد من رأسي صراع المصطلحات وتزاحم الأسئلة الوجودية، وأعود إلى حضن ابنتي مجدّداً في كل ليلة حتى أستطيع أن أمنح نفسي طاقةً جديدة تكفيني لأستمرّ معها في ذلك الطريق، وأغفو في انتظار أن أولد مجدّداً في صباح اليوم التالي.

العُربة الآن وغدًا

يارا وهبي

فنانة سورية أطلقت موقعها الإلكتروني الخاص بالرسم بعنوان (رحلة مع الأرواح) في عام 2020: <http://seelenreise.myshopify.com/>، مترجمة عن اللغة الألمانية، صحافية ومراسلة لعدد من الصحف اللبنانية والعربية مثل الحياة النديية والعربي الجديد، موظفة سابقة في دار الأوبرا السورية، كتبت عددًا من المسلسلات الإذاعية للأطفال، تخرجت في جامعة دمشق للتعليم المفتوح/ قسم الإعلام والصحافة، لها رواية قيد العمل بعنوان (هكذا أنا.. هكذا عاشوا).



يارا وهبي

في عام 2012 حطت قدمي في غابات ألمانيا الكثيفة فجأةً بفضل قصة حبّي الفريدة، من قلب دمشق إلى قلب ألمانيا الأخضر، إلى مدينة صغيرة، وصلت. لا ضجيج ولا فوضى ولا شيء يشبه ما تركته خلفي، سُكون لم أختبره في أيّ مدينة من مدن سوريا، ولا حتى في القرى البعيدة. منزل صغير دافئ، وأناس بعيدون، وملامح الحياة كلها جديدة. الحرب في سوريا لم تكن بعد قد بدأت والحرب في ألمانيا منذ زمن ليس ببعيد قد انتهت، لكنّ الألمان يبدوون للوهلة الأولى أنهم لم يعرفوا طعم الهزيمة، جديون نشيطون ويصبغهم العناد، فيدون أحيانًا كالأحجار أو الصخر.

تجربة المنفى، تجربة الزواج، تجربة سوريا الجديدة التي لم تكتمل.. كل هذا كان تجربتي أنا وحدي.

في هذا المنزل الصغير أخبار المحطات العربية تُبثُّ على مدار الدقيقة، كي لا يفوتني خبر انتصار الحرية.

في اليوم متّسع من الوقت لقراءة كتاب وللاهتمام بقطعة أو للجلوس في الحديقة، أما اللغة الألمانية فلا بُدَّ من تعلّمها وعلى طاولتي قاموس كبير، أوراق كثيرة ومصنّفات لا تحصى مليئة بالكلمات الجديدة.

يبدأ يومي قبل أن تقرّر الشمس أن تأتيني، أركب قطارًا متّجهًا إلى مدينة، لألتحق بكورس اللغة هناك، ففي مدينتي لم يكن الغباء حتى اللحظة كُثرًا، ولم يكن افتتاح صفّ لتعلّم اللغة الألمانية أمرًا مُلحًا.

في محطة القطار الثلج متراكم والهواء بارد وكل ما أرتيه يبدو خفيفًا، أفف في مهبّ الريح أنتظر قطارًا لن يتأخر أبدًا. كل من حولي يحمل كتابًا ويقرأ، وأنا أقاوم أن أتجمّد. أواسي نفسي فأكرّر،

لن يتأخر القطار ولن أتجمّد.

كانت تلك السنة هي السنة الأكثر برّداً وسنة البدايات الأصعب.

كلّ البدايات صعبة، من صعود القطار إلى حجز التذاكر، كتابة الوظيفة والتعرّف بالمواد الغذائية الجديدة، فلا دكاكين عربية في مدينتي ولا محلات لسندويش الفلافل. المواعيد مقدّسة فلا تتأخّر عن موعد حتى مع زوجك.

كل البدايات صعبة، كلما حاولت الالتزام بالمواعيد تأخّرت أكثر. وكلما حاولت نطق الكلمات بدقّة تلعثمت أكثر. وكلما حاولت ألا تبدو غريباً أصبحت اللون الأفتح.

الكلّ ينظر إليك، ربما يترقّب خطأً أو زلّةً، وأنت تراقبهم جميعاً لعلّك مع الوقت تتقن اللعبة وتصبح بيدقاً من بين البيادق أو ورقة من أوراق (الشّدة).

في كلّ البدايات صعبٌ عليك أن تنسى.. وماذا أنسى؟

الوطن والأصدقاء والجيران ومكتب الجريدة، ذلك المكان وتلك الطاولة وزملاء المهنة، أن تنسى أصواتهم وهم يتناقلون ما كنا نسميه قبل الثورة خيراً أو ضربة.

عليك أيضاً أن تنسى ألوان الطبيعة وأشكال البهجة والأماكن الجميلة التي صنعت لك هناك موقعاً ونعمة.

عليك هنا إنجاز المهمة الأشقى، أن تصنع الألفة، وإذا تمكّنت من ذلك فستنجو.

باب الألفة هو المعرفة. أن تعرف العادة، أن تحسن فهم الثقافة، أن تفهم نوع الفكاهة وفحوى النكتة. أن تتحرك في بلد الحربة في حدود المسموح والممنوع، أن تصبح جزءاً من القانون، فالهفوة سيعتبرها الألمان، منك أنت الغريب، أكبر مشكلة، سيتركون الأزمات كلها التي تحدث في البلاد، وينظرون بعدسة المجهر إلى فعلتك السوداء التي لا تُغتفر ولا تُنسى، فعليك ألا تُخطئ.

بمرور الوقت، إن تجرّأ أحدهم على الخطأ في حقك، حتى لو بكلمة، سوف تؤبّه بقسوة كما لم تكن تفعل، فقد تعلّمت أن تتسامح كما يتسامح الآخرون، وأن تغضب بموجب القانون.

قائمة النسيان تقصر، وقائمة المطلوب تطول.

أن تفقد الحنين هو أن تعيش قنوعاً في بلاد المنفى.

مرّت السنوات بسرعة، عشر سنوات عبرت.

أحاطتكَ العناية الإلهية بالأصدقاء الألمان المخلصين، فهم إمّا أن يكونوا إلى جانبك أو لا يكونون أبداً، وأنت فعلت كل ما يجب عليك فعله كي تندمج، تحدّثت بلغتهم، فهمت نوع مرحهم، قرأت أخبارهم وكتبهم، حتى أنك فقدت بالتدريج محطاتك العربية واحدة تلو الأخرى، ومن دون قصد لم تعد تتصل بأهلك في كل يوم أكثر من مرة، ومن دون انتباه أو نية لم تعد تتذكّر الأحاديث القديمة، نسيت مدخل البيت وصوت الجرس في منزل أهلك. أصبحت الذكريات أشباحاً أو أنصاف صور.

سوف تعلّمك الغربة معاني جديدة للألم، وتمزّق هويتك القديمة، وتصنع لك هوية من خشب،

لا يزول محتواها إلا بالحرق.

لقد حصلت على الجنسية، ولم تفوت فرصةً انتخابية، فأصبح لك منذ سنوات صوتٌ لا يُخفق.

كل الفصول السنوية اجتازتك، الشتاء في ألمانيا بارد وقاس، أما الخريف ملوّن ساحر، والربيع يُخرج الألمان من جحورهم ليهتمّوا بالحديقة، والصيف حارّ مزعج، والألمان بعد كل هذه السنوات يسألونك: لماذا تؤذيك الحرارة وأنت البدويّ القادم من سوريا؟

كل الأعياد الألمانية المسيحية والقومية حفظتك، والتاريخ في ألمانيا في كلّ المواقع لمسك، ومنه تعلّمت الكثير. فوق هذا الجسر مرّ الحلفاء، ومن تلك القلعة رصد الألمان جميع التحركات، وبسبب الغرور والحمق صنعت ألمانيا الحرب، ولم تستطع النصر.

لم تعد تقارن وتقول يوماً سننهض ونعمّر سوريا كما فعل الألمان، وحين بدأت تنسى المقارنة بين هنا وهناك، نسيت هناك.

أصبحت تشغل حقيقةً من دون أيّ تزييف أو إجبار بما يشغل بال الألمان، ومن بين ما يشغلهم ويشغلك هو راتب التقاعد، وأين ستمضي آخر محطات العمر.

كلّ البلدان متاحة لإقامة طويلة أو رحلة أو استراحة إلا بلدك، كلّ العائدين من هناك يرجونك ألا تعود حتى بهدف الزيارة، فلن ترى دمشق إلا حطامًا.

أنت واللاجئون الذين جاؤوا إلى ألمانيا تغيّرت كثيرًا وتغيّرت ملامح المدينة، فأعدتم إلى ألمانيا الدكان وأدخلتم دفتر الدين، نشرتم أطعمة مختلفة، سمع الكثير من الألمان موسيقاكم ومنهم من غنى معكم، وتبادلتم التحية، ورسمتم لونا جديداً، وحاول كثيرون أن ينجحوا.

منفى ووطن

بيان ربحان

بيان ربحان (م. 1986)، ناشطة سورية من مدينة دوما في الغوطة الشرقية بريف دمشق. كانت منتسبة إلى جماعة القبيسيات، قبل أن تنشق عنهن مع انطلاق الثورة السورية. اعتقلها النظام السوري مرتين في عام 2012، وفُصلت من كلية الجغرافية بجامعة دمشق، بعد اعتقالها الأول، بينما كانت تستعد للتخرج. نظمت مع صديقات «تنسيقية ثائرات دوما»، افتتحت مركزاً تعليمياً للأطفال في دوما في نهاية 2012. كما أسست مكتب المرأة التابع للمجلس المحلي في دوما، وانتُخبت لعضوية المجلس المحلي في 2016. عملت بعد خروجها من سورية إلى تركيا في 2018 على ملف الناجيات، ولجأت مؤخراً إلى ألمانيا.



بيان ربحان

«لن تكوني في ألمانيا رئيسة مكتب المرأة، ولن تجدي فرصة عمل بسهولة، عليك أن تبدئي ليس من الصفر، بل من تحت الصفر، هنا حيث لا أحد يعرفك».

هذه الكلمات قالها زوجي لي في اجتماعنا الأول الذي كنا نخطط فيه لرحلة السفر إلى ألمانيا، اعتقدت وقتها أنها مزحة منه، لكن بعد وصولي واستقراري في ألمانيا، لم تصبح حقيقة فحسب، بل فاجعة أعيشها بشكل يومي.

لم تكن الهجرة أو اللجوء خياراً لي، بل تحمّلت الضربات كلها، من حصار وكيماوي وطيران وغيرها من الأسلحة التي قتلنا بها الأسد، مقابل أن أبقى في بلدي وأتابع حلمي، حلمي الذي أصبح حقيقة في ظلّ حرب ضروس فتكت ببلدي. لطالما حلمت بأن أكون ذات شأن في بلدي وأن أصل إلى منصب سياسيّ أستطيع من خلاله إحداث تغيير في واقع النساء في بلدي. وقد دفعني هذا الحلم إلى أن أشارك في الثورة السورية منذ انطلاقتها.

لا أذكر يوماً مرّ عليّ خلال ثماني سنوات قضيتها في سوريا، أكثر من سبعة أعوام منها في الغوطة الشرقية، والبقية في الشمال السوري، من غير عمل أو اجتماع أو مخطط أعمل عليه من أجل مشروع جديد، أمّا الآن فأيامي متشابهة.

حدّثت نفسي لأهدئ من روعها فقلت لها: «لم تختاري الهجرة أبداً، لقد أخرجوك بالباصات الخضراء اللعينة، لا تجلدي ذاتك فتلك الحرب الدولية لم تكن تحمل معها إلا خيارين، الموت أو الخروج، لملمي جرحك وإياك أن تبكي أمام أحد، واحتفظي بذلك الجرح لنفسك، فلا أحد يعنيه هذا الألم، أحدهم سيقول لك: إنني أتمنى أن أكون مكانك فأنت في بلاد الفرص والنعيم، وآخر سيقول: اشكري الله لأنك ما زلت على قيد الحياة، أمّا المتضامن معك فسيقول لك: ابدئي حياتك

من جديد. لذلك لا تخبري أحداً.. وقفي، فكم ردّدت: نحن قوم نُجيد البدايات الجديدة، هيا فهذه البلاد تنتظرك».

بدأت أبحث عن مفاتيح أتمكّن من خلالها من الاندماج في مقرّي الجديد، فبحثت عن كورسات للغة، واصطدمت بالإجراءات الطويلة المعقّدة، وعندما بدأت رحلة التعلّم، أدركت أنني لم أكن ألاحظ تقدّمي بالعمر إلا الآن، فاللغة تحتاج إلى عمر أصغر وممارسة أكثر لتقنها، وبدأت أتخبّط في البحث عن فرصة للعمل أو التعليم، لأعود وأصارع من أجل الحصول على أوراقي الرسمية التي حرمني منها النظام السوري بعد اعتقاله، وأدفع آلاف الدولارات مقابل ذلك، وأحرق دمي وأعصابي وأنا أنتظر تلك الورقة وأبحث عن أخرى، والكارثة تكمن في أوراقي الجامعية التي جدّدت حزني ووجعي بحرمانني من التخرّج بعد الاعتقال.

الناس هنا مختلفون، ليس السوريون والألمان، أو العرب والألمان والجنسيات الأخرى. لا، السوريون هنا مختلفون جدّاً عن أولئك الذين عشت معهم. أغلبهم موجود هنا منذ أكثر من خمس سنوات، قسم كبير يسمّي ما حدث في سوريا أحداثاً أو أزمة، وقسم يقارن بين ألمانيا الباردة وسوريا التي تعجّ بالحياة الاجتماعية، وقسم قليل فقط يشبهني، ذلك الذي يقول إنها ثورة..

فاتخذت قراراً بالآبني علاقات إلا مع الذين يؤمنون بالثورة السورية، وأن أغلق بابي على نفسي، فلدي الكثير من الأصدقاء والأحباء الذين أتواصل معهم عن طريق الإنترنت، وفعلاً شعرت بالارتياح، ولكن..

كان أول موقف عنصري أعرّض له عندما ذهبت إلى مركز المدينة، ووقفت على محطة الباص، وجاءت سيّدة ألمانية متقدّمة في العمر، ألقيت عليها التحية، فأخرجت محفظتها وقدمت لي عشرة يورو، سألتها ما سبب ذلك، فقالت لي: اشتري فطوراً لك. قلت لها: شكراً لقد تناولت فطوري قبل أن أخرج من المنزل. لتردّ عليّ: من أين أنت؟ فقلت لها: من سوريا. فقالت لي: لماذا تلبسين هذا اللباس اخلعيه فأنت بعيدة عن سوريا، لا تلبسي هنا الحجاب. فذهلت، لم أتوقع أن تقول لي ذلك، فقلت لها: أنا أحبّ لباسي وهو يعبر عن ثقافتني، لا أحد أجبرني على ارتدائه. وقبل أن أكمل انفعالي، جاء الباص وأنقذني من هذا الموقف.

وتتالت المواقف بعدها..

في البداية كنت أعدها وأذكرها، فيما بعد لم يعد الأمر مهمّاً بسبب كثرتها، حقيقةً لم أتوقّع أن أتعرض يوماً لهذه المواقف كوني محجّبة، بل أول فكرة كانت عندي هي أنني سأكون في بلد الحريات وتقبّل الآخر لأفاجأ بوجود التئمّر والعنصرية وما إلى ذلك.

ولعلّ أقسى صراع أعيشه هو وجودي بعيدة عن أهلي ورفاقي الذين ما زالوا يعانون ويعيشون في عدم الاستقرار، وقد بدأت أنا حياة جديدة، فلست هناك لأتقاسم معهم همومهم، ولا يعجبني هنا الذي يستنزفني من داخلي.

أمّا الموقف الفاصل الذي سبّب لي اكتئاباً نفسياً فهو الانتخابات الألمانية حيث بدأت حملات المرشّحين وبرامج الأحزاب المتنافسة. وعلى الرغم من ضعف لغتي، حاولت أن أفهم ما يحدث. بكيّت بحرقة، فهذا ما كنت أحلم أن أمارسه في بلدي، وما طمحت إليه هو أن أترشّح للانتخابات،

فهرعت إلى جهاز الكمبيوتر والهارد الذي أحفظ فيه جميع ذكرياتي وبحثت عن انتخابات المجلس المحلي لمدينة (دوما) الدورة الخامسة، عندما فزت عن مقعد التعليم فابتسمت وبكيت. ثم سألت نفسي: هل سأتمكن من الترشح للانتخابات هنا في ألمانيا؟ لحظة لماذا في ألمانيا؟ هل أصبحت سوريا والعودة إليها ضرباً من الخيال؟

أه من كل هذه الأفكار والهواجس التي تكبّل روحي، نحن الذين أتينا إلى أوروبا في منتصف العمر، لم نتمكن من متابعة دراستنا في بلدنا بسبب الثورة، ولا أحد يعترف بعملنا هنا من غير شهادة. كثيرة هي الليالي التي تمّيت فيها الموت، أو سألت نفسي: لماذا لم أمت هناك في تلك البقعة؟

لم أتوقّف أسبوعاً عن زيارة الطبيبة أو إجراء التحاليل، فتلك السنوات تركت آثارها في جسدي وأبقت ذكرياتها فيه لتنال منه.

في ذكرى الثورة خرجت إلى فرانكفورت لأشارك في المظاهرة، ليصدمني العدد، فلم نتجاوز العشرين شخصاً. كانت المظاهرة مملّة، وفجأة هجمت مجموعة من الشبيحة المؤيدين للأسد على المظاهرة، فتدخلت الشرطة لفضّ الاشتباك. ارتفع الأدرينالين عندي، وشعرت بسعادة غامرة، للحظة تخيلت إطلاق النار، لأستوعب أن هذا لم يحدث، لسنا في سوريا.

(داني) صديقتي الألمانية التي كانت تتابع نشاطي أثناء وجودي في الغوطة جاءت لزيارتي في منزلي، وقد كانت سعيدة للقائها بي، وأهدتني كتاباً لجبران خليل جبران، فقلت لها: هذا ما ينقصني، هجرة وجبران. وانفجرنا ضاحكتين.

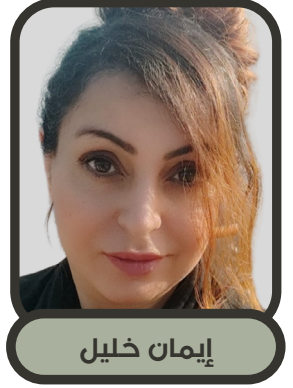
سأتمكّن من اللغة الألمانية أولاً، نعم، هذا هو هدفي الحالي لأعود وأقف على قدمي. فرص العمل صعبة جداً، والتعلّم أيضاً، كوني تجاوزت الثلاثين. لذلك سأعمل في مهنة لن يشكل حجابي عائقاً فيها. نصحتني إحدى الصديقات بمهنة، وبدأت الإجراءات التي تمكّني من إيجاد فرصة عمل فيها. لكنّ الأهم هو حلم الدراسة الجامعية، سأدقّ بابه من جديد، لكنه مؤجّل حالياً.

نعم، نحن الذين نجيد البدايات، نحن الذين صمدنا في الحصار، وفي كل ذلك الدمار. نحن أنفسنا الذين نُهزم في كل ليلة تمرّ علينا في هذه الغربة، وفي بلاد اللجوء التي لا تُدرك قيمتنا، وتحكم علينا من خلال أشكالنا الخارجية، نحن الذين هرب الموت منّا في كل طريق اقتربنا منه.

أتعرف ما هو أول سؤال سألته لزوجي عندما وصلت إلى ألمانيا: إذا متّ هنا أين سأدفن؟ فاستغرب زوجي من سؤاله وقال لي: ما هذا السؤال؟ فأجبته: وهل يحيا الثائر لفترة طويلة بعيداً عن أرضه.

سأخونك يا وطني بالاغتراب!

إيمان خليل



إيمان خليل

كاتبة وحقوقية سورية، من مواليد الغوطة الشرقية، إجازة في الحقوق والدراسات الإسلامية، وتتابع حاليًا ماجستير علوم سياسية في مدينة إسطنبول، لها عدة دراسات منشورة.

كثيرًا ما استوقفتني بيت امرئ القيس:

وقد طوّفتُ في الآفاق حتّى
رضيتُ من الغنيمة بالآيابِ

فأنا الباحثة عن كلّ أنواع الترف الإنسانيّ وسط أوطان تدمي الشفاه دون أن تُقبّلها.

سألت نفسي مرةً إن كان سيعرفني هذا الوطن العالق في حنجرتي بعد أن غيّرت الغربة ملامحي، أو إن كان قادرًا على أن يستحضر طيف أبنائه؛ وهو الوطن الذي بالكاد يبتلع أنفاسه غارقًا في الدماء بين الشهيقة والزفير. هل ما زال من الصابرين؟!

في الغربة لا تمتلك إلا ذلك الشغف لتحقيق هدفك الذي ترنو إليه، بينما ينمو شعور الانتماء والحنين إلى ذلك الوطن المغروس حبّه في وجدانك، فلا يفارق خيالك. حتى أزماته نشعر بها أضعاف ما يشعر بها القاطنون فيه، ويصبح الوطن أغلى وأثمن.

في الغربة نحفظ بتلك الصورة المشرقة عن الوطن وعن إيجابياته، ونتجاوز عن سلبات العيش فيه، كما هو حال العاشق الذي لا يرى من معشوقه إلا كلّ جميل، ويعمى بصره وتعمى بصيرته عن كلّ قبيح.

في الغربة يصبح للصدقة طعمٌ ونكهةٌ أخرى، ومعنى أعمق، ويصبح الأصدقاء عائلتك الجديدة التي تستند إليها في الأزمات وحين الوقوع في مأزق، فتجمعك بهم هموم واحدة، وتسامرهم بذكريات وطن أقصيت عنه لظروف القاهرة.

ساق البامبو

كنت أرى الوطن عبارة عن حقيبة سفر أحملها، ربما تكون ثقيلة ومُجهدة، لكن وكّعي بالسفر والترحال والمغامرة كان السبب وراء انجذابي إلى الغربية، بشرط أن يترافق معها بعض الشعور بالأمان والاستقرار واحترام إنسانيتي، لكي أستطيع أن أكون فاعلةً ومنتجةً ومعطاءةً، ولكي أحقق الاستمرار والنجاح.

كل بقاع الأرض جميلة وكل الشعوب تمتلك جانباً من الجمال، وأستطيع التأقلم معها والانتماء إلى هذا المكان الجديد لأنه أصبح يشكّل جزءاً من حياتي وتجاربي ومسيرتي. أستنشق هواءه، وأستشعر همومه، وألتقط الجمال فيه، ولكن بشرط أن تتوافر فيه بعض الشروط، ومنها: الشعور بالأمان، والابتعاد عن العنصرية والتصنيف والتثمر والتعميم والنبذ.

أحبّ وطني، لكن لست أرغب في الموت فيه، أحبّه أن يكون قوياً وجديراً بأن نعيش فيه بكرامة، أن نؤمن رغيف الخبز بكرامة ولقمة العيش بكرامة، لا أفكر بالموت فيه لأنني كساق البامبو أطلق جذوري حيث أكون، وأنمو وأتكاثر حيثما أريد، على الرغم من كل الظروف، فأنا من أطلق أشرعتي للإبحار.

هذا أنا. نعم كساق البامبو، فلقد أحرقت ورائي سفني. وطالما توافرت الشروط المناسبة فأنا أنا في غربتي وفي أسفاري، وأعشق العيش والموت في ساحة كبريائي.

ثمّ لنكن أكثر واقعية، ففي الماضي كان النفي عن البلاد يعادل القتل والإعدام، فالغربة تخنق الروح، حتى تستكين وينطفئ سراج الحنين، حين تحط الرحال في الوطن في نهاية الحكاية.

فهل سيتعرف عليّ وطني بعد أن تغيّرت ملامحي، أم أثقلته الدماء وتعب السنين لينسى؟ أم كان من الصّابرين؟!

لكن في وطني تُعتبر الكرامة والحريّة ترفاً، والإنسانية مستباحة والعيش الكريم ضرب من الخيال، والدماء مستباحة، والاختلاف لعنة، والتفكير تهمة، فلا كرامة لنبّي في قومه ووطنه.

ثقوب دمشق

لأزقة دمشق رائحة فريدة لا تشمّها في أيّ مكان آخر، ويُقال: إنك تستطيع في أروقتها أن تصغي لأصوات من كانوا ومن راحوا، وهناك روحٌ لدمشق لن تلمسها روحك في مدائن أخرى.

فللوطن نكهة أخرى، نكهة عناقيد معتّقة في الرّاح، فمسقط رأسي دمشق الشام.

نعم يا سادتي، في دمشق أنا غير معنية بالاتجاهات، لا يعينني اتجاه المشرق والمغرب، ولا تعينني الحدود ولا الخرائط ولا موقعي ولا جهة البوصلة، فأنا هي وهي أنا، وعلى الرغم من بهاء الغربية، فأينما وليت وجهك ثمة وجه الياسمين.

نعم يا وطني، إنني أعاني ازدواجية المشاعر تجاهك، فلا أنكر بأنني أشعر بالغربة فيك وبالغربة عنك!

وهنا لا بُدَّ أن أستذكر قصيدة أحمد مطر:

أبي الوطن

أمي الوطن

نموت كي يحيا الوطن

أيّ وطن؟

الوطن المنفيّ

أم الرّهين المّمتهن؟

أم سجننا المسجون خارج الزمن؟

للغربة تجاعيد

هنالك من قال: إنّ للغربة تجاعيداً، ولكي تتأقلم مع الغربة لا بُدَّ لك من تعطيل عدّاد الحنين والتّغلب على ألم الفراق، وستتفاهم عندك معضلة الحدود، ولماذا استحدث الإنسان الحدود التي تفصل بين البلدان!

في الغربة لا تفارق مخيلتك خارطة وطنك، ولا خارطة السفر، ولا خارطة القارّة التي تقطنها، ولا صورة الوجوه التي تنتظر عودتك، والأأيادي التي تلوّح لك في الضفة الأخرى.

وحينما تتعرّض لأيّ موقف عنصري _وقلّما تعرضت لموقف عنصري_ أو تسمع عن أيّ تجربة انتهاك وإهانة للإنسانية، فإنّك ستطلق حينها وابل الدموع، وتراقب عقارب الساعة، وتنفرد لمواجهة الأسئلة: لماذا أنا هنا؟ هل أنا في المكان والزّمان الصّحيحين؟ وهل أحسنت الوجهة؟ هل هنالك حلول للخروج من هذا الشعور الممزوج بالذلّ والهوان؟ وحينها تضيق بك السّبل!

وتخلّص إلى نتيجة مفادها أنك حين تكون غريباً عليك أن تصارع لتحافظ على ما تبقى من إنسانيتك ومن قيمك ومن مبادئك، عزيزاً تشتكي ذاتك لذاتك، وستبقى الصور التي التقطتها في الماضي زوّادة ذلك القلب الكليم.

وكما قال الشاعر أبو الفتح البستي:

وصرت بعد ثوإٍ رهن أسفارٍ

لئن تنقلت من دارٍ إلى دارٍ

والشمس في كلّ برج ذات أنوارٍ

فالحرّ حرٌّ عزيز النّفس حيث ثوى

نعم تورّطت في حبّ السفر والترحال، وأعلم أنّ الغربة لغزٌّ، وأنها تلك المصيدة التي وقعتُ فيها بكامل إرادتي، وقد سرقت ما سرقت من عمري، ولقد كانت قسرية بشكل غير مباشر بحكم الظروف، لكنني أنا من اتخذت ذلك القرار بملاء إرادتي كحلّ لتلك الظروف، ومع مرور الوقت تحوّلت الغربة إلى نوع من الإدمان.

أذكر دائماً بأنه كلما طالت فترة الغربة، تقلّصت ونقصت فرص العودة وفرص الاستقرار في الوطن من جديد.

وللحرب معانٍ أخرى في الغربة:
وفي زمن الحروب والنار سيصبح الوطن لعنةً
والذبح مهنةً، وجواز السفر ذلّة
ونحن نراقب احتضارك وطني على شاشات التلفزة
ونصر وثار بيننا على شاشات التلفزة
ومدتك وقرارك مهجرة
وتصبح أحلامنا مزورة
وحتى عناويننا متشرذمة
ونحن نحيا ونموت ليبقى أبداً أمير المستعمرة
لتصبح القضية الوحيدة التي نقتاتها هي الوطن
فتعاطى أفيون الوطن ونحن عن الحلّ عاطلون
فأجدادنا لنا لاعنون، والأجيال القادمة لنا لاعنون
ونحن حيارى في الترحم على أمواتنا أتكون أو لا تكون
فكم نحن عاطلون.

زيارات خاطفة

في إحدى زيارتي إلى دمشق كنت أباشر معاملة في إحدى دوائر الحكومة، وسأل الموظف: من المغترب فيكم؟
أجبت: أنا.

فسألني: أين أنت مغتربة؟

فأجبت: في إحدى دول الخليج.

فردّ قائلاً: لا تُعتبر دول الخليج دول اغتراب.

تعجّبت من ردّه، لماذا لا تُعتبر دول اغتراب وهنالك حدود تفصل بيننا، وهنالك تأشيرات خاصة لزيارتها وأختام على جواز السفر، وأصنّف فيها كأجنبي ولا أملك فيها حقوق المواطن؟

ربّاه! لقد أرهقتني تلك الشعارات الخاوية من «أمة عربية واحدة» ومن بلاد تُسمى مجازاً (بلاد العرب) ومن العروبة الممزّقة التي لم ألمسها أو على أرض الواقع، لا في الوحدة العربية، ولا في

توحيد العملة، ولا في التكتلات الاقتصادية، ولا في توحيد المناهج التعليمية والقوانين المشتركة، ولا في إلغاء التأشيرات أو الرسوم الجمركية!

أحياناً عندما تصل إلى نقطة الجمارك لأيّ دولة وحدودها، يتتابك ذلك الشعور الغريب بأنك مذنب ومدان مع قناعتك التامة بأنك مذنب ومجرم بدون أي دليل أو مسوّغ، والشعور بأنك قد تكون ملاحقاً من غير أيّ ذنب، وهاجس الملاحقة الأمنية الذي يعتريك، فمن الممكن أن تُتهم بأيّ تهمة وتصبح في خبر كان مثلاً فيما لو كان هناك تشابه بالأسماء، هنالك انعدام للشعور بالأمان من غير أيّ مبرّر أو مسوّغ، ربما لأننا ندرك تمامًا أننا في دول لا يحكمها القانون والعدالة.

كنت أقصد دولة البحرين أسبوعياً، وكان موظفو الجمارك يعاملوننا بلطف طالما أننا ملتزمون بالقانون، وكان الموظف يضع الختم مع ابتسامة مرسومة على وجهه ويُرفقها بعبارة أهلاً وسهلاً بكم ورحلة سعيدة.

طبعاً تتوقف هذه المعاملة على مزاجية الموظف، فمنهم من يرحّب ويستفسر من أيّ منطقة نحن؟ مع الدعاء لأهلنا في سورية، ومنهم من يُغرقنا بروتين الإجراءات والتأخير المتعمّد خلال تنقلنا من نقطة تفتيش الحدودية إلى أخرى.

وفي إحدى رحلاتي إلى تركيا، كنت أنتظر دوري في المطار لوضع ختم الخروج مع أطفال، وقد اجتاحتني رغبة بالتقاط صورة سيلفي لي وكنت سعيدة بالصورة، فجاء موظف الأمن وطلب اصطحابي للتحقيق من قبل ضابط الأمن، فرافقته بهدوء.

سألني الضابط: ألا تعلمين بأن هذه منطقة أمنية والتصوير فيها ممنوع، ويمكن ملاحقتك على هذا الفعل؟ فأجبت: مرحباً، أعتذر فقد غاب عن ذهني ذلك، إنما هو شعوري بالملل والرغبة في توثيق الذكريات علماً أنني درست القانون، وليس لدي أي غاية أخرى، وسلمته هاتفي، وقلت له: بإمكانك حذف الصورة، وأعتذر منك لتجاوزي القانون. فابتسم وردّ قائلاً: هذه المرة فقط ستتجاوز هذا الانتهاك، فهناك كاميرات مراقبة في كلّ مكان، خذي واحذفي الصور أمامي، ونتمنى ألا يتكرّر هذا الخطأ مرة أخرى، كان بإمكاننا التعامل معك بطريقة أخرى، لكن لأنك محترمة وحقوقية سنقدّر ذلك. شكرته وقدمت اعتذاري، وقمت بحذف الصور كلّها، وعدت إلى طابور الانتظار مرة أخرى.

أما في تركيا التي أحببتها خلال زيارتي المتعدّدة لها ومن ثم استقراري فيها، فكان حاجز اللغة يقف عائقاً أمامي، وقد حاولتُ مراراً تعلم اللغة التركية، لكنني أفتقر إلى ذلك الشغف الكبير في تعلّمها، ولا أعلم لماذا لا أمتلك ذلك الشغف، ربما لانشغالي الدائم بدراستي، أو ربما لأنني أستطيع إسعاف نفسي في كلّ المواقف، ولأنني أفهم التركية من خلال تعبير الوجه وتكرار الأسئلة التي اعتدتها! فجلّ أسئلتهم: من أين أنت؟ وكم مضى على وجودك في تركيا؟ أيهما أجمل اسطنبول أم دمشق؟ ماذا تفعل هنا؟ هل ما زالت هنالك حرب في سورية؟

ومن أكثر الأسئلة التي كانت تشيع غروري، وتريح (الإيغو) عندي هو سؤال سائق التاكسي لابني عني: هل هذه أختك الكبيرة؟

بداية كانت الأسئلة تُغضب ابني وتثير غيرته على أمّه، ومن ثم اعتاد عليها لتكرارها على مسمعه.

أثناء تواجدي في تركيا وفي المملكة السعودية كان اليوم الوطني والاحتفال الشعبي والفرحة التي

تعمّ البلاد بهذه المناسبة تثير في داخلي أحاسيس متناقضة من فرح وغصة وأسئلة مزدحمة: متى سنحتفل بيوم وطني مثلهم؟ متى سيكون بمقدوري المشاركة في الانتخابات؟ متى سيكون بإمكانني ممارسة حقوقي كمواطن؟ متى سأفرح لأجلك وبك وفيك وطني؟

ومن ملاحظاتي في الغربية، وذلك قبل الربيع العربي، هو أن الجاليات العربية غالبًا ما كانت متكافلة ومجتمعة ويساند بعضها بعضاً، وخير مثال على ذلك الجالية السودانية التي كانت تتعاون فيما بينها لإغاثة المحتاج منها والوقوف مع المغترب الجديد، وهذا ما كنا نفتقده نحن كجالية سورية، نفتقد التعاضد والتعاون على الرغم من محاولات بعض الأشخاص وإخفاقهم في تحقيق التكافل والوصول إلى اللّمة السورية.

وكذلك قيام بعض السفارات بكامل دورها في الدفاع التامّ عن مواطنيها المغتربين واسترجاع حقوقهم وحمايتهم، فقد تصل الإجراءات في بعض الأحيان، ردًا على أي إساءة في حق أي مواطن مغترب إلى قطع العلاقات مع الدولة التي أسىء له فيها وإيقاف التعاقد معها.

والمعيار الذي يلعب دورًا رياديًا ومهمًا لأي مغترب هو مدى قوة جواز السفر الذي يحمله، وقوة الدولة التي يحمل جوازها، ومدى استجابة السفارة للذود عن مواطنيها خارج الوطن وحمايتهم.

للغربة معانٍ أخرى

وللغربة سلبيات وإيجابيات عدّة، ومن الإيجابيات التي استطعت تحقيقها هي الدراسة بعد الانقطاع بسبب السفر، وحتى اليوم استطعت الدراسة في عدة تخصصات، واستطعت أن أشتري منزلين في وطني، وساهمت الغربية في إتاحة الفرصة لي للسفر والسياحة والتعرّف على بلدان جديدة.

وكذلك منحتني الفرصة للتعرف على ثقافات وعادات غريبة لكن محبّبة، وجنسيات متعدّدة من بلدان وقارات عدّة، وتكوين صداقات عابرة للأوطان والقارات، وكما قال محمود درويش: «الغريب أخو الغريب».

الغربة معلّمة ومدرسة، واستطعت في الغربية أن أكتسب خبرات وتجارب كثيرة، كان من المستحيل لي أن أكتسبها لو بقيت في وطني، لكنّ احتجت إلى عمريين أو ثلاثة في وطني لاكتسابها.

فغالبًا ما تكون الغربية بهدف تأمين فرصة عمل والعيش الكريم، فكما قال البحثري:

وإذا الزّمان كَسَاكَ حلّة معدّم
فألْبَسْ لها حللَ النّوى والتغرّب

في الغربية ستتقبّل مفهوم الاختلاف بشكل أوسع وأعمق وبصدر رحب، وسيتجذّر المفهوم ليصبح معيارًا محببًا ومقبولًا، حتى تصل إلى قاعدة مهمّة في الحياة وهي «وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا» قاعدة تجعلك تقبل الآخرين على ما هم عليه، ولا ترغب في تغيير المختلف عنك، لأن في الاختلاف جمالًا وجاذبية وخيارات إضافية، أمّا التشابه فهو مقيت، والتماثل يكسوه الجمود وعدم التجديد، ولا يُكسبك الخبرات الجديدة، وفي الغربية ستحمل في جعبتك الحكايات الكثيرة والقصص.

أما سلبيات الغربة فهي كثيرة، ومنها: الغربة العاطفية عن الوطن، وتداعي طيف الذكريات، والتشتت بين الحنين والأنين، ومشاعر القلق التي سترافقك ما لم تتخلص منها، وسيحاصرك الكمد بانسلاخك عن وطن أحبيته، وأهل تفديهم بكل ما تمتلك، ومدينة ألفتها، وستعصف بك رياح الشوق والوجد «وريحة أراضينا عم بتنادينا». فيصبح للعبارة التي توّدعك بها حدود بلادك «رافقتكم السلامة» وقع مؤلم على روحك، وتصبح الأطلال هي عتبة السعادة والنعيم لك حين الإياب، وحتى سرب الطيور الذي لم تكن تأبه به في وطنك سيمتلك معاني الحبّ والحنين والعودة حين يعود الربيع، حتى بضائع ومنتجات ووطنك التي كنت مسبقاً تدمّها وتشتكي رداءتها، ستنتشي حين تحصل عليها.

وهنالكَ المرحلة الأولى من غربتك، وهي مرحلة الصدمة وعدم توافق أحلامك مع الواقع وتصادمها مع الواقع لتسأل نفسك: هل هذا هو المرفأ الذي كنت أنشده؟

هذه التفاصيل الصغيرة لا يمكن أن يدرك معانيها إلا من اختبر الاغتراب لسنوات طويلة وذاق معنى الترحال وشوقه إلى وطنه مشتعل.

والغربة أيضًا مضیعة للأصول والأنساب، حيث يطال التعميم كل أبناء جنسية المغترب حين يكون هناك انتهاك فرديّ أو جرم من قبل فرد معين، فغالبًا ما يُعمّم هذا الجرم على الشعب بأكمله، وقد يتعرّض المغترب إلى التئمّر والعنصرية والأحكام المسبقة عن أبناء بلده، والأسوأ هو العنصرية الموجهة ضد الطفولة بلا ذنب أو جرم، ففي الغربة يغدو الإنسان نسيان النسيان.

ومن السلبيات الخوف الدائم من إنهاء خدمات المغترب بشكل مفاجئ من دون سابق إنذار، حيث يستقبل القرار من دون أدنى تخطيط لهذه اللحظة المفصلية، ويخشى رميه في الشارع وإنهاء إقامته وإغلاق الأبواب أمامه لتأمين لقمة عيشه وترحيله.

والاعتیاد على طريقة عيش، وعدم إمكانية التخلي عن طريقة العيش الأولى بسهولة، ومحاولاتك الفاشلة في التعود على عدم الاعتیاد، وعدم الحصول في بعض الأحيان على جنسية الدولة التي يقيم فيها المغترب، وعدم تمتّعه بحقوق المواطنة، وصعوبة الإجراءات المتعلقة بالمقيمين والأجانب، وذهاب جهود وتعب المغترب لغير بلاده، إضافة إلى هجرة الشباب والعقول وفقدان الوطن لهذه الثروة العظيمة.

ومن سلبيات الغربة التصادم الثقافي والحضاري، وكثرة الفروقات واختلاف المجتمعات، ما لم يجد المغترب حلاً وسطاً ليتلاءم مع الجو العام بالتعاون مع المجتمع المستضيف له أو بلد المهجر أو الاغتراب.

ستقارن في اللاوعي ببلدك بهذه البلدان، وسترى تراجع بلادك وسلبيات أداء حكومة بلدك، وستلحظ الفساد بشكل أدق، وستشعر بالخطر الذي سيدهمه إن عمّ الفساد وعظمت المظالم.

وأقصى ما قد تواجهه هو فاجعة موت أحد أحبابك أو فقد أحد من أهلِكَ وأنت في الغربة، حيث يستحيل عليك السفر حينها بسبب روتين إجراءات السفر. لكنك ستصل إلى مرحلة من السلام الداخلي، ولن تهاجمك الوحدة، وذلك حين تصل إلى مرحلة الاكتفاء بذاتك، فأصعب أنواع الغربة غربة الإنسان عن نفسه، فالغنى غنى النفس.

باختصار، لا أحد ينجو من حبّ الوطن، وأنت من تُحدّد مصيرك وقناعاتك وسلوكك وخياراتك واغتنامك للفرص، وأحياناً يلعب الحظ دوره معك في تحديد ما إذا كانت الغربة نقمة ومحنة أم فرصة ومنحة، ولا تنسى بأنه ليس ثمة مهرب، وكل الأقدار متشابهة، وعلى الرغم من إغراء الغربة، فلكل شيء ضريبة، وللغربة ضريبة، كما أن للاكتفاء وللعيش في كنف الوطن ضريبة، ولا بُدّ لك من أن تدفع البدل.

محطات كثيرة مررت بها، ذكريات كثيرة تعجّ في ذاكرتي، وقد مضى على اغترابي عشرون عاماً، وفي كل ليلة أهمس في أذن وطني:

«دع العتب جانباً، فإنني أحبك من دون أيّ تردّد أو تحفّظ وعلى الرغم من كلّ السواد، فلا تحزن ولو جار الزمن عليك وعلى علينا. على جبينك سيبقى الأمل مرسوماً على الرغم من كل الضياع، ولم أك أدري بأنني كنت أهرب منك إليك، وسأعود إليك يوماً ما أيها الوطن المشتهي».

وأختم مقالتي هذه ببعض الكلمات من أغنية للمطرب وديع الصافي:

«وإن شاء الله توصل مراكبنا اللي فيها أهالينا وحبايينا.. والفرحة تكمل.. يا ريس..»



حوار العدد

حوار مع جان بيير فيليو؛

الربيع العربي والإسلام السياسي والهويات

أجرى الحوار: راتب شعبو

حوار مع نظير حمد؛

أوطان وذوات مفقودة: السلطة، الهوية، النفس

أجرت الحوار: نور حريري



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

حوار مع جان بيير فيليو؛ الربيع العربي والإسلام السياسي والهويات

أجرى الحوار: راتب شعبو



جان بيير فيليو

هو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر في معهد العلوم السياسية (باريس). كان أيضًا أستاذًا زائرًا في الجامعات الأمريكية: كولومبيا (نيويورك) وجورج تاون (واشنطن). اعتبره صحيفة اللوموند أحد "أفضل الاختصاصيين العالميين" في القضية الجهادية. وقد حازت كتبه حول العالم العربي، التي ترجمت إلى خمس عشرة لغة مختلفة، العديد من الجوائز في فرنسا وخارجها. قبل أن يصبح أستاذًا جامعيًا، عمل جان بيير فيليو في القطاع الإنساني (خصوصًا بوصفه مندوبًا عن الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ببلنجان)، ثم بوصفه دبلوماسيًا في وزارة الخارجية الفرنسية (في سفارات فرنسا بدمشق، وعمان، وتونس، وكذلك في مكاتب وزير الداخلية، ووزير الدفاع، ورئيس الوزراء بفرنسا). وكان كتابه "مصير العرب ومصيرنا"، الذي ترجم مؤخرًا إلى العربية ونشرته مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، قد حصل على جائزة أوغسطين - تييري في موعد مع التاريخ بمدينة بلوا.

كاتب سوري يعيش في فرنسا منذ صيف 2014، أمضى في سجون النظام السوري 16 سنة (-1983 1999)، خرج منها مجردًا من حقوقه المدنية، تابع دراسته بعد السجن وحصل على شهادة الماجستير في الطب، صدر له سيرة ذاتية عن مدة السجن بعنوان (ماذا وراء هذه الجدران)، وكتاب يتناول الجانب السياسي من الدعوة المحمدية (دنيا الدين الإسلامي الأول)، وكتاب (قصة حزب العمل الشيوعي في سورية)، له ترجمات عن الإنكليزية، ويكتب في الصحف العربية.



راتب شعبو

في مقابلة لك مع مجلة إسبري في 2013، قلت «يذهب كل جهد النظام السوري هباءً باتجاه إعادة استقطاب 1979-1982، والذي كان استقطاباً طائفيًا». لم يفلح هذا التخمين، لماذا برأيك؟ هل لأن الاستقطاب الطائفي في سوريا أقوى من الاستقطاب القائم على المصالح؟ هل المشكلة في الوعي، أي في عدم وعي الناس لمصالحها، أم المشكلة في انعدام الثقة بين مختلف الجماعات في سورية أكانت دينية أو عرقية؟

عندما قلتُ هذا الكلام في بداية العام 2013، لم يكن قد مرَّ عامان على اندلاع الثورة السورية، ولم تكن مظاهر الاستقطاب الطائفي قد بلغت الشدة التي بلغت في 1979-1982، والأهم هو ما ظهر من التزام ثوري بالحفاظ على الوحدة الوطنية تحت شعار «الشعب السوري واحد». التدخل الخارجي المزدوج هو ما قلب الأمور، أولاً تدخل حزب الله اللبناني، وبعد ذلك بوقت قصير، تدخل ميليشيات أخرى موالية لإيران، ثانياً تدخل (داعش) التي تسمّي نفسها «الدولة الإسلامية».

تشارك هذه القوى في أنها ذات دينامية طائفية عنيفة إلى حدود قصوى، وذات أجندة سياسية تحددها اعتبارات غريبة عن سوريا، وإلى هذا تحمل عداء جذرياً للثورة السورية. وهكذا نجح أنصار إيران وأنصار البغدادي في فرض منطق طائفي لم يكن قد نجح بشار الأسد حتى ذلك الحين في فرضه. يضاف إلى ذلك عملية التدمير، أو حتى تفكيك البلاد، التي دفعت كل سوري، وكل سورية، إلى الارتداد نحو التضامن الأهلي، لوقف من أجل الحفاظ على الحياة.



أنت ممن يرون أن الثورات العربية هي جزء من سياق ثوري طويل، ألا ترى أن هذا يتضمن قياساً آلياً على الثورة الفرنسية؟ وإذا كانت الثورة الفرنسية انطوت على مسار طويل لصعود البرجوازية الفرنسية، فعلى ماذا ينطوي السياق الثوري العربي؟ هل التحرر والديموقراطية أفق ضروري للمجتمعات، على ضوء التردّي الكبير الذي ينتهي إليه المشهد العربي من تعمق الانقسامات الأهلية وسيادة التيارات الرجعية؟ هل يشير تصوّرنا إلى نظرة تفاؤلية تشبه الحتميات التاريخية الماركسيّة؟

من أجل تجنّب أيّ سوء فهم، أسمح لنفسي بالتأكيد على ما يلي: أنا لا أستند في مقاربتني إطلاقاً على تصوّر حتمي للتاريخ، وأرفض أن أفسر الأوضاع العربية لتناسب مخطّطات مستوردة من النموذج الأوروبي. على العكس تماماً، بوصفي مؤرخاً، أتصوّر عملية طويلة الأمد، ذات ديناميات خاصة بالعالم العربي، بدأت مع النهضة في القرن التاسع عشر، واستمرت عبر نضالات التحرر الوطني في القرن العشرين، ثم الانتفاضات الديموقراطية في العشريّة الثانية من هذا القرن.

وأؤكد على أن «التقدّميين» الأوروبيين، بدلاً من أن يتضامنوا مع الشعوب العربية، ساهموا إلى حدّ كبير في نهب هذه الشعوب. وهكذا فإنّ الجمهورية الفرنسية الثالثة، وعلى الرغم من علمانيّتها الصارمة في الداخل، استمرت في الاعتماد على النشاطات التبشيرية في الشرق الأوسط. سوف تنشئ هذه الجمهورية «لبنان الكبير» من أجل «محميها» المسيحيين، وسوف تُؤسس الطائفية السياسيّة في هذا البلد. وفي سوريا، فإنها سوف «تقصب»، بالمعنى الحرفي للكلمة، هذه البلاد،

في 1920، فُتُنشئ «دولة علوية» و«دولة درزية». على هذا فإن الشعوب العربية هي ضحيّة إنكار فعلي لحقّها في تقرير المصير، الإنكار الذي تفاقم جرّاء ما أسّميه «سرقعة الاستقلال» في 1949، مع الانقلاب [العسكري] الأول في سوريا، وفي 1969، مع استيلاء القذافي على السلطة [في ليبيا]. إن تطلّع العرب إلى حقهم في تقرير المصير، هو أمر يجمعهم مع بقية شعوب العالم، ولكن إنكار هذا التطلع عليهم قاد إلى اندلاع عنف هائل في العالم العربي، وذلك بسبب التقاء مصالح النظام العالمي مع الديكتاتوريات المحلية في معارضة حقوق الشعوب المعنيّة.

عبّرت في كتاباتك عن أنك لم تكن تقدرّ تصميم الجهاديين في تونس ومصر واليوم في سوريا على إسقاط المشروع الثوري. من أين تأتي قدرة الجهاديين على إسقاط المشروع الثوري في تصوّرك؟ وهل تجد أنّ سقوط المشروع الثوري جاء على يد الجهاديين أكثر ممّا جاء على يد «الديموقراطيين» الغربيين؟ بكلام آخر، هل ترى أن العالم الديموقراطي يسعى جدّيّاً إلى دعم نشوء ديموقراطيات في العالم غير الديموقراطي ومنه سوريا؟

مرّة ثانية، اسمح للمؤرّخ أن يستعيد الترتيب الزمني للأحداث. عندما أكّدت على ضعف الجهاديين أمام الانتفاضات الديموقراطية في العالم العربي في 2011، كانت «القاعدة» مغمورة بالكامل فعليّاً بهذه الموجة الشعبية. كان لا بدّ من التحالف المباشر أو غير المباشر بين الديكتاتوريين والجهاديين، لكي تتخذ الثورة المضادة العربية بعدها الحالي. وقد بدأ هذا في اليمن حيث قام علي عبد الله صالح، الذي أقصي عن السلطة في 2012، بعقد اتفاق فعليّ مع الفرع المحلي من القاعدة للتخريب على خليفته في الرئاسة. ثم رأينا في سوريا، محاباة نظام الأسد، أولاً للمواليّ ومُجاهديّ جبهة النصرة، ثم داعش، لأنهم العدو المشترك للثورة السورية. ويمكن عرض العديد من الأمثلة، لأنّ هذه السياسة من جانب الديكتاتوريين، تجعلهم بديلاً «لتهديد» جهاديّ ساهموا إلى حدّ كبير في إيجاده.

لعبة «رجل الإطفاء المهووس بإشعال الحرائق» ليست جديدة، فقد أجادها حافظ الأسد قبل ابنه بوقت طويل. النتيجة هي أن الديموقراطيات الغربية غير المتعاطفة كثيرًا في الأصل مع الديموقراطيين العرب، باتت أولويّتها المطلقة القتال ضدّ الجهادية، وهذا بطبيعة الحال يصبّ في مصلحة الأنظمة القائمة.



تقول في كتابك (مرآة دمشق) أنّ (الإليزيه) كان يرى أنّ المعارضة السوريّة ليست ديمقراطية بل سنّية وأنّ الأسد ليس ديكتاتورًا بل طائفياً، وأنّ ما يجمع دمشق وطهران وحزب الله ليس المصالح المشتركة بل التعاضد الطائفي. وقلت إنك تشهد على أنّ (شيرك) كان يرى في مؤيدي الأسد كلهم علويين وإن كانوا في الواقع سنّة. هذا يشير إلى أنّ قراءة فرنسا للوضع السوري تشكّل عقبة في طريق التغيير، وأنّ هذه القراءة انعكست سلباً على فرنسا نفسها فوجد (ميتيران) نفسه مهزوماً أمام الأسد، وكذلك انتهى أمل (شيرك) بالأسد الابن إلى الفشل كما نعلم. هل تراجع فرنسا تحليلاتها القاصرة تجاه الوضع في سورية؟

مرة أخرى، اسمح لي أن أقول إن هناك خلطاً بين عناصر تنتمي لفترتين مختلفتين، كما لو أن «فرنسا» هي نفسها على طول الخط، سواء كان يحكمها اليمين أو اليسار. والحال أن عملي كمؤرخ يهدف بالضبط إلى التمييز بين الفترات، بين الرؤساء وسياساتهم. وقف [فرانسوا] ميتران الاشتراكي بكل شجاعة في وجه الأسد الأب في 1981، ليس لأسباب تتعلق بسوريا بقدر ما تتعلق بالدفاع عن سيادة لبنان من جهة، وعن استقلال القرار الفلسطيني من جهة أخرى. غير أن الهجمات التي كانت تدبرها دمشق جعلت فرنسا تنحني وصولاً إلى زيارة «المصالحة» التي قام بها ميتران إلى دمشق في 1984. أما [جاك] شيراك الديغولي، فقد تبنى لاحقاً قراءة طائفية لسوريا تتوافق مع قراءة صديقه الكبير، رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. لهذا السبب وجه دعوة رسمية إلى الأسد الأب لزيارة باريس في 1998، ثم دعوة للأسد الابن، في 2001، بعد أقل من سنة من وراثته الرئاسة في سوريا.

تطلب الأمر حدثاً بحجم اغتيال الحريري في 2005، كي ينقلب شيراك إلى عداوة ضدّ بشار تعادل في شدتها كياسته السابقة معه. واليوم، تحافظ فرنسا في ثباتها على رفض التطبيع مع نظام الأسد، رغم الوسوسة هنا وهناك في أوروبا، على فهم وطني أكثر منه طائفي للأزمة السورية.

من خلال اطلاعك الواسع على الوضع السوري، وبعين خارجية، هل تعتقد أنه يمكن بناء هوية سورية تجمع بشكل تكاملي الهوية العربية والكرديّة، وأن يكون الانتماء السوري أعلى من الانتماء العربي أو الكردي؟ هل لديك تصوّر آخر لحلّ المسألة الكرديّة في سوريا؟

بالأكيد ليست مهمّتي أن أقترح حلاً لمستقبل سوريا، لأن الأمر يعود لأهل البلد كي يقرّروا مستقبلهم المشترك، وهذا، على كل حال، هو حقّ تقرير المصير. ولكن يجري الكلام كثيراً عن فشل الثورة السورية، وأقلّ من ذلك عن فشل حزب العمال الكردستاني (PKK) في فرض رؤيته عن «روجافا» في شمال شرق سوريا. فشل (PKK) وأجندته الكرديّة ناجم عن رفضه اعتبار تطلّعات الكرد السوريين وتطلّعات غيرهم، التي لا يمكن اختصارها بتطلّعات الحزب، على خلفيّة التنوّع المعقّد للسكان في شمال شرق سوريا. لا بدّ من أخذ كل هذا بعين الاعتبار لكي يتمّ التوصل إلى رؤية سورية حقيقية لمستقبل الكرد في سوريا. وعلى أساس هذه الرؤية يمكن بناء التحالف بين العرب والكرد، وأيضاً مع بقيّة السوريين من كل الأصول.

تُظهر سنوات ما بعد انطلاق ثورات الربيع العربي أنّ مشروعات التنوير الديني في المنطقة العربية لم يكن لها أيّ أثر في تنوير وعقلنة وتحديث المجتمعات العربية، فقد سيطرت بدلاً منها تيارات أشدّ تعصباً وأكثر عنفاً من تيارات الإسلام السياسي التي عرفناها منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى عام 2010. أين الخلل في فشل مشروعات التنوير الديني في المنطقة العربية؟ وهل سيكون التحوّل الديمقراطي في المنطقة مشروطاً أولاً بالسّير خطوات على صعيد تنوير العقل وتفكيك الثقافة السائدة أم أنّ العقبات أمام الديمقراطية لا يمكن اختزالها بالتيارات الدينية المتطرّفة والثقافة السائدة، وأنّ هناك عقبات أشدّ تتمثل في طبيعة الاقتصاد المسيطر من جهة، وفي السياسات العالمية التي لا تشجع على الديمقراطية في المنطقة أو تبدو على أقلّ تقدير غير مكترثة لها من جهة ثانية؟



لا أؤمن كثيرًا «بتحديث الإسلام» بقدر ما أؤمن بتحديث المجتمعات ونظمها السياسية، لأن الإسلام ليس مقولة محدّدة، بقدر ما هو مدوّنة يمكن أن تسجّل عليها تطلّعات شديدة التباين. العنصر الأساس يكمن، سواء في العالم العربي أو في أيّ مكان آخر، في النهوض بالمرأة، أولاً من خلال وصولها إلى التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي، ثم وصولها إلى سوق العمل. لقد جاءت الانتفاضات الديمقراطية في 2011، بعد جيل من النهوض العلمانيّ بالمرأة العربية في كلّ الميادين.

الثورة العربية المضادّة سوف تسعى لإخراج المرأة من المجال العام، بدءًا

من «اختبارات العذرية» التي أطلقها الجنرال [عبد الفتاح] السيسي منذ 2011 في مصر، وصولًا إلى العنف المفرط في الصراعات المدوّلة في سوريا وليبيا واليمن. وقد أدّى الصدام بين النظامين الثيوقراطيّين السنّي في العربية السعودية والشّيوعي في إيران، إلى تغذية هذا الانحدار الظلامي. غير أنّ هذا أدّى إلى خلط يزداد تعمّقًا بين الدين والمذهب، ما أضعف، للمفارقة، الخطاب الأصوليّ. وهكذا نرى أنّ القطب الرئيس في المقاومة العربية للتوسّع الإيراني، وهو شيوعي أيضًا، أقصد المؤسّسة الدينية في النجف، أكثر فاعلية في مواجهة الدعاوى الإيرانية من كلّ الخطابات الطائفية. يسمح لنا هذا بإدراك حدود المشاريع التي تدّعي أنها إسلامية، وإدراك التطلّعات شديدة التباين الكامنة وراء هذه المرجعية الإسلامية.

قام بعض الباحثين الغربيين، قبل عام 2010، بالترويج لفكرة خصوصيّة المنطقة العربية، بمعنى أنها تشكّل استثناء من حيث قابليّتها للتغيير الديمقراطي، خصوصًا مع وصول الديمقراطية إلى بلدان إسلامية تشبه إلى حدّ ما البلدان العربية، مثل تركيا وباكستان وإندونيسيا. لكنّ ثورات الربيع العربي في أواخر 2010، وأوائل 2011 جاءت لتفتح مسار تغيير جديد وعميق في حركة الواقع، بعد جمود امتدّ نحو أربعة عقود، ولتدللّ على خطأ فكرة خصوصيّة المنطقة العربية من حيث معاداتها للديمقراطية، وعلى أنّ الثورات التي تسعى لتحصيل الحقوق السياسية والاجتماعية جزء من نهج طبيعي في التاريخ البشري لا تستثني أحدًا. وسيطر التفاؤل على المزاج العام في بداية الثورات، لكن مع مرور الوقت، وارتباك الثورات في بعض البلدان، وانسداد آفاق المراحل الانتقاليّة في بعضها الآخر، عاد الإحباط، وعاد معه الحديث عن عدم قابلية المنطقة العربية للديمقراطية. ما رأيك في ذلك؟

لنكن واضحين ومحددين، لا يوجد أي خصوصية عربية من حيث وجود أو غياب الديمقراطية، ولكن هناك تضافر لقوى الثورة المضادة، المحليّة منها والعالمية، يمنع، بعنف لا تعرفه بقية بلدان العالم، التطور الطبيعي باتجاه أنظمة ديمقراطية. ما يثير الدهشة على نحو خاص هو ضراوة الثورة المضادة في العالم العربي. ولكن الشعوب العربية تحاول على نحو مستمرّ التحرر من هذا التيار، رغم أنّ ميزان القوى يميل بنحوٍ ساحقٍ في غير صالحها. من كان ليتخيّل أنّ الموجة الاحتجاجيّة في السودان في 2019 سوف تكنس نظام الإبادة الجماعيّة لعمر البشير؟ أو أنّ موجات ثوريّة من النوع نفسه سوف تندلع في العام نفسه في لبنان والعراق، رغم وجود الميليشيات الطائفية في كلا البلدين؟ أو أنّ تندلع المظاهرات في الجزائر، رغم ميراث «العشرية السوداء» الثقيل؟ إن هذا الإصرار والديمومة في المطالبة بحقّ تقرير المصير، هو ما يدهش المؤرّخ. كلما «دفت» التطلّعات التحرريّة الشعوب العربية، فإنّ هذه الشعوب تستيقظ، بطريقة أو أخرى، لتكذبّ أنبياء الشؤم. إذا سمحتم لي، سوف يسعدني أن أختتم هذا الحوار بهذه الملاحظة التفاضليّة، مهما تكن نسبية.

حوار مع نظير حمد؛ أوطان وذوات مفقودة: السلطة، الهوية، النفس

أجرت الحوار: نور حريبي



نظير حمد

دكتور في علم النفس الإكلينيكي، محلّ نفسي وروائي، أحد مؤسّسي الجمعية اللاكانية الدولية للتحليل النفسي في باريس.

مهندسة وكاتبة ومترجمة. ماجستير في الفلسفة. حائزة على المركز الأول في مسابقة القصة القصيرة لعام 2016 التي ينظمها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في برشلونة، إسبانيا. لها عدة ترجمات منشورة منها: مفترق الطرق: اليهودية ونقد الصهيونية لجوديث بتلر، سُئِل النعيم: الميثولوجيا والتحوّل الشخصي لجوزيف كامبل، الحياة النفسية للسلطة: نظريات في الإخضاع لجوديث بتلر؛ وعدة أبحاث منشورة منها: الترجمة تفكيكًا: الخطاب النسوي نموذجًا، جوديث بتلر: أدائيات الذات.



نور حريبي

نور حريري: مساء الخير وأهلاً بكم في جلسة حوارية جديدة من جلسات مجلة رواق ميسلون، جلستنا الحوارية اليوم بعنوان أوطان وذوات مفقودة: السلطة، الهوية، النفس.

الهجرة، النزوح، اللجوء، النفي..

كلمات كثيرة تختلف في المعنى اللغوي وفي الدلالة السياسية، إلا أنها تتفق في حدوثها قسراً، سواءً أكان القسر بفعل فاعل بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة، تتفق في أن اقتلاعاً من الجذور قد تم وأن إعادة الغرس تبقى قيد الإعداد والتكرار المستمر. لا يخرج المرء خروجاً نهائياً من وطنه طواعيةً، لا يقذف المرء نفسه في البحر أو يتجمد حتى الموت على الحدود جزافاً، ولا يعيش المرء غرباً في بلدان جديدة عن طواعية. بين معاناة من بقي في الداخل ومحاولات الخروج، وحالة التشبث والضياع التي يعيشها من خرج، وأحلام العودة، بين مطالب من بقي في الداخل وحالة الحرج وتأنيب الضمير التي يعيشها من خرج، انقسام جديد يظهر، انقسام جوهري في مستوى الوعي والحالة النفسية يضاف إلى بقية الانقسامات، وربما يكون أشدها وأعقدّها. فعند هذا الانقسام تحديداً، يحلّ العجز الكامل، وتتوقف اللغة عن أداء مهمتها التواصلية الأولى، وبين محاولات الاندماج الثقافي والاجتماعي في المجتمع الجديد ومحاولات الانطواء على النفس والانعزال عن المجتمع، نجد أنفسنا أمام أسئلة فوق سياسية وفوق اجتماعية، نجد أنفسنا أمام جدلية الطبيعة والثقافة، نجد أن هناك بعداً أعمق لمقاربة مسائل كثيرة كالهوية والانتماء والاندماج وهو البعد النفسي، وهو ما سنتناوله في جلستنا الحوارية اليوم.

يسعدني هنا أن أستضيف المحلل النفسي الدكتور نظير حمد، الذي سيحدثنا عن مصاعب الهجرة واللجوء من الناحية النفسية، وعن مؤلفه الموسوم بـ(سيكولوجيا الهجرة). الدكتور نظير حمد هو دكتور في علم النفس الإكلينيكي، ومحلل نفسي، وروائي، وهو أحد مؤسسي الجمعية اللاكانية الدولية للتحليل النفسي في باريس، صدر له عدّة مؤلفات باللغة الفرنسية وتُرجمت له رواية بعنوان (المكتوب).

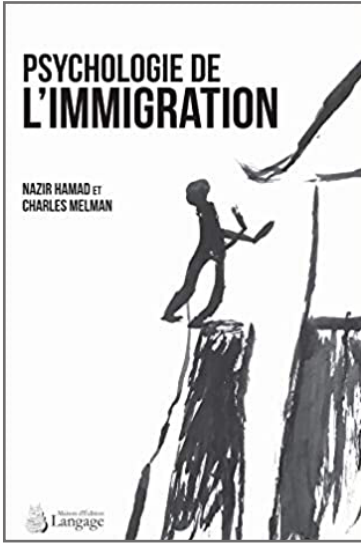
أهلاً وسهلاً بك دكتور.

نظير حمد: أهلاً بكم، شكراً لك على المقدمة، فهي قيمة جداً برأيي. لقد طرحت المسألة بمختلف نواحيها، وأرى أن نبدأ النقاش من الطرح الذي قدّمته، فهو الطرح المناسب للحوار حول الهجرة.

نور: شكراً لك دكتور على قبولك الدعوة، نحن سعيدات وسعيدون بوجودك معنا.

الدكتور: وأنا سعيد بالتكلم معكم أيضاً.

نور حريري: دكتور.. نبدأ في السؤال الأول، يُصاب اللاجئ أو المهاجر بعد الوصول إلى المجتمع الجديد بما يسمّى بالصدمة الثقافية ويعاني من أعراض الفوبيا والخوف والألام الجسدية غير المبرّرة، وقد ذكرت في كتابك أن المرء لا يدخل ثقافة جديدة محصّناً، هل يمكنك في البداية أن تطلعنا بصورة عامة على الإشكالات النفسية والمخاوف المرافقة الناجمة عن التغيير الثقافي؟



نظير حمد: مثلما أسلفت وتحدّثت في البداية، إن ردّة فعل المهاجر إلى الأوطان الجديدة متعلّقة دائماً بكيفية وسبب الهجرة، فمسألة الهجرة والتنقل ليست مسألة جديدة، هي قديمة بقدّم الإنسان، فالأطروحة التي تقول إن أول ظهور للإنسان كان في أفريقيا ثم ملأ الأرض بعدها، تفضي إلى طرح السؤال التالي: لأيّ سبب هاجر هؤلاء البشر الذين عاشوا في أفريقيا، وما هو السبب الذي دفعهم إلى الذهاب إلى الأماكن الأخرى؟ بمعنى أنه سواء كانت الأطروحة صحيحة أم لا، هناك واقع وحقيقة ثابتة، هو ميل الإنسان إلى الاكتشاف، نسبة إلى المثل العربي القائل «إن العشب في الطرف الآخر من النهر أكثر اخضراراً»، لذلك نحاول عبور النهر دائماً من أجل الوصول إلى العشب في الجهة الثانية. من جملة الأشياء التي عاشها البشر هي حالة التنقل، وقد تنقلوا عدّة أسباب (ملاحقتهم للحيوانات، حبّ المعرفة، الكوارث الطبيعية، الحروب بين القبائل، محاولة

الابتعاد طلباً للتحصّن والأمان)، فنلاحظ مأساة لبنان الدائمة حيث تحاول 18 طائفة من الأقليات النزوح إلى الجبل طلباً للتحصّن والأمان. لكن هذه طبيعة البشر للأسف، فحين يستقرّ الإنسان ويجد مكانه وقوته، يحارب الآخرين من أجل أخذ مكانهم وتغيير اعتقاداتهم كما يريد.

أنصحكم بقراءة كتاب (طريق الحرير) للمؤرّخ «بيتر فرانكويان» وهو من جزأين، الأول عن الإمبراطوريات والثاني عن التاريخ الحديث، حيث تلاحظون أن الإمبراطوريات، من البداية وحتى اليوم، ما تزال مبنية على شيء واحد هو الصراع، أي «التجارة بالبشر»، وأن التجارة والغنى لكل إمبراطورية كان مصدرها البشر. يُقال إن أربعين مليون أفريقيّ أُجبروا على ترك أراضيهم في أفريقيا لاستخدامهم كيدّ عاملة في البلدان الجديدة (أمريكا، أستراليا، كندا، إلخ)، ويسبب تعرّض أغلبهم للموت السريع إثر عوامل عدّة (تغيّر الطبيعة، نوع الطعام، الأمراض)، ولأنّ شراء العبيد الجدد مكلف، بدأ العمل على جلب النساء الأفريقيات إلى العبيد الأفارقة من أجل التكاثر، وإنجاب الصغار واستعبادهم في المستقبل بعد اكتشافهم أنّ هذه العملية أقلّ كلفة. هنا يمكن أن نطرح سؤالاً: ما هو سبب هذه الهجرة؟ على سبيل المثال، في آخر القرن التاسع عشر، عندما أصابت مجاعة البطاطا الإيرلنديين، تسببت بهجرة مليوني إيرلندي إلى أمريكا، وموت مليون منهم بسبب الجوع والمرض. أيضاً بعد الحرب العالمية الأولى والمجاعة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، هاجرت أعداد كبيرة من لبنان وسورية إلى البرازيل والبلدان الجديدة، أما الهجرة الحديثة التي نعرفها في الوقت الحاضر، فقد جاءت نتيجة للقمع والحرب. نحن نعيش في مناطق يمكننا أن نفكر فيها من دون خطر، بينما يعيش الآخرون في مناطق لا يُعدّ التفكير فيها حقاً من حقوق الإنسان، وإن تجرّؤوا على ذلك فمصيرهم القتل بوصفهم مناهضين للسلطة، هنا نطرح السؤال الآتي: ما هو ثمن الإنسان في مناطقنا؟ انطلق جان بابتيست كولبير من مبدأ أنّ الدولة التي تمتلك البشر كمّاً ونوعاً وتسعى لإعدادهم وثقيفهم استعداداً للمستقبل هي الدولة القوية، أما المشكلة الرئيسية برأيي بالنسبة لبلداننا في المنطقة وفي البلدان الفقيرة هي قيمة الإنسان، جميع الأشياء لدينا لها قيمة إلا الإنسان، لذلك

لا يكثر الحكام بهجرة الناس .

وهنا يبرز السؤال، ما هي المأساة بالنسبة للمهاجر في الوقت الراهن؟ المأساة هي أن الأوروبي لم يعد يكلف نفسه عناء جلب البشر لاستخدامهم في العمل، بل أصبح المهاجرون يقدمون أنفسهم ويسخرونها لأوروبا، يقدمون أنفسهم لا بوصفهم عبيداً، بل لبحثهم عن مخرج.

نور حريري: لكن دكتور، يبقى الهروب هو سبب الهجرة الأساسي وليس العمالة، وكما ذكرت، قد يهاجر الفرد في أماكن أكثر رفاهية من أجل الاكتشاف والتعرف، أمّا في واقعنا فالسبب الأساسي هو الهروب من ظروف معينة.

نظير حمد: هنالك مناطق معينة ليس لدى سكّانها حلّ آخر، إما الموت أو الهروب، وهذا ما حدث ويحدث الآن، لا نستطيع أن نلوم من يهرب ونعتبر أنه خادم بينما هو يفرّ طلباً للحياة، وهنا تكمن القسوة، تكمن في تحوّل الحلم إلى أمر يستحيل تحقيقه، لذلك أنا أعتبر أن جميع الذين هاجروا أغنياء برغبتهم، يمتلكون رغبة قوية تدفعهم من أجل العيش في مكان آخر، سواء قبل أصحاب المكان الآخر بذلك أم لم يقبلوا. وعلى سبيل المثال، يقول السوريّ الذي هاجر من سورية «الهجرة أو الموت»، ويردّد «الحلم أو الموت»، ويسأل «هل الحياة التي أعيشها بلا أحلام هي حياة حقيقية حقاً؟». عملت مع العديد من المهاجرين السوريين، وكانوا سعداء في بادئ الأمر لأنهم تمكنوا من الخروج.

نور حريري: وماذا حدث بعد هذه المرحلة الأولى من السعادة؟

نظير حمد: كانت هناك أسئلة تتردّد بشكل دائم وتنغص عليهم هذه السعادة: ما معنى أننا هجرنا من بلادنا وجزءاً من شعبنا قام بتهجيرنا؟ ما معنى القرابة؟ أين الوطنية والأمة والدين ممّا حدث؟ لماذا يفتح الآخر الذي لا أعرفه أبوابه لي، بينما يُخرجني شبيهي وابن بلدي من وطني؟ هكذا، ينتقل المهاجرون إلى حياتهم الجديدة، كأنهم أطفال لا يعرفون إلا ما ندر عن مجتمعهم الجديد وكيفية التعامل معه. أصبحوا بحاجة للمساعدة في أبسط الأشياء، (ترجمة، معاملات.. إلخ) ينعنون الأجنبي بالكرم لأنهم يقدمون لهم المساعدة، على الرغم من أن هذه المساعدة ليست بدافع الكرم، بل بدافع احترام الإنسان وحقوقه. يبدأ المهاجرون بشكل مفاجئ في تلك المجتمعات الغربية باكتشاف أنهم بشر ولهم حقوق، والشيء الذي يصعب فهمه هنا كيفية ربط الحقوق بالواجبات.

نور حريري: هو بالتأكيد موضوع ضخم جداً. إن إشكالية الربط بين الحقوق والواجبات ودمجهما معاً ما زالت قائمة.

نظير حمد: الأمر المهم الذي شهدته لدى عدد من السوريين هو حول فهم معنى الاندماج. هل الاندماج يعني محو كل شيء من الثقافة التي كان الشخص ينتمي إليها (لغة، وطن)؟ هل هناك تناقض ثقافي واجتماعي؟ ما معنى هذا التناقض؟ تحتاج المسألة إلى بعض الوقت لفهم أنه ليس هنالك أيّ تناقض، ولا يوجد ثقافة أفضل من أخرى، ولا شعب أفضل من شعب، أو دين أفضل من دين. لكن السؤال الذي يبرز هنا هو كيف أصنع من الانتماءين وحدة غير متناقضة؟ كيف أكون أنا الاثنين من دون تناقض؟ يتوقّف ذلك على مدى قدرتي على تقبّل تلك الثقافة وإغناء نفسي بها.

طبعًا، ذلك ليس بالأمر الهين، وربما أمضي العديد من السنين حتى أدرك عدم وجود تناقض. إذًا نحن بحاجة إلى تطلع وتأقلم دائم، بدلًا من التوقع على النفس.

نور حريري: نعم، ربّما أوافقك على فكرة التأقلم دكتور، لكن ألا تعتقد أنّ الموضوع أصعب من ذلك، فالهجرة تؤثر على إحساس الفرد بهويته الذاتية، حيث تصبح الهوية مشتتة بين الجديد والقديم. غير أنّ الهوية في الأساس تُقام على فكرة خيالية، على الاختلاف وترسيم الحدود، وعلى وجود من يُشبهني ومن يختلف عني، فكيف أبني هوية ذاتية متأقلمة مع غيرها من الهويات في حين تقوم الهوية في الأساس على الاختلاف، على أنني مختلف عن الآخر، وعلى أنّ الآخر يختلف عني أيضًا، ويحاول الظهور بصورة واعية أو غير واعية بأنه الأفضل، فكيف يمكن التأقلم مع الاختلاف.

نظير حمد: هناك فرق بين الآخر والغريب، فكلنا آخر بالنسبة للآخر، أنا أمتلك هوية وأعيش في بلدي حيث هناك حدود جغرافية، وعندما تُرسم وتؤمّن هذه الحدود، سنلاحظ حدودًا داخلية عديدة «اجتماعية، ثقافية، دينية، قبلية، زوجية.. إلخ». وهذه الحدود الداخلية الكثيرة هي التي تؤدي عادة إلى الحروب الأهلية بينما تؤدي الحدود الجغرافية إلى حروب عالمية.



نور حريري: حتى لو تحدثنا عن الحدود الداخلية، ونحن نعلم أنّ الحدود الخارجية تأسست على دماء الناس والحروب والثورات الطويلة عبر التاريخ، لكن ألا تبقى الحدود الداخلية أيضًا حدودًا؟ وإن لم تكن مبنية على الدماء، لكنها مبنية أيضًا على نوع من التنازع والخصومة والتنافس، وقد استوقفتني فكرة ذكرتها في كتابك حول بناء أوروبا لهويتها الخاصة الجامعة، في مرحلة من مراحلها الأولى، ومحاولتها التخلص من ماضيها الدموي من خلال ابتكار صورة البطل النموذجي، بطل حرب طروادة «أوليس» الجميل والدبلوماسي والماكر والمتحدث، وهو غير مسيحي، حتى تكون الهوية جامعة لجميع الهويات الأوروبية. لكن ألا توافقني الرأي أنّ في هذه الفكرة شيئًا من الخيالية الرومانسية التي ربّما انطلت على الشعوب السابقة؟ لكن اليوم هناك تطوّر في الوعي، حيث يصعب اقتناع الناس بهذه الصورة الرومانسية، وإن اختلفت الصورة طبعًا، فنحن لا نتحدث عن البطل فحسب، بل عن أي صورة ثقافية يمكن من خلالها أن نبني حدودًا خيالية معينة من أجل تأسيس الهوية. فهي تبقى إشكالية من ناحيتين، الأولى هي الرومانسية والخيالية، والثانية هي ما تحمله من تنازع وتنافس، سواء بدماء أو من دونها.

نظير حمد: التنافس موجود حتى بين الأخ وأخيه، بين الجار وجاره، القرية والقرية، المدينة والمدينة.. إلخ، وليس هنالك من مهرب. إذا انطلقنا من نظرة دينية، فإنّ أول جريمة حدثت في تاريخ الإنسانية كانت بين أخوين «قاييل وهابيل»، وهنا أريد أن أطرح السؤال الآتي: ما هو سبب هذه الجريمة؟ أحدهما كان مربيًا للحيوانات والآخر كان مزارعًا، حيث قدّم كل منهما هدية لله، والله بارك هدية ورفض أخرى، فبدأت المنافسة من هنا وفتحت معركة بين الأخوين، وأدت إلى مقتل أحدهما. تكمن المسألة في مجتمع «الله»، بمعنى الحاكم (الحكومة أو الدولة). حين لا تُعطي

لكل إنسان حقّه ولا تصنع قانوناً فوق الجميع، تأكّد أنّ قابيل وهايبل موجودان في كل بيت، فإنّما أن يكون جميعنا تحت القانون وهذه هي المساواة، أو بعضنا فوق القانون من دون مساواة. حتى في الديمقراطية التي تنغني بها لا يوجد مساواة، الأزمة بكاملها هي عندما يبارك «الله» أو لا يبارك. الآخر هو الآخر، أنت وأنا ودائماً على خلاف، الأخوة داخل المنزل مختلفون، لكلّ منهم «شخصيته»، فكره، نظرتّه»، والمهم هو احترام كلّ منهم للآخر من خلال الاختلاف الذي يمثله. فعندما ينعدم هذا الاحترام ونعتبر الاختلاف عداوة، تنطلق الحرب الأهلية. وهذا هو الحال في المهجر، عندما نعتبر أن الاختلاف يمنع الاندماج والتآخي والنظرة المتشابهة، يُحكم علينا في مكان الهجرة بالبقاء كغرباء. لقد ذكرت سابقاً أنه يجب النظر إلى الأشياء بعيون جديدة من دون حكم، من أجل فهمها فحسب. أستشهد بمقولة لـ(همينغواي): «كنت بحاجة إلى ثلاث سنوات لتعلّم الكلام، وأربعين سنة لتعلّم السكوت». وهذا هو الأمر الصعب، السكوت من أجل الفهم، إنّ رمي الأحكام شيء سهل، حتى الأغبياء والجهلة يستطيعون الحكم على الأشياء، وللأسف هم من يتحكّمون بزمام الأمور.

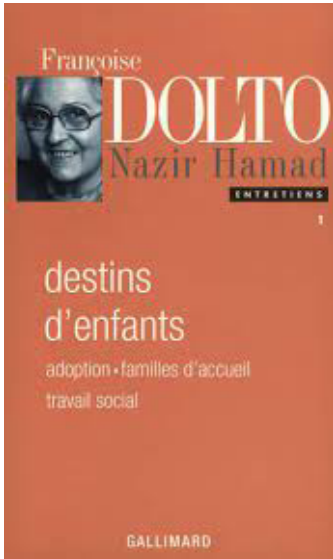
نور حريري: عندما نتحدّث عن الاندماج، أعتقد أننا يجب أن نتناول المنظورين معاً، منظور المهاجر أو اللاجئ، ومنظور الدولة المضيفة وسياساتها، ماذا تفتح هذه الدولة أو تغلق من سُبُل في وجه اللاجئ. فهناك سياسات تحول دون هذا النوع من الاندماج، وأعتقد أنه من الضروري التحدّث عن هذا الأمر حتى لا نُلقِي اللوم على المهاجر أو اللاجئ فحسب، فهناك ما يحدث وراء الكواليس أيضاً.

نظير حمد: سمعت مرات عديدة بعض العرب المسلمين يقولون: «إنّ الفرنسيين والأوروبيين لا يحبّوننا»، أريد أن أسألهم وأن أسأل الجميع: لأيّ سبب تريدونهم أن يحبّوكم؟ ماذا ستقدّمون لفرنسا من أجل أن تحبّكم؟ استقبلتكم كي تُفسح لكم المجال لتبدؤوا من جديد، ماذا ستبتنون؟ وبماذا ستقومون وماذا ستعملون؟ ما هي إمكانياتكم في مجتمعكم الجديد؟ هل دخولكم إلى البلد سيمنحكم الفرصة لإثبات أنكم أشخاص كفؤ كما كنتم في بلدكم كذلك أم لا؟ لا تعتقدوا أن أحداً يحبّ أحد أو أنّ بلداً يحبّ الآخر. هذا تفكير صيانيّ، العلاقات العالمية تركز على المصالح لا الحبّ، إمّا مصالحنا مشتركة وكل يحاول الاستفادة من ضرر الآخر أو هنالك عداوة.

نور حريري: ربّما بالدرجة الأولى هي مسألة احترام، لا مسألة حبّ، كما ذكرت في بداية الحوار. والتقصير بالدرجة الثانية سببه السياسات غير العادلة في حقّ اللاجئين، هناك تضيق على اللاجئين هدفه دفعهم إلى مهن ووظائف معينة. تحدّثت في كتابك عن العبودية الحديثة، هل العبودية الحديثة اليوم مبنية على اتفاق الطرفين؟ فبدلاً من الذهاب إلى بلد آخر لجلب الأشخاص وتشغيلهم، يذهب الشخص بإرادته اليوم ويطلب العمل، كنوع جديد من أنواع العبودية.

نظير حمد: موقف الإنسان الهارب من الحرب ليس كموقف الإنسان الذي يذهب ليربح الأموال ويبنى قصوره في إسبانيا كما يقال مجازاً. في فرنسا يُقال «دعوه يبنى قصوراً في إسبانيا»، أي دعوه يتخيّل أنه سيصبح غنياً، وهذه تسمّى بالهجرة الاقتصادية، وهي ليست حكراً على الفقراء. فالجميع يهاجر «علماء، أطباء، مدرّسون، باحثون» لأسباب كثيرة كالحصول على أجور عالية في بلد آخر. فالأوروبيون الذين يعيشون في الخليج ذهبوا للحصول على الأجر المرتفع. إذا الأغنياء أيضاً يهاجرون ليس الفقراء فحسب. لكن الفقراء الذين لم يدرسوا وليست لديهم شهادات، ماذا

لديهم ليقدموا غير بيع قوتهم الجسدية كعمال، شأنهم شأن الأشخاص الذين كانوا يؤخذون كعبيد من أجل قوتهم البدنية، بسبب الاعتقاد بأنهم لا يملكون أي نوع من أنواع الذكاء. كما حدث في إسبانيا حين أحضروا الهنود وجلبوهم إلى الكنيسة، اجتمع الأساقفة كلهم حينها وكان النقاش جدًّا حول ما إذا كان هؤلاء الهنود يمتلكون أرواحًا مثل باقي البشر أم لا، وهذا مهم جدًا على المستوى الإنساني، فإن كانت لديهم أرواح، هم إذا مثلهم والمفروض عليهم احترامهم، أمّا إن لم تكن لديهم أرواح، يستطيعون حينها استعمالهم كأية آلة أو أداة. وهذا ما فعلوه، استخدموهم كآلات، وبهذا التفكير أهلكت ثقافات ومجتمعات كبيرة.



أول صدمة يتلقاها المهاجر هي الضياع، لأنه لا يعرف ما عليه فعله، حيث تتولد لديه عقدة الذنب حول فراق الأهل والناس، ويشعر بأنه ربما كان عليه البقاء ليقاتل أو يموت، فيتوجّه إلى الأطباء بسبب هذه العقدة، حيث قلت لبعضهم: هربتم من الحرب الأهلية بينما هي الآن في أجسادكم، وهذه عقدة الذنب، ومن المفروض أن يُدفع ثمنها، فشوة الانتصار عند الوصول إلى البلد الجديد تتحوّل إلى هزيمة في مرحلة لاحقة بعد الاستقرار. يحاول المهاجر التخفيف عن نفسه بحرمان نفسه وإرسال النقود إلى الأهل، وهذا هو الثمن الذي يدفعه من أجل التخلّص من جزء من عقدة الذنب، وهو شيء جيد ويخفف من المشكلة، بينما الأصعب من ذلك مع الصدمات من هذا النوع هو التبلّد الدماغي الذي يصيب بعض الأشخاص، كعدم القدرة على تعلم اللغة.

نور حريري: هل هو تبلّد أو ربما بسبب العمر أحيانًا أو بسبب عوامل نفسية أخرى؟

نظير حمد: لا أتحدّث عن المسنّين الذين يجدون صعوبة في التعلّم فحسب، حتى بعض الشباب لديهم نوع من التبلّد وصعوبة في تعلّم اللغة، والسبب برأيي هو عدم القدرة على الحزن، ففي بلدنا عندما يموت إنسان يكون هناك مرحلة حزن (ارتداء الثوب الأسود، عدم التعامل مع الأشياء كما في السابق).

نور حريري: أهذا ما يسمى بـ «الميلانخوليا» أو السوداوية وعدم القدرة على تفريغ الحزن؟

نظير حمد: نعم، هذا نوع من السوداوية، ويحتاج الشخص إلى بعض الوقت كي يجتازها، وهي لا تتعلّق بالخلاف الديني أو الثقافي فحسب، فعندما جاء الروس البيض إلى أوروبا، حتى الذي كان منهم ذا مكانة اجتماعية مهمّة في بلاده (أغنياء، مثقفون)، عملوا في قيادة سيارات الأجرة. في محاضراتي المختلفة أتطرّق أحيانًا إلى المسألة السياسية، حيث أقول: الإسلام والعرب يستحقّان ميدالية ذهبية اليوم، لأن النقاش السياسي في أوروبا لم يعد لديه غداء، ولا يجد غداءه إلا في الخلاف مع الإسلام والعرب، فكلّما بالغ أحدهم في شتم الإسلام، ازدادت شعبيّته أكثر من غيره.

نور حريري: هذا ما قصده سابقاً بموضوع الهوية والاختلاف، نحن نعيد إنتاج حدود جديدة، هي ثقافية ربما، وهذا ما تفعله اليوم السياسات الأوروبية.

نظير حمد: تماماً، بسبب الفقر السياسي الرهيب، وليس فقط في أوروبا. اسمعوا الأمريكان والروس والصينيين، فقر سياسي رهيب هو السبب المؤدي إلى الصراع، نحن في مرحلة فقر ثقافي وسياسي، ما هي الأطروحات التي يمكننا طرحها اليوم؟ هل سمعتم النقاش بين (بايدن) والرئيس السابق؟ هل يوجد نقاش بين سياسيين أفقر من ذلك يتم فيه استخدام المهاجرين كحطب ووقود؟

نور حريري: للعودة إلى الجانب النفسي وموضوع اللغة تحديداً، يعاني جميع المهاجرين من صعوبة تعلم لغة جديدة، ولا نقصد هنا اللغة «المحكّية» فحسب، بل أيضاً اللغة بمعناها العميق، حيث يشعر المهاجر باستحالة الاندماج، وتحوّل اللغة كما ذكرت في كتابك إلى حاجز يؤثر على النفس والجسد معاً، هل يمكنك أن تحدّثنا عن هذه الفكرة وتوضّحها لنا؟

نظير حمد: الأمر المهمّ هو الاندماج في المجتمع وإمكانية التواصل، والتواصل يعني النقاش والحديث والمشاركة اليومية. إن لم يستطع المرء التحدّث بلغة المجتمع سيبقى على الهامش. وعليه، من أجل أن يجد المرء مكاناً له في مجتمع ما، يجب أن يملك الأداة التي يملكها المجتمع وهي اللغة. هناك أيضاً أمر رئيسي ومهمّ، ليست جميع اللغات متساوية، فالحديث باللغة العربية في فرنسا يختلف جذرياً عما إذا تحدّث المرء بالإنجليزية، فالعربية والإنجليزية لا تتساويان. بينما يتمّ التسامح مع الأمريكي عندما لا يتحدّث الفرنسية، ولا تسامح مع العربي إن لم يتحدّث بها. والسبب هو أن هناك نظرة مثالية للإنجليزي ودونية للعربي، ما يُعتبر عقبة من العقبات الكبيرة التي تواجه العرب والأفارقة.

لاحظت شيئاً من خلال ممارستي كمحلّل نفسيّ هو أنّ اللغة والجسد تربطهما علاقة وطيدة، لأن كل لغة هي جسدية، فالجسد رمزي (عضوي ورمزي في الوقت نفسه). عندما نقول مثلاً عبارة «يا قلبي» هو تعبير «رمزي»، فالقلب هو المكان الذي نضع فيه الحبّ، «المودّة»، ولا يوجد عضو من أعضاء الجسد إلا وله وزن وقيمة رمزية، فلا جسد من دون لغة، والجسد من دونها يبقى مجرد «لحم». فحتى يصبح الجسد جسداً، يجب أن يكون له «لغة»، وهي لغة الشخص الذي يتكلّمها، هي التي تعطي جميع القيم. هناك أمراض عديدة سببها عدم إمكانية التكلّم، حيث نلاحظ اختلافاً واضحاً في لغة الجسد بين عربي وفرنسي يتكلمان مثلاً، ليست لغة الجسد نفسها، بل هي مختلفة تماماً بينهما. في الرسائل الفارسية لـ (مونتسكيو)، عندما ذهب أوزبك إلى أوروبا ليرى إمكانية الحياة فيها وأمضى فترة طويلة فيها، ثم عاد إلى وطنه ليجد أنه لم يعد كما كان، ولم يعد الشخص ذاته، ولم يعد قادراً على التعامل مع النساء كما في السابق، يقول: كم هو سعيد من لا يعرف بلداناً أخرى غير بلده، كم هو سعيد من لا يتكلم لغات أخرى غير لغة بلده. هنا يكمن السؤال، الانغلاق أو الانفتاح، عندما قال أوزبك «سعيد من لا يعرف بلداناً أخرى» هذا انغلاق. لكنّ الانفتاح هو امتلاك المرء لمعرفة جديدة من خلال التعلّم، وإدراك «نسبية قيم الأشياء».

نور حريري: تحدّثت سابقاً عن التبلّد، ما أثار الانتقال دفعة واحدة من بيئة محافظة ومجتمع يسود فيه القمع والقهر والخوف إلى بيئة منفتحة حرّة، إلى مكان لا وجود فيه لما هو محظور أو مرفوض؟ هل يمكن أن يكون سبب هذا التبلّد هو الانتقال المفاجئ أو غياب السلطة بكل معانيها

(السياسية، الأبوية.. إلخ)؟ ما أثر السلطة على النفس وما أثر غيابها المفاجئ على النفس؟

نظير حمد: لا يوجد ثقافة أو حضارة من دون سلطة، لكن هناك فرق بين السلطة والتسلط، فالسلطة هي التي تقدم لنا المقومات، وكل هذه المقومات تسمح لنا بأن نثقف أنفسنا، وعندما تعترضنا مشكلة ما، تتوفر لدينا مرجعيات (قانونية، حكومية، طبية، علمية) يمكننا اللجوء إليها.

نور حريري: ما أقصده هنا هو غياب الأمر الواجب القامع، الصوت الذي ينادي دائماً بأن هناك ما يجب فعله أو عدم فعله.

نظير حمد: السلطة هي التي تفرض علينا الواجبات وتضع لنا الحقوق، والنقاش الدائم حول السلطة هو أنه كيف يمكن للسلطة أن تخدم الإنسان وتحميه من نفسه ومن جيرانه ومن السلطة. وبخلاف ذلك تتحوّل السلطة إلى تسلط، أي تصبح جميعاً في خدمة السلطة، لدينا واجبات فقط ولا نمتلك الحقوق. لا ثقافة من دون سلطة، لا يقدم خدمة لأولاده إطلاقاً من يتركهم من دون وضع حدود لهم، لكن يجب أن يكون هناك حدود تُحترم (اختلاف العمر، الدين، الجنس، القانون.. إلخ) لا ثقافة من دون نوع من أنواع القانون، لذلك لا يمكن لأي مجتمع أن يحيا من دون سلطة. أيضاً هناك مجتمعات كثيرة تعيش تحت التسلط، ما يؤدي إلى انحطاط المجتمع وإلى الحروب الأهلية. كيف لي أن أستخدم القانون وأقوم بالواجبات وأتوجه إلى الآخر؟ يُعد ذلك من المقومات الأساسية للمجتمع ويجب تعلمها يوماً بعد يوم.

نور حريري: ماذا عن الاستحقاق أو ما يسمّى بالاضطهاد المرّكب؟ أي عدم وجود مساواة بين الأوروبي والعربي مثلاً؟ فما يبذله اللاجئ أضعاف ما يبذله الأوروبي، ومع ذلك يبقى الاعتراف باللاجئ إشكالياً؟

نظير حمد: الاعتراف لا يكون من البداية، بل يأتي كنتيجة من خلال الخبرة والعمل والمعرفة. في البداية لا أحد يعترف بالآخر، حتى الفرنسي لا يعترف بالفرنسي نفسه في البداية، وكما نستطيع التفاهم حول الاعتراف بالآخر، برأيي أن الإنسان الجدير يُعترف به لأنه أثبت جدارته، والعامل النشط أيضاً يُعترف به. هناك جدارة، والاعتراف ليس بالشخص في حد ذاته، إنما بعمله ومدى إتقانه لهذا العمل، وإلا تحوّلت المسألة لشيء آخر (يحبوني أو لا يحبوني)، ونحن لسنا بحاجة إلى الحب هنا، إنما نحتاج إلى الاعتراف بنا وبمقدّراتنا.

نور حريري: قبل الانتقال إلى فقرة الأسئلة والمناقشة، سؤال أخير حول مسألة الاندماج، هل الاندماج الكامل ممكن من الناحية النفسية؟ وإن كان ممكناً بطريقة ما، ما هو المقابل النفسي، نحن نعرف ماذا نربح حين ندمج في المجتمع الجديد، لكننا لا نعلم ما يمكن خسارته، فماذا نخسر من وجهة نظرك؟

نظير حمد: عندما نهاجر من الوطن نخسر أشياء كثيرة، نخسر حتى قبل الوصول إلى المجتمع الجديد (العلاقة بالأهل، بالبلد، بالطعام، بالأصدقاء، بالطبيعة، بالبيت، بأشياء كثيرة)، ربما نخسرها كلياً. فمثلاً حين يصل السوري أو اللبناني، الذي يتناول خبزاً طازجاً في بلده، إلى فرنسا ويتناول الخبز المحمص «التوست»، تكون أول صدمة بالنسبة له هي تشقق غشاء الفم لديه نتيجة لتناول الخبز، وهنا تكون الصدمة الأولى، (الخبز الذي يمدني بالغذاء، يجرح غشاء فمي من الداخل).



نحن نحتاج إلى الوقت لتعلم الأذواق المختلفة، هنالك شيء لا نخسره إطلاقاً وهو رائحة طعام «الأم»، يبقى حياً في داخلنا، لا نستطيع نسيانه، وفي الوقت نفسه رائحة الطعام والموسيقى خاصةً موسيقى الطفولة لا تُنسى على الإطلاق، لأنها على علاقة بموسيقى لغة الأم، ف لغة الأم هي الموسيقى، نطق الأم، أغنية الأم. فحتى لو بقي الشخص في بلد أجنبي لمدة أربعين سنة، حين يتعرّض لمشكلة ويشتم بسبب الألم، فبال تأكيد سيشتتم باللغة العربية، وإذا أردنا أن يحصي الأعداد، فحكماً سيحصى بالعربية. لذلك، حتى لو قلنا إننا تأقلمنا

مئة بالمئة، هناك أشياء ملحة تبقى لدينا ولا مهرب منها، ستبقى معنا وترافقنا حتى الموت. ولكن التأقلم ليس ضد اللغة الأم أو ضد ثقافة المجتمع القديم. أ طرح هنا مسألة نظرية، هل هناك إمكانية انفتاح ثقافة على أخرى؟ ربما ذلك ممكن على الصعيد الفردي مثلاً، فأنا لذي إمكانية أن أصالح ما كنت عليه مع ما أنا عليه اليوم، وأن أصنع من نفسي هذه الشخصية ذات الانتماء المتعدّد، فأنا فرنسي في فرنسا ولكنني عربي في البلدان العربية، لا واحد منهما ضد الآخر، بل أنا الاثنان معاً بكفاءة، لكن الأشخاص الذين لا يمتلكون مرونة تعدّد الثقافات يصعب عليهم فهم ذلك، لا يفهم ذلك إلا من عاش تعدّداً في الثقافات، ومن لم يعيش هذه التجربة ولم يفتح على ثقافة أخرى برأبي هو إنسان «جاهل»، طبعاً ليس بمعنى أنّه غبيّ أبداً، بل بمعنى أنه يجهل الثقافات الأخرى، لذلك العنصريون في أوروبا يتكلمون لغة الجهل، لأنهم لا يعرفون شيئاً عن الثقافات الأخرى.



دراسات ثقافية

■ من المواطنة إلى الضيافة مروراً بالمنفى: ثلاثة

مفاهيم فلسفية

خلدون النبواني

■ الكتابة والحرية؛ سيميائيات الافتراق والمغايرة في

الربيع العربي

جمال الشوفي



من أعمال النحات السوري الراحل وأثل قسطون

من المواطنة إلى الضيافة مرورًا بالمنفى: ثلاثة مفاهيم فلسفيسية

خلدون النبواني



خلدون النبواني

دكتوراه في الفلسفة المعاصرة جامعة السوربون، باريس 1، أستاذ وعضو في معهد العلوم التشريعية والفلسفة في جامعة السوربون، باريس 1. باللغة الفرنسية: هابرماس ودريدا من التباعد في الفلسفة النظرية إلى التقارب في الفلسفة العملية، باريس، المطبوعات الأكاديمية الفراكفونية، 2013. من مؤلفاته باللغة العربية (في بعض مفارقات الحداثة وما بعدها، دار المدى للثقافة والفنون، بيروت، لبنان، 2011)، (نصوص أدبفلسفية، هارمتان/كتابوك، باريس 2017). من ترجماته من الفرنسية إلى العربية (جوستين غاردر، سر الصبر، دمشق، دار الفرقد، 2008)، إضافة إلى مجموعة من المقالات الفلسفية المحكمة بالإنجليزية والعربية والفرنسية.

أولاً: مفهوم المواطنة

1. استعراض تاريخي للمفهوم الفلسفي القانوني للمواطنة

يجد مفهوم المواطنة الحديث أصوله الأولى عند الإغريق بمعنى *polis* حيث ظهرت التشكيلات السياسية للمدن / الدُول *cités-Etats grecques* التي عرفت أولى الصيغ القانونية للديمقراطيات، وتحولت السياسة فيها إلى موضوع سياسي وفلسفي وقانوني شبه مُستقل بذاته. ففي مدينة كاثينا مثلاً تحددت المواطنة بوصفها المساواة بين جميع الأثينيين الأحرار، الذين كان لهم حق المشاركة في أخذ القرارات الكبرى التي تتعلق بسياسة المدينة/ الدولة مثل شؤون التشريعات القانونية وقرارات الحروب والهيئات الإدارية.. إلخ. وقد ميّز أرسطو في كتابه السياسة ثلاث خواص للمواطنة هي: أولاً: حرية المواطن التي تُتيح له تكوين نفسه بنفسه وأخذ قراراته بحرية.

ثانياً: تغليب الصالح العام للمدينة على مصالحه الشخصية.

ثالثاً: المساواة أمام القانون والخضوع لإلزاماته مما يجعل المواطنين حُكّامًا ومحكومين في آن.

لكن مفهوم المواطنة الإغريقي ظلّ منقوصاً عن مدلوله المعاصر إذ بقي حصرياً ومقتصرًا على الرجال الأحرار وأبنائهم الذكور فقط دون النساء فانقسم المجتمع اليوناني إثنياً وجندرياً، بل طبقياً

ووظيفيًا أيضًا. من هنا نقرأ لأرسطو رأيه في أنه: «لا يجب علينا أن نرفع إلى مستوى المواطنين جميع الأفراد الذين تحتاجهم الدولة كثيرًا»⁽¹⁾ وهو يستثني من المواطنة مثلاً الحرفيين والعمال لأنهم، بحسب رأيه، مشغولون جدًا في كسب لقمة عيشهم، ولا يملكون الوقت الضروري ليكونوا مواطنين. غير بعيدين عن أرسطو، أخرج بذلك فلاسفة الإغريق - الذين قدّموا أول ضبط معياريّ فلسفيّ / قانونيّ لمفهوم المواطنة مُحدّدين إياه بالاستقلال الفرديّ والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات - كل من لا تنطبق عليه تلك المعايير من دائرة المواطنة. إنه التحديد والتعريف الذي يحدّد ميدانه عبر علاقات الاختلاف والتغاير والتباين، وأحيانًا التضاد والتناقض فتتعيّن مساحته على حدود ما يقصيه ويستثنيه فيُصبح تعريف المواطنة بما عداها أي كأن يكون اللا مواطن هو الغريب أو العبد أو الحيوان.

في مقابل المواطن اليونانيّ الذكر شرّع الإغريق وضعيتين اثنتين: أولاً، وضعية الأجنبي أو الغرباء والدُخلاء *métèque* أو *métoikos* الذين يمكن تصنيف وضعية اللاجئين بمعناه اللاحق في هذه الفئة الأخيرة. وثانياً، وضعية العبيد *doûlos / δούλος*. وبناءً على ذلك نشأت هريمية مجتمعية كان فيها المواطن الإغريقي *politês* أعلى قيمة ومكانة من الأجنبي غير المواطنين ومن النساء والحرفيين أو من العبيد أو البرابرة. في أثينا مثلاً، كان يُعتبر أجنبيًا أو غريبًا (أو لاجئًا) ذاك الذي قام بتغيير مكان إقامته، بينما ظل المواطنون الإغريق الآخرون أي الممتنون إلى مدينة / دولة أخرى غير أثينا يُعتبرون وفقًا لقوانينها في منزلة أرقى من منزلة الغرباء غير اليونانيين، لكنهم لا يرقون كذلك إلى مكانة المواطن الأثيني مثلاً ولا يتمتعون بحقوقه. ونحن نجد وضعية الغريب في العديد من النصوص الفلسفية الإغريقية، لعل أشهرها محاورة السفسطائيّ لأفلاطون. وبمعنى آخر لم يكن التفاضل القومي والجنسدي يطال الأثينيين فقط، وإنما الأجنبي أيضًا بما فيهم اللاجئين الذين يتدرّجون هريمياً بحسب أصلهم، وأصلهم المدني أو القومي. وإذ يأخذ وصف العبيد تسميات عدّة في اليونانية القديمة تختلف باختلاف وضعية العبد ومهامه لعل أطرفها ما نجده في الإلياذة لهوميروس للعبد أسير الحرب *ἀνδράποδον / andrapodon* والتي تعني حرفياً «الذي لديه أقدام كالإنسان». كان الإغريق يعتبرون وجود العبيد أمراً طبيعياً لا يجب التفكير فيه.

ومهما يمكن أن يُقال عن الحضارة الرومانية اللاحقة، إلا أن التطوّر القانوني فيها قد مثل خطوة أوسع نحو الإنسانية وحقوقاً أكبر للمواطنة مما كان عليه مع الإغريق. فمع الرومان لم تعد المواطنة، ميزة تقوم على الأصل المدني أو الإثني أو تقتصر على أبناء المدينة الأحرار ونسلهم من الرجال، بقدر ما توسّعت وصار بإمكان الغريب (اللاجئ) أن يُصبح مواطناً يتمتع بحقوق المواطن الأصلي في الحقوق والواجبات ثم توسّعت تلك الحقوق أكثر لتشمل جميع رجال إيطاليا الأحرار عام 98 م، ثم لتشمل لاحقاً عام 212 م جميع الأحرار على كامل أراضي الإمبراطورية الرومانية. ومع أن المرأة لم تحصل في تلك الحقبة على لقب مواطنة *Nomina Tria* ولم يكن لها الحق في الانتخاب، ولا في الترشح لمناصب القضاء، إلا أنها حصلت على امتيازات أكثر ممّا كان للمرأة في العصر اليونانيّ.

في العصور الوسطى سينتقل مفهوم المواطنة من مدينة الإنسان إلى «مدينة الله»، لو استعرننا عنوان كتاب القديس أوغسطين لوصف هذا التحوّل. هكذا سيخضع التشريع المدني إلى سلطة الكنيسة

(1) Aristote, *Les Politiques*, III, 3, trad. Pierre Pellegrin, Flammarion, 2015, 1278a

وقوانينها الدينية على حساب الحرية والعدالة والاستقلال الفردي، وهي أقانيم المواطنة عند الإغريق والرومان. هذا ويُخبرنا التاريخ أنه في كل تحوّل للقوانين من مملكة الأرض إلى مملكة السماء يكون الخاسران الأكبران هما العدالة والإنسان، وربما أيضاً السماء والأرض معاً. لا شك أن الآلهة كانت حاضرة دائماً في المجتمعات والمدن الإغريقية والرومانية، لكن دورها ظلّ بعيداً عن دسّ أنفها في صياغة القوانين والتشريعات التي كانت شأنًا بشرياً بالكامل، ولعلّ مقولة أرسطو الشهيرة التي يؤكد فيها: «ألا تنخرط في شؤون الجماعة يعني أن تكون إما حيواناً أو إلهاً». هي دليل واضح على عدم تدخل الآلهة في السياسة وتشريع القوانين التي ظلت شأنًا بشرياً بالكامل تقريباً. وبمعنى آخر، لم تكن آلهة السماء في العصر اليوناني - على عكس العصور الوسطى المسيحية والإسلامية - لتفرض نفسها في تشريعات البشر وإداراتهم وسياساتهم. هكذا لم يعد المواطن في العصور الوسطى فرداً حُرّاً يُشارك في شؤون الحياة السياسيّة لمدينته أو لدولته، بقدر ما صار عبداً لنظامٍ كليّ مُطلقٍ قدسيّ لا مجال له فيه لا للتدخل ولا للمناقشة ولا للاعتراض تحت خطر التكفير الكنسيّ والحرق بتهمة الزندقة. بفرض نفسها وسيطاً بين الإنسان والله، فرضت الكنيسة قوانينها المطلقة وراح الباباوات بتحالفٍ مصلحيّ ضيقٍ مع الملكيات والإقطاعيين والنبلاء يصدرون الصكوك والأحكام ومحاكم التفتيش والتكفير باسم الربّ. إذن بتحالفهم مع الكنيسة أو همّ الملوك العامّة بامتلاكهم لحقوق ثيوقراطية بالملكية الأبدية وتوريث الممالك لأبناء الملك والسيدّ النييل والإقطاعيّ بحقّ مهوور من السماء. هكذا تمّ مصادرة مفهوم المواطنة بوصفها شأنًا إنسانياً أرضياً ليصبح الجميع (عدا الملوك ورجال الكنيسة والإقطاعيين) لاجئين وأجانب دون حقوق في مدينة الله.

اقتضى كسر احتكار الكنيسة للحقيقة والحقوق نضالاً طويلاً ليستعيد الإنسان سلطته على نفسه فقد راحت بوادر التحرُّر من قبضة الكنيسة تنضج ببطء حتى عصر النهضة الذي تفجّرت فيه الحريّات الأرضية والفنون والأفكار الوثنية واستحضار للماضي الإغريقي والروماني بما في ذلك حقوق المواطن الفرد في المجال الشخصي وفي مجال المشاركة السياسية.

بعد عصر النهضة، ستأصل قيم المواطنة وحقوق الإنسان بما في ذلك حق اللجوء وحق الزيارة والملكية المشتركة لسطح الأرض مع عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر. وستحقق الثورة الفرنسية نقطة تحول مفصلية في تاريخ أوروبا الحديث حيث ستفرض مع الوقت عودة للإنسان بوصفه مركزاً للكون ومصدر القيم، وسيغدو المواطنون هم مصدر شرعية السلطة؛ هكذا ستحلّ القوانين الوضعية مكان القوانين الثيوقراطية أو الحقوق الإلهية المقدّسة، وتتفش الحريات الفردية، وتتغير أنظمة الحكم في أوروبا من الملكيات المطلقة إلى جمهوريات أو ملكيات دستورية أو برلمانية، إلخ. وإذا كان مفهوم المواطنة يقتصر في اليونان على ابن المدينة/ الدولة دون الأجنبي، وعلى الرجال دون النساء، وعلى الأحرار دون العبيد، فإن مفهوم المواطنة سيشهد قفزة نوعية على الصعيد الإنساني والقانوني حيث ستكون المواطنة حقاً للجميع (ابتداءً من سن الثامنة عشرة عموماً)، وسيكون من حق الأجنبي واللاجئ أن يحظى بحق المواطنة، وسيتمّ سنّ قوانين تراعي حقوق اللاجئ وواجباته، إلخ. لا شك أن الاهتمام الكبير الذي حظيت به مسألة المواطنة في الدول الحديثة وفي تشريعاتها وقوانينها ونظرياتها الاجتماعية قد جعل من مفهوم «المواطنة» موضوعاً لميادين بحثية مُستقلة أو متداخلة منها السياسيّ ومنها القانونيّ ومنها الاجتماعيّ، ومنها الثقافيّ، ومنها التربويّ، ومنها الفلسفيّ.. إلخ.

ما أودّ التوقف عنده الآن سريعاً هو مفهوم المواطنة العالمية وتطوّره في الفلسفة تحديداً ومنذ (كانط) على نحوٍ خاص.

2. من المواطنة القومية إلى الكوزمبوليتيزم أو المواطنة العالمية

إذ سعى القانون الوضعي الحديث إلى الاستقلال بذاته عن بقية العلوم الإنسانية ولا سيّما الفلسفة بشقيها السياسي والأخلاقي، مُستمدداً معياريته من ذاته - كما دعا إلى ذلك مثلاً المُشرّع الشهير (هانس كلزن) - أو من عقلانية حديثة قطعت مع أصول القانون ما قبل الحديث كالأخلاق والدين كما يؤكّد عالم الاجتماع ماكس فيبر، فإن بعض الفلاسفة السابقين عليهما أو اللاحقين لهما قد أصرّوا على ربط القانون بفلسفة الأخلاق والمعايير الأخلاقية ولعل أبرزهم فيلسوف التنوير الألماني الأشهر (كانط). في الفصل الثاني من كتابه ميتافيزيقا الأخلاق والمعنون بـ«مذهب القانون»، يُقدّم (كانط) تعريفاً كلاسيكياً للمواطن بوصفه عضواً في مجتمع أو في دولة، يتمتّع فيها بالصفات الرئيسية الثلاث التي كان قد اقترحها أرسطو للمواطن وهي: الحرية، والاستقلال الذاتي، والمساواة. ويؤكّد (كانط) على أن حق المواطنة يعني الحق في التمثيل الانتخابي البرلماني في دولة القانون فالحق في التصويت مثلاً بالنسبة لـ(كانط) يجعل المواطن مُشرّعاً مُشاركاً co-législateur وليس مجرد ناخب. ويميّز (كانط) بين نمطين من المواطنة: المواطنة الفاعلة أو الإيجابية، والمواطنة الخاملة أو السلبية، وهو يعترض على هذا النوع الأخير ويعتبره متناقضاً حتى مع تعريف المواطنة بالعموم. في حين يظل المواطن الإيجابي برأيه هو المواطن الفاعل في دولة القانون الذي هو فيها غايةً ووسيلة في الوقت نفسه. مقارنةً بمفهوم المواطنة عند الإغريق الذي ظل حكرًا على الأحرار، يطرح (كانط) تصوّرًا ثوريًا عندما يعتبر أن المواطن هو خادمٌ للدولة فقط وليس لأي شخصٍ آخر. في مثل هكذا طرح لا يعود مفهوم المواطنة مقتصرًا على فئة دون أخرى، فلا سادة ولا عبيد وإنما الجميع مواطنون على قدم المساواة. لكن رغم كل تلك الحمولة التنويرية في نظريات (كانط) لمفهوم المواطنة، فإن رؤيته تظل قاصرة ومنقوصة بل ومتناقضة مع الحق في المساواة التي يقترحها كأحد الأركان الثلاثة لتعريف المواطن. فكيف يمكن تحقيق المساواة وحق التصويت يقتصر في مذهب القانوني الأخلاقي على الذكور البالغين؟ إن (كانط) لا يقترح شيئاً في مذهبهِ حول حق النساء أو غير البالغين مثلاً في التصويت والتمثيل الانتخابي. دون الاستطراد أكثر في تقصّي مفهوم المواطنة في فلسفة (كانط) العملية، فإنني أودّ التوقف عند نقطةٍ أخيرة في صياغته لمفهوم المواطنة وما أقصده هنا فكرته عن: المواطنة العالمية.

نعرف جيداً من تاريخ الفلسفة أنّ (كانط) ليس أول فيلسوف يُنظّر لهذه الفكرة فقد سبقه إليها الفيلسوف (زينون الكلبي) في القرن الثالث قبل الميلاد ثم (الرواقيون) من بعده الذين تأثروا بهذا الأخير. كما أنّ القرن الثامن عشر كان خصباً بهذه الفكرة، ليس فقط على صعيد المثل الفلسفية العليا والكونية، وإنما أيضاً في بعض التوجّهات المسيحية (التي لم يكن «كانط» بعيداً عنها على كلِّ) فقد طالب (اليسوعيون) أن يُنظر إليهم كمواطنين كونيّين. بيد أنّ ما ميّز التنظير الكانطي للمواطنة الكونية هو تلك المعيارية الصلبة التي تقوم عليها مذهبهِ في القانون والتي ستؤسّس لمؤسّستين كبيرتين ستتجسّدان لاحقاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللتين تجدان أساسهما النظريّ

المعياريّ في دعوة (كانط) في كُتَيْبِهِ الصغِير مشروع للسلام الدائم لتأسيس هيئة عليا لحلّ النزاعات والخلافات. كما أنّ مطالبته بإنشاء قانون دولي يُشرّع حقّ المواطنة وحقّ الزيارة ستؤسس معيارياً لفكرة القانون الدوليّ وحقّ الإقامة في بلد أجنبيّ أو اللجوء إليه. ففي المادة الثالثة والأخيرة من كُتَيْبِهِ ذاك والمعنونة بـ«لتحقيق السلام الدائم»، يؤكّد (كانط) أنه ليس بصدّد الحديث عن محبة الناس وإنما عن الحق⁽²⁾. والمحبة هي قيمة أخلاقية بينما الحق هو إلزام قانونيّ. ثم يتحدّث مُستأنفاً عن «حقّ الزيارة» الذي يصفه بكونه «حقّ كل إنسان في أن يجعل نفسه عضواً في المجتمع، بمقتضى مشاركته في ملكية سطح الأرض التي نعيش عليها. ولما كان سطح الأرض دائرياً، فقد استحال على الناس الانتشار في الأرض انتشاراً لا حدّ له، وكان لا بدّ من أن يلتقوا وأن يتحملوا مجاورة بعضهم، إذ الأصل أنّ الأرض مشاع بينهم وليس لأحد منها أكثر من نصيب غيره»⁽³⁾. دون أن يذكر (كانط) هنا لفظة المواطن التي يستعيز عنها بكلمة «عضو»، إلا أن حديثه عن ملكية مُشتركة لسطح الأرض وضرورة تلاقي الناس وتجاورهم وتحملهم لبعضهم يؤسس للحديث عن فكرة المواطن العالميّ أو الكونيّ الذي يمتلك حقاً مُشتركاً غيره في ملكية سطح الكوكب. يختتم (كانط) ذلك الفصل وكُتَيْبِهِ ذاك كما يلي: «أمّا والصلات المعقودة بين شعوب الأرض جمعاء، على تفاوت قوتها قد بلغت حدّاً يجعل امتهان حرمة الحق في مكان ما من الأرض يتردّد صداه في كل مكان، فإن فكرة التشريع العالمي لم تعد تبدو صورة خيالية للحق، بل إنها تبدو تكملة ضرورية لذلك القانون غير المكتوب، المشتمل على القانون المدني وقانون الشعوب، والذي ينبغي أن يرتفع إلى مرتبة القانون العام للإنسانية قاطبة، ومن ثم إلى السلام الدائم الذي لا نستطيع أن نطمع في دوام الاقتراب منه إلا بذلك الشرط وحده»⁽⁴⁾.

لا شكّ أنّ أفكار (كانط) الفلسفية كانت معيّناً لا ينضب للفلسفة المعاصرة في النظر لموضوع المواطنة العالميّة، وسأتوقف هنا عند مقاربة المفكر الألماني (يورغين هابرماس) لمفهوم المواطنة العالمية انطلاقاً من كُتَيْبِ (كانط) حول السلام العالميّ.

مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي أخذ (هابرماس) يُركّز على مُستقبل الدولة/ الأمة في إطار عولمة راحت تُضيقُ الخناق وتقتلع الدول الضعيفة أو تُخضعها لصالح قوى اقتصادية وسياسية كبرى فراح يبحث عن حلول في «ما وراء الدولة/ الأمة» هذه العبارة التي حملت عنوان أحد كتبه. إذن في مواجهة العولمة والهيمنة الأمريكية اقترح (هابرماس) توحد العالم في كيانات اقتصادية وسياسية أكبر من الدولة/ الأمة؛ أي نحو فيدراليات دولية أكبر تجمع مجموعة من الدول في أمة أكبر، ومما لا شكّ فيه أنّهم (هابرماس) الأول، وهو الأوروبيّ جدّاً، كان قيام الاتحاد الأوروبيّ. لا شكّ أنّ مثل هكذا فكرة كانت ستوسّع فكرة المواطن لأحدى الدول الأوروبية كفرنسا أو ألمانيا، إلخ إلى مستوى مواطن أوروبيّ، وكان هذا بلا شكّ بحاجة إلى توحيد دول أوروبا تحت سيادة قوانين المواطنة أو إلى إيجاد قانون عام ناظم للمواطنة الأوروبية على الأقل. وكخطوة أولى نحو هذا الاتجاه رأى (هابرماس) أنه يقع على عاتق كل دولة/ أمة عضو أو مُرشحة لأن تكون عضواً

(2) كانط، مشروع للسلام الدائم، ترجمة. عثمان أمين، القاهرة 1952. ص 60

(3) المرجع نفسه، ص 60 - 61.

(4) المرجع نفسه، ص 63 - 64.

في الاتحاد الأوروبي إعداد مواطنيها وتربيتهم على قيم المواطنة الأوروبية الجديدة التي تتجاوز حدود الانتماء القومي الضيق لدولة/ أمة بذاتها، وقد أكد على ضرورة إيجاد تشريع قانونٍ أوروبيٍّ مشتركٍ للمواطنة الأوروبية. لكن طموح (هابرماس) لم يكن يتوقف على حدود التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، وإنما وجد أن مثل هذه التكتلات قابلة للتوسع على مستوى الكوكب، بل رأى أن هذه التكتلات الدولية تُشكّل النواة الأولى لمفهوم المواطنة العالمية أو الكونية. وقد طرح هذا التصوّر بمناسبة مرور مئتي سنة على تأليف (كانط) لنصّه الشهير حول السلام العالمي، حيث كتب (هابرماس) نصّاً بالعنوان الكانطيّ نفسه «السلام الدائم» يُظهر فيه رؤيته الشخصية لفكرة المواطنة العالمية انطلاقاً من نص (كانط). رغم الصعوبة الظاهرة للحديث معيارياً عن مواطنة كونية، إلا أن (هابرماس) يجد في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» صلاحية قانونية كونية يمكن من خلالها التشريع لمواطنة عالمية وإكمال أو بالأحرى إصلاح المشروع الكانطيّ السابق. وبمعنى آخر فإن ما أسسه (كانط) على أساس مثالي للعلاقة بين السياسة والأخلاق سيتأسس عند (هابرماس) على قاعدة معيارية قانونية بين القانون والسياسة. بحسب (هابرماس) إن هذه القاعدة المعيارية القانونية هي القادرة على تخليص مشروع (كانط) عن المواطنة العالمية من طوباويته التي مهتت عصر الأنوار بخاتمها، وإيجاد معادلات مؤسسية قانونية لها هي مؤسسات وتشريعات القانون الدولي.

ثانياً: المنفى: في أصل المفهوم

المفارقة أن «ملكية الأرض» التي وجد (كانط) في مشاعية امتلاكها لكل البشر أساس نشوء المواطنة العالمية، هي، أو بالأحرى ملكيتها الخاصة، ما قد تحرم المواطن من وطنه وتنفيه مشرداً يطلب اللجوء في المنافي، أو في بلادٍ قد تصبح له وطناً بفضل القوانين الوضعية التي تحترم حق الإنسان في الحياة وفي التنقل وفي تغيير مسكنه ووطنه، وبفضل الديمقراطيات التي ما تزال أكبر ملجأً لمنفيّي الأنظمة الدكتاتورية. وبدل الحديث عن حلم المواطنة العالمية قد يُصبح إيجاد ملجأٍ صغير وأوراقٍ لاجئ في بلاد تحترم الإنسان، حُلْمٌ صعب المنال للكثير الذين يواجهون الموت في أسلحة طاغية قد دفعوا هم ثمنها أو في طريق الهروب منه نحو المجهول.

إن الجذر اللغوي لمفردة المنفى exile/l'exil في الفرنسية والإنجليزية على سبيل المثال مُشتقٌّ من الأصل اللاتيني *exilium* المنحدر هو نفسه من تركيب *ex solo* أي خارج الأرض. إن هذا التقصّي الإيمولوجي للكلمة يقودنا إلى النتيجة المنطقية التالية: لكي يكون هناك منفى لا بد من أن يكون هناك أولاً ملكية خاصة للأرض تستطيع من خلالها سلطة ما أن تنفي، وتُبعد وتُقصي، وتُغربّ أحداً ما. وبمعنى آخر فإن الأطروحة هنا تتلخّص بالآتي: إن الملكية الخاصة للأرض - بالمعنى الذي يمنحه (روسو) للملكية الخاصة - هي أصل المنفى. وبمعنى آخر ليست ملكية الأرض هي فقط «أصل وأركان اللامساواة بين الناس»⁽⁵⁾، كما يرى (روسو)، وإنما هي أيضاً وأولاً أصل المنفى. لكن الملكية الخاصة للأرض، شرٌّ لا بد منه أو هو يشبه الإطار الأنطولوجي للوجود البشري منذ الإنسان الأول، سواء أكان المقصود هنا سلف الإنسان العاقل *l'homo sapiens* الذي هجر (وربما نفي) من

(5) Rousseau, *Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes*, Editions Nathan, 1998.

أفريقيا، موطنه الأصلي لو صدقنا البالي - أنطولوجيا أو سواء كان المقصود آدم الذي نُفي من الجنة بسبب نزوعه نحو المعرفة كما تروي لنا الكثير من النصوص الدينية. وإذ تكون الملكية الخاصة للأرض أساس المنفى، فهذا لا يعني أنها أساس الشر، إذ يمكن للشر أن يكون أحياناً هو أصل التقدم، أو الحضارة أو حتى حقوق الإنسان والعدالة. فبحسب سفر التكوين مثلاً نجد أن أصل معرفة الخير من الشر كان بسبب «الخطيئة الأصلية» لآدم وحواء وعدم احترامهما لأوامر الله؛ وتقوم نظرية (فرويد) التخيلية حول أصل الحضارة وولادة القانون الأخلاقي، التي نظّر لها في كتاب الطوطم والتابو، على فكرة قتل الأب على يد أبنائه الذكور؛ وقد رأى كل من (جاك دريدا) في كتابه قوة القانون و(فالتر بنيامين) في نصه حول نقد العنف *Zur Kritik der Gewalt* أن العنف هو الأصل لكل من القانون والدولة، إلخ. ولتذكر كذلك فيما يخص الملكية الخاصة للأرض أن (ماركس)، في إحدى رسائله لإنجلز قد عدّها مفتاح تفسير تاريخ الشرق الذي يبدو وكأنه مجرد تاريخ أديان، وبمعنى آخر، فإن غياب الملكية الخاصة للأرض قد منع الشرق من التطور الحضاري. وإذ يبدو الطرح هنا وكأنه تبرير للملكية الخاصة للأرض فإن هناك حاجة واضحة للتأكيد على أن هذا الطرح هنا ليس تقييماً ويقع فيما وراء الخير والشر، لكن هو افتراض نظري لأصل المنفى يقوم على فكرة أن أصل المنفى هو الملكية الخاصة للأرض. فالمنفى الذي قد يبدو شراً ونفياً وإبعاداً عن الوطن، قد يكون كذلك فرصة للهرب من الظلم أو القتل أو الاضهاد أو التمييز، أو فرصة لعيش حياة جديدة والحصول على فرص أكبر وعيش تجارب جديدة، إلخ.

بالعودة إلى تأصيل أطروحة «الملكية الخاصة للأرض» فلسفياً فإننا سنبدأ مع فيلسوف التنوير الفرنسي (جان جاك روسو) ولنلاحظ أنه يُدين الملكية الخاصة بوصفها شراً اجتماعياً على خلاف عدالة الطبيعة لأنه يؤمن أن «الثمار هي ملك للجميع وأن الأرض ليست ملكاً لأحد.»⁽⁶⁾ هكذا يتحسّر (روسو) في فرضيته التخيلية هذه على أن أحداً لم يحمى بمنع «أول مَنْ سَوَّرَ أرضاً وتجاسر على القول: هذه الأرض لي»⁽⁷⁾. يفترض (روسو) أننا لو منعنا هذا الانتهاك الأول للحق الطبيعي، لكننا وفّرنا على الجنس البشري الكثير من الجرائم، والحروب، والقتل، والبؤس والرعب⁽⁸⁾، وربما كذلك الكثير من المنافي والمنفيين. بالاتكاء على هذه الفرضية المتخيلة لـ(روسو)، يمكن القول إنه وبما أن الناس لم يمنعوا أول استملاك لقطعة من الأرض الذي جعل الاستيلاء حقاً للملكية الخاصة، فإن أصل وأركان عدم المساواة والمنفى عند الناس قد تأسست وانقضت الأمر وهي ما تزال تحكم وتؤثر في علاقات البشر ببعضهم.

مُنطلقاً أيضاً من نظرية «الوضع الطبيعي» - لكن في اتجاه مخالف لذلك الذي سبّغه (روسو) لاحقاً - يُركّز (هوبز) على الطبيعة الوحشية للإنسان والتي تتلخّص في عبارته الشهيرة «*Homo ho mini lupus est*» أي الإنسان هو ذئبٌ لأخيه الإنسان. ومع أننا لا نسعى للسير في طريق (هوبز) الذي قد يكون مثقلاً بالتأجج السياسيّة الخطيرة، فإنه يتوجب علينا بأيّ حال أن نكون عادلين إزاء تحليله الذي لا يخلو من الصواب حول الطبيعة الذئبية للإنسان التي تقابل فكرة (روسو) عن الطبيعة الطيبة

(6) المرجع نفسه، ص 82.

(7) المرجع نفسه

(8) المرجع نفسه

للإنسان. قبل أن يُهاجم (روسو) المُلكية الخاصة للأرض كان (هوبز) قد أبرز أن الإنسان حيوان لديه غريزة تملك وحشية للأرض. يمكن لنا القول إنه قد تحدّث في الليفانان بشكل أو بآخر عن «أول مَنْ سَوَّر أرضًا وتجاسر على القول: هذه الأرض لي» كما سيشير إلى ذلك (روسو) لاحقًا.

بين الواقعة البشعة⁽⁹⁾ والطوباوية الحاملة تتأرجح النظريتان السياسيّتان الكلاسيكيتان لـ(هوبز) و(روسو) واللّتان تقومان، رغم تعارضهما، على نظرية الوضع الطبيعي. لكننا وعندما نصل إلى (كانط) نُدرِك أنّ الأمر لم يعد يعني ببساطة الاختيار بين (هوبز) و(روسو) أو الاستمرار بالنقاش البسيط أو حتى الساذج حول طبيعة الإنسان فبالنسبة للفيلسوف الألمانيّ الأمور ليست بمثل هذه السهولة والبساطة الفجّة. في الواقع سيقوم (كانط) الذي يجيد المُصالحة بين اليوتوبيا والواقع، بين التجريبيّة والعقلانية، بين ما يمكن أن نعلمه وما يمكن أن نفعله، بمراجعة مسألة ملكيّة الأرض التي هي أصل المنفى حسب أطروحتنا هنا. من وجهة نظر جديدة، متأثرًا بـ(روسو)، أراد (كانط) الذهاب بنفس الاتجاه لكن دون إنكار أولوية الواقع السياسيّ، وبمعنى آخر أخذًا معه شيئًا من (هوبز). هكذا فإنه سيجتهد في تحويل فكرة (روسو) الطوباوية التي تنتمي لميدان القانون الطبيعي والتي تؤكد على أن «الأرض ليست مُلكًا لأحد» إلى فكرة معيارية، أي قابلة لترجم إلى لغة القوانين والتي تخوّل لجميع الناس «الحق في الملكية المشتركة لسطح الأرض» كما رأينا أعلاه. لكن وعلى العكس من (روسو) الذي يجد في الملكية الخاصة للأرض مصدرًا للعديد من الشرور، فإن (كانط) لا يريد إلغاء هذه الملكية نهائيًا، ولكنه سيحاول إعادة بنائها على أساس أخلاقي قانوني معياريّ. بانتقالنا من (روسو) إلى (كانط) يأخذ مفهوم الملكية الخاصة للأرض دلالة جديدة. فأصل وأركان عدم المساواة بين الناس، أي الملكية الخاصة للأرض عند (روسو)، ستتعمّم وستصبح مع (كانط) - دون أن يقول هو ذلك صراحة - ملكية الدولة. هذا يعني أن ملكية الأرض بالنسبة لـ(كانط) تخصّ الدولة بالأحرى ولم تعد مجرد ملكية خاصة يملكها أفراد. بمقاربة هذه الرؤية الكانطية مع أطروحتنا هنا حول المنفى، يمكن لنا القول إن الملكية الخاصة تظل أصل المنفى، لكنها تتحوّل من مسؤولية فردية وشخصية إلى مسؤولية الدولة، ومن قضية شخصية إلى جريمة دولة.

حقوق المواطنة الكاملة هي التي تجعل من سطح الأرض التي تقوم عليها دولة ما ملكية للشعب عمومًا رغم كل ما فيه من ملكيات خاصة. وعلى العكس حين تعتبر سلطة ما أن البلد أو الدولة مُلك خاصّ بها، تحوّل الشعب فيها إلى مجموعة من اللاجئيين فيما يجب أن يكون بلدهم. حين تنعدم حقوق المواطنة يُصبح الشعب رعية لا مواطنين، بل إنهم لن يمتلكوا عندها حق الغريب *Mé-tèque* الذي عرفته اليونان القديمة.

نقطة أخيرة أود إثارتها حول مُصطلحي المنفى واللجوء، بوصفهما مفردتين غير مترادفتين، بل متعاكستين، وربما متناقضتين. وما أقصده هنا أن لكل منها دلالة معاكسة في الاتجاه بين الداخل والخارج أو الجذب والنبذ. وبكلمات أخرى، أريد هنا أن أضبط وجهتيهما، ومسايرهما؛ نقطتي انطلاقهما ونقاط وصولهما من خلال ميكانيزمات قوتيهما اللتين افترض تعاكسهما بحيث تدفعهما

(9) لو أخذنا السياق التاريخي بعين الاعتبار أي تلك الفترة التي شرع فيها هوبز بالتفكير وكتابة الليفانان والذي ظهر عام 1651، فإننا سنلاحظ أثر الحرب الأهلية الإنجليزية التي وقعت بين عامي (1641 و1649) والتي دمّرت إنجلترا وكيف تركت آثارًا لا يمكن تخطيها في النزعة السوداوية التي طبعت لهجة ونتائج ذلك الكتاب الأشهر لهوبز.

وتجذبهما للأمام وللخلف. بالبحث عن معنى كلمة *exsilio* اللاتينية تعطينا مجموعة متنوعة من القواميس الإنجليزية والفرنسية والإيمولوجية التعريفات التالية: القفز إلى الخارج، الانشقاق، الانقذاف، الإبعاد، الإخراج، الهجوم، الارتقاء على، الإسراع إلى، إلخ. ولنلاحظ هنا جهة الحركة من الداخل إلى الخارج كما لو كان هناك قوة قادرة على قذف وانتزاع وطرد أحد ما من أرض (ه). وبشكل أكثر دقة أقول: إنني أريد هنا التأكيد على هذا المقام على قوة النفي والنبذ والطرده التي يتضمنها لفظ «المنفى» وعلى التأكيد على أن هذه الطاقة النابذة خارجة عن إرادة الشخص الذي لم يكن لديه الخيار ليرحل فخضع لقانون تلك القوة التي تقتلعه وترميه «خارج المكان». بهذا المعنى الذي أحاول ابتكاره هنا، لا يمثل المنفى بنظري سوى نقطة الانطلاق، ولا يُعتبر كذلك إلا من موقع البلد الذي يُجبر المرء المُهدد فيه على مغادرته.

وعلى العكس من المنفى، فإن مُصطلح «اللجوء» يصف اتجاه قوة معاكسة لتلك التي للمنفى. فلفظة *refugium* اللاتينية تعني أيضًا بالمعاني القاموسية: الخلاص، والمكان الذي نجد الأمان فيه. انطلاقًا من هذه المقدمات نخلص إلى أن المنفى وراءنا واللجوء أمامنا. وأنه في حال كان المنفى ماضيًا على نحو مؤقت أو دائم، فإن اللجوء هو الحاضر المباشر وربما المستقبل. فبالإتجاه المعاكس للمنفى الذي يمارس قوة طرد ونبذ وإقصاء من الداخل نحو الخارج، يجذب اللجوء من يُجبر على ترك أرضه هربًا من خطر مُحدد به باحثًا عن الأمان. وبهذا المنحى، نَصِف اللجوء بوصفه كذلك بالنسبة لبلد الاستضافة أو الاستقبال وليس بالنسبة لبلد المغادرة. إذن المنفى هو نقطة الانطلاق بينما اللجوء هو نقطة الوصول. وعليه فالمنفى هو من يغادر ويرحل هاربًا من خطر ما يُحدد به، بينما اللاجئ هو من يصل باحثًا عن الأمان. لكن علينا هنا أن نتبه أنه لا يمكن للمرء أن يكون لاجئًا دون أن يكون منفيًا، في حين يمكن أن نكون منفيين دون أن نكون لاجئين في أي مكان أو مُستضافين من قبل أحد.

ثالثًا: مفهوم الضيافة

وإن كانت الملكية الخاصة هي أصل المنفى، وإن كان المنفى هو اللا مواطن سواء في أرضه أو في أرض المنفى واللجوء (التي قد يصبح مواطنًا فيها)، فإن هناك حلقة وصل تربط بين المواطنة والمنفى هي الضيافة. فحين يُنفي المرء يبحث عن ملجأ ريثما يعود مواطنًا إلى وطنه أو يتحول إلى مواطن في وطن جديد يلجأ إليه. إذن سنميز - كما يفعل الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا - بين ضيافة مشروطة وضيافة غير مشروطة أو مستحيلة، لكننا سنتجاوزها في منح هذه المفاهيم الدريدية معادلاتها القانونية والتشريعية بحيث تكون الضيافة المشروطة هي الحق في اللجوء أيضًا كما هي الحق في الزيارة، بينما ستكون الضيافة المستحيلة أو اللا مشروطة هي إحدى تجليات المواطنة العالمية.

لكن ما هي الضيافة؟ ندين فلسفيًا لـ(كانط) في صياغة مفهوم «الضيافة» بعدها الأخلاقي المعياري الذي سيسمح للتأسيس لها لاحقًا تشريعيًا وقانونيًا. ففي المادة الثالثة من كتيبه مشروع للسلام الدائم، نقرأ عند (كانط): «يجب أن يتحدّد قانون المواطنة العالمية بشروط الضيافة الكونية»⁽¹⁰⁾.

(10) مشروع للسلام الدائم، المعطيات السابقة، ص. 62. لا بد من التنويه هنا إلى أن ترجمة الدكتور عثمان

والضيافة الكونية تعني، بالتعيين الكانطي: «حق الأجنبي القادم إلى أرض الآخر في ألا يُعامل كعدو من قبل هذا الأخير»⁽¹¹⁾. لقد أدرك (كانط) أن استيلاء الدولة على الأرض التي قامت عليها هو أمر لا مناص منه أو شرٌّ ضروريٌّ، ولهذا يقترح حق الزيارة، والضيافة الكونية. دون أن يتحدث صراحةً عن المنفى أو اللجوء، إلا أن تصوّره لمفهوم الضيافة سيجد ترجمته الواقعية في القوانين الوضعية للدولة الحديثة في قوانين اللجوء والسفر والإقامة وإمكانية إيجاد الأمان، وعلى صعيد الأخلاق التطبيقية في وواجب مساعدة الأجنبي والغريب القادم إلى بلدٍ غير موطن ولادته زائرًا أو لاجئًا. هكذا يتأرجح موقف (كانط)، بين الأخلاق، أي ما يجب أن يُعمل، وبين المعيارية التشريعية، أي ما يمكن معرفته أو بين ما يجب أن يكون وما هو كائن. يضع (كانط) الأساس الفلسفي المعياري لصياغة حق الأجنبي في الزيارة واللجوء، في حين يُطالب الشعب المُستضيف صاحب المكان بواجب الضيافة (كواجب، لكن ليس كحق أو كقانون). فإذا كانت ملكية الأرض من قبل الدولة شرًا ضروريًا لقيام الدولة، فإن حق الزيارة أو اللجوء التي تختزلها فكرته في الضيافة يكسر من احتكار الدولة ومواطنيها المُطلق لحدود بلدهم فهو يجعل من زيارتها والإقامة فيها حقًا للغريب. لكن هذا الحق يظل مشروطًا ومقيّدًا إذ، وفقًا لـ(كانط)، يحتفظ صاحب الأرض -إذا كان ذلك يتعارض مع مصلحته- بالحق «في ألا يستقبل الغريب. لكن طالما بقي هذا الغريب مسالمًا فلا يحق للمُضيف أن يعامله عندها بشكل عدواني»⁽¹²⁾ إذن وبحسب (كانط) فإن الغريب الذي يتوسّل اللجوء في بلدٍ أجنبي عليه أن يظل «مسالمًا في مكانه»، وبمعنى آخر عليه أن يكون سلبياً وراضياً شاكراً من استقبله على أرضه، في بلده ودولته. في أيامنا هذه قد يترجم هذا الكلام الكانطي بإجراءات الاندماج التي تتخذها الدولة المُضيفة مما يعني أن الاندماج هو واجب على الغريب الضيف، بل هو مُجبر عليه وعلى تبني قوانين ولغة وقيم وأخلاقيات الدولة المُضيفة، وإلا فإن وجوده فيها مهددٌ بإعادة الترحيل، أي المنفى مرةً أخرى.

بعد (كانط) بقرنين تقريباً، سيتناول الفيلسوف الفرنسي (جاك دريدا) باستراتيجيات التفكيك نص (كانط) الصغير ذاك ليؤكد على أهمية الطرح الكانطي، لكن ليميز بين مستويين من «الضيافة» فهو سيضع كل ما جاء به (كانط) من تصورات حول الضيافة في فئة، الضيافة المشروطة، أو الممكنة، ليضع في مقابلها مفهومًا آخر للضيافة هي الضيافة المستحيلة أو غير المشروطة. فقد كان (دريدا) شديد الحساسية لمفهوم الهوية: الذي تقوم عليه الدول والقوميات التي تقوم على العصبية والإقصاء بل ومصدر الحروب والهيمنة والفاشيات. إن الهوية القومية أساس التمييز، وهي تصبح عنصرية حين تقوم على رفض الآخر، الأجنبي أو الغريب فتقوم بتهميشه ورفضه ووضعها في سلم اجتماعي أدنى من مرتبة المواطن ابن البلد. في نصين مهمين له، سيعمل (دريدا) على تفكيك فكرة المواطنة

أمين هنا المستندة على ترجمتين فرنسيتين قديمتين نسيباً هي ترجمة مجتزأة وغير دقيقة تماماً فضلاً عن أنه يترجم مفردة *Hospitalität* الألمانية والتي تقابلها *l'hospitalité* الفرنسية بالكرم وإكرام الضيف بدل الضيافة بحيث ينزاح وينحرف المعنى قليلاً برأيي هنا إذ تتعلق الثانية بالضيف بينما تحيل الأولى إلى الضيف وهذا يقترب من مفردة *l'hospitalité* التي تنحدر منها مفردة الضيف *hôte* ذات الأصل اللاتيني والتي تحيل في آن معاً إلى الضيف والمُضيف وليس فقط إلى كرم المضيف وهذا ما سيبته له دريدا في اشتغاله اللاحق على مفهوم الضيافة.

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

القائمة على الهوية هما سياسات الصداقة وفي الضيافة، كما أنه سيلخص أفكاره حول الضيافة في حوار الشهير مع جيوفانا بورادروي الفلسفة في زمن الإرهاب. في هذا الحوار الأخير يُفكك (دريدا) فكرة الضيافة التي وردت في النص الكانطي الشهير مشروع للسلام الدائم، والذي يقول فيه (كانط): «ليس للأجنبي أن يدعي لنفسه حق الإكرام باعتباره ضيفًا، لأن ذلك يقتضي اتفاقيات خاصة تبيح له الضيافة، بل حقه مقصور على حق الزيارة»⁽¹³⁾ وهو يؤكد على ضرورة وجود قوانين تضمن معنى الإكرام أو ما كنا قد واجهناه سابقًا مع الإغريق بصدد حق الغريب. حيث يقول: «لكن حق الإكرام، أي حق النزول بأرض أجنبية، لا يتجاوز الشروط التي تُيسر محاولة عقد صلات تجارية مع الأهالي. وعلى هذا النحو يمكن أن تربط القارات النائية بصلات ودية تنتهي بأن تنظم تنظيمًا قانونيًا عامًا؛ وبهذا يزداد اقتراب الجنس البشري من التشريع العالمي الجامع.»⁽¹⁴⁾

إن ما يأخذه (دريدا) على الضيافة بصياغتها الكانطية هي محدوديتها ومشروطيتها التي تظل محصورة بالقوانين والتشريعات. يجد (دريدا) أن تأكيد (كانط) على تحديد شروط واتفاقيات وقوانين للضيافة تخضع لما يسميه هو الضيافة المشروطة أو الممكنة. في مقابل تلك الضيافة المشروطة قانونيًا يقترح (دريدا) فكرة الضيافة غير المشروطة أو الضيافة المستحيلة والتي تندرج ضمن فكرته حول العدالة المستحيلة بدل القانون الوضعي المعمول به أو الممكن. يميز دريدا بين النمطين من الضيافة على النحو التالي: «الضيافة المشروطة تلك التي يمارسها بالعموم الأفراد، العائلات، المُدن أو الدول، نُقدّم الضيافة للآخر على شرط أن يُراعي هذا الآخر قواعدها، معايير حياتنا، بل لغتنا، ونظامنا السياسي.. إلخ. هنا نجد المعنى الشائع والعملية المُشترك للضيافة، تلك الضيافة التي تُخلي مكانًا، ولكن بشروط، لاستخدامات مُنظمة، لقوانين، لاتفاقيات وطنية ودولية، و«مواطنة كونية» أيضًا كما يقول (كانط) في أحد نصوصه الشهيرة. ولكن الضيافة المحضة أو غير المشروطة لا تتضمن مثل تلك الدعوة (أدعوك وأستقبلك عندي على شرط أن تتكيف مع القوانين والمعايير السائدة على أرضي ووفقًا للغتي وتقاليدي وذاكرتي.. إلخ).

إن الضيافة المحضة وغير المشروطة، الضيافة ذاتها، تفتح أو هي مفتوحة مُقدّمًا على أي شخص لا يكون مدعواً أو متوقفاً، أي شخص يصل كزائرٍ غريبٍ تمامًا بوصوله غير المحدد وغير المُتظر، وباختصار على الآخر كليًا. لنسمي هذا ضيافة الزيارة *visitation* وليست ضيافة الدعوة *invitation*»⁽¹⁵⁾

يعترف (دريدا) باستحالة تشريع قوانين للضيافة المستحيلة كحق من حقوق المواطنة فهو يقول: «لا شك أن من المستحيل للضيافة غير المشروطة أن تحيا عمليًا، وهنا أيضًا لا نستطيع على أي حال أن ننظمها بالتعريف. (إن) ما يحصل يحصل *qui arrive arrive* (ce)، هو في العمق الحدث الوحيد الجدير بهذا الاسم. وأقصد هنا أن مفهوم الضيافة المحضة هذا لا يمكن أن يحظى بأيّ وضعية قانونية أو سياسية، ولا تستطيع أية دولة تسجيله في قوانينها. ولكن، على الأقل، بدون فكرة هذه الضيافة المحضة، وغير المشروطة، الضيافة ذاتها، فإنه قد لا يكون لدينا أي مفهوم عن الضيافة

(13) المرجع نفسه، ص 60.

(14) المرجع نفسه ص 61.

(15) بورادروي، جيوفانا، الفلسفة في زمن الإرهاب - حوارات مع بورغين هابرماس وجاك دريدا، ترجمة خلدون الثبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر 2013. ص 205 - 206.

بالعموم، لن نكون قادرين حتى على تحديد أي معيار للضيافة المشروطة (بشعائرها، ووضعيتها القانونية، ومعاييرها، واتفاقاتها القومية أو الدولية).⁽¹⁶⁾

لا يدعم (دريدا) إذن فقط فكرة المواطنة العالمية، وإنما يتمرد بطرحه لمفهوم الضيافة كذلك على التشريع القانوني الوضعي لمن يعتبرهم غير المواطنين أو الغرباء، وهو بدفاعه عمّا يسميه «الديمقراطية القادمة démocratie à venir أو democracy to come يُفكك دريدا كل فكرة مشروطة للمواطنة لصالح الدفاع عن «إعلان حقوق الإنسان والمواطن». هكذا سيدافع (دريدا) عن حق الذين يعيشون في فرنسا بدون أوراق رسمية بالمواطنة وبالضيافة. فقط مع مفهوم الضيافة المستحيلة ببعدها الأخلاقي يجد الغريب métèque بمفهومه الإغريقي أو اللاجئ بمعناه الحديث وطناً له.

لنختتم هذا الفصل بهذه الكلمة لـ(كانط) الذي يُشدّد على أن «حق الزيارة، هو حقٌ يسمح لكل كائن بشريّ بأن يُقدّم نفسه كعضو في مجتمع ما، بفضل الحق في الملكية المشتركة لسطح الأرض والتي لا تسمح للناس، بوصفها كروية، أن يتفرقوا إلى ما لا نهاية، وإنما تجبرهم على أن يلتقوا وأن يتحملوا رغم كل شيء بعضهم بعضاً فبالأصل لا يمتلك أحد الحق أكثر من غيره في أن يكون في مكان ما على الأرض». ⁽¹⁷⁾

هكذا فإن الحق في الضيافة يمنح للمنفي أن يصبح مواطناً في «مجتمع ما، بفضل الحق في الملكية المشتركة لسطح الأرض». بهذا الحق يُصبح للاجئ وطن جديد، إذ ليس الوطن دوماً هو أرض الآباء كما تقدّمه اللغات الأوروبية مثل patrie الفرنسية أو مرادفتها الألمانية vaterland أو fatherland و birthplace الإنجليزية والتي تعود كلها إلى الجذر الإغريقي patris (موطن الآباء والأجداد)، فالأرض ليست مُلكاً لأحد في النهاية وقد يكون الوطن، أيّ مكان قد يحلّ فيه الإنسان ويستوطنه كما نجد في بعض القواميس العربية، وهذا يعني أنه لا يرتبط بمكان الولادة ومسقط الرأس، وإنما يغدو الوطن وطناً قادماً يسكننا أو نصنعه. وباختصار: حيث يكون هناك استبداد يكون هناك منفيون، وحين يكون هناك مواطن يكون هناك وطن، والعكس ليس صحيحاً.

(16) المرجع نفسه، ص 206.

(17) المرجع نفسه، ص 62 - 63.

الكتابة والحرية؛ سيميائيات الافتراق والمغايرة في الربيع العربي

جمال الشوفي

كاتب وباحث سوري، دكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة القاهرة 2008، له العديد من الأبحاث العلمية حول الوقاية الإشعاعية والطب النووي نشرت في مجلات متخصصة، مدرس محاضر في جامعة الاتحاد الخاصة، كلية الهندسة المعلوماتية من 2012 حتى الآن، مدرس محاضر في جامعة دمشق-كلية الهندسة الميكانيكية والهندسية من 2012 إلى 2015. وله نشاطه أيضًا في الحقل الفكري السياسي، إذ نشر عددًا من الدراسات مثل «المعارضة السورية بين بذور الحرية وطعوم الاستبداد- دراسة نقدية بنوية» المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016؛ و«المجتمع المدني السوري بين الرؤية والواقع/ مخاض تجربة وهوية تتشكل» في العدد الأول من مجلة (قلمون) للدراسات والأبحاث - أيار 2017، وله العديد من المقالات المنشورة في صحف ومواقع عديدة، نال الدرجة الثالثة في جائزة ياسين الحافظ في الفكر السياسي للعام 2017.



جمال الشوفي

ملخص

الكلمة وجود يحاول الاكتمال، والدلالة كما المعنى ترتقي بذواتنا الضعيفة لمصاف الوجود الإنساني، والحرية شرطها الأول. وحيث إن الواقع الإنساني متعدد الأبعاد يصبح إيجازه في نص أو كلمة منفردة غاية في القسوة، لكنها محاولة تستحق العناء.

الكلمة مسؤولية كبرى، وكلُّ مسؤول عن كلماته. ثمّة كلمة تشكّل رافعة وجودية وتُحدث دلالة في اتجاه إنساني، وأخرى تمثل دلالة موت حضاري أو صنم فكري يقوِّض الحياة ما دونها.

في الدراسة التالية، سيتم استخدام السيميائية لدراسة دلالات لحظات التغيير الكبرى في سياقات الربيع العربي، وبعض من جملها العفوية و/ أو القصديّة. فاللحظة دلالة زمنية تفيد الامتداد والاتساع كما القصر القهري أيضًا، وما تفارقها بين سيميائية دلالية و/ أو تواصلية من حيث دالها/ مدلولها، كما ارتباطها في موضوعها وصورتها المفهومية، سوى دائرة من دوائر التقصي السيميائي الحديث منهجيًا، بأبعاده اللحظية زمنيًا، والدلالية مكانيًا، والمعنى والانتماء لغةً وفكرًا وعقلًا.

الكلمات المفتاحية: السيميائية، التواصلية، الكتابة، الحرية، الربيع العربي، اللغة كمفارقة.

جدول المحتويات

- ملخص
- 1. المقدمة
- هدف البحث
- المنهجية والأسئلة البحثية
- 2. السيميائية
- الخلفية التاريخية
- لماذا السيميائية؟
- 3. سيميائيات الإرادة، الدلالة والتواصلية
- مدخل للسيميائية التواصلية القهرية السلطوية
- سيميائيات الدلالة: العفوية والمفارقة
- في الكتابة حياة: التواصلية في مقابل الأدائية
- 4. الخاتمة: النتائج والتوصيات
- المراجع

1. مقدّمة

النقد ليس مجرد تجربة غايتها المتعة العقلية للكاتب أو القارئ، فحيث تبدو عملية النقد سلبيًا وإيجابيًا هي الأسهل بالمبدأ، لكنها التجربة الأصعب على أولئك الباحثين عن روح أمة في حضورها العصري والتحرري.

النقد والكتابة النقدية تغدو وكأثما لحنٌ على لحم يحترق وجلد يتمزق حين تختار الانحياز لصورة العالم الجديد وإثبات أحقيته خلاف السائد والمألوف! هي لغة تمتلك دهشة الاختلاف والمغايرة مع أنها تُكتب بذات الحروف والكلمات؛ مغايرتها واختلافها أنها ذات دلالات ورموز باعثة على القدرة الوجودية والكلامية وفق معنى مختلف، تُحاورها أدوات التحليل لعلوم السيميائيات الوضعية منها والمحدثة.

الكتابة النقدية وهي تحاول الانفلات من قواعد اللغة النمطية الوصفية وأقفاصها الحديدية المرصودة بمرجعية الموروث والثقافة والأيدولوجيا المغلقة بحكم المألوف والمعروف والسائد، تنتقل فجاءةً من عالم يبدو «مفهومًا» كليّةً وقابلًا للتنميط والاتساق، حاملة معها صورة الواقع الحسّي بكل تجلياته، إلى وجود مختلف يرتقب لغة الخلق والانبعاث، ولنقل: وجود أكثر إنسانية. لغة تنعتق من أسوار السّلطة متعدّدة الأوجه والتموضعة في شكل خضوع مثلته ذات اللغة! لغة الحرية في مواجهة السّلطات، والسّلطة لغة بالجذر والهوية! ولربّما جاز لنا القول خلف (رولان بارت) أن «الشيء الذي ترسم فيه السلطة ومنذ الأزل هو اللغة، أو بتعبير أدق هو اللسان، فاللغة سلطة تشريعية، اللسان قانونها» (بارت، ص 12)⁽¹⁾.

(1) بارت، رولان، درس السميولوجيا، 1993، ط2، ترجمة بنعبد العالي، توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص 12.

في لحظة التغيّرات الكبرى، لحظة «اللطف، الفضل، الفارق» الوجودي، امتلاك بواكير الحمل الجديد وتشكّل براعم الحياة، تغدو الكتابة العمل الأشقى والأكثر قسوة وانفعالاً، وسيميوطيقاً توتريّة من حيث (إخضاع الوجداني والذاتي والانفعالي والجسدي لما هو خارجي في ضوء معايير قياسية وكمية لمعرفة الشدّة والمدى معاً) (همداوي)⁽²⁾، وضرورة وجود حتى وإن لم تطرح البديل المكتمل كما لحنها كانط: (إذا كان النقد يعدّ بمثابة الخطوة الأولى نحو بناء النسق الفلسفي، فمن الممكن أن يعدّ الخطوة الأولى والأخيرة، ولا يتتقص ذلك من مكانة الناقد) (كانط، ص 11)⁽³⁾.

بين هذا وذاك تنفرد جملة «الشعب يريد» كلمتان قابلتان للإعراب والتنميط اللغوي والنحوي بالمبدأ، لكن أن تكتسي صورة حياة وفعل متعدّد الانتشار، كانتشار عدوى الثاؤب في المجاميع البشرية، حينها تصبح دلالة سيميائية وتصور مفهوميّ وحضور تواصليّ جمعيّ؛ محاولة لتغيير صورة وواقع الاستبداد القائم، لعالم آخر يكافئ موضوعياً قدرة الشعب الذي يريد، وإرادته هذه حرّية وحياة كريمة تاق لها دهرًا. لكن، وأكثّر ألفاً، هذه الـ«لكن» هي لعنة كبرى واستدراك يشوبه الألم والقهر!

لكن، في المعبد آلهة تتلو قصّة الموت، أسطورة الوجود حيث كانت النار شهية طهو؛ النار وقد التهمت جسد البوعزيزي⁽⁴⁾ معلنة تفتح ثورات الربيع العربي، كما ومتواليات القتل الجزافي والهدر الوطني أيضًا! إذًا، ضع في القدر أطفالاً ونساء، أضف عليها قليلاً من ثقافة «السلام» نكهة، ولا تنسى ملح «حقوق الإنسان»، أضف للنار حطباً من «حضارات الشرق»، وكثير من ثارات الأديان حين يصبح القتل شهوة الحاضر! ولتنفخ فيها بأحلام القوة وشهوة الملك وسطوة الحكم! تستعر النار وتستوي على مهل طبخة اللحم الشهوي، وجبة الشعوب وحقوقها وحرياتها المنهوبة، وجبة من شهوة العهر البشري في الألتهام. صراخ أطفال وأجيال يأكلها معبد الموت هذا، معبد اللغة العجفاء حين تعجز عن وصف عُشر المشهد، فكيف المشهد بكليّته وكثافة حضوره؟ وكيف للغة بدايةً، والسيميائية كعلم حديث، موضوعنا المنهجي، ثانياً أن تبعث فيه الحياة والمعنى وتضعه في سياق ثقافي ذي دلالة ورمزية للحرية ومبعث للكتابة النقدية باتّساع بُحورها؟

لكن، والـ«لكن» هنا بوابة أخرى للنور، حيث الضمّة حركة عطف، والفتح ايماء جديدة، والسكون لحظة تأمل، ومجموعها دلالة ورمز حياة تُوجد. فكلّما أثرت جملة للقول، في سياق التوصيف، «ماركسية» أو «إسلامية»، «قومية» أو نهجاً في «العلانية»، كانت اللغة عاجزة، وربّما كان الفكر البشري أيضًا قد أصيب بعقم التجديد؟ كيف لا وكلما سطّرت جملتين متعاقبتين ونحّت القول وشدّدت في المعنى أخذني الاستدراك بعيداً، وكان الوصف قبض ربح!

الدخان دلالة نار، وعمّة المعبد دلالة ثقافة مظلمة موغلة في الموت. وقد يجلو للكثير التأويل والتغيير في نماذج اللغة والتنميط، فتقطع الصورة عن مشهدها وتصبح مجازاً قابلاً للقولبة حسبما يريد

(2) همداوي، جميل، سيميوطيقا التوتريّة والنظرية والتطبيق، المجلة الثقافية الجزائرية، 2013 / 8 / 7. <https://thakafamag.com/?p=3540>

(3) كانط، إيمانويل، أنطولوجيا الوجود، 2009، ترجمة جمال محمد أحمد سليمان، التنوير للنشر، بيروت، ص 11.

(4) طارق الطيب محمد البوعزيزي، الذي أوقد في نفسه النار أمام مقر ولاية سيدي بوزيد التونسية احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وذلك في 17 / ديسمبر 2010.

صاحب السلطة/ اللغة! فلربما الدخان المنبعث من جسد البوعزيزي «مؤامرة كونية» على الأمة، أو أن البوعزيزي ذو مشاكل نفسية، أو أنه قد قبض ثمن فعلته! كما وصوت طفل نادى أباه «أمانة عيوني» حين داهمت شظية عينيه ففقد بصره، تمثيلية في عتمة كواليس التلفزة والقنوات الإعلامية المغرضة والمشبوهة! ولربما ولربما..

هدف البحث

سنتخذ من بعض الجمل الحية التي اجتاحت ساحات الشارع العربي بتوافده وتدققه، والويلات التي عاشها نتيجة «البطشية» و«العنفية» السلطوية التي مورست ضده، كرموز وعلامات ذات بعد سيميائي دلالي أو تواصلية يستهدف وضعها في ميزان المعنى، حين ترتبط الكلمة بالحدث الحسي لحماً ودمًا. وفي موقع مخالف، حين تكون اللغة غرضية منقطعة عن حيّزها الحيّ؛ ليتشكّل هدفنا البحثي بإعطاء موضوعتي الكتابة والحرية بعداً عصرياً في العلوم الحديثة تعوّض وتكافئ موضوعياً روح الربيع العربي في أعلى تجلياته وحضوره الشعبي. ما يقتضي التحليل المقارن والدلالي لتلك المقولات والكلمات التي برزت في سياق الربيع العربي، وبحث في التفارق الوجودي والإنساني بين كلمات كروية عقلية وقلبية تستهدف الإنسان، وبين تلك التي تهدم وجوده وثقافته وتجعلها ذرّ رماد في العيون.

المنهجية والأسئلة البحثية

«تكلّم حتى أراك» هكذا أراد سقراط الكلمة تعبيراً دلاليّاً عن الوجود المتعيّن في حدّيه المنطوق لغة والمرئي شكلاً، الواضح تعبيراً والجليّ حضوراً. هي الكلمة إذا أداة التعبير والفكر، وكثافة المعنى والحضور، لكن هل تكفي الكلمة حين يغدو الحدث أشدّ ألماً وتعقيداً فتعجز اللغة عن الوصف؟ وهل يمكن الاكتفاء بالكلمات النسقية والنمطية دون الأخذ بدلالاتها وشكل تموضعها المختلف والمغاير عن المؤلف، ولنقل بلغة السميولوجيا علامتها المفارقة/ المغايرة لغة وصوتاً وحدثاً، وبالضرورة صورة عالم يتشكّل بمفاهيم جديدة كما وحياء تُباد؟

متى يمكن للكلمة أن تبقى أمينة لمحتواها دون تأويل أو تفريط بالمعنى؟ وهل يمكن الاكتفاء بالبعد السميولوجي الذي حدّده (بارت) بمراوغة اللغة وخيانتها، حيث (هذه الخيانة الملائمة وهذا التلافي والهروب، هذه الخديعة العجيبة التي تسمح بإدراك اللغة خارج سلطتها، في عظمة ثورة دائمة للغة، هذا هو ما أطلق عليه أدباً، والكتابة الأدبية تجعل المعرفة احتفالاً) (بارت، ص 14)⁽⁵⁾، وربما لزاماً علينا القول أنّ ممارسة الكتابة أدباً، فنّاً وشعرًا، إيهاء وتصريحًا، هي ضرورة وجود يحاول الانبعاث، إنّه زمن التغيير وعلى الكلمة أن تكون على قدره وأكثر.

لللمة دلالة ثقافية وفكرية، وتحاولها السميولوجيا (Semiotics) ألسنيّاً و/ أو دلاليّاً، فكما الدخان دلالة على النار فاللمة في محتواها تدلّل على المعنى المقارب كما الحدث. وفي سياق الكلمة وأثرها الفكريّ والثقافي سنستعين بالسيميائية كعلم دلاليّ يربط بين الكلمة والسيكولوجيا والمعنى وبالضرورة الهدف، كمحاولة منهجية في التحليل المقارن لمحتوى الكلمة وبعض أمثلها في ركب الربيع العربي، سواء من

(5) بارت، رولان، مرجع سابق، ص 14.

حيث قدرتها على تشكيل محتوى ثقافي إنساني أو انزلاقها للاتصاق بالأيديولوجيات الشمولية التسلّطية شكلايةً وتحريضياً على العنف وهدم محتوى حياة.

في الثقافة العربية، علوم السيميائية وليدة الثمانينيات من القرن الماضي، إذ إن علوم اللغة والبيان والتشكيل والحركة والإعراب بقيت أسيرة قواعد اللغة بمرجعيتها الثقافية القومية و/ أو الدينية بتنبؤاتها، ما شكّل عائقاً لغوياً في فهم الحديث والمجدّد من الحياة والنموذج الحضاريّ من جهة، وعملت في متنها ونصوصها، على الغالب، على تكريس سلطتيّ النص والحاكم أيضاً، حتى بات الانفكاك من قواعدهما بمثابة خروج سياسي على الحاكم يستوجب العقاب والنفي وربما السّحل والقتل أيضاً، خاصة إذا وظّفت هذه اللغة بمضامينها وإشارتها خارج أهوائه ورغباته شخصاً كان أو منظومة حاكمة. وهنا يشير جميل الحمداوي، الباحث في السيميائية، إلى وجود محاولات لغوية عربية سابقاً متعدّدة في التعريب والإنشاء والنحو وغيره تحاول أن تأخذ بعداً سيميائياً، إلا أنها لم تأخذ حيزاً منهجياً إلا حديثاً، وذلك لثقل المرجعية الأيديولوجية القومية والدينية بأن (هذه الآراء السميولوجية التي شملت كل هذه المجالات المعرفية لم تكن منهجية أو مؤسّسة على أسس متينة ولم تحاول يوماً أن تؤسّس نظرية متماسكة ولم تفكّر في استقلالية هذا العلم، بل ظلت هذه الآراء السميولوجية مضطربة تجرّفها وتتقاذفها التصوّرات الأيديولوجية والسوسيولوجية والثقافية) (حمداوي)⁽⁶⁾.

وهذه النقطة بالذات هي الملمح النقديّ الذي نحاول الولوج منه إلى الدلالات السيميائية في سياق الربيع العربي، لا بمنهجية سيميائية بحتة، بل بقدر فتح البوابة النقدية دلاليّاً من جهة، وتأكيد على السيميائيين العرب دخول هذا المضمار عن وسعه، لما به من اتّساع معرفيّ ذي بعد مفارق ومُخالف عن الموروث النمطيّ المتوارث والمأسور لغوياً، ولم تزل السيميائية بعيدة عنه لليوم، لاكتفائها بالأناط والأنساق المعروفة والمتداولة تكراراً، لكنني أعتقد، ثمة متّسع معرفيّ تؤسّس له مفردات الربيع العربي بعفويتها، لا بد وأن تؤسّس لمتّسع من العلوم والمعرفة كما الثقافة الحديثة. وبالضرورة ينفرد سؤال المغايرة والمفارقة دلاليّاً بذاته دون تأويل أو تمنيّط، لماذا السميولوجيا؟

2. السيميائية

الخلفية التاريخية

على الرغم من أنه، تاريخياً، فلسفياً وفكريّاً، قد عُرفت السيميائية (السيميوطيقا، السميولوجيا) كظاهرة لغوية تدلّل على الرمزية التي تدلّل على حدث ما كالذخان التي تدلّل على النار، وعلامات الدلالة على المرض وتشخيصه عند الإغريق ولليوم، إلا أنّ السيميائية، كعلم بذاته، لم تظهر إلا حديثاً مع بدايات القرن العشرين مع كلّ من اللغوي السويسري فريناند دي سويسر (Ferdinand de Saussure) والفيلسوف الأمريكي شارلز ساندرز بيرس (Charles S. Peirce).

تنبأ دي سويسر بظهور علم السميولوجيا (Semiologie)، المشتقّ من الكلمة الإغريقية دلالة (Sémion)،

(6) حمداوي، جميل، مدخل الي المنهج السيميائي، مجلة ندوة الإلكترونيّة للشعر المترجم، المغرب.
<https://www.arabicnadwah.com/articles/madkhal-hamadaoui.htm>

كعلم ((يدرس العلامات والدلالات في الحيز المجتمعي كجزء من علم النفس العام، له الحق في الوجود وقد تحدّد موضوعه بصفة قبلية، وليس علم اللسان إلا جزءاً من هذا العلم العام) (دي سوسير، ص 26)⁽⁷⁾.

هذا، بينما ذهب بيرس في اتجاه فلسفي لعلم السيميوطيقا (Semiotique)، حيث إن العلامة ثلاثية هي: الدالّ/ المدلول الذي له علاقة بموضوع، وهذه العلاقة تفترض صورة ذهنية للعلامة. وحسب بيرس فإن السيميائية يمكن أن تكون مرجعية لكل العلوم وتشملها جميعاً فأياً ظاهرة رياضية أو فيزيائية أو لغوية أو جيولوجية... إلخ، هي علامة ذات أبعاد ثلاث: (الأولية والتي تفهم بمعنى الإحساس، وهي مجرد إمكانية وتمثل في السيمولوجيا العلامة، والثانوية وتمثل الحقائق الفجة التي تنتج من ظاهرة ما، وتمثل الموضوع، بينما الثالثة وهي مجال القوانين العامة والتي تعود للمفهوم وبالضرورة الصورة الذهنية) (كويلى وجانز، ص 33-34)⁽⁸⁾.

السيميائيات تشترك في كل أنماطها وأنساقها في موضوعتي الدلالة والرّمز حسياً (طبيعياً) و/ أو لغوياً (نصياً وفكرياً)، لتتطور علوم السيميائيات في تخصصاتها وافتراقها بين السيمولوجيا والسيميوطيقا، وكل واحدة تحاول احتواء الأخرى. فسيميائيات اللسان مختصة في علوم اللغة واللسان والصوت، متجاوزة ومتوازبة مع سيميائيات برمجية ورقمية ودلالية وحسّية طبيعية، يتفقان معاً بجذر واحد هو الدلالة والعلامة والمعنى المتشكّل ظاهراً منها أو كامناً (باطناً). وجميعها تحاول البحث عن الدلالة وفق مظاهر متباينة بشكل صور افتراضية للمعنى سواء بكليته أو تفاصيله الجزئية، لتأخذ شكلاً معيناً قابلاً للتصنيف سيميائياً، كذلك التي عاجلها غرياس تصنيفاً بين احتمالات متعددة تتشابك وتتقابل دلاليّاً في النماذج المجتمعية (المجتمعات البشرية تقسم عوامها الدلالية إلى بعدين، الحضارة والطبيعة، وتعرف الأولى من خلال المضامين التي تؤسسها أو التي تركز فيها، أمّا الثانية فتعرف من خلال المضامين التي ترفضها) (غرياس، ص 51)⁽⁹⁾. ومع المدرسة الفرنسية، يولي غرياس أهمية بالغة لتلك التضاريفات بين العالم المحسوس واللغة الطبيعية لما لها من أهمية على صعيد العلامات الثقافية عمومًا والصورة خصوصًا، حيث (يتولّى العالم الطبيعي من خلالها دور تكوين الأشكال اللسانية ومنحها الدلالة المحايثة) (الشياني، ص 43)⁽¹⁰⁾.

وتبحث اللسانيات في العلامات والدلالات اللغوية والنصية ذات الترابط والتشارك كما الاعتبارية والعشوائية بغية ردها لمرجعية عمومية عامة، تفيد بشمول علوم اللسان العامة وذلك (وفق منهج علمي يضاهي منهج العلوم البحتة ربطاً ودقة وموضوعية، ويسمح باستنباط قوانين وكليات تتوافر في

(7) دي سوسير، فريناند، محاضرات في علم اللسان العام، 1987، ترجمة عبد القادر قيني، ط 1، أفريقيا الشرق، المغرب، ص 26.

(8) كوبلى، بول وجانز، ليستا، 2005، علم العلامات، ترجمة جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 33-34.

(9) غرياس، جولييان الجيرداس، في المعنى، دراسات سيميائية، 1999، ترجمة نجيب غزاوي، مطبعة الحداد، اللاذقية، سورية، ص 51.

(10) الشياني، عبد القادر فهيم، معالم السيميائيات العامة: أسسها ومفاهيمها، 2008، ط 1، سيدي بلعاس، الجزائر، ص 43.

الألسن مهما كانت الفصائل اللغوية التي تنتمي إليها) (مارتان، ص 13)⁽¹¹⁾.

وقد تطوّرت علوم اللسانيات التدريجية بدءاً من علامات دي سوسير في الكتابة واللغة، بما فيها لغة الصمّ والبكم وإشارات التعامل والإشارات العسكرية حسب (دي سوسير، ص 33)⁽¹²⁾، مروراً بالدوّالّ اللغوية التي بحثت في اللغة صوتياً، بمعنى إعادة اللغة إلى مقاطعها الصوتية الدلالية العامة (العلامة كيان واسع الامتداد، والعمل الذي قامت به الصوتيات على الدوّالّ اللغوية، باعتبارها نتيجة تقطيع إلى وحدات صوتية أصغر، والتي توجت بنظرية السمات المشتركة الجاكسونية) (إيكو، ص 57)⁽¹³⁾؛ وصولاً لما آلت إليه بحوث السيميائية اليوم لتشمل الخطابة والتوجيه والقصدية (اللسان نظام مسجّل في الذاكرة المشتركة يمكن من إنتاج لفظيات لا متناهية وفهمها، والحديث مجموع اللفظيات التي أنجزت فعلاً، والخطاب هو المجموع اللامتناهي للفظيات الممكنة التي يمثل الحديث فرعاً مُنجزاً منها، فيكون اللسان إذاً النظام الكفيل بتوليد الخطاب) (مارتان، ص 65-66)⁽¹⁴⁾. وهذا مجال تحصّصي نتمنى أن يثمر، وعلى السميولوجي المتخصّص اكتشافه وإظهاره للعلن، ويكون شاهداً عليه وموثقاً له.

لماذا السيميائية؟

سؤال بات بديهياً يتوجّب الإجابة عنه منهجياً، فحيث كان من الممكن تتبّع مسارات الربيع العربي سياسياً أو فكرياً أو كليهما بطريقة أكثر يسراً من حيث تعدّد مناهجها وطرقها. لكن، ثمة رؤية تحاول شقّ طريقها في عالم اليوم، تلك التي تبنى على فرضية قابلة للبرهان، فالتاريخ اليوم يمكن أن تُعاد كتابته وفق تطلّعات جيل من الشباب اجتاحتهم حمى الحرية والانعتاق، حراك شعبي تمددت مساحاته حتى بات يعمّ معظم ساحات ومدن الوطن العربي ولسنوات عدة. وحيث ثمة جدل حول الأجوبة الجاهزة للنظريات السياسية والفكرية مسبقاً الصنع بعدم قدرتها على الإجابة على متطلّبات الشارع الشاب، سواء كانت «قومية» أو «ماركسية» أو «إسلامية»، فكان لزاماً فتح بوابات جديدة تحاوها العصرية والحداثة المتشكّلة في عالم مختلف، عالم ما زال إلى اليوم يمثل معظم تطلّعات جيل الشباب في عصرية الدولة وحدثتها، دولة الحريّات والدستورية وتحقيق القانون. فقد بات من غير الممكن الإجابة عن أسئلة الربيع العربي إجابات جاهزة ومعلّبة، كما لم يكن في تاريخ الحدث العالمي الاكتفاء بمنهج الكليات العامة في الإجابة عن أسئلة العصر الحديث وتنوّعاته، حيث لا يمكن تفسير كل هذا التنوع الهائل والمتقدّم بإجابة واحدة ونهائية.

في الكلمة والثقافة كما اللغة، ثمة أنساب قديمة حاولت في الإعراب والتصريف والنحو، لكنها ومع تطوّرهما اللافت والكبير، بقيت أسيرة المرجعية الثقافية أو القبليّة، فثمة العربية، واللاتينية والصينية والفرنسية، كأعراق قومية بذاتها، لكن العصر الحديث بات يؤشّر لوحدة كونية، لمرجعية إنسانية

(11) مارتان، روبر، مدخل لفهم اللسانيات، 2007، ترجمة عبد القادر المهير، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص 13.

(12) دي سوسير، مرجع سابق، ص 33.

(13) إيكو، أمبرتو، السيميائية وفلسفة اللغة، 2005، ط 1، ترجمة أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص 57.

(14) مارتان، روبر، مرجع سابق، ص 65-66.

عامّة، ففي اللغة بدأت تبرز الألسنية وعلوم الصوتيات والفونتيك (طحان)⁽¹⁵⁾، كما وبدأت تتحرّر علوم الرمز والدلالة وعلاقتها باللغة من جهة وبالحدث الحسيّ من جهة أخرى. فقد برزت في العصر الحديث عدة محاولات أبستمولجية تحاول الوصل بين المعرفة ونظرياتها وبين العلم وتطور أدواته التقنية، ومنها السيميائية، والتي تحاول أن تكون علمًا ذا شمول معرفيٍّ وعلميٍّ بأن مكتمل القواعد. تلك المحاولات قادت الباحثين للعمل في علومه المتخصّصة وتبويبها في أنساق وأنماط، كسميولوجيا الدلالة والتواصل واللغة والثقافة وهي محاولتنا المنهجية في موضوع الكلمة والثقافة ومفارقات دلالات الحرية في الربيع العربي.

لكن من الضرورة القول إن اللسان والمنطوق من القول هو فيصل العملية المعرفية تلك: فحسب، الشيباني (تظلّ إمكانية التأسيس لأيّ نموذج دالّ جديد مرهونة بمدى تقاطعه مع اللسان، ضمن مظهر أو أكثر. تتمتع العلامة بوصفها عنصرًا دينويًا داخل اللسان بمظهر دلاليّ مستقل، تستطيع من خلاله أن تؤسّس للمظهر السيميائي للسان، أي لنسقيته الدالّة) (الشيباني، ص 35)⁽¹⁶⁾. والمظهر السيميائي مشروط بالدوال والتكرار الزمنيّ، فهل تلك الجمل اللفظية التي قدّمها لفظيات المظالم الكارثية والدموية يمكنها أن تشكّل نسقًا لسانيًا ومظهرًا سيميائيًا في نمو نزعتي الحرية والكلمة؟ وليست أيّ كلمة، بل تلك الكلمة الموطّنة في عرف الإنسان كأداة للفكر، ودلالة محتوي، ورمز دلاليّ، كما هي تعبير وجودي في آن، دون هذا الفصل الإجرائي المتخذ في أنساق السيميائية.

3. سيميائيات الإرادة، الدلالية والتواصلية

«الشعب يريد» دهشة وجود وحاضر شعب قرّر أن يختار حرية وجوده المختلف! حضوره الإنساني التواصلية، لغته العصرية وقد تكلم بعد أن صمت دهرًا. «الشعب يريد» فعل تواصلية باللغة والكلمة، بالتوافد والشعور الجمعي، بقوة الحياة وإرادة التغيير لمستقبل في دولة تمثله، لا حاضر في بوتقة استبداد قهريّ يأكل تاريخه وحاضره ومستقبله. سيميائية تواصلية انتقلت من مرحلة الدلالة العفوية للقصدية الجمعية، والقصدية كانت هنا مبعث حياة وولادة جديدة، فهل ثمة لغة وثقافة توابها وتحث في بنائها؟

كلمتان مثلتا منحى تغييرًا في عالم اليوم، خطأ اختلافيًا وخلافيًا في آن! اختلافه في كونه شكّل موجات متعاقبة من صعود الوجد الشعبي الرّازح تحت آلة القهر والقمع السلطوية في معظم عواصم الوطن العربي المسماة زورًا جمهوريات (للوحدية والحرية والاشتراكية)! وخلافيّ أيضًا كونه حمل بين طيّاته تفارق في التفسير والتأويل، التباين والتنازع، كما محاولة التوجيه القصدية لتقديم موقعتي الكبح السلطوي والمعاقبة المجتمعية بما تمثله من بُنى ثقافية وفكرية وموروث تقليدي متكلّس؛ فكانت الحرية في نزاع مع أصنامها، لا السلطوية والعسكراتية وحسب، بل اللغوية والفكرية أيضًا. وبالضرورة يمكن التمييز سيميائيًا بين سيميائية دلالية، هي فعل سيميائي مكتمل الأركان وتحاول أن تصبح سيميائية تواصلية تعيد للكلمات معناها وفق صير ركب الحرية، في مقابل سيميائية قصدية تواصلية موجهة وغرضية سلطويًا يجب تعرية علامتها وكشف مدلولاتها.

(15) طحان، ريمون ودينيز، فنون التعيد وعلوم الألسنية، 1983، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(16) الشيباني، عبد القادر فهم، مرجع سابق، ص 35.

ويقتضي التنويه، أنّ الدراسة الحالية لا ترغب بالخوض في الحدث من بوابته السياسية توصيفاً أو تحليلاً، والتي طالما تم تناولها بدراسات سابقة جيوبوليتيكية⁽¹⁷⁾ عدّة، لكن من الضرورة بمكان تثبيت الموقع النقدي للدولة التسلّطية الأمنية كنموذج عام، والتي قضت على معارضتها واستحوذت على مؤسسات الدولة لمصلحتها وعملت على عسكرتها وإجهاض نويّات المجتمع المدني الناشئة وبذور الحركة الديمقراطية والليبرالية في المجتمع؛ فد(تحقيق الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع) (القيّيب، ص 173)⁽¹⁸⁾.

مدخل للسيميائيات التواصليّة القهرية السّلطويّة

الدولة السلطانية (التسلّطية)، وإن تباينت بنسب النموذج «البطشي» فيها في التعامل مع حركات الربيع العربي، بدءاً من احتكار السلطة وتفويت وتشيت الحراك المجتمعي ومنعه بكل الطرق من الوصول لاسترداد دولته (الجزائر مثلاً)، وبشكل متصاعد متداخل ومتفاوت، وصولاً للعبث في مكوّناته وتغييره ديموغرافياً ودمار مقدّرات الشعب الذي أراد التغيير (سورية مثلاً)؛ لكنها، السلطات القهرية، تحمل ذات الصفات العنيفة والأيدولوجية كنموذج معاوق لحركة التاريخ وانفضاضه نحو التقدّم والإنسانية. ودلالاتها التعسفية والأيدولوجية تعبيراً فاضحاً لشهوة السلطة القمعية وهدر اللغة ومضامينها وخطّها الحياتي، واتجاه مغاير كليّة يعود بالإنسان لدرك «الذنبية»، ناسخاً عنه مدلولات الناطق وبالضرورة الفكرية والأنسنة في تعريفه الصوري الأول حيث الإنسان حيوان ناطق: ف«تكلم حتى أراك» حسب سقراط.

خطاب السّلطات القومية العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية مثل أدلجة ماكرة في استقطاب مشاعر الشعوب النقية والراغبة في الانعتاق منذ لحظة التحرّر الوطني من الاستعمار الأجنبي منتصف القرن الماضي، ولكنها اليوم باتت محطّ كشف وتعرية مع ثورات الربيع العربي. فثمة مفارقة كبرى بين معيّنين للوطن والحرية والمواطنة، الأول استبداديّ استحواذي مهيم، والآخر تُحاوله الشعوب اليوم في معنى ومضمون كلمتي «الشعب يريد». من هنا، وإن كنا لسنا بصدّد خطاب بعينه، بقدر أخذ مدلولاتها وعلامتها في جمل وكلمات من قبيل «من أنتم؟»، «الشعب يرحل»، «إرهابيون»، «المعارضة الجراثيم»، هي بعض من إشارات بثتها رموز السلطة بمواقع عربية عدّة، وذلك بما تتضمنه خطاباتها السياسية الكثير منها، تشير في دلالتها الأولى إلى عدم اعترافها المطلق بالشعب وحرّكاته التحرّرية. هي رمزية دلالية مترابطة للتحريض الموجّه للمتفعّلين من السلطات لمواجهة مدّ الشعوب، والنتيجة كانت إشعال الحروب وتفويت بُنى المجتمع، بحيث تنقطع التواصليّة العامة بين الكل المجتمعي، لتتحول إلى تواصليّة مُغرّضة موجهة تحت عنوان: «أنا وجماعتي أو لا أحد». ونُجيز القول السيميائي ذاته أنّها جُمّل متكرّرة في حاضرنا الكارثيّ اليوم ذات سيميائيات لسانية في توليد خطابي الكراهية والعنف من جهة، وخطاب مغلّف بجُمّل وتراكيب برّاقة ولا معة في أخرى،

(17) الشوفي، جمال، جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سوريا في عالم متغول، دراسة فكرية سياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018 / 3. ويمكن مراجعة العديد من الدراسات والأبحاث في هذا الشأن نترك للقارئ الكريم تناولها حسب نهجته.

(18) القيّيب، خلدون حسن، الدولة التسلّطية في المشرق العربي، 1996، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 173.

كالوحدة والحرية والاشتراكية والمقاومة والممانعة كشفت مجريات السنين الماضية زيفها وبطلانها وانقطاعها عن الواقع الحياتي والإنساني.

موضوعه السّلطة القهرية والولوج إلى خطابها ولغتها إشكالية متعدّدة التباينات، وطرق علاجها على هذا الأساس تأخذ مَناحي معرفيّة وعلميّة متعدّدة، هي اليوم إشكالية أبستمولوجية تحاول السيمياء علاجها وتفنيدتها من حيث إيجاد الاتصال بين الدلالة الحسيّة المنبعثة من الأشياء والدلالة النفسية، حيث ثمة محاولة لافتراض أنّ الحالتان لهما جذر سيميائيّ مشترك، هي سؤال ومبحث رئيس اليوم في سيمياء التواصل، حيث (إشكالية التواصل ترتبط في السيمياء بمسألة الهوية الصغيّرة للذوات وكنهها المقابل لفعالها) (فونتاني، ص 15)⁽¹⁹⁾، وهنا ربما تكون الأبحاث والدراسات السيميائية العربية في تحليل الخطاب السياسي إبان الربيع العربي في بداياتها، ومع أنه خارج دراستنا، لكن من الضرورة التنويه لموضوعه القصدية أو التواصلية القابلة للتأويل وظيفياً فيه، وهذا ما درسه تفصيلاً وحدّده تعريفاً بالمبدأ «أيرك بويسنس» (السميولوجيا هي دراسة الإجراءات التواصلية أي الوسائل المستعملة للتأثير في الآخر، والمنظور إليها بهذه الصفة من طرف من نريد التأثير فيه) (بويسنس، ص 02)⁽²⁰⁾. فالخطاب السياسي خطاب موجّه ونفعي للتأثير في المتلقي ويبحث عن قطع وبترواواصلية الشارع العربي في وصوله للحرية مبتغاه، ففي السياسة (السميولوجيا تطرح خططاً واستراتيجيات تخصّ المنتج والمتلقي في آن معاً، وهو جزء تحليلي أولاً، ومن ثم يبيّن استراتيجيات وبرامج وسيناريوهات تنفيذ المنتج والمتلقي معاً) (عيطة)⁽²¹⁾، وهذا مجال الإعلام العربي الرسمي الموجّه قصدياً ونفعياً والمتخارج مع حرّية الشعوب وإرادتها التحرّرية اليوم. وهو يستلزم فتح بواباتها عريضاً لدراسات سيميائية كما السياسية والفكرية، فإن كان الخوف السياسي مشروعاً في مواجهة السلطات سابقاً، فقد بات اليوم ضرورة فكرية وثقافية في زمن التغيير وتكسّر جدران الخوف، وهو ما نترقبه من السيميائيين العرب قريباً.

سيمياتيات الدلالة: العفوية والمفارقة

«أمانة عيوني»⁽²²⁾، «يا بابا شيلني»⁽²³⁾، «سأخبر الله بكل شيء»⁽²⁴⁾، نصوص ثلاثة وردت على لسان أطفال سوريين، تكرّرت مئات المرات بل آلافها، لتكرار تعرّض الأطفال لآلة القمع والقتل

(19) فونتاني، جاك، 2010، سيمياء المرئي، ترجمة علي أسعد، ط 2، دار الحوار، سورية، ص 15.

(20) بويسنس، أيريك، السميولوجيا والتواصل، 2017، ترجمة جواد بنيس، رؤية، القاهرة، ص 20.

(21) عيطة، مالك، سيميائية الخطاب العربي السياسي، نظرة في مشكلات التأويل في الخطاب الثوري السوري، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 6/6/2017.

(22) محمد الغوطاني: الطفل السوري ابن العشرة أعوام الذي داهم منزله وأهله قصف صاروخي صباح ثاني أيام عيد الفطر 2017 ليفقد بصره نادياً أباه «أمانة عيوني» وذلك أثناء حصار الغوطة الشرقية الشامية قبل تهجير أهلها قسرياً.

(23) كلمات الطفل السوري عبد الباسط الصطوف، الذي نادى أباه «يا بابا شيلني» حين قطعت قدماه وقتلت أمه وأخته بإسقاط طائرات السلطة على منزلهم برميل متفجر بالهيبط/ ريف إدلب الجنوبي، في 3/2017.

(24) جملة رددها طفل سوري، عمره 3 سنوات، حين وجد كامل أسرته (الأب والأم والأخوة) قد فنيت أمامه برميل متفجر قبيل أن يفارق الحياة والوجود بدوره، في 12/2013.

المتوالية، لكن ربما لم تظهر على وسائل الإعلام المرئي والمكتوب والتفاعلي إلا بشكل محدود. وربما يقول ناقد سيميائي مختص أنها لم تكتمل أركانها للدراسة التحليلية لعدم تكرارها وتواليها. لكن لو اكتفينا بانقطاع اللغة عن الحدث ذاته، فلو بقي حادث إحراق البوعزيزي لنفسه حدثاً وسلوكاً شخصياً، لكان المستشفى كفيل بعلاجه، والتأمينات كفيلة بدفع الضرر الذي تعرّض له من جرّاء اعتداء الشرطة عليه. ولبقيت صرخات الأطفال هذه وجملهم كدلالة تُنف الثلج على الشباك بوجود الصقيع، لا تتضمن أية دلالة سوى أنّ الثلج والصقيع موجود، لكن قصّة موت بائعة الكبريت متجمّدة تحوّلت لسيمولوجيا دلالية أولاً، وتواصلية ثانياً تفيد لغةً بالكتابة عن الظلم والقهر والفقر، وأدباً وفكراً وفلسفة وتوجّهها سياسياً ومؤسّساتياً أيضاً.

الجميل الثلاث هذه تتكرّر بنموذج طبيعي في كل زمان ومكان، فالطفل يوصي والديه بنظرة دوماً، ويطلب من أبيه أن يحمله ليلعب معه، وكل فتى يقول بأنه سيخبر الله عن أحلامه أو عمّا تعرض له من ظلم؛ وبالتالي: «الأمانة»، «الحَمَل والرعاية»، و«القول والإخبار»، كانت ستمثل مفاهيم مجردة، ولن تمثل نصّ شهيّاً قابلاً للتحليل السيميائي. بينما لو دخلنا إلى صلب الحدث الملموس وتبعنا مؤشّراته ودلالاته، فالطفل الذي فقد عينيه، وآخر فقد قدميه، والثالث فقد أباه وأمه وإخوته بريميل مرمي من طائرة، قد صاغوا جملة عفوية تختزل حجم الكارثة المهولة في كلمات قليلة لا يمكن فصلها عن الحدث المتكرّر مع الآلاف.

الأطفال الثلاثة استطاعوا تجريد آلاف الأحداث الحسّية في كلمات عفوية، تشكّل سيمياء دلالية منهجيّاً ومؤشّرات تلقائية، والتي هي حسب لوي برييتو (الأحداث والوقائع أو الأشياء التي تمدّنا بمعلومات دون أن تكون أنتجت من أجل هذه الغاية)⁽²⁵⁾. فالسيميائية حسب برييتو هي ثلاثة علوم تتداخل موضوعاتها فيما بينها وهي: اللسانيات، وسيمولوجيا التواصل، وسيمولوجيا الدلالة حيث (تدرس سيمولوجيا التواصل كلّ الظواهر التي تدرسها اللسانيات أي العلامات اللغوية مع إضافة العلامات غير اللغوية. وتدرس سيمولوجيا الدلالة كل الظواهر التي تدرسها سيمولوجيا التواصل أي الإشارات مع إضافة المؤشّرات العرفية التي ليس لها صفة الإشارات) (بويسنس، ص 12)⁽²⁶⁾.

هذه الدلالات في المعنى بتلقائيتها لم تشكّل سيمياء تواصلية بقدر ما شكّلت سيمياء دلالية وفق ذات المنهج، ودلالاتها أو رمزيتها، للأسف، كانت قصة موت معلن وجريمة إنسانية كبرى، تحاول السياسة ومكر التاريخ (حسب هيجل) طمسها.

بالعودة إلى الخلفية المنهجية والتحديد الأولي للسيميائية، فحسب دي سوسير ثمة تلازم بين الدال، الجانب المادّي للعلامة، والمدلول، جانبها المفهومي الذهني، فالعلامة لديه تحدث دلالتها لاختلافها عن العلامات الأخرى (وهذا الاختلاف هو الذي يولّد إمكانية وجود مجتمع لغوي، فاللغة ليست مكتملة عند أي متحدّث، فهي توجد مكتملة وسط جماعة فقط) (كوييلي وجانز، ص 20)⁽²⁷⁾، وبالضرورة لو اقتصر الدلالات والمؤشّرات العفوية هذه للأطفال في مجتمع أسرهم المباداة، لانطمت حكايتهما، وفقدت مدلولاتها عن العنيفة والبطشيّة التي مارسها السلطات، وبالتالي

(25) بيير، عبدالله، قراءة في كتاب السيمولوجيا والتواصل، الحوار المتمدن، عدد 5815، 14/3/2018.

(26) بويسنس، أيريك، مرجع سابق ص 12.

(27) كوييلي، بول و جانز، ليستا، مرجع سابق، ص 20.

لفقدنا موضوعة نقدية أساسية في سياق الربيع العربي وثوراته تفيد في التحليل البنيوي والنفسي والاجتماعي وبالضرورة السيميائي لبني السلطات القهرية هذه، ولمرجعياتها الثقافية والأيدولوجية أيضاً، حيث تُدرك (السيمياء من خلال الربط بين ما هو ملموس وما هو مجرد في آن معاً) (بويسنس ص 60)⁽²⁸⁾، وهذا ما يفتح المجال لثقافة نقدية ذات دلالة على الوضوح تفك الارتباط الرئيسي بين مقولات الحرية والحياة الكريمة التي رددت زيفاً لدى السلطات من جهة، وتبحث في مكنون هذه السلطات العنفي والقهري والبطشي ذاتها من جهة أخرى، وهذا مجال معرفي وسيميائي اليوم، كما هو سياسي وفكري.

الأمانة والحمل والأخبار، كمدلولات هي صور مفهومية معروفة سلفاً، لكن افتراقها في دلالتها الصوتية لحظة صراخ انفعالي عالي الوتيرة، وإن لم يمتلك خاصية التواتر الكامنة لكنه ظاهر للعيان، هي دلالة سيميائية تشير إلى موضوعة التّدلال (Semiosis)، والتي هي العملية التي يتم من خلالها إنتاج الدلالة، فالدلالة ليست معطى جاهزاً ولكنها سيروية مستترة، فالدال متوالية صوتية، وهناك مدلول هو الصورة الذهنية (غريماس، ص 53)⁽²⁹⁾. ومن ثم تصبح الجمل الثلاث أعلاه قابلة للدراسة والاستنتاج والتصنيف سيميائياً وفق مدارس عدة. هي في المبدأ سيمياء دلالية وفعل سيميائي مكتمل الأركان حيث (الفعل السيميائي هو باختصار سلوك ملموس غايته التعريف بحالة وعي ملموسة) (بويسنس، ص 61)⁽³⁰⁾، وقابلة لأن تتحوّل إلى لغة تواصلية، وسيمياء تواصلية، إذا ما باتت لغة يتم احتواؤها حسياً وإنسانياً وانتصاراً المظالمها، عندما تفعل الشّرة الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفولة، وتفعل المحاكمات الدولية للجرائم ضد مرتكبي الجرائم الإنسانية ومتهكي المعاهدات الدولية، وعندما تتحقق العدالة الاجتماعية والتغيير الوطني المطلوب لدولة عصرية تحترم دستورها وتصون حقوق وحريات أبناء مجتمعها، وقبل هذا ضرورة إيصالها عبر الكلمة والجملة لتصبح لغة تواصلية ذات دلالة حياة وحرية قابلة للتّدلال السيميائي، لا دلالة موت وكارثة وحسب!

في الكتابة حياة، التواصلية في مقابل الأدائية

لماذا الكتابة؟ (أنا إنساني، ليس لأنني أفكر، ولا لأنني أقرأ، بل لأنني أكتب، ولأنني أنتج نصوصاً. أنا أكتب إذاً أنا موجود) (شولز، ص 24)⁽³¹⁾، لهذا سيخبر ابن الأعوام الثلاثة، الذي فني أهله أمامه، سيخبر الله بكل شيء، وهذه ليست نصّاً أدبياً وحسب، ولا نصّاً سريالياً يمثل نوازع نفسية غريبة تمثل نموذجاً اعتباطياً، بل جملة من الحروف والكلمات يستحقها الإنسان حين يواجه (ضعفه وهوانه ومدلته، لم يفكر حال نطقه بها أن يهتم بتشكيلها بالفتح أو الكسر أو النصب أو الضمّ،

(28) بويسنس، أيريك، مرجع سابق، ص 60.

(29) غريماس وجاك فونتانتي، سيميائيات الأهواء: من حالات الأشياء إلى حالات النفس، 2010، ترجمة سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ص 53.

(30) بويسنس، أيريك، مرجع سابق، ص 61.

(31) شولز، روبرت، السيمياء والتأويل، 1994، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 23-24.

كلمات تشكّلت بالعجز التام لطفل بلا وعي وبلا إرادة سوى إحساسه بالرعب⁽³²⁾، هذا الوجود المعتم الذي لم يتتجّ نصوصاً بعد تقول ما جرى في حقيقة الواقع، لخصّته تلك الجملة، فيبدو أنّ البشر لا يريدون أن يسمعون ولا أن يروا، فأرادها الطفل تواملاً مع الله فلسفياً وفكرياً وروحانياً وسيميائياً أيضاً.

إذاً لماذا نكتب؟ سؤال التاريخ، سؤال الوجود، سؤال المعنى، سؤال الأمة في عتمة حضورها تحاول الإبصار، سؤال المعرفة والكلمة والإبصار في المبدأ، والبصر تعدّد الرؤى وتمايزها. تشكيل العقل صورة العالم وتكوّنه هي الكلمة وقد اكتست حساً إنسانياً رؤيةً ووجوداً، وعند هذا تكوّن فعل وعقل التواصل، حياتي وفلسفي، يحطّم دوائر الانغلاق (كفاعلية تتجاوز التمرکز حول الذات، والعقل الشمولي المغلق الذي يدعي أنه يتضمّن كلّ شيء، والعقل الأدواتّي الوضعي الذي يفتّت ويجزئ الواقع) (أبو النور، ص 135)⁽³³⁾، وسيمياء تواصلية أيضاً حيث اللغة وعلاماتها والواقع الحسي ومدلولاته في تشاركية الكشف عن المعنى، فحسب جورج مونان (ينبغي من أجل تعيين الوقائع التي تدرسها السيميائية تطبيق القياس الأساسي القاضي بأن هناك سيميوطيقاً أو سميولوجيا إذا حصل التواصل)⁽³⁴⁾. هي سؤال التكوّن رغم هول الكارثة، والكارثة باتت ألف ألف من الظلمات، من أطفال يتامى، من أطفال باتوا بلا أرجل، بلا مأوى، بلا ربّ يحميهم! فكانوا شهود عصر على هول الكارثة، فكيف للغة أن تعجز عن الوصف؟

(الحياة الخالية من التأمل والنظر، حياة لا تليق بالإنسان) (أرسطو، ص 42)⁽³⁵⁾ هكذا أرادها أرسطو قبل قرون، دعنا نضيف أن صيرورة الوجود بلا الكتابة المكتسبة حساً إنسانياً، بلا النقش على جسد يحترق، لا تليق بزمن التغيرات الكبرى، وبالضرورة حسب فونتاني هي (إعادة صياغة الإدلال كعلاقة قائمة بين الصور الكونية والصور الفكرية) (فونتاني، ص 29)⁽³⁶⁾، وتحقق الفعل التواصلية الإنساني.

فيما تقسم السيمياء التواصلية (إلى إبلاغ لساني يتم غير الاستخدام اللغوي، وإبلاغ غير لساني يعتمد أنظمة سننية غير أنساق اللغة)⁽³⁷⁾، وبالضرورة فإن التواصلية ليست لغوية فقط، بل ترتبط بالمعنى والرمز وغير الظاهر، وبصيغة أخرى في الجانب اللاواعي أو النفسي (إذا كان التواصل يظهر جلياً في النشاط اللغوي فهناك نشاط آخر مرتبط بالحياة النفسية اللاواعية)⁽³⁸⁾، وحيث ثمة ضرورة لإعادة إحياء المعنى وإظهاره جلياً، خاصة أن الدور منوط بالعلوم والمعرفة بالمبدأ، لا التنميط والتأريخ وحسب، بل جعل هذه المعرفة والعلوم إنسانية، أي تخدم الإنسان في لحظته ومستقبله. من هنا تكمن أهمية الكلمة والكتابة في إحداث فعل تواصلية يتسع مع قدرة الإنسان وإمكاناته،

(32) الزهيري، محمود، سأخبر الله بكل شيء، الحوار المتمدن، العدد 5516، 10/5/2017.

(33) أبو النور حسن، أبو النور حمدي، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، 2012، التنوير، بيروت، ص 135.

(34) أحمد، جاب الله، الصورة في السميولوجيا والتواصل، الملتقى الوطني الرابع السيميائية والنص الأدبي، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2006.

(35) أرسطو، دعوة للفلسفة، 2006، تقديم وتعليق عبد الغفار مكاي، دار التنوير، بيروت، ص 42.

(36) فونتاني جاك، مرجع سابق، ص 29.

(37) أحمد، جاب الله، مرجع سابق.

(38) يوسف، أحمد، السيميائيات والتواصل، مجلة علامات، عدد 24، مكناس/المغرب، 2005.

وهذا ما يعطي السيميائية التواصلية والدلالية مكانة مهمّة في عالم اليوم، عالم المظالم الإنسانية الكارثية وتناقضها مع عالم الحرّيات والانعقاد والبحث عن الوجود. وما تحطيم أصنام اللغة وقدسيّتها سوى فعل سيميائيّ تفكيكي لنماذج السلطة القهرية، وموقف تحرّري وثقافي وإنساني، لا بل وحداثي وحضاريّ، خاصة في مجال نقد السلطة والخطاب والإعلام عامّة وخاصة سلطات الأمر الواقع في الجملوكتيات العربية (حسب مصطلح واسيني الأعرج في روايته رمل المايّة).

انقطاع الصورة عن المشهد واعتباره لغة مجردة أو حدثاً دون دلالة ومعنى، تخفيض للوجود الإنسانيّ أولاً، وإغلاق للغة وجعلها صورة نمطيّة خالية من الروح والحسّ الإنسانيّ ثانياً، وقصديّة وظيفيّة أدائيّة مبيّنة غرضياً ثالثاً. وهذه القصديّة وإن كانت في إحدى معانيها تعني التواصلية سيميائيّاً، لكنها هنا سمبولوجيا تواصلية للتوظيف في معنى مختلف عن الحدث، تريده سلطات الأمر الواقع في مواجهة مدّ الثورات واستهدافها حرّيتها وكرامتها، وبالضرورة نسج صور مختلفة لذات الحدث تفقده معناها وصورته المكتملة دلالة وحسّاً وموضوعاً، ومفهوماً أيضاً، لكن في مجموع متكامل يسمّى: لحظة موت واستمرار في الجريمة مقابل الحرية! وبين هذه وتلك سيميائيات متفارقة!

ثمة أطروحة عالجهها هابرماس تلقي الضوء على الفرق والتشارك في أنّ بين العقل الأدائيّ والعقل التواصلية فعلى الرغم من أنّ القواعد التقنيّة للفعل الأدائيّ (تتكون ضمن شروط التواصلية اللغوية، ولكن ليس لديها ما هو مشترك مع القواعد التواصلية للتفاعل) (هابرماس، ص 29)⁽³⁹⁾، لا يتسع البحث لمناقشتها، لكنها قد تمثل مدخلاً أبستمولوجياً للعلوم السيميائية لوضع الحدود المعرفية والعلمية بين القصديّة كسيميائية تواصلية وبين قصديّة وظيفيّة تشتركان فقط باللغة وتنقطع عنها بالواقع والدلالة الحسية، وهذا الانقطاع هو بوابة التأويل والمغالطات والترويج والإعلام المزيف، فحيث ترتبط السيميائية التواصلية بالنص والإشارات والعلامات بغية تمنيّتها وتحليلها، يتطلب وضع ضوابط لها في ارتباطها بالحدث، لتصبح بذاتها رمزاً أو أيقونة..

في هذه المحاكمة الأولية، تبرز موضوعة السيميائية كضرورة منهجيّة تتعدّى وتتجاوز حدّي اللغة المنقطعة عن معناها، والواقع المتبدّل في تغيّراته وانعكاساته، لتقوده السيميائية باتجاه أكثر معرفة أبستمولوجياً من ناحية الرمزية والأيقونة، لا وصفيّاً فقط، بل توثيقاً وتحليلاً، وجعله نموذجاً لغويّاً وبالضرورة ثقافياً مُحدثاً، كما هي علم مُحدث بذاته.

4. الخاتمة؛ النتائج والتوصيات

الكلمة وجود مكتمل حين ترتقي بذواتنا الضعيفة لمصاف الوجود الإنساني، والحرية شرطها الأول، وحيث إنّ الواقع الإنسانيّ متعدّد الأبعاد يصبح إيجازه في نصّ أو كلمة غاية في القسوة. وهو ما يلقي بتلك المسؤولية الكبرى على دور الكلمة، فقد شكّل رافعة وجودية وتحدث دلالة في اتجاه إنسانيّ، وذاتها ستمثل دلالة موت حضاريّ أو صنم فكريّ يقوِّض الحياة ما دونها! ولنا في كلمة الحرية وإرادة الشعب الحيّة اتساع في المعنى والدلالة، فحيث تكتسي اللغة بعداً وجودياً وتعاطفاً إنسانياً، تتحوّل لثقافة وعقل تواصلية، هي سيميائية دلالية وتواصلية في أنّ، هي مدلول كما

(39) هابرماس، يورغن، العلم والتقنية كأيدولوجية، 2003، ترجمة حسن صقر، الجمل، كولونيا/ ألمانيا، ص 29.

هي موضوعة وتصوّر مفهوميّ وبالضرورة (ذات بعد دلاليّ أنطولوجي هي الرمز والمؤشر والأيقونة حسب بيرس) (حنان، ص 32)⁽⁴⁰⁾ للدولة والقانون والحريات، وحيث باتت مجرد لغة منقطعة عن حيّزها الوجوديّ، باتت وظيفيّة التأويل وأسلوب هيمنة وتحكّم كعقل أداتيّ تتقنه أحزاب السلطات فتحوّلت إلى وبال وموت كارثيّ يوميّ.

الكتابة اليوم، نمطيّة كانت، أم أدبيّة، فكريّة، سياسيّة، فلسفيّة، ضرورة وجود وبقاء، حقيقة كبرى تشقّ وعر وعهر المادة في القتل الحرام وعليها ألا تعجز، عليها أن تنحت من صلادة الحروف جملاً وكلمات تليق بهذه الأسطورة، وإلا صعب على العابرين من بعدنا أن يعلموا ماذا جرى وكيف جرى، وما زال (أنكيدوا) يعاند قصة موته باحثاً عن الخلود، والخلود اليوم كتابة لا تتوقف..

في خلاصة الدراسة أعلاه ونتائجها، ولرغبة في فتح حوار واسع بين اختصاصات وتنوعات معرفيّة عربية متعدّدة، تُعتبر الكتابة والنقد والحريّة مفاهيم ثلاث تستلزم وتتج المعرفة والثقافة بثالوثها المترابط: الكلمة والمنهج والحسّ الإنساني، ونتيجتها المأمولة تحديث البنية الثقافية العربية وعقلها الجمعي، لذلك نوصي بفتح المجال الواسع لأبحاث ثلاث:

1. مبحث أبستمولوجي يتناول انهدام الأيديولوجيات الشمولية ونظرياتها القومويّة والماركسويّة، والموروث الديني ذات المبعث السلطوي العسكري الأمنيّ.

2. مبحث سيميائي ثلاثيّ المناحي:

- الأول لسانيّ يفترق في مدلولاته بين اللغة في ذاتها كميّز حضاري، واللغة في انقطاعها عن حيّزها الوجودي الباعث للمستقبل.

- وثاني في سيمياء التواصل وتفارقها عن المؤشّرات القصديّة في تنفيذ الخطاب المتمثّل بال«نحن» الجهويّة السلطويّة، نحن «دول المقاومة والممانعة» والعودة لصياغة رموز دلاليّة تفيّد بالهوية كعلاقة جدليّة بين الأنا/ الآخر، والفرد/ المجتمع في فضاء الحريّة والدستوريّة. إنه مبحث في الدولة والحريات وأقفاص اللغة والهويات القبليّة (مادون الدولة)، فهل ما زلنا خير أمة أخرجت للناس؟

- وثالث في السيميائية الدلالية لإجلاء وإظهار غير المرئي مفهوميّاً ولغويّاً من صور الحياة الكارثيّة، التي توزّعت على أطفال الربيع العربي ولغتها العفويّة، لتمثّل علامات ورموز واضحة في التحرّر وهي نقطة ارتكاز الدراسة الحاليّة، وقد تكون هي ركائز وأسس لدراسات أوسع وفق المنحى السيميائيّ والأبستمولوجي للنقاط أعلاه.

3. التّوصية الشديدة بخلق حيّز تفاعلي لتكوين ثقافة عصريّة تشارك فيها علوم السيمياء مع الفلسفة والفكر بتشكيل ثقافة تواصلية تتضمن الدلالية السيميائية والتواصلية الفعلية للإرادة الشعبيّة كسيمياء تواصلية تؤسس لثقافة عصريّة تستهدف بُعدي الحريّة والكتابة في آن. فقد

(40) حنان، سلامة، الدرس اللساني المعاصر في ظل التأويلات السيميائية، 2017، أطروحة ماجستير في اللسانيات، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ص 32.

«بدأت الحضارة عندما قام رجل غاضب لأول مرة بإلقاء كلمة بدلاً من حجر» حسب فرويد، رائد مدرسة التحليل النفسي، وذات زمن مضى، تساءلت مع الآخرين فيمن تساءلوا ماذا سيكتب التاريخ عن مجريات الحدث العام في عالم الربيع العربي عامّة وسورية خاصة؟ وإن أجزنا لذواتنا الحرّة تجاوز السياسية فيها، فما لم يكتب التاريخ أن اللغة والسلطة والحرب قد تعاونت وتحالفت على مواجهة كلمة صغرى تسمى حرّية وعيش كريم! فما لم نكتب اليوم، فبئس كلّ ما نكتب وبئس هذا التاريخ بزوره ومكره وبهتانه، وبئس كلّ تلك العلوم والمعرفة ما لم تكن في موقع الحدث دلالةً وفكرًا.

لربّما باتت الكلمة وعصر الحرّية هذا، مهما بلغت أهواله، فتحًا واسعًا في شتّى ألوان الحياة، ما يجعل المعرفة والثقافة والكتابة أيضًا في امتحان يوميّ نحاول في هذه السطور إجلاءه في النقد أولاً، وتقصّي الجديد ثانيًا، والدفاع عن أحقية الحرّية عامّة وحرّية الكلمة خاصّة مهما كانت كلفة حضورها ثالثًا.

المراجع

1. بارت، رولان، درس السميولوجيا، ط2، ترجمة بنعبد العالي، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1993).
2. كانط، إيمانويل، أنطولوجيا الوجود، ترجمة جمال محمد أحمد سليمان، (بيروت، دار التنوير للنشر، 2009).
3. دي سوسير، فريناند، محاضرات في علم اللسان العام، 1987، ترجمة عبد القادر قيني، ط1، (المغرب، أفريقيا الشرق، 1987).
4. كوبلي، بول وجانز، ليستا، علم العلامات، ترجمة جمال الجزيري، (القاهرة، المجلس العلى للثقافة، 2005).
5. غريماس، جوليان الجيرداس، في المعنى، دراسات سيميائية، ترجمة نجيب غزاوي، (اللاذقية، سورية، مطبعة الحداد، 1999).
6. الشيباني، عبد القادر فهم، معالم السيميائيات العامة: أسسها ومفاهيمها، ط1، (الجزائر، كلية الآداب - سيدي بلعاس، 2008).
7. مارتان، روبر، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة عبد القادر المهير، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2007).
8. إيكو، أمبرتو، السيميائية وفلسفة اللغة، ط1، ترجمة أحمد الصمعي، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005).

9. طحان، ريمون ودينيز، فنون التعقيد وعلوم الألسنية (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1983).
10. النقيب، خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
11. فونتاني، جاك، سيمياء المرئي، ترجمة علي أسعد، ط2، (سورية، دار الحوار، 2010).
12. بويسنس، أيريك، السميولوجيا والتواصل، ترجمة جواد بنيس، (القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2017).
13. غريماس وجاك فونتني، سيميائيات الأهواء: من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة سعيد بنكراد، (ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010).
14. شولز، روبرت، السيميائية والتأويل، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).
15. أبو النور حسن، أبو النور حمدي، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، (بيروت، دار التنوير، 2012).
16. أرسطو، دعوة للفلسفة، تقديم وتعليق عبد الغفار مكاوي، (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006).
17. هابرماس، يورغن، العلم والتقنية كأيدولوجية، ترجمة حسن صقر، (كولونيا/ ألمانيا، الجمل، 2003).
18. حنان، سلامة، الدرس اللساني المعاصر في ظلّ التأويلات السيميائية، أطروحة ماجستير في اللسانيات، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2017.



إبداعات ونقد أدبي

■ عن المكان والكلاب والكلام

نبيل الملح

■ قصص قصيرة (قناعة، هلال وصليب، سُرْب، صفقة)

لؤي علي خليل

■ أجمع الشمس عن سطوح «خاين» إلى أنتونيو

ماتشادو

ميسون شقير

■ نص المنفى

أسامة هنيدي

■ دراسة الهوية السورية؛ من خلال نماذج شعرية

مختارة من الشعر السوري المعاصر

علا الجبر



من أعمال النحات السوري الراحل وأثل قسطون

عن المكان والكلاب والكلام



نبيل الملحّم

صحافي وروائي سوري من مواليد السويداء عام 1953، درس الحقوق في جامعة دمشق والصحافة في جامعة القاهرة، ويقوم حالياً في برلين/ألمانيا. أعدّ وقدم بعض البرامج التلفزيونية منها «ظلال شخصية» و«الملف». له مجموعة من الكتب المطبوعة منها: «بوليساريو» و«الطريق إلى الغرب العربي». أما أبرز رواياته المطبوعة فهي «آخر أيام الرقص» و«بانسيون مريم» و«سرير بقلاوة الحزين» و«موت رحيم». كما كتب مسلسلين تلفزيونيين هما «ليل السرار» و«أرواح منسية»، إضافة إلى مسرحية «أنا وهو والكلب».

هي حكاية «لغة»، ولغة لا تعني المزيد من الكلام، والمثال قد يحضر سريعاً من دون الحاجة إلى البراهين، لقد أخذنا عبرها (أندريه مالرو) إلى «الكائن والعدم» و«القيء» و«الذباب»، والأيدي القذرة»، ومع كل من عناوينه يذهب الرجل إلى «الحكي» عن «اللامبرر» وعن «اللامعقول»، عن رماد المعنى، والهزائم والخيبة، ويوم جاء سارتر اختزل كل ما سبق بمصطلح «العبث»، ومعه بات كل شيء واضحاً، مختصراً الكثير والكثير ممن سبقوه، بدءاً بشكسبير، أعظم العابثين حكمة: «نريد أو لا نريد، ذلك هو السؤال». وصولاً إلى ديستوفسكي: «إذا لم يكن الله موجوداً فكل شيء مباح».

ومن يستطيع أن يؤكد وجود الله من عدمه؟

ومع كل هؤلاء يمتدّ الكلام، أي تمتدّ اللغة، من السقوط إلى الرأفة بالساقطين، ولا نعني هنا الساقطين بالمعنى الأخلاقي، لا، ما نعنيه هو السقوط في الخسارة والدمار.. الدمار بشقيه، الدمار الذاتي، وتدمير الآخر، في مناخات الهباء والانكسار واللاشيء، لتمتدّ المعاني وتشمل «الغربة»، أشدّ وقائع الانكسار قسوة، والتي يعقبها: الاستسلام أو الانفجار الكبير، وقد يأتي على هيئة انتحار.

الغربة!!؟

أهل الرأي والرؤيا، يتساءلون عن قيمة اللغة، ومن ثمّ عن قيمها، دون التفاتة إلى المكان.. فلا يصحّحون السؤال ليأخذ شكله الأكثر جدوى: قيمة اللغة في الغربة؟

كما لو أنّ اللغة لا تشتقّ من المكان، كما لو أنّ المكان ليس هو اللغة، لغة الأيدي، ولغة العيون، ولغة السراويل، ولغة الفساتين، ولغة الحداثق أو المزابل لا فرق.

(هنا في الغرب) الممتلىء بالكلاب المدربة القابلة للتدجين وتلقّي الأوامر، والإسراف في حبّ المضيف، الشقيق، والمالك والمالكة اللذين قد يتحوّلان إلى أب وأم للكلاب، على العكس من (هناك أي في سوريا) حيث الكلاب الشاردة الممتلئة بالشراسة، الكلاب اللامطواعة، الراضية لهذا النوع من التبنّي والاعتساف بمسحرات الصابون.. الراضية للوجبات المخصّصة للكلاب، الكلاب التي كرمها الله بالرفض، وساقها الإنسان إلى الانتحار.

هل تتساوى اللغة ههنا، مع اللغة هناك؟

بين هنا وهناك لغتان، لا تشبه إحداهما الأخرى.. ف«الكلب الجعاري السوري»، لم يكن «كلب مهمة»، هو الكلب الصريح، والمفارقة أنّه لا تهجين للكلاب في بلاد تعبث بالبشر، بشر كوميديا البازار، كوميديا اللغة التي ابتكرها الإنسان لتبني مفردات من مثل: (الأب القائد) (الزعيم الخالد) (المفدى) (المُلهَم).

وتمتد أكثر وصولاً لأسماء الله الحسنى وقد بلغت (99) اسمًا وزادت عليها أسماء وصفات، ووحدتها الكلاب الضالّة، تحرّرت من وقائع هذه الأسماء دون أدنى التفاتة للعقوبات والعواقب، ولا لمسار المعادلات والعلاقات، فباتت حرّة (للحرية أثمانها): الصقيع، الزوايب المعتمة، الرشق بالحجارة كما رشقات الرصاص، ومطاردة شرطة البلديات للكلاب التي يسمونها «ضالّة»، وكل ما فعلته تلك الكلاب من ضلال أنّها لم تهجن كما الحال مع كلاب الاعتساف بالصابون، وقد أخذتها الهندسات الجينية إلى ما يشبه الكلاب: كلاب بجينات ماعز، أو كلاب بجينات خنازير، أو كلاب بجينات أحصنة. وها هي الهندسات الجينية تشتغل على الأبدى، دونما احترام لحقيقة الكائن المؤقت الذي ما إن يموت حتى ينتهي من النباح ومن الكلام.

هي الغربة، الغربة في المكان التي تعني «الغربة في اللغة»، وكيف لي أن أترجم نباح الكلب الجعاري السوري في حضرة الكلب «لابرادور»، أو «جيرمان شبيرد»، أو «كلاب الهاسكي»؟ أو ذلك الكلب اللعبة الذي ينام في سرير الزوجة، وقد ترضعه كما لو أنّه انزلق من رحمها في شتاء ليلة ساخنة؟

«هناك» أي في بلدي، لا يمنحون الكلاب أيّا من التقدير الضروري للرفقة الممتدة من أزل الإنسان إلى أزل الكلاب، غير أنّ الكلاب ما زالت معاندة،

ضالّة، شرسة، ممتلئة بما يكفي من كرامة الحفاظ على النوع.. وهنا، في الغرب، يهجنون الكلاب، ويخصّصون لها ما يكفي من أدوات التدريب على «الطاعة»، حتى يبدو أنه ثمة لغة لا بدّ أن تتحول إلى لغة مكتوبة، لها مفرداتها، قواميسها، أشعارها، هي لغة الكلاب، بما لا يبقى للكلب لغةً ولا جنساً ولا نوعاً، ولا حتى سلالةً مع التحولات الهائلة في تبديل السلالات. ولكلّ كلب اسمه، اسم مسجّل في دوائر البلديات، وعيادات الأطباء البيطريين، وسجّل طبيّ كما سجّل سيكولوجي يحكي عن التبدلات الطارئة على أمزجة الكلاب.

يحدث ذلك في الغرب بعد «ثورات»، ليس أهمها الثورة الفرنسية يوم أطلق فيكتور هوجو أحداث روايته «البؤساء»، بؤساء يحطمون واجهة فرن لاقتناص رغيف خبز لأطفال جوع.

هل يستحقّ رغيف الخبز كلّ تلك الدماء، ليصل هذا الغرب في ثورات لاحقة إلى تهجين الكلاب؟

ربما استحقّ ذلك، ومع ثورته تحرّر الإنسان، لا من سطوة السوق ورأس المال، ولا من «العبث» و«أزيز الذباب»، بل تحرّر من سطوة ذلك الكائن الذي يحمل (99) اسماً مضافاً إليها:

(الأب القائد) (الزعيم الخالد) (المفدى) (المُلهَم).

ومؤخراً، هتفوا له: أنت الله.

وإلا ما معنى تلك الهتافات التي امتلأت بها حناجر أنصار الطغاة؟

في علم الحيوان، يترك الراعي غنمة يسمّيها «من حصّة الذئب»، أمّا الذئب فيترك من الوليمة حصّة ابن أوى، وبدوره يترك ابن أوى حصّة للضباع، وحتى الضبع (الكائن المذموم) يترك للطيور الجارحة حصّتها، فلا يترك لأيّ من السابقين أطفالاً جوعاً.

ضواري سوريا يلتهمون الراعي والغنمة وصولاً للأطفال الجوع وأمّهات الأطفال الجوع، ويطاردون الكلب (الجعاري) أنظف السلالات الكلبية وأشدّها كرامة ورفضاً للتدجين، ثم لا يلبثون أن يقتنوا لبيوتهم تلك الكلاب الطيّعة، الهجينة، اللذيذة، التي تشاركهم أسرّتهم، ويلتقطون لها ما يكفي من الأسماء المستمّدة من اللغات الأخرى، لغات مثل الفرنسية، الإنكليزية، ومؤخراً وبدافع التمايز أسماء إسبانية، مثل «الأميدا» للكلبات، و«ألفونسو» للذكور من الكلاب، ويحثون كلابهم على لعب كرة القدم، وركوب الخيل، ومصارعة الثيران، وثمة من شبه كلبه بـ«الرب» امتناناً لكلبه الذي يتقن التقاط كرة الباسبول بضمه بعد أن يرميها له مروّضه في الهواء.

الربّ.

هكذا يصفه على صفحته في إنستغرام، وهو اللقب الذي لم يحظ به ليونيل ميسي، أسطورة كرة القدم، الموصوف بـ«القبلة»، فيوم أطلق عشاق ميسي على لاعبهم لقب «ديوس»، التي تعني «الرّب» باللغة الإسبانية، أضرم بابا الفاتيكان النيران بالكلام، وأدان أولئك المعجبين بعد أن وعدهم بـ«الحريق الأبدي».

«الغرب» ليس الأم تيريزا، ولغته ليست لغتها كذلك، ولكننا في الشرق، بل في سوريا على وجه أكثر دقة، لسنا بجمهورية علي بابا، لنحكي لغة علي بابا، ناهيك أننا لسنا في بلاد الكهرباء التي تشعّ، والمياه التي تتدفق، ولم نقلنا «تأبط شراً» من العصر الحجري لتكلم لغة الرسم على جدار المغارة، إلى الزمن النووي، لنحكي بلغة مارلين مونرو، فبأي لغة سنحكي، وقد منحنا سادتنا «صك البيع» بدءاً من «بايعناك إلى الأبد» و«بالروح بالدم» فخرنا لغة الزّقاق، ولم نربح لغة الدولة، وقد تحوّلنا ما بين ليلة وليلة إلى جيران للمزبلة؟

بأي لغة نحن أبناء ذلك الشرق المعقّد نحكي؟ بلغة القرآن أم على إيقاعات الليدي غاغا؟

بلغة الخيزرانة، أم بلغة الأدمغة نحكي؟

بلغة تلك البنية الشيوقراطية لأنظمة السواطير والأيدولوجيات الكثيبة، أم بلغة الحياة نحكي؟

لا بدّ من لغة «العبث»، ف«وحده العبث ميزان حياتنا»، وبهذا ثمة ما يختلف فينا عن كلابنا الشاردة، تلك التي لا تتطابق لغتها مع لغات الكلاب المنزلية للغرب «الإمبريالي»، كما لا تشبه لغتنا المتحدّرة ربما من تراجيديات المكان الذي لم يصغ نفسه، وقد تلاشى في مطابخ عمالقة الكوكب حتى وقعنا في (لغة الحيرة) وقد جمعت لغة آيات الله إلى لغة جون ترافولتا.

وحدها الكلاب الشاردة لها ما يكفي من الامتثال للغتها، لغتها هي لا سواها، لغة النباح على ليالي القمر، وعلى أولياء الخزينة التي تفيض بلصوص المال والزمن.

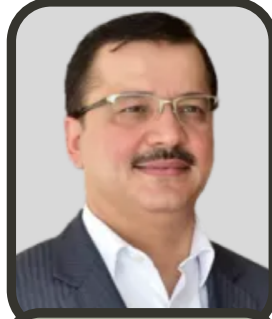
أما نحن، نحن الذين نقبع في اللامكان، فلم يتبقّ لنا سوى لغة واحدة، لغة التّراجيل في شارع «زون آلي» البرليني، لغة «الخرخرة».. خر.. خر..

لغة الخراء التي ليس لها لغة.

سيبقى الأمر كذلك، ما دامت الأقدام الهمجيّة تطاردنا، تماماً كما تطارد الكلاب الشاردة.

في حال كهذا، بين هذا القضاء وذاك القدر، لو كنت (محي الدين بن عربي) لو كنت (الخوارزمي) لا مكان لك في اللغة، ولا في أيّ لغة.

قصص قصيرة (قناعة، هلال وصليب، سرّب، صفقة)



لؤي علي خليل

دكتوراه في اللغة العربية وآدابها-جامعة دمشق، له مجموعة من المؤلفات العلمية مثل: (الدهر في الشعر الأندلسي، أبو ظبي، 2010)، (العجائب والسردي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014)، وله مؤلفات أدبية عديدة منها: (حمزة والهدهد، رواية للفتيان، جائزة خليفة التربوية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013)، (هسيس الملائكة، رواية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014)، (دم العاصفير، مجموعة قصصية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017)، وله أبحاث ودراسات كثيرة نشرت في مجلات أدبية ونقدية محكمة، حاز جوائز عديدة، منها (جائزة سعاد الصباح للدراسات النقدية، 1994، الكويت)، (جائزة البتاني للقصة القصيرة، 1996، سورية)، (جائزة خليفة التربوية للإبداع «رواية للفتيان»، 2012، الإمارات).

قناعة

كل يوم تستيقظ قبل شروق الشمس وتلف شطيرة الجبنة مع المرتديلا كما يحبها وحيدها المدلل (عامر)، وتضعها على الطاولة الصغيرة ليأخذها معه إلى المدرسة، ثم تعود لتكمل نومها، وعندما تستيقظ تكتشف أن الشطيرة لا تزال على حالها فوق الطاولة، فتحزن لأنه سيكمل يومه بلا إفطار. وفي صباح اليوم التالي تعيد الكرة من جديد بلا ملل.

- هو لم يقتنع حتى الآن بأن يغير من عاداته!

- وهي لم تقتنع حتى الآن أنه استشهد منذ سنتين!!

هلال وصليب

لم يكن من الممكن تمييز جسد جورج من جسد أحمد؛ كتل اللحم منصهرة ومتداخلة؛ لم يترك الانفجار أي علامة تدل عليهما. ارتبك أهل الفقيدين؛ أي كتلة ستذهب للمسجد؟ وأي كتلة ستذهب للكنيسة؟ استقر الرأي أخيراً على استشارة الشيخ (محمود) إمام جامع الإيمان والأب (يوحنا) كاهن كنيسة جورج جوس، فجاء واجتمعاً في البلدية.

طال اجتماع الرجلين فقرر الأهالي جمع الكتل المنصهرة ووضعها في تابوت واحد، وأقاموا عليه صلاةً في المسجد وقداً في الكنيسة، ودفنوه في الحديقة المجاورة لمكان الانفجار.

وفي طريق العودة شاهد الأهالي الشيخ محمود والأب يوحنا قادمين، وعلموا أنهما لم يتفقا بعد، وأنهما قررا تمديد الاجتماع أسبوعاً آخر!

سرب

وصل خبر طائرات النظام التي ستأتي لتقصف (داريا) فهرع الناس إلى الملاجئ، وركضت أنا إلى السطح!

أخرجت الحمام من البرج وأطلقته في السماء، حلق عالياً في سرب واحد، دار في السماء كرقصة صوفية هادئة، انساب بحركة دائرية وديعة ذات اليمين وذات الشمال، ثم احتضنته السماء وغيّته في حضنها الأزرق.

ظهر في آخر الأفق سربٌ آخر، كُتِل حديدية غريبة، اقتربت بسرعة بلا إيقاع، حركتها مستقيمة حادة، شقت صدر السماء، بدأت تنزف.

صفقة

كل يوم يأتي السجان صباحاً ويجر أبو عزيز من شعره خارج الزنزانة، إلى غرفة التعذيب، فيملأ صراخه فتحات الأذان وزوايا السجن المهملة.. وعند المساء يرميه كالجثة في زنزانه.

اليوم خطرت لأبي عزيز فكرة جديدة، فقال يخاطب السجان

_ ما رأيك أن أعقد معك صفقة

ضحك السجان ساخراً

_ أنت تعقد معي صفقة!
 _ جرب، صدقني لن تندم!
 _ لا بأس!
 _ ما الذي تريده مني؟
 _ لم أفهم؟
 _ أنت تعذبني كل يوم، لا بد أن لك هدفاً!!
 فكر السجناء قليلاً ثم قال:
 _ أريدك أن تتألم.. أرتاح عندما تتألم
 _ هل يمكن أن تتوقف عن تعذيبني إذا حققت هدفك؟
 _ لا أعرف.. احتمال!
 _ لا بأس، هذه بداية جيدة.. ما مقدار الألم الذي تريده؟
 _ الحد الذي يريحني!
 _ حسناً.. ما رأيك لو عرضت عليك يدي؛ تقطعها وترتاح، لا بد أن تعذبي
 متعب! أنت تستيقظ باكراً، وتستعمل قوتك كلها في ضربي! لا بد أن هذا مؤلم
 جداً!
 _ نعم صحيح، مؤلم جداً.
 _ جيد، إذن اتفقنا!!
 _ لا أعرف!! ربما أرتاح عندما أقطعها، سأجرب!
 قطع السجناء يد أبو عزيز ورماها في زاوية الغرفة..
 _ هل ارتحت الآن؟
 _ ليس كثيراً!
 _ همممم.. سأعرض عليك عرضاً سخياً، ما رأيك أن تقطع قدمي أيضاً، قد
 ترتاح عندما تفعل ذلك
 _ لا بأس
 قطع السجناء قدم أبو عزيز وألقاها فوق اليد المبتورة، فاستند أبو عزيز إلى
 الحائط وسأل:
 _ هل ارتحت الآن؟
 _ أشعر أنني أفضل الآن! لكن لا يزال هناك شيء ناقص

_قل لي ما هو.. أريدك أن ترتاح.. ما رأيك أن تقطع أذني؟

_لا لا أريد أذنك.. همممم.. أظن أنني عرفت ما أريده

_جيد، أخبرني ما الذي تريده!

_أريدك أن تسجد وتقبل حذائي

_هذا طلب صعب!

_لن أرتاح وأتوقف عن تعذيبك إلا إذا فعلت ذلك

_لا.. لا أستطيع، هذا فوق طاقتي

سمع السجنان جواب أبو عزيز فأمسك السوط وعاد إلى تعذيبه، وعاد صوت أبو عزيز يملأ فتحات الأذان وزوايا السجن المهملة.

أجمع الشَّمس عن سطوح «خايين» إلى أنتونيو ماتشادو



ميسون شقير

كاتبة وباحثة سورية، إجازة ماجستير في الدراسات العربية والإسلامية المعاصرة من جامعة مدريد حول تأثير الحدث السياسي على السرد الروائي السوري بين عامي 2000 و2020، تعدّ حالياً رسالة دكتوراه حول الإعلام العربي المقروء ودوره في الربيع العربي.

كما لو كنت ميتاً
وكما لو كنت أنا
ما أزال حيّةً

أعبر من نارٍ
إلى أختها
حين تعبرني
قصائدك

أكتب إليك
من سهول «قشتاليتك» الواسعة

قلبك هنا
في كل زهرة بريّة
وأنا هنا
بلا
قلب

موجعٌ
هو الربيعُ في المنفى
وموجعٌ
أن يكونَ منفاي هو
وطنك

موجعٌ أن أعرف في وطنك
أنّ المنفى
بلادٌ بلا أرض
تنزل فيها
عشرة طوابق
تصعد ناطحات السّماء
ولا تجد أرضاً
قدماك تبقيان معلّقتين في الهواء
وقلبك
يبقى معلّقاً
برائحة أمك

موجعٌ أن المنفى
شجرةٌ انتظرت الشتاء طويلاً
فكسرها ثقل الثلج

وأنّي هنا
في منفاي
مثلك
لا أعيشُ تماماً
ولا أموتُ تماماً
كتلك الزهرة
المُحَنّطَة
في كتابٍ
قديم

ومثلكَ
أتنبأ بموتي
في القصيدة
قبل
أن أموت خارجها
بلا كفن

وأعرفُ
أنّي سأموت هنا
في هذا البلد الطيب

«قصيدةٌ بعد قصيدة»

وأني

«طعنةٌ بعد طعنة»

سأوارى هذا الثرى

الغريب

لكني يا صديقي

أكتب لك

كي لا يراني

أحدٌ

وأنا

أبكي

لقد سبقتني

إلى قبري

وأنا أجلتُ موتي

قليلاً

كي أجمع لك بعض «اللافندر»

من سهول قشتالة

وبعض الشمس

عن سطوح البيوت

في «خايين»

ثم

أتبعك

لم ألتقك يوماً
يا أنتونيو ماتشادو
لكنني اليوم
أدخلُ
جثتك

نصّ المنفى



أسامة هنيدي

كاتب وباحث سوري، مواليد السويداء 1977، تخرّج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في جامعة دمشق 2003، مدرّس مادة الفلسفة منذ 2003 في محافظات ريف دمشق والقنيطرة والسويداء. كتب مقالات رأي في بعض المواقع الإلكترونية، وله ديوان شعر مطبوع بعنوان «سحر التاء» عن دار البلد - السويداء 2019.

كثيرةٌ هي التحوّلات النفسية والاجتماعية التي عانى منها السوريون عمومًا على امتداد السنوات العشر العجاف من عمر الثورة السورية، وعلى وجه الخصوص، لدى الفئة المبدعة منهم على المستوى الأدبي، والتي وجدت نفسها فجأةً خارج عوالمها المألوفة، بفعل دفعها نحو خيارات الحياة في المنافي مقابل مصائر تعدّ بالقلق والخوف وأسداد الآفاق، إن لم تكن بالموت إمّا جسديًا بفعل آرائهم السياسية وانحيازهم لقيم الحقّ ودفاعهم عنها، أو نفسيًا بفعل هول الفاجعة السورية، وعدم قدرتهم على التأقلم مع كمّ الشرّ الذي باتت بلادهم ترتع فيه.

فإذا كان الشعرُ يومًا ديوانًا للعرب يكشف عن نمط حياة وعادات وقيم، فإنّه اليوم، وبالنسبة للشاعر السوري المنفي، قد استحال إلى ديوان ألم لا تنضب صفحاته، يسجل فيه الشاعر السوري لقطات من معاشته للدم واللحم، وبعضًا من ذاكرته القريبة والبعيدة للبلاد التي غادرها.

في هذا السياق، تحاول هذه المقالة تلمّس تلك التغييرات التي قد تكون طالت النصّ الشعريّ السوري في المنافي، وتتابع التغير الذي حصل على مستوى لغة النصّ الشعريّ السوري وتقنياته عبر تناول جملة من النماذج والنصوص التي كتبت عقب الحدث السوري، وترصد كيف تسلّل هذا الحدث الدموي إلى لغةٍ ثلّة من الشعراء، وأيّ زوايا تناولها، فقد طرأت شعريّة جديدة على نصوص

بعضهم، متوَّخِّين بذلك مقارنة تلك التغيّرات، والندبات التي تركتها البلادُ في نفوسهم، وكيف انعكس ذلك على إصدارات بعضهم في السنوات العشرِ الماضية، التي وجدَ فيها الكثيرُ منهم أنفسهم بين عالمين، جديدٌ هو المنفى وقديمٌ هو الوطن.

إذا تبعنا إحدى وجهات التنظيرِ الشعريّة الهامّة، والتي ربّما تشيرُ إليها إحدى مقولات ت.س إليوت والتي يحاولُ فيها توصيفَ طبيعة الشعر من زاوية ما عبر القول: «الشعرُ ليس تحريراً للعاطفة وإنّما وسيلة تخلص من العاطفة، وهو ليس تعبيراً عن الشخصية وإنّما وسيلة فرارٍ من الشخصية»⁽¹⁾

نجد هذا الفرار من الشخصية لدى الشاعر السوري أخذ أكثر من منحى لا سيما بتنوع زوايا تناول الشعري وأدواته، كيف لا؟ وهو الذي عانى بشكل عيانيّ تجربة الفرار من الموت بفعل منسوب العنف الذي رآه بأُمّ العين، وما زالت أصداؤه ترنّ في قلبه وأذنه معاً، حينذاك سيغدو معها الشاعر السوري أمام نفسه وذاكرته المتشظية.

نوري الجراح، نصّ بلون الدم

في مجموعته الصادرة في كتاب مجلة دبي الثقافية عام 2013 يشهر نوري الجراح أسلحته الشعرية في مواجهة الموت السوري، وذلك على وجه الخصوص في نصّه الأول في المجموعة المُعنونة «الأيام السبعة للوقت»، يحضر الحدث السوري بلغة بارعة وثاوية وحصيفة في النص، وبأسلوب بعيد تماماً عن المباشرة ومشحون بالحزن بدءاً من العبارة المتسائلة الأولى في النص والتي تتواتر على امتداده:

«دُم من هذا الذي يجري في قصيدتك أيها الشاعر؟»⁽²⁾

وفي ثانيا تلك العبارة المتواترة يسمح لنا الجراح باكتناه كل ذلك الدم المراق، ولعل تلك الكلمة والتي يحصي حديدي الذي صدرّ المجموعة تكرارها سبعا وستين مرة، تشي بالكثير، ولم يسلم منها كل ما يتحرّك في البلاد يقول:

وفي البستان حيث سقطت كوكبٌ

وتشققَتْ تحت خطي دامية أرض المسرات

قال فلاحٌ لصبيّ كسرت رأسه على صخرة

(1) هريرت ريد - طبيعة الشعر، ترجمة عيسى علي العاكوب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1997 ص 18

(2) نوري الجراح، يوم قايل، كتاب مجلة دبي الثقافية، الإصدار 87، دبي 2013، ص 29

إني أسمع رجفة الشتاء في ركبتيّ

والآن

جسده مستريح في طلبة الجندي⁽³⁾

إذاً هو الموت الذي يجيق بالجميع، والدم الذي يلهث وراء كل شيء، والذي لا يسلم منه أحد أو شيء، وهنا لا بد من الإشارة إلى الأسلوب الذي يعالج به الجراح فكرة كهذه، فعلى ما يذكر (درايدن): «إن السعادة الأولى لخيال الشاعر هي بدقة الابتكار، أما السعادة الثانية فهي الخاطرة، وأما السعادة الثالثة فهي الأسلوب الكلامي أو فنّ لباس الفكرة المبتكرة بكلمات ملائمة ودالّة، وترى سرعة الخيال في الابتكار وخصوبته في الخاطرة، وترى الدقة في التعبير».

هنا ترى نوري الجراح مبتكراً ودقيقاً في توصيف ذلك كله وشحنه بلغة الشعر العالية يقول:

«دمٌ على أمسِ القتالِ ويومهٍ وغدهُ

دمٌ على سريرِ المضاجعِ زوجته غصباً عن فؤادها الكسيرِ

دمٌ في موعدِ الحبِّ، دمٌ في اضطرابِ الخطوةِ المضطربةِ

دمٌ في صحونِ الطعامِ

دمٌ في بلاغةِ الصوتِ

دمٌ في التفاتةِ الغريبِ، في هواءِ النهارِ⁽⁴⁾

وبطابع مشهد سينمائي بارع الحبكة يواصل الجراح بنصّه، ويسوسه بحنكة وبعيون راصدة، وأقول عيون لأن الشاعر يملك أكثر من عين وأكثر من أذن، بل ويتلمّس المكان المسفوح في حين يتوزّع قلبه في كل ذلك، ويتهاوى عالمه الحميم:

«عنتُ الحاصدِ جرحِ المحراثِ.. من خاصرة الفراتِ

إلى مغارةِ الدّمِ في كتفِ قاسيونِ

المركباتُ تفحّ وتعبّرُ

الجنازيرُ الضخمةُ تتركُ بصماتها على إسفلتِ القرى

المركباتُ العمياءُ ترسلُ الحممَ إلى صورِ العائلةِ

جدرانُ الطينِ تتهاوى وسنابلُ الصيفِ تتقصّفُ⁽⁵⁾.

(3) المرجع نفسه ص 40، 41

(4) المرجع نفسه ص 66

(5) المرجع نفسه ص 30

ولن ينسى الشاعر تحت وطأة الموت الإشارة إلى صانعيه وموزّعيه في جهات البلاد من يصفهم باللصوص الذين أجهزوا على كل ما يشي بالحياة، ولعل لفظاً واحدة من ألفاظ المقطع القادم تشي بتلك القصدية الموزّعة للموت، والتي أخذت كل شيء عنوةً وقهراً وهي مفردة (انتهبوا)، يقول الجراح:

اللصوصُ سرّقوا وجنةَ أختي وبديّ أخي
اللصوصُ قتلوا أبقاري وقادوا حميري إلى بركةِ الدّم
اللصوصُ انتهبوا قمرَ الصيفِ
وفؤادَ المسافرِ
اللصوصُ ربطوا الأخواتِ الصغيراتِ بأمراسِ الحقلِ
وكسروا على حجرِ البئرِ جمجمةَ المراهقِ⁽⁶⁾.

دمشق الحميمة/ دمشق القصيّة عند وفائي ليلا

في مجموعته الأخيرة «رصاصه فارغة- قبر مزدحم» الصادرة عن دار المتوسط يشرع الشاعر السوري وفائي ليلا في إطلاق العنان لذاكرته وصبّها باقتناصات بارعة في قلب قارئه، وكأنه مصاب بشدة الذاكرة وثقلها في المنفى لتغدو التفاصيل الصغيرة في دمشق مؤرّقة لدرجة الهذيان، لكن وفائي يمسك بتلابيب نصّه وإن انداح نحو مفردات متداولة ليعيد نصّه إلى لغته الخاصّة، وبراعة من يتقن الاختباء وراء لعبته الشعرية يظهر الشاعر عارياً أمام حقيقة البلاد البعيدة وذاكرته التي عاشت تأكلها قطعة إثر قطعة وحلماً إثر آخر.

ومنذ بداية المجموعة في النص الذي يحمل عنوان «ابن حرام» تبدأ اعترافات وفائي وكأنها اعترافات العاشق الذي خسر الرهان يقول:

«إنها الشامُ إذا
إمّا كلُّ ما ليس لنا
بجسورها الهاربة من أصابعنا
أسواقها التي استأجرها الغشُّ
قاطنينَ غرباءَ يلكنونَ بلهجةٍ تنهشُ قلوبنا بالتهديدُ
إنها كل ما ليس لنا»⁽⁷⁾

(6) المرجع نفسه ص 49

(7) وفائي ليلا، رصاصه فارغة- قبر مزدحم، منشورات المتوسط، إيطاليا، ط 1، 2015 ص 23

ويستعيد وفائي التفاصيل كأنه الآن في دمشق حيث لم يتغير شيء إلا نحو الأسوأ، وكأنه يجري جردة حساب وعتاب مع المدينة بكل تفاصيلها، فمن نزق وفضول سائقني التاكسي إلى صالات السينما المهالكة، مروراً ببطاط حديقة السبكي وزئير الزيل وصولاً إلى النعوات الموشاة بالصليب في ساحة باب توما، ثم يترك الشاعر هذا الاندياح الغريزي لذاكرته الحميمة ليعود إلى أسلوب مغاير يذكّر بما كتبه (بروست) ذات مرة، وكيف تأتي له في لحظة انهيار بدنيّ كامل أن يرى بفعل عملية تذكّر غريزي الصورة الحية لجدّته، وأنه في هذه اللحظة بالذات رغب في دفنها بأكثر من سنة غداً مدرّكاً أنها متوفاة، يقول وفائي:

«إنها دمشقُ التي يتسلّونَ بها كجدّة آتيةٍ من ريفٍ قصيٍّ يجذبونَ (شُرْشَها) الطويلَ

غطاءَ رأسها المزيّنِ بليراتٍ ذهبٍ قديمٍ
وشمها الذي يرتجفُ من التأثّرِ والإهانة
عروقَ يديها المجهدتينِ
ألوانها الفاقعة التي تثيرُ الضحكُ
حلقةَ الذهبِ في أنفها الشامخِ
وتهدّلُ الحلقِ في أذنها التي لا تسمعُ كثيراً»⁽⁸⁾

يبدو أنّ المدينة التي صمّت أذانها عن أبنائها وزرعتهم خارج رحمها أصبحت دريئةً يصوّب الشعر سهامه المكسورة عليها على هيئة غلّ مشوب بالحنين الجارف لكلّ تفاصيلها وإهاناتها المتلاحقة، ولا يبقى للشاعر إلا أن يردّ تلك الإهانات بمزيد من الحنين، ويعمل على تجريف رحم بلاده كيلا تلد مزيداً من المسوخ والقنلة يقول:

«يا للمدينة التي ليست لنا وتهيننا رغم كلّ شيءٍ
يا للأُم التي تركتنا لقطاعٍ تعسينِ
يا لذُننا الذي نتقمُّ له الآنُ
يا للعارِ الذي نكشطُ جلدهُ الآنُ دفعةً واحدةً.. دونَ ألمٍ
إنها ذاكرتنا التي نجرفُ رحمها بقسوةٍ
كيلا تعيدَ إنجابَ هذا الجنينِ الخديجِ
ابنُ الحرامِ

والزّنى

ذاك» (9).

ألا تغدو البلاد لنا بعد كل ذلك الدم وكل ذلك النفي وهذا القهر، فهذا ممّالا يمرّ مرور الكرام لدى الشاعر، حينها يلجأ إلى واحدة من الآليات الدفاعية وفق التحليل النفسي المسماة (النكوص)، والنكوص هنا ليس سلوكياً بل يطال الذاكرة على وجه التحديد ليحمل الشاعر على الحنين إلى البلاد على هيئة حنين إلى حذاء مثقوب كأسلوبٍ لمواجهة كل تلك القسوة، يقول وفائي في لقطة شعرية بارعة:

«ثمة ثقبٌ في حذائي

حاولت أن أخفيه من المشهد أملاً أن أحداً لم ينتبه له

أو تظهره الكاميرا.. كان عاري لسنوات طويلة

والآن أحنُّ لملامسته مُعزّياً وحدثه، لمسه كجرح مؤلم».

طائر أبيض يلون السواد: فرج بيرقدار

«حرّيتي أن أوسّع زنزانتني

بابٌ هو البابُ

لا بابٌ للبابِ

لكنتني أستطيعُ الخروجَ إلى داخلي» (10).

ربما تكون كلمات شاعر العربية محمود درويش هذه شديدة الإيحاء في حالة الشاعر السوري فرج بيرقدار الذي زجّته سلطة الظلام أربعة عشر عاماً في السجن، فكان لتلك التجربة المريرة الأثر الواضح في نصوصه التي كتبها في تلك الفترة، والتي لامست تماماً ما حدث بعدها في سورية بعد العام 2011، فكان نشرها مع غيرها من النصوص اللاحقة متسقاً زمنياً ونفسياً مع توجه أهل البلاد نحو حريتهم المنشودة.

فكان أن صدرت للشاعر مجموعته الشعرية «أنقاض» في طبعتها الأولى عن دار الجديد في بيروت عام 2011، المجموعة التي كتب معظم نصوصها في تسعينيات القرن العشرين خلال فترة اعتقاله، المجموعة نفسها التي لم يسمح تشييح قارئها في اتحاد الكتّاب العرب في سورية بنشرها في العام 2003 تحت مبررات واهية ومكرورة، تشبه الأسباب التي اعتقل الشاعر لأجلها من قبيل الإساءة إلى الفكر القومي والانتفاء الوطني.

(9) المرجع نفسه ص 31

(10) محمود درويش، الأعمال الكاملة، دار الريس، بيروت، ط 1

والمدقق في نصوص فرج بيرقدار سيكتشف اللعبة الفنيّة الحاذقة لديه، والتي تجلّت بانفكاكه عن الجنوح إلى المباشرة في نقل ما جرى ويجري داخل السجن، ورغم يقينه الضمني أن الشاعر لا حيلة له في هذا الخراب فإنّه ضمناً لا يني يحاول تلوين العالم بريشة الحرية، يقول في قصيدته (في البداية، في النهاية):

«من حنان العتمة الأولى

إلى فداحة العتمة الأخيرة

أنفاقٌ

وأقبيةٌ

وزنازين لا تنتهي

إذن

هل يستطيع طائرٌ أبيض

أن يلوّن بجناحيه المهيزين

كلّ هذا السّواد»⁽¹¹⁾

هناك في تلك الزنازين التي عايشها فرج وغيره حيث يصبح للزمن معانٍ مختلفةً لا تشبه أبداً تلك المعاني التي يعيشها الإنسان خارجه، والمفردات تتغير، وتأويلات الأشياء تتغير، وحين يجرب الشاعر أن يعطي لقصائده عناوين ما، تفتق ذاكرته عن رقم الزنزانة المنفردة ففي نصه المعنون (أنقاض) «لذاكرة المنفردة 13» يقول:

«تكفيكم أنقاضاً

ما تبقى من الأنقاضِ

ينبغي أن تبقى

فخذوا تأويلاتكم واذهبوا

هذه الليلة

رأس السنة الألف

لاعتقالي»⁽¹²⁾

وحسابات الحقل لم تنطبق أبداً على حسابات البيدر لدى الشاعر، فالحلم الجميل بالبلاد اصطدم بقساوة المشهد الحقيقي والمعاش تحت نير الاستبداد حتى إن الجحيم كوعيد إلهي للبشر الخطّائين أمسى مكاناً متواضعاً أمام زنازين المستبدين

(11) فرج بيرقدار، أنقاض، دار الجديد، بيروت، ط1، 2011 ص 28

(12) المرجع نفسه ص 33

يقول فرج:

«لدى الله

جهنم يتباهى بها

ما أفقره

فليس لديه ما يشبه سجنَ تدمر

ولا سجنَ المزة

ولا عدرا

ولا حتى صيدنايا»⁽¹³⁾

هكذا عاش ابن حمص الشاعر والمعتقل والمهجر قسراً خارج مدينته الحميمة التي تنكرت له مفارقها ومرّ جنودها على جسده، لكن وعداً معلناً يثوي في قلبه في الرجوع إليها وعلى أيّ نحو تشاء، وفرج يقول تشاء إذ إنّها من يملك القرار لا هو، لأنه وببساطة يلحم كل يوم بالعودة إليها حتى لو كانت العودة على هيئة لجوء غير معناه، فهي كما كل البلاد بريئة مبتلاة بالقتلة والمستبدّين، يقول فرج في نص جميل بعنوان «تشيقة» صلاة من أجل حمص:

«سأتي إليها ولو لاجئاً

إذ تغيّر معنى اللجوء

وغادر قاموسه اللغويّ القديم

فكيف أهندس قاموس حمص

وليس لمثلي إمام

ولا صلواتٍ تبدد شكاً

وليس له غير ربّ

يرتل آياته في سريره

ريثما ينجلي فجرها عن معالمها

وحمص كما أمها سوريا

فوق كلّ الظنون»⁽¹⁴⁾

خاتمة

وبعد، فإن السوري الذي يحمل إرثاً ثقيلاً من الحضارة، ويُحسب له أن أقدم أبجديات الأرض ولدت على أرضه، بات موزعاً في شتات الأرض التي لم يجد فيها فضاءه الرحب والحرّ كي يواصل صيرورة إبداعه وتمييزه التاريخي، وكل ذلك كان بفعل القيد الذي أرهق كاهل السوري منذ عقود.

السوري الذي لا يبيّس أبى إلا أن يكون حرّاً في نصّه وفي موقفه المتصرّ لقيم الحياة، ومَن مَنّا ينسى ذلك الزمن الذي كانت فيه قصيدة نزار قباني (خبز وحشيش وقمر) تحت قبة البرلمان السوري، ومَن ينسى القصائد الجميلة لسفير سورية النبيل عمر أبوريشة أو مواقف بدوي الجبل الناقدة شعرياً لسلطة الاستبداد، ومَن ينسى نصوص الماغوط المشبعة بروح الحرية والنقد اللاذع للحكّام الذين يضعون مظلة على رؤوس الناس كلما أمطرت السماء حرية.

ومع اختلاف الزمن حدثاً وتغيّرات ووسائل وأدوات تعبير كان المنفى خياراً قاسياً على الشعراء السوريين على وجه التحديد، فكان نصّهم مواكباً بطرائق مختلفة للمقتلة السورية بعد الثورة، لكن الأکید أن سوريا بتفاصيلها الدقيقة كانت محرّكاً عامّاً للشعرية السورية في السنوات العشر الماضية، دون أن ننسى تفاعل كل هؤلاء مع مقولات الحدائث على مستوى نصوصهم الشعرية وانفتاحهم على ثقافات بلدان المنافي.

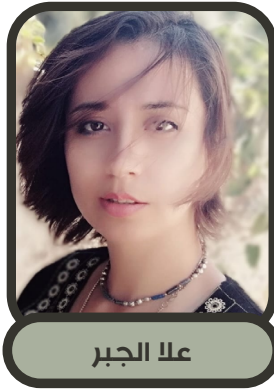
إنّ فضاءً مفتوحاً من الحرية اللاحقة للخلاص من نظام الاستبداد بمعناه العام سيحجز للسوريين_ وخاصة للمبدعين منهم_ مساحة مرموقة على خارطة الإبداع العربي والعالمي، ومعها سيكتشف العالم أيّ مخزونٍ ذاك الذي يحملهُ السوري، وأي معاناة كابدها على وجه الخصوص في العشر العجاف التي عاش أحداثها وتفصيلها داخل زنازين البلاد وخارجها في زنزانة المنفى.

مع هكذا فضاء سيتحرّر الحرف السوري، وينطلق ناشراً إبداعه في أرجاء المعمورة، إذ إنّ كل ذلك المخزون المؤلم والدموي سيتفجّر إبداعاتٍ أدبيةٍ لطالما كان السوريون من روّادها وعلى جميع المستويات، ولعلّ تلك اللحظة التي ستكون لحظة نشوة انتظرها السوريون كثيراً ستكون في الوقت نفسه هدماً لحقبة سوداء، و خلاصاً من ذاك الرقيب الداخلي المقلق والخارجي الرخيص الممثل بلجان القراءة الأيديولوجية البعثية الرثّة في وزارة الثقافة واتحاد الكتاب، وبعد تلك النشوة سيأتي ذاك التأمّل الجمالي في كل ما حدث على هيئة إبداع سوري حرّ في وطن حرّ و حياة جديدة، وإن غداً لناظره قريب.

الهوامش والمراجع

- 1- هربت ريد، طبيعة الشعر، ترجمة عيسى علي العاكوب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1997.
- 2- نوري الجراح، يوم قابيل، كتاب مجلة دبي الثقافية، الإصدار 87، دبي 2013.
- 3- وفائي ليلا، رصاصة فارغة_ قبر مزدحم، منشورات المتوسط، إيطاليا، ط1، 2015.
- 4- محمود درويش، الأعمال الكاملة، دار الريس، بيروت، ط1، 2005.
- 5- فرج بيرقدار، أنقاض، دار الجديد، بيروت، ط1، 2011.
- 6- جريدة المستقبل، نوافذ، 17 آذار، مارس 2013.

دراسة الهوية السورية من خلال نماذج شعرية مختارة من الشعر السوري المعاصر



علا الجبر

كاتبة وناقدة سورية، من مواليد دمشق 1987، من الجولان المحتل، ماجستير في اللغة العربية - تخصص النقد الحديث، صدر لها مجموعة قصصية بعنوان «بت مباشر من أورشليم» عن المكتبة العربية للنشر والتوزيع، وهي قصص تبتعد كثيراً عن السياسة، تعرض فيها لوحات من الواقع السوري بشكل أساسي، والعربي بشكل عام، بكل مفرزات هذا الواقع النفسية والاجتماعية والعاطفية وغيرها. وصدر لها أيضاً مجموعة قصصية بعنوان «حواجز» تُراوح ما بين القصة القصيرة والقصة القصيرة جداً، وتشكل الأزمة السورية بكل أبعادها، الاجتماعية والسياسية والشخصية والعاطفية، مادة أساسية للحدث القصصي.

مقدمة

يبدو أن الحديث في الأدب والنقد لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب اللامعقولية في واقع يلهث وراء كسرة الخبز، ولكن أيصل بنا الحال إلى أن ننكر أنه فعل إنساني؟ بل الأدب فعل إنساني في أسمى صورته، وهذا ما يجعله من كاليات عصر الجنون الذي نعيش في دوامته.

في هذه الأوراق نقترح كثيراً من أيامنا بكل ما فيها من صراعات الوجود والهوية، ولكن بأسمى صيغها، وهي الصيغة الشعرية، لنغوص في قصيدتين من قصائد الربيع العربي، فتلمس فيهما أزمات وجودية مضافة إلى أزمات عيشنا اليومي، وهي أزمات الشعور بالاعتراب عن الهوية، وهي السمة الأساسية التي طبع بها أدب الربيع العربي، في جانبه الإنساني البعيد عن الشعارات والأيدولوجيات. فأدب الربيع العربي ليس هو الأدب المفخخ بالأيدولوجيا فحسب، وإنما هو كل ما أنتج في فترة التحوّلات التي تشهدها البلدان العربية.

ولمعرفة سمات هذا الأدب نحاول أن نلمسه عن قرب بنظرة نقدية، تقدّم ملامحه بشكل جليّ، وقد وقع الخيار على قصيدتين من قصائد الشاعر المعاصر حسين الزاهر، وذلك لما يمتلكه من أدوات تعبيرية شعرية جمالية بعيدة عن التثوير والتحرّز والتطرف، فكان مذهبه التيار الإنساني بتمثيله الهوية السورية وما تعانيها من صراع الوجود في ظل هذه الأزمة.

الشاعر حسين الزاهر

شاعر سوري من مواليد مدينة منبج بريف حلب 1988، مقيم حالياً في تركيا، صدر له ديوانا شعر الأول بعنوان (مياه صالحة للقتل) عام 2020، والثاني بعنوان (مشاهد يتلوها البدوي) 2021. وهو حاصل على جائزة أبي العلاء المعري للفنون الأدبية عام 2018.

التحليل

وقع الاختيار على قصيدتين من قصائد الديوان الأول (مياه صالحة للقتل)، لما فيهما من تشعّبات دلالية للعلامات اللغوية الشعرية، التي تقودنا سيفرتها إلى تكوين ملامح الهوية السورية عامة.

- القصيدة الأولى، بعنوان (تشابه أحزان)، يقول فيها:

حملتُ اسمي ثلاثينَ خيبةً ونصف

كإبريقٍ أثيريّ

وعبرتُ به القبائلَ

والحواجزَ

والوجوهَ الصفراءَ بعد نوباتِ الموتِ

عبرتُ به قوائمَ المظلومين والشهداءِ

ومئاتِ الحواسيبِ

وعندَ الحدودِ الفاصلةِ بين السّلمِ والحربِ قالوا:

ثمّةَ حزنٌ يشبهك

ولا يشبهك

فكرتُ: لعلّه تشابهُ أحزان

فكرتُ: ومن في هذه البلادِ لا يشبهني حزناً؟

فعبرت

وكما العابرينَ مازلتُ أحتفظُ باسمي
أدسهُ في جيبِي معظمَ الأوقاتِ
أحشرُه متصراً في مؤخِّرةِ القصائدِ
ويحسرنِي في قوائمِ اللجوءِ
متى أراد. (1)

قد تبدو هذه القصيدة قصة شعرية عادية لشخص راوده شعور الحزن عند حدود الهجرة إلى خارج البلاد، ولكن الحقيقة أن علاماتها أكثر خداعاً مما نظنّ، فالعنوان تشابه أحزان، والبداية مع اسمه، ومن هنا تبدأ المراوغة الشعرية. فعلى الرغم من أن اسم الفرد يحمل صفة التفرد، فهو الشيء الذي لا يشترك فيه شخصان أو مجموعة أشخاص، إلا أنه كثيراً ما نسمع عن تشابه الأسماء بين بعض الناس، ولكن الشاعر يطالعنا بعنوان مفاجئ، فلا يقول تشابه أسماء كما عهدنا، وإنما تشابه أحزان، وليضعنا في مأزق القصيدة، بدأ بالحديث عن اسمه (حملت اسمي ثلاثين خيبة ونصف)، مشكلاً بذلك جدلية القصيدة المبنية على العلامات الثلاث (تشابه، اسم، أحزان)، فالعنوان عن الأحزان والبداية عن الاسم فما هو المتشابه؟ ويبني المقطع الأول كاملاً على علامة الاسم، فيقول: (عبرت به القبائل.. والحواجز.. والوجوه الصفراء..) هنا يصف بعضاً من الممارسات ضدّ المواطن السوري الذي لا يمكن أن يسير بأمان حتى في أرضه، أرض سورية، بل خاصة في أرضه أرض سورية، فهناك كثير من الحواجز التي تفتش البطاقات الشخصية (الهوية) لتتأكد إن كان اسم الشخص في قوائم المطلوبين أم لا. والجدير بالذكر أن كثيراً من غير المطلوبين تمّ القبض عليهم بسبب تشابه الأسماء، وهنا أحد جوانب قلق العلامة، تشابه الأسماء أم تشابه الأحزان؟ غير أن الشاعر تجاوز كلّ المصاعب من دون تشابه أسماء قد يؤدي به إلى معاناة ما، وإنما دخل إلى العلامة التالية والتي هي تشابه الأحزان، فعند الحدّ الفاصل بين السّلم والحرب، أي الحدود بين سورية وخارجها، (قالوا ثمة حزن يشبهك.. فكّرت: لعله تشابه أحزان). نلاحظ أن الشاعر يتنقل بين العلامات الثلاث، ويراوغ بلغته الشعرية ليخدعنا فنصدّق ادّعاءاته الشعرية، وهذه هي اللعبة الحقيقية للغة الشعر. بنظرة فاحصة نجد أن التشابه الذي يمكن ملاحظته هو تشابه الأسماء، غير أن الشاعر كما رأينا لم يُعانٍ من هذه التهمة، وإنما عبر الحواجز واللائحات المعنوية بأسماء المطلوبين، ولا يمكن أن يتمّ توقيفه على الحدود لأجل تشابه أحزان، فكل من عبر هو مهجّر من بلده، فكلهم لديهم المعاناة ذاتها، ولكن لن يُسأل أحد عن تشابه معاناة، إذا ما الذي تشابه؟ سؤال تطرحه جدلية العلامات المختلفة من الواقع والمتشابكة عبر المجاز،

(1) حسين الضاهر، مياه صالحة للقتل، موزاييك للدراسات والنشر، تركيا - اسطنبول، الطبعة الأولى، 2020، ص: (17 - 18).

لتعبّر في النهاية عن دلالة الهوية.

التشابه الذي قصده الشاعر في منظومته العلاميّة هو تشابه الهوية، ولكن ليست الهوية الشخصية التي يتفرد بها كل مواطن، وإنما هويته بوصفه مواطناً سورياً، فهو يعاني من الحواجز والتفتيش كما يعاني من وجع الحرب وأحزانها، لهذا تتشابه أحزان السوريين في بلاد المهجر واللجوء.

(وكما العابرين ما زلت أحتفظ باسمي) أي هويته السورية، وبجنسيته السورية المثقلة بالأحزان، يحشره منتصراً آخر القصيدة، فبات تفرده وتعبيره عن وجوده الإنساني بقصيدة أكبر انتصاراته. ثم يُنهى بقوله (ويحشني في قوائم اللجوء)، أي مهما حاول التفرد بنفسه إلا أنه يفقد كينونته المتفردة بسبب هويته السوريّة التي باتت عنواناً عربضاً في بلاد اللجوء يندرج تحته أعداد من اللاجئين.

فهذه القصيدة هي أكبر تعبير عن مفهوم هوية الإنسان السوري المعاصر في الداخل أو في الخارج، ففي الداخل هويته هي اسم بعيد عن قوائم المطلوبين، لا أكثر ولا أقل، وفي الخارج هويته هي اسم في قوائم اللجوء، فهي هوية بإطار عام لا تفرد فيها. الكل يذوق المعاناة ذاتها، والكل عبارة عن أسماء في قوائم. ومن هنا كانت لعبة الشاعر بين العلامات الثلاث، لعبة على وتر دلالة التشابه بين الحقيقة والمجاز.

- القصيدة الثانية بعنوان (أنفي يلتقط الزكام بمهارة)، يقول فيها:

أعيدُ تجميعَ قطعٍ وجهي كلّ صباح

بعد أن أبحث عنه في أنحاء الغرفة

أجدُ عينيّ في منفضة السجائر تبكي البلاد

بصمت

أخرجها

أزيلُ عنها الرمادَ وأضعها في محجرها

أذني هناك كعادتها

أمام التلفازٍ تنتظرُ مفردة سلامٍ مارقةٍ لتحضنها

أمسكها من طرفها بلؤمٍ

وأعيدُها إلى مكانها ملتصقةً برأسي

فمي بجوارِ النافذةِ

يشتمُ المارةَ

ويرطنُ بمفرداتٍ لا أفهمها

أسدُّه بيدي
وأعيدهُ إلى أرضِ الصّمت
أنفي محشورٌ بالشعر
يرتّبُ حروفًا، ويلتقطُ الزكّامَ بمهارة
أنظفُهُ بمنديل
أركبُهُ في مكانه
فأشمُّ رائحةَ خوفاً في الرهيب⁽²⁾

تعبّر هذه القصيدة عن الضياع والتمزق والاعتراب الذي يعيشه المواطن السوري، عن طريق صورة مجازية سريالية، بأنّ قطع وجهه مبعثرة، هذه الفكرة العامة التي بنى عليها الشاعر مصفوفته الشعرية. ومن البداية أعطى الفكرة العامة بقوله (أعيد تجميع قطع وجهي كلّ صباح بعد أن أبحث عنها في أنحاء الغرفة)، غير أن مثل هكذا مطلع يضع القارئ في مواجهة خداع العلامات النصية من البداية، إذ يخلق كثيرًا من الأسئلة مثل: كيف يجمع قطع وجهه؟ هل ضاعت منه؟ أم تركها عمدًا؟ كيف لقطع الوجه أن تتبعثر في الغرفة؟ والسؤال الذي يصل إليه القارئ أخيرًا هو هل يقصد الوجه حقًا؟ ما دلالة الوجه؟ البحث عن دلالة الكلمة المفتاحية من البداية من شأنه أن يجعل القصيدة أكثر مقاومة لتفكيكها، وفي الوقت ذاته تعلن عن تفكيكها منذ البداية. أي هي تنبئ أنها لغز يحتاج منك أن تتعبه وتلمس علاماته الدلالية لتتشكل لديك الدلالة الشاملة لهذه المنظومة كاملة، وفي الوقت ذاته تعلن عن أنها مفككة، فهي ذات علامات مخادعة. وللحقيقة فإن العلامة ليست بعلامة إن لم تكن مخادعة، وهذا التناقض هو السرّ الكامن وراء كينونة القصيدة. وبما أنّ الوجه هو العلامة المفتاحية، فإن قطع الوجه هي أيقونات دلالية تكشف عن عملية تفكك العلامة الكبرى للنص. يبدأ بالعينين فيجدهما في منفضة السجائر تبكيان البلاد بصمت على حدّ تعبيره. بالاتفاق على أنّ العلامة ليست هي ذاتها اللغوي، وبالإيمان أنها دائمة التحوّل، يمكن القول إنّ الشاعر اختار فعلاً من أفعال العين التي تدلّ على حال المواطن السوري وهو البكاء على البلاد، وهذا ليس بالأمر المجازي، فلا يملك المواطن في هذه الأيام من عينه إلا الدموع على بلاده، وإنما جعل المجاز في منفضة السجائر، لماذا منفضة السجائر تحديدًا؟ هو يعلم أننا نتظر من قطع الوجه أن تشكل علامات مفصلية نستند إليها في التحليل، ونبني عليها تفكيكنا، غير أنه كعادة الشعراء قدّم لنا خدعة لغوية اعتمد فيها الترميز المكاني، فجعل من منفضة السجائر رمزًا دلاليًا لرماد ما بعد الحرق، وهذا ما تبكيه العين، تبكي الوطن الذي بات رمادًا للحرب، وبهذا جعل من المنفضة رمزًا مكانيًا ضمن لعبة أعضاء الوجه التي يزجنا بها الشاعر.

(2) حسين الضاهر، مياه صالحة للقتل، مصدر سابق، ص: (35 - 36)

ينتقل إلى العضو التالي وهو الأذن الموجودة أمام التلفاز كعادتها، كما يقول، لتسمع كلمة (سلام) فتحتملها. فأذن المواطن تريد أن تسمع كلمة (سلام)، ولكن أي سلام؟ هل هو سلام بانتصار لمصلحة النظام؟ أم هو سلام بانتصار لمصلحة المعارضة؟ لم يحدد، إذ أراد للكلمة أن تكون مطلقة، خاصة أنه ذكرها بصيغة التنكير، غير مقيّدة حتى بال التعريف، أي سلام كان، فالمواطن السوري بعد كل ما عاناه وما زال يعانيه بات بأمر الحاجة لهذه الكلمة، حتى وإن كان سلاماً داخلياً مع نفسه. ثم تأتي ردّة فعل الشاعر على هذه الصورة، فيقول (أمسكها من طرفها بلوّم)، لماذا بلوّم؟ لأنها تبعثت منه؟ ولكن لم يفعل ذلك مع العين أو بقية الأعضاء، أم لأنها تبحث عن كلمة (سلام) غير محدد المعالم؟ وهنا يتجسد فكر المواطن السوري الازدواجي، الذي يؤمن بشيء، ويتمنى شيئاً آخر، وتمزّقه بين الواقع وأمنيته، فواقعه لا يختلف عن أمنيته فحسب، بل يناقضها. هو يؤمن بالتغيير في حين يتمنى السلام غير المشروط حتى من دون أدنى تغيير، لنتتهي حياة الحرب التي أنهكتها، ولذلك كان بارعاً في استخدام كلمة واحدة (بلوّم) ليعبر عن الصراعات الداخلية التي يعيشها المواطن السوري.

كل ذلك وهو إلى الآن لم يوضح ما إن كان يتحدث عن المواطن داخل سورية أو خارجها، فكل معالم الهوية التي تبدت في القصيدة إلى الآن تندرج في العنوان العريض وهو هوية المواطن السوري بشكل عام أينما كان، ولكن في دلالاته الآتية يكشف لنا عن معاناته بوصفه مغترباً من خلال (الفم). فمه (يشتم المارة ويرطن بمفردات لا يفهمها)، على حدّ تعبيره، والرّطن هو التحدّث بلغة غير مفهومة للآخر. فأبيّ آخر هذا الذي تمثّل في هذه الصورة، والشاعر يتحدث عن نفسه؟ يخلق الشاعر لنا حالة من الانفصام عند مواطن انسلخ لا عن وطنه فحسب، وإنما عن وجوده اللغوي أيضاً، علماً أن الإنسان ليس إلا وجوداً لغوياً بطريقة أو بأخرى، فانسلاخه عن لغته يعني انسلاخه عن نفسه وعن ذاته. هذا لا يعني أن كل من تعلّم لغات أخرى منسلخ عن هويته اللغوية، التعلّم شيء وإحلال لغة مكان لغتك الأصلية شيء آخر، أبسط أفعاله السّخيفة (يشتم المارة)، يعبر عنها بلغة غير لغته الأم، وأكثر الأفعال التي تدلّ على ذواتنا، تلك الأفعال السّخيفة التي نفعّلها من دون غاية، فهو بهذا الفعل الذي لا غاية منه (شتم المارة)، لا يعبر عن تعلّم لغة جديدة في بلاد المغترب، وإنما عن الانسلاخ الوجودي، وغربته اللغوية، يعبر عن الشرخ في الهوية اللغوية الذي يعانيه كل مغترب وكل لاجئ. ثم يقول: (أسدّه بيدي وأعيده إلى أرض الصمت)، فبعد أن جعل من فمه آخر يعبر عن اغترابه اللغوي، يؤثر الشاعر أن يعود إلى الوحدة التي عبّر عنها بعبارة (أرض الصمت)، فهو يخلق حالة أكثر انعزالية، كون الوجود الاجتماعي للإنسان ينتج عن التواصل اللغوي، ولأن التواصل اللغوي يشكّل له كثيراً من الاغتراب، فيفضّل الاغتراب وحيداً. فاغتراب اللغة يشكّل انسلاخاً وجودياً، ومن ثمّ غرقاً في الشعور بالوحدة، فهو يوغل بدلالاته في أعماق نقطة من نقاط الاغتراب.

ثم يأتي إلى العنصر الأخير في قصيدته وهو الأنف، ولكن لماذا أنفه تحديداً محشور بالشعر، يرتب الحروف على حدّ تعبيره؟ لماذا ليس الفم؟ فالفم هو الذي يتحدث بالشعر عادةً ذلك لسببين السبب الأول هو أنه أراد للفم دلالة الانسلاخ اللغوي، والإغراق في التغريب كما رأينا، وثانياً ليجعل من الأنف خاتمة تليق بالشعور العام للقصيدة، والإنسان المغترب، فالشعر هو دلالة الحالة الوجودية التي يعيشها المواطن، أيّ على الرغم من اغترابه الذي أوغل فيه في الدلالة السابقة، إلا أنه لم يصل إلى حدّ اللا وجود أو المحو التام، بل هو موجود بدلالته الشعرية، ولكنه وجود مريض (يلتقط الزكام بمهارة)، ليس وجوداً إنسانياً طبيعياً، وإنما وجود مريض يعاني الزكام، وقد جعل من هذا التفصيل عنواناً للنص، ذلك لأن النصّ بشكل كامل يعبر عن حالة غير طبيعية تتناول الحالة الوجودية، ببعثرة أجزاء الوجه. ولأن الأنف هو المعبر عن الدلالة الشمولية للنص.

وعندما يركب أنفه في مكانه يشمّ الخوف، علماً أنّ المصاب بالزكام لا يكون قادراً على الشمّ، غير أنه على الرغم من الزكام الذي التقطه بمهارة، استطاع أن يشمّ رائحة الخوف، وكأنّ الخوف باختراقه أنفه المريض بالزكام قد اخترق ذات الشاعر، أو المواطن. نلاحظ أنّ الشاعر في هذه الدلالة لم يلجأ إلى علامات مخادعة وإنما تقصّد في نهاية القصيدة أن يعطي الدلالة بشكلها المباشر الواضح، وذلك لكي يربط بين النهاية والبدائية، فيعطي الدلالة العامة للنص، إذ كانت البداية في (أعيد تجميع قطع وجهي)، وطرحنا السؤال هل يقصد الوجه على الحقيقة الفنية أم كانت لعبة دلالية؟ وقلنا إنها الكلمة المفتاحية التي لن تتكشف إلا بتفكك شيفرة القصيدة، ورأينا أنّ مع كلّ قطعة من قطع وجهه كان هناك دلالات على مكّون من مكّونات هويّة المواطن السوري المغترب، فقد عبّر عن شعوره بالضيق والتلاشي والانسلاخ، وكان آخرها الخوف الذي يجمع بين كلّ تلك المكّونات، بل الذي يشكّل محور حياة المواطن السوري، فكّل عضو من أعضاء وجهه هو مكّون من مكّونات الهوية، فكان المتلقّي على حقّ حين سأل عن دلالة الوجه من البداية، فيجيبه الشاعر بأنّ الوجه هويّة الإنسان السوري التي يخترقها الخوف وينهشها من كلّ جهة.

خاتمة

ليست القصيدة ترفاً ينتجها نخبة من سادة المجتمع، ولا هي تكسبُ على أبواب الولاية والسلاطين، ولا حالة من الفراغ الثري، وإنما هي التصاق بالواقع، تحمل سماته ومعاناته، بدلالاتها وعلاماتها ومخاطباتها اللغوية.

ليست القصيدة إلا ثورة على لهات خبزنا اليومي، فلا تبتعد كثيراً عن طوابير حياتنا، وإنما تسلط عليها الضوء مجازاً ثورياً.

هذا النوع من القصائد ليس إلا جزءاً بعيداً عن أنماط أخرى من أدب الربيع العربي المليء بالتناقضات التابعة لأيديولوجيات مختلفة، كل منها يرى الوطن والهوية من منظور أحقيته التي يُبنى عليها ضرورة إقصاء الآخر.

لذلك آثرنا في هذه الأوراق تقديم البعد الإنساني في تمثيله للهوية السورية، تلك الهوية المثقلة بالثقت والتمزق والاعتراب والخوف.



ترجمات

■ صور اللاجئين السوريين في السرد السائد:

دراسة حالة لبنان

أحمد بركات

ترجمة ورد العيسى



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

صور اللاجئين السوريين في السرد السائد:

دراسة حالة لبنان⁽¹⁾

أحمد بركات

ترجمة ورد العيسى

كاتب ومترجم سوري عن الإنكليزية، متعاون مع مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

ورد العيسى

الخلاصة

تعيد هذه الورقة النظر في الصور التي ارتبطت بأزمة اللاجئين السوريين بين عامي 2015-2018 من خلال دراسة حالة تبحث في صور السرد السائد. تتمثل المساهمة الرئيسة للورقة في إقامة صلة بين السرد السائد والصور السلبية للاجئين السوريين، وإيجاد أوجه التشابه بين الخطابين الإعلامي والسياسي المحيطين بهذا الموضوع. الحجة الرئيسة هي أن السرد السائد قد ساهم بشكل كبير في إيصال صورة سلبية عن اللاجئين السوريين للمجتمعات المضيفة لهم من خلال تنميط مبتذل. فاقم السرد السائد الصورة السلبية للاجئين السوريين من خلال المبالغة في ردّ الفعل والذعر والتركيز على المشاكل الأكثر حساسية وإثارة للجدل في المجتمعات المضيفة، مثل: الديموغرافيا والبطالة والأمن.

المقدمة

زاد التوتر وطول أمد الأزمة السوريّة من الصور السلبية للاجئين السوريين إقليمياً ودولياً. تنبع أهمية هذه الورقة من حقيقة أنّها تتناول أزمة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945). نزح 13 مليون شخص منذ اندلاع الصراع في عام 2011، وهو ما يمثل حوالي 60٪ من السكان قبل الحرب، موزعين بشكل أساسي في البلدان المجاورة، وشمال إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. [1] أكثر من 5 ملايين طلبوا اللجوء في البلدان المجاورة: تركيا (3.4 مليون)، لبنان (1 مليون)، الأردن (660.000)، العراق (250.000). يعيش أكثر من 150.000 شخص في دول شمال إفريقيا مثل مصر

(130.000) وليبيا. يعيش حوالي مليون لاجئ أو طالب لجوء في أوروبا: ألمانيا (530,000) يمثلون خامس أكبر تجمع للاجئين في العالم)، السويد (110,000) والنمسا (50,000). هناك ما يقرب من 100,000 لاجئ في أمريكا الشمالية يمثلون أقل من 1 في المئة من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم. [2]

تهدف هذه الدراسة لتحليل الصور السلبية التي ارتبطت باللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011 من خلال دراسة حالة السرد السائد في لبنان. الحجّة الرئيسة هي أنّ السرد السائد قد ساهم بشكل كبير في إيصال صورة سلبية عن اللاجئين السوريين من خلال المبالغة في ردّة الفعل والذعر. تجادل الورقة بأنّ السرد السائد أنشأ صورة نمطية للاجئين السوريين على أنّهم همجّ خطيرون. إنهم يشكّلون خطرًا على سلامة المجتمعات المضيفة ورفاهها السياسي والاقتصادي وهم غير متوافقين مع ثقافتها. كما تظهر الصورة النمطية أنّ اللاجئين بمعظمهم من الرجال مع غياب للنساء والأطفال. وقد نقل السرد السائد صورة عن النساء كضحايا للعنف المنزلي، أو المجتمع، أو ضحايا للاتجار بالبشر، أو ضحايا لعقلية ذكورية سائدة.

يناقش قسم المنهجية طريقة البحث الاجتماعي المستخدمة في البحث للحصول على البيانات وتحليلها. ويقدم قسم السياق الاجتماعي والسياسي نظرة عامة واسعة النطاق على السياق الاجتماعي والسياسي في لبنان، والعلاقات بين سوريا ولبنان واندلاع الحرب الأهلية في سوريا في عام 2011. ويحلل قسم مراجعة الأدبيات المصادر الثانوية وحجج المؤلفين الأكاديميين حول سؤال البحث. يضع قسم الإطار النظري النظرية ضمن الإطار العريض للتشبيدية الاجتماعية. ويقدم القسم الخاص بالسرد السائد صورًا للاجئين السوريين في وسائل الإعلام اللبنانية الرئيسة، بدءًا من كونهم ضحايا مثيرين للشفقة وانتهاءً بداعش. ويحلل القسم اللاحق، الذي يبحث في أوجه الشبه بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي، العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام من جهة والقوى السياسية والعائلات الثرية من جهة أخرى. ثمّ يعيد الاستنتاج التأكيد على النتيجة الرئيسة حول هيمنة رواية سائدة واحدة تحمل صورة سلبية عن اللاجئين السوريين، وغياب السرد المضاد لهذه الرواية.

المنهجية

تتمثل المساهمة الرئيسة للورقة في إقامة صلة بين السرد السائد والصور السلبية للاجئين السوريين. يتعلّق السؤال الرئيس بكيفية مساهمة السرد السائد في إيصال صورة سلبية عن اللاجئين السوريين بين عامي 2015 و2018. تستخدم الورقة دراسات الحالة التي تتضمن فحصًا دقيقًا ومتعمقًا ومفصلاً لموضوع الدراسة فيما يتعلق بالظروف السياقية. [3] تتبنّى هذه الدراسة التشبيدية الاجتماعية كإطار نظري لها يحافظ على التنمية البشرية في سياقها الاجتماعي، ويؤكد أنّ المعرفة تُبنى أثناء التفاعل مع الآخرين. [4] يحلّل البحث الروايات السائدة، والتي يتمّ تعريفها على أنّها غالبية الممارسات الثقافية المجتمعية التي يمكن استخدامها لكشف المنظور الذي يتمّ من خلاله سرد التاريخ من وجهة نظر الثقافة المهيمنة. تمّ وصف هذا المصطلح بأنّه اليد الخفية التي توجه الواقع والواقع المدرك. وبما أنّ السرد يمكن أن يكون صحيحًا أو خياليًا، فإنّ هذين المصطلحين معًا يخلقان مفهوم «السرد المهيمن»، الذي يشير إلى أولئك، الذين يشغّلون المجموعة المهيمنة في جوانب مختلفة من الحياة مثل الإعلام والنشاط،

[5] الذين تُروى قصصهم، وبالتالي تُسمَع. [6] وتستخدم الورقة التحليل السرديّ [7] لتسهيل فحصها للأخبار ووسائل الإعلام والمقابلات كوحدات تحليل للبحث وفهم الطريقة التي يخلق بها الناس المعنى في حياتهم. تركز هذه الطريقة على تنظيم المعرفة البشرية أكثر من جمع البيانات ومعالجتها. ويرصد هذا الأسلوب الدقيقة المصوّرة، والمشبعة بالمعنى غير المكشوف الذي ينقله السارد. [8]

تم إجراء عشرين مقابلة شبه منظمة مع لاجئين سوريين في لبنان. أيضًا، تم إجراء خمس مقابلات شبه منظمة أخرى مع مسؤولين من وزارة الخارجية، وخمس مقابلاتٍ أخرى مع مسؤولين من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمشق United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). كما تم إجراء خمس مقابلات شبه منظمة إضافية مع المواطنين اللبنانيين. ركزت المقابلات على التجارب الشخصية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم فيما يتعلق بسؤال البحث وصورة اللاجئين السوريين في الروايات السائدة في لبنان. كانت المقابلات ذات أهمية خاصة ضمن المنهجية الأكبر في شرح وفهم واستكشاف سؤال البحث، بينما قدمت الأسئلة المفتوحة معلومات متعمقة ونافذة البصيرة. أجريت المقابلات عبر سكايب باللغة العربية. كما تم الحصول على البيانات الأولية من الأخبار ووسائل الإعلام والمقابلات التي أجرتها وكالات الأنباء والتلفزيون اللبناني. سهلت مسيرتي المهنية السابقة في وزارة الخارجية السورية، ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في دمشق الوصول إلى الأشخاص الذين يتمتعون بفهمٍ أوسع للسرد ومقابلتهم.

لتجنّب التحيز واستكشاف الروايات المختلفة بشكلٍ عادل، تمت مراجعة وسائل الإعلام اللبنانية الرئيسة بين 2015-2018 دون انتقائية، أو استبعاد، أو اعتبار للتوجه السياسي، أو الدين. وهي: قناة نورسات، تلفزيون الجديد، المنار، تلفزيون المستقبل، LBC TV، MTV، الوكالة الوطنية للإعلام، إذاعة جبل لبنان 'Albinaa Newspaper'، 'Radio Voix du Liban'، 'Radio Liban Libre'، 'Nostalgie FM'، 'Tele Liban TV'، أخبار سيدار، مجلة عرب ويك، مجلة فام، مجلة إديوري، مجلة المغترب، مجلة المسيرة، الوكالة المركزية للأنباء، جريدة ديلي ستار، جريدة لوريان ليجور، جريدة الديار، جريدة المستقبل، جريدة الحياة، جريدة الأنوار، جريدة السفير. - جريدة الجمهورية، جريدة الأخبار، مجلة الاقتصاد. [9] تمثل وسائل الإعلام هذه الفاعلين السياسيين الرئيسيين في لبنان، ومنهم: جبران باسيل، نبيه بري، حسن نصر الله، سعد الحريري، سمير جعجع ووليد جنبلاط.

ركّز البحث على الأخبار والبرامج الترفيهية. وتمّ جمع البيانات من المقابلات والملاحظات وتسجيلات الفيديو والصوت والصور والوثائق النصية وفحصها بأكملها. تمّ كتابة ملاحظات على الانطباعات الأولى. ثمّ تمت مراجعة البيانات التي تمّ جمعها مرة أخرى، واحدة تلو الأخرى وتمّ قراءتها سطرًا بسطر. تمّ تحديد الأقسام ذات الصلة بسؤال البحث، ثمّ تمّ تصنيف الكلمات، أو العبارات، أو الجمل، أو الأقسام ذات الصلة الأكثر دقة حول الإجراءات، أو الأنشطة، أو المفاهيم، أو الاختلافات، أو الآراء، أو العمليات. تمّ تصنيف البيانات ومقارنتها على مستوى أكثر عمومية وتجريدية ومفاهيمية. تمّ تحديد الفئات الأكثر صلة وفحص ارتباطها ببعضها. [10]

السياق الاجتماعي والسياسي

يتميّز لبنان ثقافيًا بكونه عربيًا، تتخلله التأثيرات الغربية والفرنسية على وجه الخصوص. ولفترة

طويلة، كان لبنان الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسيحية في العالم العربي، إلا أن الكفة تحولت مع تراجع أعداد المسيحيين لصالح أعداد السكان المسلمين، مما تسبب في خضوع البلاد لتغيير سياسي كبير. [11] يعود أصل الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي 1975-1990 إلى الصراعات والتسويات السياسية في فترة ما بعد الاحتلال العثماني في لبنان، وتفاقت بسبب اتجاهات التغيير الديموغرافي في البلاد، والصراع بين الأديان، والقرب من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) Palestine Liberation Organisation وإسرائيل. بدأ الصراع بين المسيحيين من جهة والفلسطينيين والحركة الوطنية من جهة أخرى. كان الصراع معقداً وغير الديموغرافيا، مما شجّع المسلمين على المطالبة بمشاركة أكبر في الحكومة. [12]

في السادس من حزيران/ يونيو 1982، اجتاحت إسرائيل لبنان واحتلت بيروت في محاولة منها لمنع القوات الفلسطينية من مهاجمة أراضيها. وانتهى الغزو بخروج القوات الفلسطينية والسورية من لبنان، وتوقيع اتفاق في 17 أيار/ مايو 1983. استأنف الحلفاء والأعداء القتال، الأمر الذي برّر عودة القوات السورية عام 1983 لردع تصاعد العنف واستعادة السلام والاستقرار. وانتهت الحرب في 30 أيلول/ سبتمبر 1989 باتفاق الطائف الذي أكد على العلاقات الخاصة بين لبنان وسوريا وأكد على استقلال لبنان وهويته العربية. ونصّ على مجموعة من الإصلاحات السياسية أهمها توزيع المقاعد في مجلس النواب بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وانتقص الاتفاق من صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة مجلس الوزراء. [13]

في عام 2000، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود باراك Ehud Barak) انسحاباً كاملاً من لبنان. بعد تمديد ولاية رئيس الجمهورية (إميل لحود)، أصدرت الأمم المتحدة القرار 1559 / 2004 الذي طالب بانسحاب القوات الأجنبية، وحل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها. في 14 شباط 2005 اغتيل الرئيس (رفيق الحريري). وطالبت المظاهرات بانسحاب القوات السورية وإنشاء محكمة دولية للتحقيق في الحادثة ومعاقبة القتلة. نظم حلفاء سوريا في لبنان مظاهرة حاشدة حيوا فيها الجيش السوري في الثامن من آذار/ مارس. نظمت المجموعات اللبنانية المناهضة للوجود السوري مظاهرة مضادة ضخمة في 14 آذار/ مارس. ومنذ ذلك الحين انقسم اللبنانيون إلى معسكرين، «8 آذار» و «14 آذار». في تموز/ يوليو 2006، كان لبنان مسرحاً لنزاع عسكري استمر 34 يوماً بين حزب الله وإسرائيل، اندلع هذا النزاع ردّاً على أسر حزب الله لجنود إسرائيليين. وألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية المدنية للبنان وشرّد ما يقرب المليون مواطن لبناني. [14]

في آذار/ مارس 2011، اندلعت الحرب الأهلية في سوريا التي نتج عنها تدفق ملايين اللاجئين للخارج ما تسبب في أزمة لاجئين كبيرة. خاضت الحرب عدّة فصائل مثل القوات المسلحة للحكومة السورية وحلفائها الدوليين، في مواجهة تحالف من جماعات المعارضة ذات الأغلبية السنية، بما في ذلك الجيش السوري الحر (Free Syrian Army (FSA) والجماعات الجهادية السلفية، وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) Syrian Democratic Forces، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) Islamic State of Iraq and Syria (ISIS). شارك عدد من بلدان المنطقة وخارجها بشكل مباشر أو غير مباشر في الاقتتال مقدمين الدعم لفصيل أو لآخر. امتد القتال إلى لبنان بين 2011-2017 حيث سافر المعارضون وأنصار الحكومة السورية إلى لبنان للقتال ومهاجمة بعضهم البعض على الأراضي اللبنانية. وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، نظراً لتعقيد الصراع السوري، يظل التحيز في التقارير الإعلامية يمثل تحدياً أساسياً يضلّل الباحثين وصانعي السياسات فيما يتعلق بالأحداث الفعلية. [15]

فاقم السياق الاجتماعي والسياسي من صور اللاجئين السوريين في الروايات السائدة التي تمّ عرضها على خلفية تعرّض لبنان لسلسلة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة، كانت هذه الأزمات نتيجة التفاعل بين الديناميات الداخلية والخارجية منذ الحرب الأهلية اللبنانية، وقبل أزمة اللاجئين السوريين بوقتٍ طويل. فشل الإنفاق المتزايد في إشباع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد وسط تراجع حادّ في التجارة والسياحة والاستثمار. عانى لبنان نقصاً في إمدادات المياه، مما أدى إلى تراجع الصرف الصحي والكهرباء والتشغيل. تدهورت مستويات المعيشة، وأصبح الكثير من اللبنانيين دون خط الفقر يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم ونفقاتهم الأساسية. [16]

مراجعة الأدب

استعرضت دراسة أجراها مركز موارد أبعاد للمساواة بين الجنسين، [17] بالشراكة مع الجمعية الدولية للمرأة من أجل السلام والحرية، 504 مقالة منشورة في ثلاث صحف لبنانية: السفير والنهار والأخبار، على مدى 13 شهراً بين 2015-2016، بالإضافة إلى 142 تقريراً إخبارياً من قبل المؤسسة اللبنانية للإرسال وقناة MTV وتلفزيون الجديد. أظهر التحليل النوعي للمحتوى أن التقارير الصحافية الشاملة صوّرت اللاجئين السوريين على أنهم ضحايا للعنف المنزلي، أو المجتمعي، أو ضحايا للاتجار بالبشر، أو ضحايا لعقلية ذكورية سائدة. وأشارت الدراسة إلى تأكيد الصورة النمطية للمرأة السورية على أنها مذنبّة في هذا من خلال الصور ومقاطع الفيديو التي تمّ نشرها. ارتبطت المواد المنشورة بالاتجار بالبشر، ورافقتها صور لتجارة الجنس أو صور لنساء يعشن في خيمات اللاجئين، أمر خلق الصورة النمطية للاجئين السوريين وعمّمها. [18] وخلصت الدراسة إلى أن الاستطلاعات أظهرت منطق التعميم و/أو التهميش السائد في الإعلام اللبناني الذي يتعامل مع قضية اللاجئين السوريين بما يتوافق مع المنظومة الإعلامية للسلطات السياسية اللبنانية. نقلت هذه المواد المنشورة صورة اللاجئين السوريين كضحايا مجرداتٍ من أيّ دورٍ سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ أو اقتصاديٍّ. [19]

خلصت دراسة أجرتها مؤسسة مهارات [20]، وحيدة مراقبة وسائل الإعلام في لبنان والأردن، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إلى أن التغطية الإعلامية اللبنانية قد تمّ تسييسها وإثقالها بالمصلحة الوطنية للبنان ومساعدات المانحين [21]. لكن، لم يرقم الأدب الذي بحث في اللاجئين السوريين بإقامة صلة بين الرواية السائدة والصور السلبية للاجئين السوريين، وبين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي بالتوازي، إنّها فجوة تحاول هذه الورقة سدها.

الإطار النظري

يضع هذا القسم النظرية ضمن الإطار العريض للتشيدية الاجتماعية فيما يتعلق بالمشكلة الرئيسة لفكّ معاني الروايات السائدة عن اللاجئين السوريين. يستمرّ تأثير وأهمية وسائل الإعلام في الحياة اليومية في النمو بشكل هائل. تملك هذه الوسائل القدرة على نشر المعلومات وتشجيع المواطنين والعملاء على قبول هذه المعلومات دون تفسيرات نقدية أو واعية أو فهم مستتير. تعدّ التطورات التكنولوجية من العوامل المهمّة في تطور الإعلام، حيث ساهمت هذه التطورات في الانتشار السريع للإعلام وأعطت مزيداً من القوة لعرض الواقع وحالة المجتمع بما يتوافق مع مبدعي وصانعي ذلك الواقع. أصبحت وسائل الإعلام جزءاً من الحياة اليومية نتيجة إصدارها لمعلومات محدثة باستمرار، أو نتيجة تكرار

المعلومات الأخرى باستمرار ما يجعل هذه المعلومات حتميةً، الأمر الذي يخلق وهمًا لدى الأفراد المعاصرين بأنهم أعضاء في «المجتمع العالمي». مزية هذا الوهم هو «صورة الواقع» المصنوعة والتي لا يمكن تصوّر حياة الإنسان الحديث بدون وسائل الإعلام. لا تؤثر وسائل الإعلام على الفرد فحسب، بل تؤثر أيضًا على المجتمع برُمَّته كجماعة، بوصفها مساحة يلبي فيها الأفراد احتياجاتهم الفردية، ويحققون الاهتمامات ويدركون أو يفقدون إمكاناتهم ومواهبهم وأفكارهم. [22]

من الناحية المثالية، تتوسط وسائل الإعلام بين الناس والجماعات والمجتمعات والمؤسسات والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، لتكون وسيلة الاتصال الجماهيري في المجتمع. ومع ذلك، فإن وسائل الإعلام، بشرحها وتفسيرها للمعلومات، «تبنى» الواقع الاجتماعي بمعنى أنها تضيف إلى المعلومات بعض العناصر التي لم تكن موجودة في المعلومات الأصلية، وأنها تُشكل المعلومات وفقًا لمتطلبات أو توقعات مراكز القوة، أو بعض مجموعات المصالح الأخرى. تشمل وسائل الإعلام الجماهيرية: الأخبار والمعلومات والترفيه والأدوات التعليمية القويّة وغير ذلك. إنها أداة تتحكّم في المجتمع وتُدار من قبل مجموعات المصالح الخاصة، والأفراد، والمؤسسات، والبلدان. تؤثر المجموعة الكاملة للكيانات الاجتماعية في خلق الوهم بوجود ثقافة محددة ومستقلة وضرورية و«مرغوبة». [23]

مع التطوّر السريع في وسائل الإعلام والأدوات التكنولوجية، ترى التشييدية الاجتماعية أنّ صنع المعنى يتمّ إنشاؤه من خلال المشاركة النشطة مع المعرفة والتفاعل الاجتماعي. في عصر تلفزيون الكابل والإنترنت والهواتف المحمولة، تصوغ وسائل الإعلام كيفية صنع الناس لمعنى المعرفة وبنائه في العالم. إنها تخلق مجتمعات جديدة أكبر تصل إلى طيفٍ أوسع. [24] تتطور عملية الموازنة المعرفية المتمثلة في استيعاب الخبرات الجديدة وتكييفها في نظام المعرفة الخاص بالفرد، أو التخصيص الاجتماعي والثقافي لمهارات جديدة، من خلال فرص التفاعل في الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت أو التوسط من خلال الحاسوب أو تقنيات المحمول. تنشأ المعرفة نتيجة النشاط المشترك، من خلال المشاركة المجتمعية والحوار والتواصل في مجتمع من النشاط المشترك. [25]

السرّد العام

يمكن القول: إن السرد السائد قد نقل صورةً سلبيةً عن اللاجئين السوريين. تمّ استخدام صور لاجئين مزيفة و«ميمات» لتشويه سمعتهم وتشويه الرأي العام. تمّ تعديل العديد من هذه الصور أو إخراجها من سياقها في محاولةٍ لدعم أسطورةٍ أو حجةٍ مثل أنّ جهاديين داعش يستخدمون اللاجئين السوريين للتسلل إلى أوروبا، أو أنّ اللاجئين يتمتعون بصحة جيدة وأثرياء ولا يحتاجون إلى مساعدة. ظهرت عدة صور على الإنترنت تزعم أنّها تُظهر لاجئين سوريين قدموا إلى لبنان، وتقارنهم بصور حديثةٍ لمسلحي داعش. ومع ذلك، حتّى في الحالات التي تبدو فيها الصور لنفس الشخص، لم يتمّ إثبات الهوية في صورتين. بعد تأكيد وزير التعليم اللبناني، (إلياس بو صعب)، لرئيس الوزراء البريطاني، (ديفيد كامرون David Cameron)، في عام 2015 أنّ واحدًا من كل 50 سوريًا يدخلون أوروبا يمكن أن يكون عضوًا في داعش، [26] أشار المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أنّه لا يوجد طريقة شرعية لإثبات مثل هذه الأرقام، وأنّ هذا النوع من البيانات غير مفيد البتة. [27]

في عام 2015، بثّ «تلفزيون الجديد» مقابلاتٍ عشوائيةً مع مواطنين لبنانيين عبّروا عن آراءٍ نمطيّة.

لقد نُقلت صورة اللاجئين على أتهم متسولون مشردون خائفون يملؤون الشوارع في جميع أنحاء لبنان. وأتهم يأكلون طعام اللبنانيين، ويجرمونهم من فرص العمل بتوفيرهم للعمالة الرخيصة. حدّد بعض الذين تمّت مقابلتهم اللاجئين السوريين على أتهم موضع شبهة أو ينتمون إلى داعش. وكان البعض الآخر عنصريّ، وأعربوا عن ازدراءهم لهم بوصفهم غزاة غير متحضرين من ذوي البشرة السمراء. وأشار آخرون بشكل مثير للاهتمام إلى أنّ اللاجئين السوريين لا يستحقون أيّ تعاطفٍ لأتهم وضعوا أنفسهم في هذا الوضع عندما ثاروا، بينما في نفس الوقت هم أنفسهم أعادوا انتخاب الرئيس بشار الأسد في السفارة السورية في بيروت عام 2014. [28]

من المفهوم أنّ الديموغرافيا، في لبنان، قضية حسّاسة شكّلت موقفه تجاه العروبة والقضايا القوميّة الأوسع. [29] تُفسر حقيقة أنّ لبنان يتألّف من مجموعاتٍ وأقلياتٍ دينيّةٍ وعرقيةٍ مختلفةٍ، والخوف من اختلال التوازن الديموغرافي الناتج عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين المسلمين. ومع ذلك، يمكن القول إنّ هذا مبالغٌ فيه ودعاية للذعر. ادّعى الصحافي (حسين حزوري) من جريدة النهار، أنّ اللاجئين السوريين غيروا هويّة وثقافة وديموغرافيا لبنان حيث إنهم يشكّلون مليوني لاجئٍ مقابل أربعة ملايين لبناني. [31] تتعارض أقواله على أيّ حالٍ مع تصريحات مفوض شؤون اللاجئين، (أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres)، وإحصاءات الأمم المتحدة التي تشير إلى وجود 1,172,753 لاجئاً سورياً في لبنان في عام 2015 [31] وعدد السكان اللبنانيين 5.851 مليون. [32]

في تقرير صدر عام 2015، وصفت قناة فرانس 24 عمل المراهقين من اللاجئين السوريين في الزراعة وإصلاح السيارات أو توصيل الطعام بأنّه حقيقة يومية. لكن يمكن القول إنّها لم تُفسر الظاهرة ضدّ قرار وزير العمل (سجان قزي) الذي حصر العمالة السورية في التنظيف أو الزراعة أو البناء [33]، وعلى هذا لم يكن من المتوقع أن يُبارسوا وظائف مرموقة. يمكن القول إنّ موقفها تجاه التحدّيات التي تواجه الأطفال السوريين في المدارس اللبنانيّة لم يكن على أسس تعليميّة وتربويّة. وقد صورتهم على أنّهم غير موهوبين وغير قادرين على المنافسة مقارنةً بأقرانهم اللبنانيين الذين يدرسون إمّا بالفرنسيّة أو الإنجليزيّة. «خلال فصل اللغة الفرنسيّة، يكرّر التلاميذ أليّا بعد المعلم، 'Jad mange du pain avec un verre de lait' [34] مرتين، ثم يسألهم المعلم ماذا أكل جاد في الصباح؟ في صمت، يجد المعلم نفسه مضطراً إلى إعادة الشرح باللغة العربيّة. عندما يصلون، لا يفهمون كلمة، ولا يعرفون الأبجدية». زعمت «فرانس 24» أنّه وفي كلّ مدرسة من المدارس التي زاروها، كان هناك أطفال لم يذهبوا إلى المدرسة من قبل، وأطفال في سن المراهقة لا يعرفون القراءة أو الكتابة. [35] ومع ذلك، فإن هذا الادّعاء قابل للنقاش لأنّه في عام 2015، كانت الموجة الأولى من اللاجئين في لبنان قد جاءت منذ أربع سنوات فقط. وصلوا في أيار/ مايو قادمين من تلكلخ في حمص، حيث التعليم والقراءة والكتابة مجانيّة وإلزاميّة بشكل صارم وفقاً للقانون 1981/35 والقانون 2002/32. [36]

حدّرت الأستاذة الأكاديميّة (منى فياض)، في مقال نشرته صحيفة النهار في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، من أنّ اللاجئين السوريين أطلقوا نزاعاً مسلحاً فيما بينهم وضدّ القوات اللبنانية، أمرٌ يمكن اعتباره قبليّة موقوتة من شأنها أن تقوِّض الأمن والاستقرار في نهاية المطاف. دانت فياض العنصرية عموماً، لكنّها أكّدت أنّ التنظير شيءٌ والممارسة شيءٌ آخر. كانت تداعيات أزمة اللاجئين السوريين غير مسبوقّة، وتطلّبت وصفاً مختلفاً يتجاوز الكليشيهات العنصرية. وزعمت أنّ الزيادة في أعداد اللاجئين أدّت إلى زيادة عدد ونوعيّة الجرائم التي لم تكن معروفة من قبل، مثل الذبح وقطع الرؤوس. يعمل اللاجئون

السوريون كأداة في يد بعض الأطراف التي تستغل ظروفهم البائسة وعوزهم مقابل المساعدة. [37] شرحت (فياض) موقف اللاجئين السوريين من منظور جسديّ يأخذ في الاعتبار أيضًا عوامل أخرى مثل الوراثة، وعلم الأحياء، وعلم النفس، والإحباط. لدعم حجتها، أوضحت أن التفاعلات في حاوية فارغة من الهواء تختلف عن تلك التي تحدث في حاوية ممتلئة. هناك حاجة لمساحة حيوية للسماح بحياة جيدة ومتوازنة للكائنات الحية. يؤدي فقدان هذه المساحة بسبب الاكتظاظ الشديد إلى تعطيل هذه التوازنات، ويُنتج نطاقًا كاملاً من السلوكيات العدوانية الجديدة والمهددة وغير المنسقة. يشرح علم السلوك هذه الظاهرة على افتراض أن ما ينظم الموجات السكانية في الثدييات هو آلية فسيولوجية تستجيب للكثافة. تم إثبات هذا الادعاء في الحيوانات المحبوسة في الأقفاص التي تستجيب لتزايد كثافتها مع الإجهاد وتطلق إفرازات الستيرويد القاتلة أو المميته. [38]

ألقى تقرير نشرته صحيفة النهار في عام 2016، بعنوان (تدهور جودة الهواء بعد اللجوء السوري)، باللوم في تلوث الهواء على اللاجئين السوريين، من خلال ربط زيادة حوادث الحرائق وزيادة عدد اللاجئين السوريين. [39] تقرير آخر نشرته MTV في عام 2017 بعنوان رؤوس مصفّفي الشعر اللبنانيين يتعرضون لآفة مقصّ سوريّ، تحدّث فيه عن غزو سوريّ للمهنة، زاعمين أن عمالاً سوريين يستولون على وظائف اللبنانيين. [40] وزعم تقرير آخر للديار نُشر في أيار/ مايو 2017 أن 300 ألف لاجئة سورية من المفترض أن تلد في عام 2017، بينما كانت معدلات المواليد بين 2011-2017 أقل من 100.000. [41]

عرضت قناة الجديد، في 20 نيسان/ أبريل 2018، أغنية ساخرة من اللاجئين السوريين، غنتها (ليال ضو) في برنامج ترفيهي. تتعامل الأغنية مع الطبقة العاملة بالازدراء والاحتقار، وتمزأ باللهجة السورية، وتعرب عن استيائها من تواتر الولادات، الأمر الذي جعل من اللبنانيين أقلية. وفي حديث مع رئيس التحرير والمخرج، قال (شربل خليل): إن الأغنية تعبير عن الظروف الاجتماعية على هيئة كاريكاتير، ونفى الاتهامات بالعنصرية والتحريض ضد اللاجئين السوريين. واقترح مشهد هزلي آخر لـ(شربل خليل) على قناة LBC أن النساء السوريات جذبن الرجال اللبنانيين لأنهن أرخص. عاشق لبناني تخلّى عن محبوبته اللبنانية لأن علاقتهما مكلفة. وأشار إلى أنه يمكنه خطبة امرأتين سوريّتين بنفس التكلفة. [42]

ادّعى الصحافي (فادي دحوق)، أن الأغنية كانت شكلاً من أشكال الإساءة المستفزة وتهديداً لحياة اللاجئين المستضعفين. وهو يتماشى مع الموقف السردّي السائد في لبنان الذي يقدم اللاجئين السوريين على أنهم كتلة بشرية ترغب في احتلال لبنان والسيطرة على ثروته. [43] وأشارت (ليال حداد)، رئيسة قسم الإعلام في العربي الجديد، إلى أن الأغنية لا تنفصل عن الصورة النمطية للاجئين السوريين في السرد اللبناني السائد. تعمل النساء في الاتجار بالبشر والرجال يسرقون وينهبون ويغتصبون. ليس لديهم مواهب، ويطلبون اللجوء ليعيشوا على الإعانات. إنهم أناس بدائيون، لديهم العديد من الأطفال ويعملون في مهن شعبية، مثل قيادة سيارات الأجرة أو الحراسة. [44] أكّد (حسين برو)، كاتب مسرحي من اسطنبول، أن تأثير الأغنية يتجاوز كلماتها لأنها تستهدف أغلبية ساحقة من الحضور. الحلقات الترفيهية هي الأكثر مشاهدة، ويمكن أن تنقل الرسائل التي يقبلها الجمهور المستهدف دون وعي منه. الأغنية لها دلالات نفسية وتراثية بسبب أسلوبها. لحنها الجميل يحمل تاريخ وثقافة وتراث

بلاد الشام. لحنها الفلكلوري نابض بالحياة ويشبه أغاني الحب والأعراس، مما يسهّل تذّكرها وترديد صدى صوتها. [45]

في أيلول/ سبتمبر 2018، نشرت «قناة MTV» تقريراً خاصاً ربط اللاجئيين السوريين بزيادة معدلات السرطان في لبنان، أمرٌ وثقته وزارة الصحة اللبنانية بنسبة 5.6% في عام 2018. وفي مقابلة، عزا الاختصاصي الطبي (فادي نصر) الزيادة إلى سببين: التلوث واللاجئون السوريون. وأوضح أن «الإصابات الخمجية المتزايدة الناجمة عن انتشار اللاجئيين السوريين في لبنان تسبب السرطان بشكل مباشر. وبسبب الظروف السيئة التي عانوها، فإنهم يجلبون معهم بكتيريا خطيرة يمكن أن تسبب الأمراض لدى البشر». [46] ومع ذلك، لم يشر السيد نصر و MTV إلى أي دليل أو دراسات أدت إلى هذه النتائج.

في 2018 في حلقة ترفيهية من برنامج تيك مي أوت (Take Me Out) على قناة LBCI، أجاب المرشح عن سؤال عما إذا كان يستطيع التحدث باللهجة السورية بقول «أنا عنصري للغاية! إنني أفضل الشيطان على السوريين». [47] في حين يمكن القول إن هذا موقف فردي، فإن ردة فعل الجمهور وتصفيقتهم يشير إلى أنه قد لا يكون كذلك، وأن البرنامج قد غير الكارثة السورية إلى مادة لحلقة ترفيهية. ويتماشى ذلك أيضاً مع استطلاع منفصل أجرته (انسايذر مونكي Insider Monkey) أن لبنان هو رقم واحد من حيث أرقام العنصرية على المستوى الإقليمي، ورقم 2 عالمياً. [48] أشارت الصحافية اللبنانية (رنا نجار) إلى أن الموقف تجاه اللاجئيين السوريين يعتمد على طبقتهم الاجتماعية. لا يتعرض رجال الأعمال الأغنياء للعنصرية أو العداء بسبب مساهمتهم في الرفاه الاقتصادي للبنان، فالسرد السائد يتجنب سرد مثل هذه القصص التي قد تعارض مع الرواية النمطية السائدة، ويوحى بوجود رواية مضادة أو صور لاستثمارات اللاجئيين السوريين أو توظيفهم العمالة اللبنانية. [49]

التوازي بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي

يقدم هذا القسم أمثلة نموذجية للروايات واسعة الانتشار والمتسقة والتي بقيت كما هي عبر وسائل الإعلام المختلفة بين عامي 2015-2018. تقدم هيمنة إحدى الروايات السائدة وغياب السرد المضاد في لبنان توازياً بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي. أقر وزير الإعلام (ملحم الرياشي) بوجود نقص في السرد السائد والإعلام. وأشار في ورشة عمل مشتركة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في 3 آب/ أغسطس 2017 إلى: «نحن بحاجة إلى تسويق وسائل الإعلام الإيجابية في لبنان، وعندما نقول وسائل إعلام إيجابية، فإننا لا نعني إخفاء الحقائق أو الموضوعية، ولكن لا نعني التسويق للاجئ سوري قاتل كما لو أن كل اللاجئين قتلة. مثل هذا الادعاء عنصري وغير صحيح وغير إنساني. اللاجئون يحميهم القانون، وهو فوق كل شيء. أنتم صحافيون محترفون وهناك مسؤولية كبيرة على عاتقكم جميعاً حتى يعود اللاجئون السوريون إلى ديارهم بأمان. يجب أن تكون قصتك إيجابية، ومعقولة، ومنطقية، وشجاعة. إن الحب وحده هو الذي يقضي على التوتر بين الضيف والمضيف». [50] لكن هذا التصريح، الذي يمكن أن يُنظر إليه بمعايير مختلفة على أنه متوازن، انتقده الصحفيون اللبنانيون الذين اعتبروه محاولة لإسكاتهم وترويضهم. [51]

يمكن القول إن هناك توازياً بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي. هناك تفسيران لهذا النمط. الأول هو حقيقة أن معظم وسائل الإعلام المحلية مملوكة أو مدارة من قبل القوى السياسية التي تُحدّد

المسار العام للخطاب الإعلامي. [52] عكس العديد من الدول العربية الأخرى، لا تسيطر الحكومة اللبنانية على وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن الأحزاب السياسية لديها القدرة على توجيه غالبية المؤسسات الإعلامية اللبنانية والتأثير عليهم، ما يعكس السياسة الطائفية في البلاد لتكون بمثابة الناطق بلسان الدعاية السياسية. مع تورط وسائل الإعلام في السياسات الوطنية وتقلبات النفوذ الدولي، يمكن القول إن الصحفيين مطالبون بالتصرف مثل الناشطين السياسيين. نظرًا لأن وسائل الإعلام لا تعتمد على القراء، بل تعتمد على المستثمرين والانتهاآت السياسية أو الطائفية، فلا يوجد اهتمام كبير بإنتاج وسائل إعلام عالية الجودة. أصبحت رشوة الصحفيين لنشر معلومة معينة، أو لتجنب أي تحليل إضافي حول مسائل معينة ممارسة شائعة. [53]

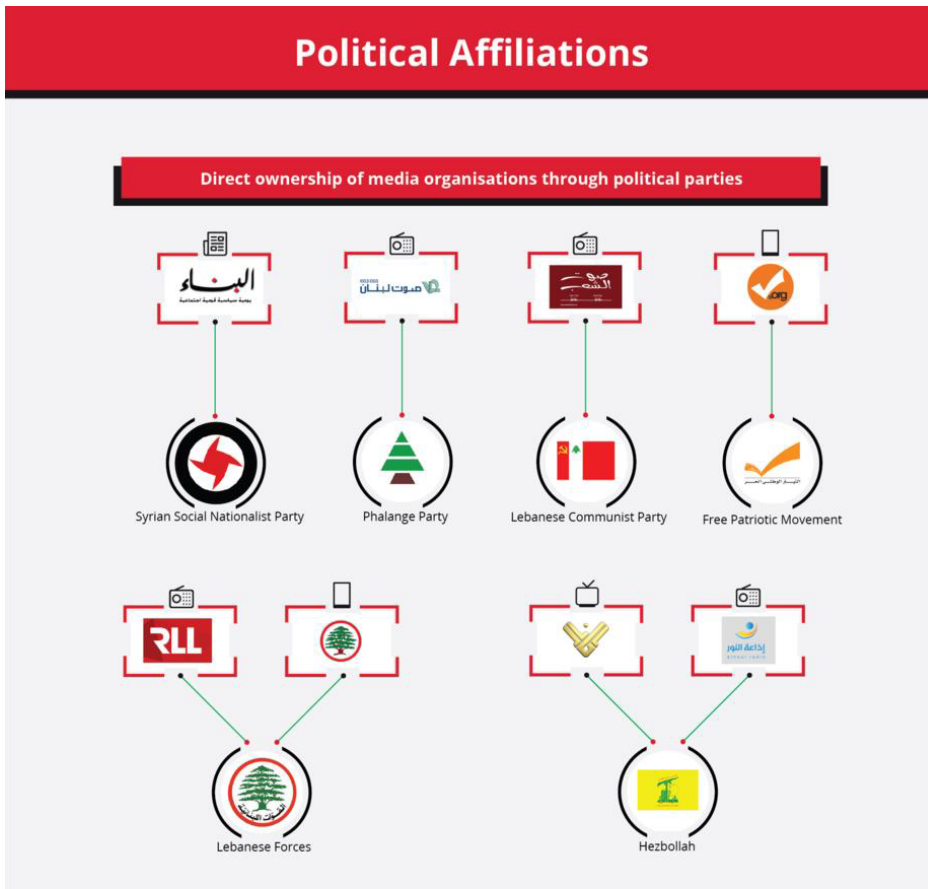
في عملها «الإعلام اللبناني: تشريح نظام في أزمة دائمة»، [54] يعمل تكييف (سارة الريشاني) مع تصنيف (هالين Hallin ومانشيني Mancini) الإعلامي للنظام اللبناني كنقطة انطلاق علمية تنقل التصنيف إلى ما وراء العالم الغربي. على هذا النحو، يؤدي تقييمها النقدي للنظام اللبناني من خلال أبعاد (هالين ومانشيني) الأربعة إلى نموذج مُعدّل يأخذ في الاعتبار العناصر الفريدة التي تجعل النظام اللبناني نوعًا مختلفًا من نموذج التعددية المستقطبة. تحليل المبادئ الرئيسية لإطار عمل (هالين ومانشيني)، بما في ذلك التركيز على الدولة القومية كوحدة تحليل، فضلاً عن هدفها المتمثل في تحديد الأنماط عبر أنظمة الإعلام المختلفة، والمكونات الرئيسة للنظام السياسي اللبناني وطبيعة الحكم وتصرف الريشاني لبنان بـ «الدولة الضعيفة» نتيجة الدور الحاسم للرعاة السياسيين الشعبيين اللبنانيين في تدهور الأنظمة السياسية والإعلامية في البلاد. [55]

يتميز فحص أنماط ملكية وسائل الإعلام، والمستوى العالي للموظفين والحزبية لدى الجمهور، وكذلك الأنماط في ظهور الضيف في البرامج الإذاعية، مستوى عالٍ من التوازي السياسي. يتجلى ذلك في العلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والتجمعات السياسية، [56] وهو ما يفسر التحيز في إيصال صور اللاجئين السوريين. تشير المؤشرات الرئيسة، مثل التنظيم السيئ للمهنة، واستخدام الصحفيين كأدوات لمعايير أخلاقية قوية وضعيفة، التي تنتج بشكل أساسي عن تدني الرواتب والرشوة، إلى أن النظام الإعلامي اللبناني يتمتع بمستويات متدنية من المهنية. يشير تقييم (الريشاني) لسوق الإعلام إلى أنه، بالنظر إلى الأطر السياسية والطائفية للإعلام اللبناني، جنبًا إلى جنب مع عدم قدرة الصحافة اللبنانية على توليد دخل مُستدام بواسطة الإعلانات وسوق إقليمي مجزأ لم يُتاح له حتى الآن سوى مجال للبرامج الترفيهية على حساب البرامج السياسية اللبنانية، إعلام لبنان موازٍ للتجمع السياسي. [57]

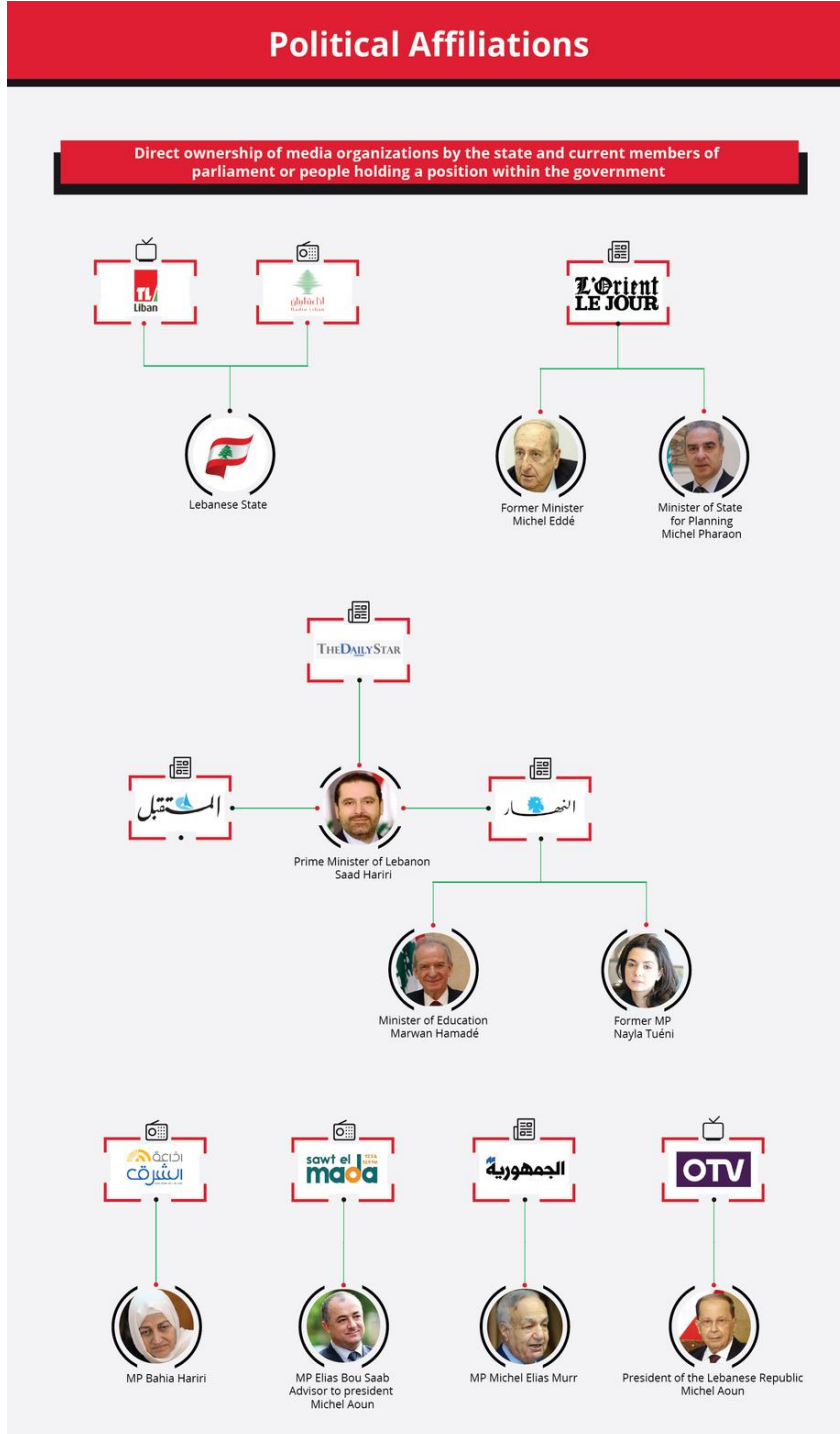
كشف تقرير مشترك صادر عن تقارير «بلا حدود ومركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية» في عام 2018، حول ملكية المؤسسات الإعلامية، بناءً على تحليل 37 وسيلة إعلامية لبنانية كبرى، أن الإعلام اللبناني يشايع العلاقات المحلية والأجنبية بشدة. قوى تتنافس من أجل السيطرة. تستفيد المجموعات السياسية الرئيسة وكذلك العشائر العائلية الثرية من إطار قانوني ضعيف أو غير فعال يعكس موقفًا شاملاً لسياسة عدم التدخل. لقد تمكّنوا من الحفاظ على جيوب الرأي العام وتوسيع قبضتهم عليها خلال الأحداث الدراماتيكية التي تكشف في البلاد وحوها في العقود الماضية. الإعلام في لبنان يهيمن عليه التركيز والتسييس والاستقطاب. الإعلام اللبناني يسجل اعتمادًا بنسبة 79.3 في المئة على الحكومة أو الأحزاب السياسية أو الأفراد. وخلص التقرير إلى أن التشريعات الإعلامية لا تضمن شفافية ملكية وسائل الإعلام، ولا توفر الآليات اللازمة لمنع تضارب المصالح. [58]

أظهرت الدراسة أن هناك 37 وسيلة إعلامية تحظى بأعلى نسبة من المتابعين، وتتركز في أيدي ثماني عائلاتٍ وثلاثة أحزابٍ سياسية، وهو ما يفسر بوضوح هيمنة رواية سائدة واحدة وغياب السرد المضاد. أول أربع شركات تلفزيونية هي LBCI والجديد وMTV وOTV. يتابعهم 8 من كل 10 مشاهدين، ما يشكل 78.1 في المئة من نسبة المشاهدين. وهي مملوكة على التوالي لعائلات الخياط، ضاهر سعد، عون، وغابريال المر. ويتجلى تركيز مماثل أيضًا في الصحف الأربع الأولى، الجمهورية، والنهار، والأخبار، والديار، التي تشكل 77.9 في المئة من القراء. المساهمون الرئيسون في كل منهما هم عائلات ميشال إلياس المر والحرييري وتويني وإبراهيم الأمين وتشارلز أيوب. يبدو أن قنوات الراديو أقل تركيزًا قليلًا. الشركات الأربع الأولى هي شركة Modern Media، وشركة Lebanon Free Productions and Broadcasting Company، ومجموعة Almada Group، وشركة The New Audio and Visual Media Company، والتي تمثل 72 في المئة من المستمعين. أكبر أربعة مساهمين هم عائلة الخازن والقوات اللبنانية وإلياس بوصعب وحزب الكتائب. [59] وسائل الإعلام مملوكة للدولة، أو نواب حاليين، أو سابقين، أو وزراء، أو أحزاب سياسية، مما أدى إلى تغطية إعلامية لتوجهات سياسية معينة.

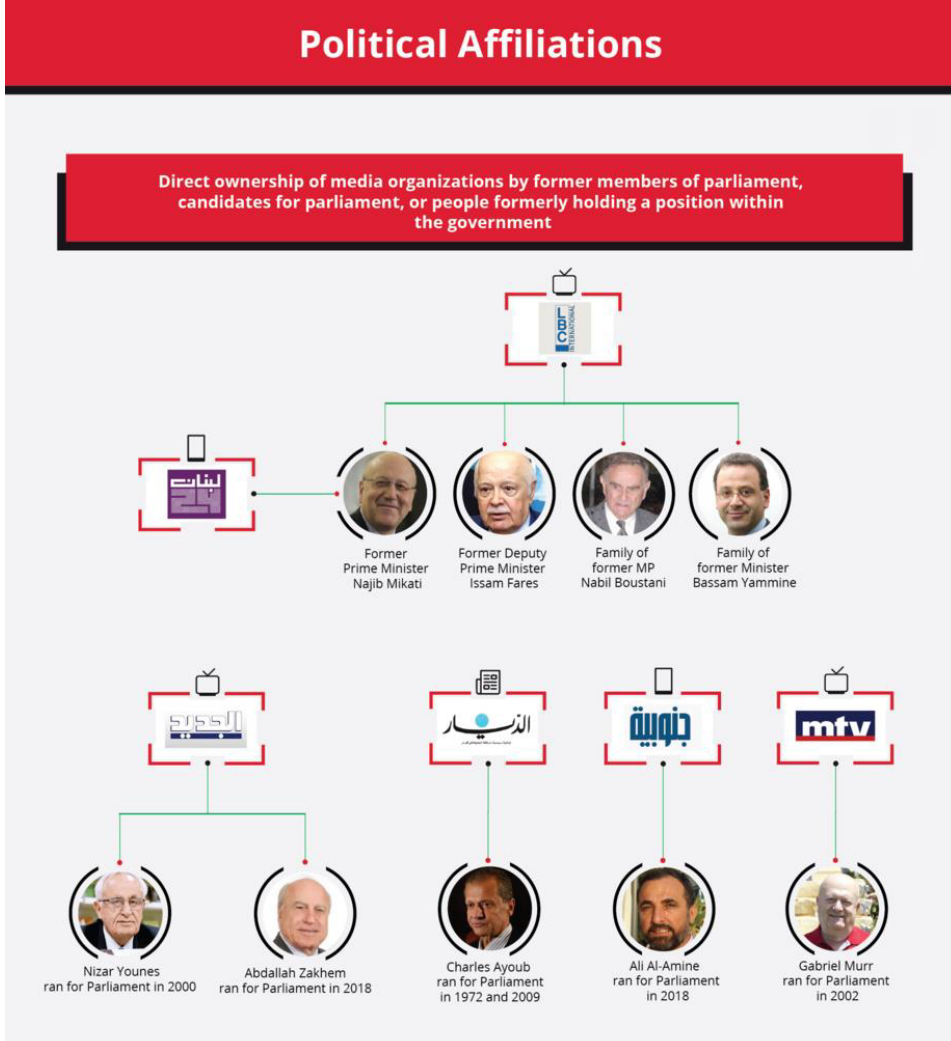
الشكل 1 الملكية المباشرة للمؤسسات الإعلامية من خلال الأحزاب السياسية. [60]



شكل 2 الملكية المباشرة للمؤسسات الإعلامية من قبل الدولة وأعضاء البرلمان الحاليين أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب داخل الحكومة. [61]



الشكل 3 الملكية المباشرة للمؤسسات الإعلامية من قبل أعضاء سابقين في البرلمان أو مرشحين للبرلمان أو أشخاص كانوا يشغلون مناصب في الحكومة سابقاً. [62]



التفسير الثاني: هو تعقيد العلاقات السورية اللبنانية والتوتر منذ الاستقلال بسبب المواقف المتضاربة تجاه تعريف القومية اللبنانية والانفصال/الاتحاد مع سوريا. شكّل موقف اللبنانيين من التدخل العسكري السوري في الحرب الأهلية في لبنان بين عامي 1975-1990 الموقف اللبناني تجاه السكان السوريين، سواء كانوا لاجئين أو طلاباً أو موظفين، حتى بعد انسحاب القوات السورية عام 2005 وفقاً لقرار مجلس الأمن 1559. على سبيل المثال، أشار (جيران باسيل) في فترة توليه منصب وزير الطاقة والمياه في عام 2013، «لا نريد للاجئين السوريين أن يخلوا مكاننا. وجودهم في لبنان يخلّ محلّ اللبنانيين. لبنان ليس أرضاً فضفاضة!» [63] في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2017، غرد: «كلّ

أجنبيّ موجود على أرضنا بدون إرادتنا هو محتمل». [64] ربط وزراء آخرون اللاجئين السوريين بالأزمة الاقتصادية والبطالة في لبنان. قال وزير العمل الأسبق (سجعان قزي)، الذي حصر العمالة السورية في أعمال التنظيف والزراعة أو البناء عام 2014، [65] لمؤتمر العمل الدولي في جنيف عام 2014: إن معدلات البطالة بين اللبنانيين ارتفعت بنسبة 21 في المئة منذ الأزمة السورية، وإن الإحصاءات حسب رئاسة الوزراء تُظهر أن 34 في المئة من الجرائم يرتكبها لاجئون سوريون. [66]

ومؤخرًا، في خطابه أمام الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي في شباط/ فبراير من عام 2019، زعم (جبران باسيل) في فترة توليه منصب وزير الخارجية أن 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان حرموا لبنان، 40 في المئة من ناتجه القومي. وحذر الأوروبيين من أنه لن يسمح للاجئين السوريين بالبقاء في لبنان، وأن فكرة دمجهم مرفوضة تمامًا لأنهم يشكلون تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار. [67] ومع ذلك، لا تتفق هذه الأرقام مع الإحصاءات الرسمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) التي تشير إلى أن العدد الإجمالي للاجئين السوريين المسجلين في 31 كانون الأول/ ديسمبر من عام 2018 كان 948,849. [68] ملاحظات (باسيل) تتعارض أيضًا مع ملاحظات المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي (World Food Programme (WFP). في حديثه أمام اللجنة في البرلمان البريطاني، أشار (ديفيد بيزلي David Beasley) إلى أن الاقتصاد اللبناني كان من الممكن أن ينهار من دون برامج المساعدة النقدية من اللاجئين السوريين. وقال: إن ثلث الأموال التي ينفقها السوريون تُستخدم في شراء المنتجات المزروعة محليًا. وثلث تتم معالجته محليًا؛ والثلث الأخير يأتي من السوق الدولية في الاقتصاد اللبناني. جادل (بيسلي) بأن اللاجئين السوريين لديهم الرغبة في العودة إلى ديارهم. إنهم لا يريدون أن يكونوا في لندن أو باريس أو برلين. سوف يبقون في المنزل إذا أعطيت لهم أي دافع من دوافع الأمل. [69]

هناك تفسيران لميل وسائل الإعلام السائدة لاستخدام مصطلح «النازحون» بدلاً من «اللاجئين». الأول: هو أن عدم الاعتراف بهم كلاجئين يُستخدم كأسلوب لإنكار مزاياهم وحقوقهم وفقًا للاتفاقيات الدولية التي وقع عليها لبنان. [70] ومع ذلك، يمكن القول، في حين أن تعريف الأمم المتحدة للاجئين على أنهم أشخاص فروا من الحرب، أو العنف، أو الصراع، أو الاضطهاد وعبروا الحدود الدولية بحثًا عن الأمان في بلد آخر، ينطبق على اللاجئين السوريين، يمكن القول: إن وضعهم في لبنان يتعارض مع عام معاهدة عام 1951. تنص المادة 3 من الاتفاقية على أن تطبق الدول المتعاقدة الأحكام دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو بلد المنشأ. تنص المادة 17 على أن الدول المتعاقدة ستمنح اللاجئين أفضل معاملة تُمنح لمواطني دولة أجنبية للعمل المأجور. تنص المادة 21 على أن الدول المتعاقدة يجب أن تمنح اللاجئين أفضل معاملة ممكنة للحصول على السكن. تنص المادة 22 على أن الدول المتعاقدة ستمنح اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي. [71] والتفسير الثاني هو أن القوى السياسية لا ترغب في السماح بتكرار تجاربها المريعة مع اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948 مع السوريين، خوفًا من تجديد الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمرّ خلاله تزايد عدد اللاجئين وذريتهم كلّمًا تعقدت الحرب وغاب الحل عن الأفق. [72] اعتبارًا من 1 كانون الثاني/ يناير عام 2019، أحصت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) 475,075 لاجئًا فلسطينيًا في مخيمات اللاجئين الاثنى عشر في لبنان. [73]

الاستنتاج

ساهم السرد السائد بشكل كبير في إيصال صورة سلبية عن اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 2011 من خلال تصنيف نمطي. أدت إحدى الروايات السائدة إلى تفاقم الصورة السلبية للاجئين السوريين من خلال المبالغة في ردة الفعل والدّعر والتركيز على المشاكل الأكثر إثارة للجدل والحساسية في المجتمعات المضيفة، مثل الديموغرافيا والبطالة والأمن. فقد نقلت هذه الرواية السائدة صورة للاجئين السوريين تراوحت بين كونهم مثيرين للشفقة وبين أنهم أعضاء ينتمون لداعش، مدعية أنهم يشكلون خطراً على السلامة والرفاه السياسي والاقتصادي، ويتعارضون عمومًا مع ثقافة المجتمعات المضيفة. لذلك، فإن الحاجة إلى توسيع صورة اللاجئين السوريين في وسائل الإعلام بما يتجاوز الصورة النمطية السائدة قد تكون ضرورية بشكل متزايد لفهم تطوّر أزمة اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة. خاصة في خضمّ التجدد الحالي للمشاعر المعادية للاجئين وتساعد القومية، [74] من المهم أن ندرك أنه لا أحد يختار أن يكون لاجئًا. في كل دقيقة، يترك ثمانية أشخاص كل شيء وراءهم هربًا من الحرب أو الاضطهاد أو الإرهاب. [75] بالنسبة للعديد من اللاجئين، يكون الاختيار بين المروّع أو ما هو أسوأ.

المراجع

1. Alhurra (2018) This is how Syrian refugees are distributed throughout the world. [Online]. Available from: <https://www.alhurra.com/a/syrian-refu-gees/416129.html> [Accessed 6 January 2020].
2. Connor, P. (2018) Most displaced Syrians are in the Middle East, and about a million are in Europe. [Online]. Available from: <http://www.pewre-search.org/fact-tank/2018/01/29/where-displaced-syrians-have-resettled/> [Accessed 6 January 2020].
3. Richard, F. (2014) Observation, Context, and Sequence in the Study of Politics. American Political Science Review. [Online]. Available from: <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/observation-context-and-sequence-in-the-study-of-politics/C27DE4E6F6224BBAB4050605F334873D> [Accessed 6 January 2020].
4. McKinley, J. (2015) Critical argument and writer identity: Social constructivism as a theoretical framework for EFL academic writing. [Online]. Available from: http://www.englishappliedlinguistics.com/uploads/2/4/1/9/2419477/social_constructivism_mckinley_2015.pdf [Accessed 26 March 2020].
5. Sidney, T. (1998) Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.
6. Marshall, G. (1998) A dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press.
7. Gilbert, N. (2008) Researching social life. 3rd ed. London: Sage.
8. May, T. (2002) (ed) Qualitative Research in Action. California: Sage Publications.
9. Saad, F. (2018) LebaPedia. [Online]. Available from: https://loubnanioun.com/page.php?pages=other_page1&page_type=5 [Accessed 10 March 2020].

10. Richard, F. (2014) Observation, Context, and Sequence in the Study of Politics. *American Political Science Review*. [Online]. Available from: <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/observation-context-and-sequence-in-the-study-of-politics/C27DE4E6F6224BBAB4050605F334873D> [Accessed 6 January 2020].
11. Faour, M. (1991) The Demography of Lebanon: A Reappraisal. [Online]. Available from: <https://www.jstor.org/stable/4283466?seq=1> [Accessed 28 December 2020].
12. Salloukh, B.; Verheih, R. A. (2017) Transforming power sharing: From corporate to Hybrid consociation in post-war Lebanon. [Online]. Available from: https://brill.com/abstract/journals/melg/9/2/article-p147_147.xml?rkey=e37qWs&result=1 [Accessed 27 March 2020].
13. Lang, F. (2016) *The Lebanese post-civil war novel*. New York: Palgrave Macmillan.
14. Israeli Ministry of Foreign Affairs (2006) The second Lebanon war. [Online]. Available from: <https://mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/terrorism/hizbullah/pages/hizbullah%20attack%20in%20northern%20israel%20and%20is-raels%20response%2012-jul-2006.aspx> [Accessed 10 April 2019].
15. SIPRI (2015) Measuring conflict incidence in Syria. [Online]. Available from: <http://www.sipriyearbook.org/view/9780198712596/sipri-9780198712596-chapter-2-div1-2.xml#> [Accessed 14 March 2020].
16. CNN (2018) Lebanon fast facts. [Online]. Available from: <https://edition.cnn.com/2013/09/03/world/meast/lebanon-fast-facts/index.html> [Accessed 1 March 2020].
17. A UN ECOSOC accredited organisation that aims to achieve gender equality as an essential condition to sustainable social and economic development in the MENA region. <https://www.peaceinsight.org/conflicts/lebanon/peacebuilding-organisations/abaad/>
18. Alaraby (2017) Syrian refugee women outside Lebanese media accounts. [Online]. Available from: <https://www.alaraby.co.uk/amp//medi-anews/2017/3/8/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A> [Accessed 16 January 2020].
19. Abu Ghazaleh, V. (2017) Syrian refugee women in the Lebanese media, an image of victim. [Online]. Available from: <http://www.alhayat.com/article/854406/%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1> [Accessed 16 January 2020].
20. A specialised organization endeavouring to defend the freedom of opinion and expression. <https://www.peaceinsight.org/conflicts/lebanon/peacebuilding-organisations/maharat-foundation/> [Accessed 16 January 2020].

21. Farhat, J. (2018) Lebanese media discourse and Syrian refugees: demonization and incitement with political movement. [Online]. Available from: <http://mansiyoun.net/11424/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86/> [Accessed 16 January 2020].
22. Vanja, N.; Divana, P. (2014) The role of media in the construction of social reality. [Online]. Available from: <http://doisrpska.nub.rs/index.php/soci-oloskidiskurs/article/viewFile/3808/3634> [Accessed 2 April 2020].
23. Vanja, N.; Divana, P. (2014) The role of media in the construction of social reality. [Online]. Available from: <http://doisrpska.nub.rs/index.php/soci-oloskidiskurs/article/viewFile/3808/3634> [Accessed 2 April 2020].
24. Schrader, D. (2015) Constructivism and learning in the age of social media: changing minds and learning communities. [Online]. Available from: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1002/tl.20160> [Accessed 26 March 2020].
25. Gehlbach, H. (2010) The social side of school: why teachers need social psychology. [Online]. Available from: <https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/4460862/Gehlbach%202010%20EPR.pdf?sequence=1&isAllowed=y> [Accessed 27 March 2020].
26. Sims, A. (2015) 1 in 50 Syrian refugees in Europe could be an ISIS jihadist, minister warns David Cameron. [Online]. Available from: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/1-in-50-syrian-refugees-in-europe-could-be-an-isis-jihadist-minister-warns-david-cameron-10501249.html> [Accessed 26 February 2020].
27. Dearden, L. (2015) The fake refugee images that are being used to distort public opinion on asylum seekers. [Online]. Available from: <https://www.independent.co.uk/news/world/europe/the-fake-refugee-images-that-are-being-used-to-distort-public-opinion-on-asylum-seekers-10503703.html> [Accessed 22 January 2020].
28. Aljadeed TV on YouTube (2015) The black racist ideas. [Online]. Available from: https://www.youtube.com/watch?v=GaYF_gdhECE&feature=youtu.be [Accessed 16 January 2020].
29. Faour, M. (1991) The Demography of Lebanon: A Reappraisal. [Online]. Available from: <https://www.jstor.org/stable/4283466?seq=1> [Accessed 28 December 2020].
30. Hazouri, H. (2015) Hamra is no longer Lebanese. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/article/203070-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%B1%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7> [Accessed 25 February 2020].
31. UNHCR (2015) The total number of Syrian refugees exceeds the 4 million mark for the first time. [Online]. Available from: <https://www.un-hcr.org/ar/news/latest/2015/7/559e1dde6.html> [Accessed 25 February 2020].

32. Worldometers (2015) Lebanon population. [Online]. Available from: <http://www.worldometers.info/world-population/lebanon-population/> [Accessed 25 February 2020].
33. Alnahr (2014) The Minister of Labour specifies the professions confined to the Lebanese. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/article/198619-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86> [Accessed 6 March 2020].
34. Jad eats bread with a glass of milk.
35. France 24 (2015) In Lebanese schools: Evening for Syrian children. [Online]. Available from: <http://webdoc.france24.com/lebanon-syria-children-school-war-humanitarian-aid/> [Accessed 22 January 2020].
36. Syrian Ministry of Education (2019) Laws and decrees. [Online]. Available from: <http://moed.gov.sy/site/> [Accessed 4 March 2020].
37. Fayyad, M. (2016) The role of media in dealing with Syrian asylum. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/article/479655-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A> [Accessed 16 January 2020].
38. Fayyad, M. (2016) The role of media in dealing with Syrian asylum. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/article/479655-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A> [Accessed 16 January 2020].
39. Alnahr (2016) Increased air quality deterioration after Syrian asylum. Annual cost 151\$ since 2011. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/article/495516-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-151-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0> [Accessed 1 May 2020].
40. MTV (2017) The heads of Lebanese hairdressers are exposed to scourge by Syrian scissors. [Online]. Available from: https://www.mtv.com.lb/news/articles/712019/%D8%B1%D8%A4%D9%88%D8%B3_%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A_%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7

%D9%86_%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%91_%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B5%D9%91_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%91 [Accessed 1 May 2020].

41. Ghandour, T. (2017) On the treatment of the Lebanese media with the reality of Syrian asylum. [Online]. Available from: <https://raseef22.com/politics/2017/10/15/%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC/amp/> [Accessed 16 January 2020].
42. Radio Alwan on YouTube (2018) Top ten: The ten most racist positions against the Syrians in Lebanon. [Online]. Available from: <https://www.youtube.com/watch?v=laQEPxz4mN0> [Accessed 1 May 2020].
43. Farhat, J. (2018) Lebanese media discourse and Syrian refugees: demonization and incitement with political movement. [Online]. Available from: <http://mansiyoun.net/11424/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86/> [Accessed 16 January 2020].
44. Farhat, J. (2018) Lebanese media discourse and Syrian refugees: demonization and incitement with political movement. [Online]. Available from: <http://mansiyoun.net/11424/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86/> [Accessed 16 January 2020].
45. Orient TV on YouTube (2018) A sarcastic song. A new chapter of the incitement of the Lebanese media against the Syrians. [Online]. Available from: https://www.orient-news.net/ar/news_show/148195/%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88 [Accessed 16 January 2020].
46. Daoud, D. (2018) MTV race for racism: Syrians cause cancer. [Online]. Available from: <https://www.alaraby.co.uk/medianews/2018/9/5/mtv-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D9%86> [Accessed 10 March 2020].
47. Orient TV on YouTube (2018) Open racism against Syrians in a Lebanese program. [Online]. Available from: <https://www.youtube.com/watch?v=LWPAwzUfcs&feature=youtu.be> [Accessed 22 January 2020].

48. Insider Monkey (2017) 10 most racist counties in Asia. [Online]. Available from: <https://www.insider-monkey.com/blog/10-most-racist-countries-in-asia-536402/> [Accessed 12 March 2020].
49. Orient TV on YouTube (2018) A racist song against the Syrians on a Lebanese channel. [Online]. Available from: <https://www.youtube.com/watch?v=ECCcZoxyPXA&feature=youtu.be> [Accessed 16 January 2020].
50. Lebanon Files (2017) In collaboration with the UNHCR, Riachi launches a campaign to eradicate tension between the Lebanese and the Syrian. [Online]. Available from: <http://www.lebanonfiles.com/print.php?id=1214862> [Accessed 5 March 2020].
51. Ghandour, T. (2017) On the treatment of the Lebanese media with the reality of Syrian asylum. [Online]. Available from: <https://raseef22.com/poli-tics/2017/10/15/%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC/amp/> [Accessed 16 January 2020].
52. Revise figure1, figure2, and figure3
53. Trombetta, L. (2016) Media landscapes: Expert analyses of the state of me-dia. [Online]. Available from: <https://medialandscapes.org/country/lebanon> [Accessed 2 April 2020].
54. El-Richani, S. (2016) The Lebanese media: Anatomy of a system in perpetual crisis. New York: Palgrave Macmillan.
55. Kozman, C. (2018) Book Review: The Lebanese media: Anatomy of a system in perpetual crisis. [Online]. Available from: https://brill.com/abstract/jour-nals/mjcc/11/1/article-p111_8.xml?rskey=S-bE6fm&result=9 [Accessed 28 March 2020].
56. El-Richani, S. (2016) The Lebanese media: Anatomy of a system in perpetual crisis. New York: Palgrave Macmillan.
57. Kozman, C. (2018) Book Review: The Lebanese media: Anatomy of a system in perpetual crisis. [Online]. Available from: https://brill.com/abstract/jour-nals/mjcc/11/1/article-p111_8.xml?rskey=S-bE6fm&result=9 [Accessed 28 March 2020].
58. RSF (2018) Media in Lebanon: A familial issue. [Online]. Available from: <https://rsf.org/ar/news/-118> [Accessed 11 March 2020].
59. See figures 1, 2 and 3.
60. Reporters Without Borders (2018) Media in the political maze. [Online]. Available from: <http://lebanon.mom-rsf.org/en/findings/political-affiliations/> [Accessed 15 March 2020].
61. Reporters Without Borders (2018) Media in the political Maze. [Online]. Available from: <http://lebanon.mom-rsf.org/en/findings/political-affiliations/> [Accessed 15 March 2020].
62. Reporters Without Borders (2018) Media in the political Maze. [Online]. Available from: <http://leba->

non.mom-rsf.org/en/findings/political-affiliations/ [Accessed 15 March 2020].

63. Karima, S. (2019) Basil's racist tweets. Did Mrine Le Pen's infection spread to Lebanon? [Online]. Available from: <https://www.aljazeera.net/midan/intel-lect/sociol-ogy/2019/7/17/%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%AA-%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%89> [Accessed 25 December 2020].
64. Karima, S. (2019) Basil's racist tweets. Did Mrine Le Pen's infection spread to Lebanon? [Online]. Available from: <https://www.aljazeera.net/midan/intel-lect/sociol-ogy/2019/7/17/%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%AA-%D8%B9%D8%AF%D9%88%D9%89> [Accessed 25 December 2020].
65. Alnahar (2014) The Minister of Labour specifies the professions confined to the Lebanese. [Online]. Available from: <https://newspaper.annahar.com/arti-cle/198619-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86> [Accessed 6 March 2020].
66. Farhat, J. (2018) Lebanese media discourse and Syrian refugees: demonization and incitement with political movement. [Online]. Available from: <http://mansiyoun.net/11424/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86/> [Accessed 16 January 2020].
67. Alarabiya (2019) Bassil attacks Syrian refugees and warns Europe of their danger. [Online]. Available from: <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2019/02/05/%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D8%B7%D8%B1%D9%87%D9%85.html> [Accessed 5 February 2020].
68. UNHCR (2019) Refugee situation. [Online]. Available from: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71> [Accessed 24 February 2020].
69. Musaddique, S. (2019) Lebanon economy could have 'imploded' without Syrians. [Online]. Available from: <https://www.thenational.ae/world/mena/leb-anon-economy-could-have-imploded-without-syrians-1.822393> [Accessed 8 February 2020].
70. Orient TV on YouTube (2017) The image of Syrian refugee women in the Lebanese media. [Online].

Available from: <https://www.youtube.com/watch?v=6GYX6OfquQ&feature=youtu.be> [Accessed 22 January 2020].

71. UNHCR (2019) Refugee situation. [Online]. Available from: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71> [Accessed 24 February 2020].
72. Ghazal, K. (2017) Palestinian refugees in Lebanon: The reality of living and the will to advance. [Online]. Available from: <http://www.alhayat.com/arti-cle/899563/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85> [Accessed 12 March 2020].
73. UNRWA (2020) Where we work. [Online]. Available from: <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon> [Accessed 25 December 2020].
74. UNHCR (2019) UN High Commissioner for Refugees warns of risks to the fight against statelessness. [Online]. Available from: <https://www.un-hcr.org/uk/news/press/2019/10/5d9adf5c4/un-high-commissioner-refugees-warns-risks-fight-against-statelessness.html> [Accessed 26 December 2020].
75. UNHCR (2019) World Humanitarian Day – August 2010. What would you do? [Online]. Available from: <https://www.unhcr.org/takeaction/> [Accessed 26 December 2020].



مراجعات وعروض كتب

■ قراءة في كتاب (خارج المكان)

لإدوارد سعيد

عرض: فادي كحلوس



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

قراءة في كتاب (خارج المكان)

لإدوارد سعيد

عرض: فادي كحلوس



اسم الكتاب: خارج المكان (مذكرات)
اسم المؤلف: إدوارد سعيد
ترجمة: فؤاز طرابلسي
مراجعة: ميسلون للثقافة والترجمة والنشر
الناشر: دار الآداب للنشر والتوزيع
مكان النشر: بيروت
تاريخ النشر: عام 2000

مدير تنفيذي لمؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، من مواليد 1979، خريج كلية الإعلام بجامعة دمشق، ناشط سياسي واعي، من مؤسسي (تجمع أحرار دمشق وريفها للتغيير السلمي - لجان التنسيق المحلية - تجمع أحرار ثورة الكرامة) 2011، له عديد من المقالات والقراءات النقدية منشورة في عدد من الصحف المطبوعة والإلكترونية.



هذا الكتاب، هو رحلة في ذاكرة «إدوارد سعيد»، ذاكرة تجوب تفاصيل الأشخاص والأمكنة، وتستعرض صراعات طفولية بريئة؛ هزائم وانتصارات. ذاكرة تعوم على سطح تناقضات الهوية والثقافة. ما دونه «إدوارد» في كتابه هذا، يتعدى، بالتأكيد، حاجز النوستالجيا، فقد ذهب إلى ما هو أبعد من حنين إلى ماضٍ، وشوق لأشخاص فقدهم، وأماكن خلت من أناسها. فعلى الرغم من ألم ذلك الحنين إلى التاريخ والجغرافية، فإن استرجاعاً للهوية بهدف توكيدها قد سيطر على مجمل هذه الذاكرة، إن لم نقل إن هذا الاسترجاع للهوية هو مسبب لتلك العودة إلى سنوات «إدوارد» الأولى. أو لعل أثقال المنفى هي من حفزته إلى نبش ماضيه واستيضاح ذاته في سبيل تدوينها وتثبيتها وتوثيقها.

فصول هذا الكتاب الأحد عشر هي حكاية حياة نُفيت، وتم اكتشاف اقتلاعها من أرضها خلال زيارة «إدوارد» الأولى لحي الطالبية في القدس. هي حكاية «خارج المكان» بعد فقدان البيت والوطن، وبعد سلسلة من الارتحالات، وبعد شعور عميق بصعوبة العودة. عنوان الحكاية البحث عن المكان، عن اللغة، عن الثقافة، وعن الهوية وعن الدور. لقد استجاب «إدوارد» وخضع للإحاح ذاكرته، فكتب تلك الحكاية، مدوّناً مشاهد ومشاهدات تعود لزمَن طفولته، وإلى نكبة عام 1948، وسار بنا إلى مراهقته، وإلى نضجه، ووصل بسردياته إلى هزيمة حزيران 1967، وتخطّأها وصولاً إلى سنّي مرضه، وهي سنين كتابة هذا الكتاب. ولعلّ حكاية «إدوارد» وإن كانت أقل أو أكثر ألماً من غيرها، فإنها حكاية ملايين الفلسطينيين، امتزجت فصولها، وتلازم عنوانها ومقدمتها وصلبها وحكمتها وخاتمها بالبحث عن «المكان» والشعور المزمّن بالاغتراب والنفي.

عن اغتراب طفولته، يحدّثنا «إدوارد»: «وقع خطأ في الطريقة التي تمّ بها اختراعي وتركيبتي في عالم والديّ وشقيقتي الأربعة. فخلال القسط الأوفر من حياتي المبكرة، لم أستطع أن أتبيّن ما إذا كان ذلك ناجماً عن خطئي المستمرّ في تمثيل دوري أو عن عطب كبير في كيانِي ذاته. وقد تصرّفت أحياناً تجاه الأمر بمعاندة وفخر. وأحياناً أخرى وجدت نفسي كائناً يكاد أن يكون عديم الشخصية وخجولاً ومتردّداً وفاقدًا للإرادة. غير أن الغالب كان شعوري الدائم أنّي في غير مكاني.»

ويتناول الكاتب بعضاً من تاريخ عائلته؛ والده ووالدته وجدّتيه وآخرين. ويتحدّث عن إشكاليته الأولى المتمثلة باسمه وتناقضاته «إدوارد سعيد». وعن لغتيه «العربية والإنكليزية» اللتين لا يعرف أيّاً منهما تعلّمها أولاً.

يتناول الكاتب في الفصل الثاني من كتابه ولادته في القدس عام 1935 وإقامته المتقطّعة هناك حتى عام 1947، حيث كان أبواه يقيمَان في القاهرة. وعن فلسطين، يقول: «ذكراتي الأولى عن فلسطين ذكريات عادية، والغريب أنها غير لافتة، قياساً إلى عميق انشغالي اللاحق بالشؤون الفلسطينية. كانت فلسطين مكاناً أسلم به تسليماً، بما هو الوطن الذي أُنمي إليه، يعيش فيه أقرباء وأصدقاء بطمأنينة لا تحتاج إلى تفكير». وينتقل إلى وصف القدس وصفد ورام الله، والأجواء العائلية هناك. كما تناول وصفاً للقاهرة، ولحيّ الزمالك، حيث يقطن، وعن وروتينه اليوميّ هناك.

في الفصل الثالث، يركّز الكاتب على أيام دراسته في مدرسة الجزيرة الإعدادية: «حيث لم يكن في المدرسة أيّ أستاذ مصري، كما لم أعين أيّ حضور عربي مسلم؛ فالتلامذة أرمن ويهود مصريون وأقباط ويونانيون، إضافة إلى عدد غير قليل من أولاد الإنكليز».

في الفصول المتعدّدة التالية، تناول الكاتب هيمنة أبيه القوي، كما أجرى مقارنات بينه وبين ما يملكه الكاتب من خجل وانكماش وتردد وضعف. كما تحدّث عن القيم العائلية، من محرّمات وتوجّسات. كما تحدّث عن أثر مدرسة القاهرة للأطفال الأمريكيين التي ارتادها في خريف العام 1946: «المدرسة الأمريكية أجبرتني على أخذ «إدوارد» على محمل الجد أكثر من ذي قبل بما هو كائن معطوب وفزع وضعيف الثقة بالنفس. وكان الشعور العام المسيطر عليّ هو شعوري بامتلاك هوية مضطربة، أنا الأمريكي الذي يُبطن هوية عربية أخرى لا أستمد منها أية قوة، بل تورّثني الخجل والانزعاج.»

ويضيف: «يومًا بعد يوم في المدرسة أخذت أشعر بالفرق بين حياتي الشخصية، أنا «إدوارد» ذو الهوية المزوّرة بل والأيدولوجية، وبين حياتي في البيت.» كما يفرد الكاتب مساحةً وافرةً للحديث عن عام 1947 وما بعده، وعن «معالم الأزمة الزاحفة التي تحدق بنا». ويضيف: «عندما أسمع الآن إشارات إلى القدس الغربية، فإنها تعني دومًا بالنسبة إليّ الأحياء العربية لمربع طفولتي. وما يزال يصعب عليّ أن أتقبل حقيقة أن أحياء المدينة تلك، حيث ولدت وعشت وشعرت بأني بين أهلي، قد احتلّها مهاجرون بولونيون وألمان وأمريكيون غزوا المدينة وحولوها رمزًا أوحد لسيادتهم، حيث لا مكان للحياة الفلسطينية التي انحسرت إلى المدينة الشرقية التي أكاد لا أعرفها. فلقد أضحت القدس الغربية الآن يهودية بالكامل، وطرد منها سكّانها السابقون نهائيًا في أواسط العام 1948.»

وعن الفترة الزمنية التي تلت النكبة مباشرة يقول الكاتب: «لاحقًا، في القاهرة، حافظ مقدار من الرسميات على التماسك السابق للعلاقات بين أفراد الأسرة الموسّعة. على آتي اكتشفت شروخًا وتباينات وانتكاسات لم تكن موجودة من قبل. وبدا وكأننا جميعًا قد تخلّينا عن فلسطين بما هي مكان لا عودة إليه، لا يكاد يرد ذكره في الأحاديث، ولكننا نفتقده بصمت وبلوعة باعثة على الشفقة.» كما استعرض الكاتب أحوال عوائل كان يعرفها؛ كيف كانوا وكيف أصبحوا بعد اللجوء؛ من فقر إلى تكرار الانتقال من منزل لآخر، إلى تخبط أعمالهم وتعاستهم وغير ذلك من مآسيهم.

ينوّه الكاتب مرارًا إلى أن والده تعامل مع «خسارة فلسطين» بالصمت حيالها، وأنّ المجدي بالنسبة إليه هو التفكير بالحاضر. ولذلك لم يكن للكاتب أن يسأل أو يعرف أكثر عن حجم تلك الخسارة، وهو في ذلك العمر الصغير. ولكن وجود عمّته نبيهة، والتي كان لها نشاط كثيف وجهود كبيرة في متابعة أمور مخيمّات اللجوء، والاهتمام الخاص بالحالات الطبية والأطفال من اللاجئين، ساعده على معرفة تاريخ فلسطين والقضية الفلسطينية، فيقول: «بفضل عمّتي نبيهة، اختبرت فلسطين تاريخًا وقضية من خلال الغضب والاستنكار اللذين أثارهما فيّ عذاب اللاجئين، هؤلاء «الآخرين» الذين أدخلتهم هي إلى حياتي. وهي أيضًا أوّل من نقل إليّ مشقّات أن يكون المرء بلا وطن أو مكان يعود إليه، محرومًا من حماية سلطة أو مؤسّسات وطنية، عاجزًا عن أن يعطي ماضيه أي معنى غير الأسف المرير العاجز، وعن أن يعطي أيّ معنى لحاضره غير الوقوف في الصفّ يوميًا والبحث القلق عن العمل ومعاناة الفقر والجوع والمذلة. وكان إحساسي حادًا جدًا بكل هذا من خلال الاستماع إلى أحاديثها، ومراقبة تنظيم عملها اليومي المحموم». ويضيف الكاتب: «كنت قد تجاوزت الثالثة عشرة من عمري حينها، وما أزال أذكر عشرات التفاصيل والوجوه والخطابات المقتضبة الباعثة على

الشفقة ونبرة عمّتي التنفيذية. ولكنني لا أذكر أبدًا أنني أدركت بوضوح أنّ هذا المشهد المحزن إنما هو النتيجة المباشرة لسياسةٍ ولحربٍ كانت لهما كل تلك العواقب الوخيمة على عمّتي وعلى عائلتنا نحن بالذات. وكانت تلك تجربتي الأولى في محاولة التخفيف من عذابات الهوية الفلسطينية بواسطة عمّتي، وبناءً على التعرّف إلى بؤس وضعف هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الذين تستدعي حالتهم المساعدة والعطف والمال بقدر ما تستثير الغضب.»

غادر الكاتب وعائلته القاهرة للاستقرار في «المنفى الأمريكي» عام 1951، وعند وصولهم إلى نيويورك واجهتهم مشكلة الوضع القانوني لأُمّه «فقد أضحت بلا جنسية بعد سقوط فلسطين». وليترسل الكاتب في وصف دقيق لمشاعره تجاه هذا المنفى وانطباعاته عنه «كانت فلسطين تلوح كلمح البصر ثم تختفي سريعًا حياتنا النيويوركية».

مما أورده الكاتب عن حياته في المنفى نقل الآتي:

«نجحت في أن أفصل ذهنيًا بين الدعم الأمريكي لإسرائيل وبين كوني مواطنًا أمريكيًا يمارس مهنته في الولايات المتحدة وله أصدقاء وزملاء يهود».

«كنت أعاني أنا نفسي فصامًا تجاه فلسطين، ولم أنجح في محاولاتي تجاوزه، ولم أدركه تمام الإدراك إلا مؤخرًا، عندما أقلعت عن المحاولة. وحتى في هذا الوقت الحاضر، فإن تلك الازدواجية المستمرة في نظرتي إلى المكان وإلى خسارته المحزنة بالاعتلاج المركّب والتمزيق، ونظرتي إلى موقع فلسطين بما هي بلد رائع لهم هم، يوجعني على الدوام ويورثني شعورًا مُحبطًا بأنّي وحيد وأعزل ومعرّض لاعتداءاتٍ أشياء تافهة، تبدو مع ذلك هامة وخطيرة، ولا أملك تجاهها أيّ سلاح».

«من العام 1951 إلى حين وفاتها في العام 1990، عشت أنا وأمي في قارتين مختلفتين، ولم تكفّ عن ندب حظّها العاثر لكونها الوحيدة بين صديقاتها التي تعاني الام الانفصال عن أولادها».

«إلى هذا اليوم، أشعر بأنّي بعيد عن البيت، مهما بدا الأمر مضحكًا. ومع أنني لست متوهّمًا أنني كنت سأعيش حياة أفضل لو بقيت في العالم العربي، أو عشت ودرست في أوروبا، فما يزال يلازمني بعض الندم. وهذه المذكرات هي، في وجه من وجوهها، استعادة لتجربة المغادرة والفرار، إذ أشعر بوطأة الزمن يتسارع وينقضي. ولما كنت قد عشت في نيويورك بإحساسٍ مؤثّر على الرغم من إقامة دامت سبعة وثلاثين عامًا، فقد فاقم ذلك من ضياعي المتراكم، بدلًا من مراكمة الفوائد».

يختتم الكاتب مذكراته هذه بالقول: «إنّ الأرق عندي حالة مباركة أرغب إليها بأيّ ثمن تقريبًا، فليس عندي ما هو أكثر تنشيطًا من أن أطرّد عنّي فورًا ظلال الوسن لليلة خسرتها غير إعادة تعرّفي، في الصباح الباكر، على ما كدت أخسره كليًا قبل بضع ساعات أو استعدادتي إياه. بين الحين والآخر، أرى نفسي كتلة من التيارات المتدفقة. أوثر هذه الفكرة عن نفسي على فكرة الذات الصلدة، وهي الهوية التي يعلّق عليها الكثيرون أهمية كبيرة. تتدفق تلك التيارات، مثلها مثل موضوعات حياتي، خلال ساعات اليقظة. وهي، عندما تكون في أفضل حالاتها، لا تستدعي التصالح ولا التناغم. إنها من قبيل «النشاز» وقد تكون في غير مكانها، ولكنها على الأقل في حراك دائم في الزمان وفي المكان، وبما هي أنواع مختلفة من المركبات المختلفة، لا تتحرك بالضرورة إلى الأمام، وإنما قد تتحرك أحيانًا واحدها ضد الآخر، على نحو طباعي، ولكن من غير ما محورٍ مركزي. إنه ضرب من

ضروب الحرّية، على ما يحلّو لي أن أعتقد، على الرغم أنني بعيد كل البعد عن أن أكون مقتنعًا كليًا بذلك. ونزعة التشكيك هذه هي أحد الثوابت التي أتشبث بها بنوع خاص. والواقع أنني تعلّمت، وحياتي مليئة إلى هذا الحدّ بتنافر الأصوات، أن أوثر ألا أكون سويًا تمامًا، وأن أظل في غير مكاني.»

إنّ ما أورده إدوارد سعيد بين سطور حكايته، ودون أيّ ذكر صريح له، هو أن الانتماء يحتمّ علينا، نحن المنتمين، أن نبقي المكان داخلنا، نحمله أنى ارتحلنا، نعود إليه في لحظاتنا الوجدانية، قد نعمل من أجله أو قد لا نفعل، ولكن نسيانه أو إفراغ ذاكرتنا من تفاصيله، هو ضرب من العبيثة. لقد نُفي الكاتب عن مكان، ككثيرين غيره، ولكن هذا «المكان» قد استقرّ بداخله، وتبقى الذاكرة هي تذكرة السفر المتاحة والمفتوحة لانتقالنا وتجوّالنا داخل أمكتنا المفضّلة. ويبقى أمل العودة الشريان الذي يغذي الحياة في حياتنا خارج المكان.



وثائق

■ حياة أشبه الموت؛ عودة اللاجئين السوريين من

لبنان والأردن

(تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

■ إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق

الإنسان

توصيات إلى «القمة من أجل الديمقراطية»



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

HUMAN RIGHTS WATCH

حياة أشبه الموت؛ عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن (تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع 30 لاجئاً سورياً عادوا من الأردن إلى سوريا، و24 آخرين عادوا من لبنان، بين 2017 و2021. كما أجريت مقابلات مع تسعة أقارب للاجئين السوريين عادوا إلى بلادهم في نفس الفترة، اثنان منهم كانا يعيشان في لبنان، وسبعة في الأردن. إضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع لاجئين يخططون للعودة من الأردن إلى سوريا. 27 ممن أجريت معهم مقابلات كانوا نساء. جميع المقابلات تمت بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2021.

أجرت هيومن رايتس ووتش المقابلات مع اللاجئين الذين عادوا إلى سوريا عبر الهاتف، والمقابلات مع اللاجئين العائدين من لبنان إلى سوريا، وعادوا بعدها إلى لبنان، عبر الهاتف أو بشكل مباشر بعد عودتهم إلى لبنان. المناطق السورية التي عاد إليها اللاجئون تشمل دمشق وريف دمشق، بما في ذلك الغوطة الشرقية، وحمّاه، ومحافظة درعا، ومدينة حمص.

قابلت هيومن رايتس ووتش أيضاً ثلاثة محامين من سوريا، والأردن، ولبنان، وأربعة باحثين وخبراء في الشأن السوري، وكذلك منظمات غير حكومية، ووكالات أممية وإنسانية في الأردن ولبنان.

أجريت المقابلات في أماكن خاصة، إما على أفراد أو بحضور أفراد من العائلة، مع ضمان السرية. أعلّمت الباحثة جميع من قابلتهم بالهدف من المقابلات وطبيعتها الطوعية، وبالكيفية التي ستستخدم بها هيومن رايتس ووتش المعلومات. كما أعلّمتهم جميعاً بأنه يمكنهم رفض الإجابة عن أي أسئلة وإنهاء المقابلة متى يشاؤون، وأنهم لن يتلقوا أي أجر أو خدمات أو منافع شخصية أخرى

لقاء المقابلات. جميع المقابلات التي أجريت مع لاجئين من داخل سوريا تمت في درعا. تمت تغطية تكاليف التنقل من داخل درعا إلى مكان آمن لإجراء المقابلات بحد أقصى قدره عشرة دولارات. استعانت الباحثة بمترجم فوريّ للغة العربية.

راجعت هيومن رايتس ووتش أيضًا تقارير متعلقة بعودة اللاجئين السوريين، وحللت القوانين والمراسيم والأنظمة ومذكرات التفاهم الوطنية والدولية ذات الصلة.

لضمان السرية، استُخدمت أسماء مستعارة لجميع السوريين الذين أجريت معهم مقابلات.

راسلت هيومن رايتس ووتش «المديرية العامة للأمن العام» اللبنانية، ووزارات الداخلية والتخطيط والخارجية الأردنية، ووزارة الخارجية السورية ووزارة الداخلية السورية. ردت المديرية العامة للأمن العام اللبنانية على رسالة هيومن رايتس ووتش في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وتمت إضافة هذه الرسالة في الملحق 1 في نهاية هذا التقرير.

مُلخّص التقرير

سوريا بلد الموت، بلد الاختطاف. كل من يعود إليها سيخسر أمواله أو حياته.

سلام (26 عامًا)، من الجيزة، درعا

واجه اللاجئون السوريون الذين عادوا من لبنان والأردن بشكل طوعي بين 2017 و2021 انتهاكات حقوقية جسيمة واضطهادا من الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها، مثل التعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري. أغلب من قابلتهم «هيومن رايتس ووتش» ناضلوا أيضًا من أجل البقاء على قيد الحياة والحصول على احتياجاتهم الأساسية في بلد أنهكه النزاع والدمار الواسع.

بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية، أصبح السوريون يُشكلون أكبر عدد من اللاجئين في العالم، حيث ينتشرون في أكثر من 127 دولة، ويوجد العدد الأكبر منهم في تركيا، بينما يستضيف لبنان والأردن أعلى نسبة لاجئين مقارنة بعدد السكان. استقبل لبنان والأردن اللاجئين في البداية بحدود مفتوحة لتسهيل تدفق أعداد كبيرة منهم، لكن مع تزايد الأعداد، تبنى لبنان مجموعة من الاجراءات القسرية والمسيئة، شملت حظر التجول التمييزي، وعمليات الإخلاء، والاعتقال، وغيرها من القيود القانونية المفروضة على الإقامة، والحصول على عمل، والتعليم. في خضمّ الانهيار الاقتصادي الكارثي في لبنان، الذي تفاقم بسبب جائحة «كورونا»، صار أكثر من 90٪ من اللاجئين السوريين يعيشون في فقر مدقع، ويعتمدون على الاقتراض والديون المتزايدة للبقاء على قيد الحياة. أما في الأردن، فـ 2٪ فقط من أسر اللاجئين تستطيع تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. على الرغم من هذه الأرقام الصارخة، لا تزال نداءات المساعدة الإنسانية تواجه نقصا حادا في التمويل في كل أنحاء المنطقة. في 2020، تمّ توفير 52٪ فقط من المبلغ الذي طلبته وكالات «الأمم المتحدة» في أهم خمس دول مستضيفة للاجئين، وهي تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر. حصل لبنان على 57٪ والأردن على 47٪ فقط من التمويل المطلوب في 2020.

على الرغم من تزايد مستويات الضعف في لبنان والأردن، لم تشهد أعداد اللاجئين العائدين إلى سوريا بشكل طوعي ارتفاعاً كبيراً. لا تزال السلامة والأمن في سوريا في طليعة المخاوف بالنسبة إلى اللاجئين عند اتخاذ قرار العودة إلى ديارهم. وحتى الذين يقررون العودة هم غالباً يفعلون ذلك تحت ضغط شديد. في لبنان، تستمر الحكومة في اتباع سياسات تهدف إلى إجبار اللاجئين السوريين على المغادرة، في وقت صار فيه من الصعب جداً على اللاجئين توفير معظم الضرورات الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة والتضخم الكبير. في الأردن، تسبب الانكماش الاقتصادي وتدابير الإغلاق الصارمة في تقويض سبل عيش آلاف اللاجئين السوريين. اللاجئون الذين يقررون العودة إلى سوريا، ليس لديهم في الغالب سوى معلومات محدودة عن الأوضاع داخل البلاد.

عدد اللاجئين السوريين بحسب كل بلد لجوء حتى أكتوبر/تشرين الأول 2021



تحصل الإعادة القسرية - عودة اللاجئين إلى أماكن تكون فيها حياتهم وسلامتهم الجسدية وحياتهم مهددة - ليس فقط عندما يتم رفض أو طرد لاجئ بشكل مباشر، وإنما أيضاً عندما يكون الضغط غير المباشر شديداً لدرجة أنه يدفع الناس إلى الاعتقاد بعدم وجود أي بدائل أخرى غير العودة إلى بلد يواجهون فيه خطراً كبيراً بالتعرض إلى الأذى.

على الرغم من أن بعض أجزاء سوريا لم يشهد أي أعمال عنادية منذ 2018، إلا أن سوريا مازالت بلداً غير آمن. تؤكد وكالة الأمم المتحدة المعنية بتوفير الحماية الدولية والمساعدات الإنسانية

للاجئين - «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (مفوضية اللاجئين) - أن سوريا بلد غير آمن، وأنها لن تُسهّل عمليات العودة الجماعية إليه في غياب شروط الحماية الأساسية. لكنها ذكرت أنها ستساعد اللاجئين الأفراد الذين يقررون العودة طواعية. ذكّر قرار برلماني صادر عن «الاتحاد الأوروبي» في آذار/ مارس 2021 الدول الأعضاء بأن سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين.

هذا التقرير الذي يستند إلى 65 مقابلة مع لاجئين سوريين عادوا إلى بلادهم من الأردن ولبنان، أو مع أقارب لهم، يبيّن لماذا سوريا غير آمنة للعودة، ويوثق الانتهاكات الخطيرة والواقع الاقتصادي القاسي الذي يواجهونه عند العودة، ويشرح لماذا بعضهم يقرّر العودة على الرغم من هذه الصعوبات. وجد التقرير أن العائدين يواجهون الكثير من الانتهاكات نفسها التي دفعتهم إلى الفرار من سوريا، ومنها الاضطهاد والاعتداءات، مثل الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختطاف، وتفشي الرشوة والابتزاز على يد أجهزة الأمن السورية والميليشيات التابعة للحكومة. يبحث التقرير أيضًا في الممارسات التي تُسمى «التدقيق الأمني» و«اتفاقات المصالحة» - التي كثيرا ما تستخدمها الحكومة السورية للتدقيق في شؤون العائدين والأشخاص الذين يعبرون نقاط التفتيش في سوريا - ويبيّن كيف أن هاتين العمليتين لا تحميان الأفراد من استهداف أجهزة الأمن الحكومية. كما ينظر التقرير في انتهاكات حقوق الملكية وغيرها من الصعوبات الاقتصادية التي جعلت العودة الدائمة مستحيلة بالنسبة للكثيرين.

اللاجئون الذين عادوا ولم يواجهوا تهديدات لحياتهم أو سلامتهم الجسدية يعيشون في خوف من استهداف الحكومة للمدنيين الذين تعتقد أنهم ينتمون إلى المعارضة، أو هم يتعاطفون معها، أو أعربوا عن معارضتهم لها [للحكومة]. أكدت مقابلات هيومن رايتس ووتش مع اللاجئين العائدين الفكرة التي عبّر عنها خير بارز في شؤون سوريا بأن «كل من يعود تقريباً سيتعرض إلى شكل من أشكال الاستجواب، سواء أثناء تناول كوب شاي مع الأجهزة الأمنية أو أثناء جلسة تعذيب كاملة، فهم يريدون معرفة الأسباب التي دفعت الناس إلى المغادرة». تشير تقديرات «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» إلى أنّ حوالي 150 ألف شخص تعرضوا إلى الاعتقال التعسفي والاحتجاز، وحوالي 15 ألفاً لقوا حتفهم بسبب التعذيب بين آذار/ مارس 2011 وأذار/ مارس 2021، أغلبهم على يد قوات الحكومة السورية.

كما تعرّض الاقتصاد والبنية التحتية في سوريا إلى الدمار بسبب عشر سنوات من النزاع والعقوبات. يقدر «البنك الدولي» تراجع الاقتصاد السوري بأكثر من 60٪ منذ 2010. انهارت الليرة السورية، حيث كان يتم تداولها في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 بـ 3460 ليرة للدولار الواحد، [1] مقارنة بـ 50 ليرة للدولار الواحد قبل الحرب، ما أدى إلى ارتفاع معدّل التضخم في سعر المواد الاستهلاكية بنسبة 6820٪. بحسب «برنامج الأغذية العالمي»، 12.4 مليون سوري على الأقل كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى شباط/ فبراير 2021، بزيادة مقلقة قدرّت بـ 3.1 مليون في عام واحد. تقدّر «منظمة الصحة العالمية» أيضاً أن أكثر من نصف السكان في حاجة ماسة إلى مساعدات صحية، وأنّ نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية. أما الأشخاص ذوو الإعاقة - عادة ما يشكلون 25٪ من سكان البلاد - فصاروا أكثر عرضة للفقر. أغلب العائدين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش واجهوا صعوبات اقتصادية شديدة، ولم يتمكنوا من تحمل تكلفة المواد الغذائية الأساسية بسبب تضخم الليرة السورية وانعدام فرص كسب الرزق على نطاق واسع. أغلبهم

أيضاً وجدوا منازلهم مدمرة كلياً أو جزئياً، ولم يتمكنوا من تحمّل تكاليف تجديدها. لم تقدّم لهم الحكومة السورية أي مساعدات لترميم منازلهم.

على الرغم من هذه الانتهاكات المستمرة والأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية في سوريا، تواصل دول من المنطقة وخارجها الترويج لسردية عمليات العودة بعد النزاع. ارتكبت الدنمارك سابقة خطيرة من داخل الاتحاد الأوروبي من خلال إلغاء وضع «الحماية المؤقتة» للأشخاص القادمين من دمشق أو ريف دمشق. حرمت الدنمارك هؤلاء الأشخاص من الحماية المؤقتة، وبالتالي من حقهم في الإقامة بشكل قانوني هناك، وأجبرتهم على العيش في مراكز العودة أو الرجوع إلى سوريا «طوعاً».

في لبنان، اتبعت السلطات سياسات عودة عدوانية، حيث عمدت إلى إصدار مراسيم وتشريعات جديدة بشكل منتظم لجعل حياة اللاجئين السوريين صعبة، والضغط عليهم ليغادروا. أجبرت السلطات اللاجئين السوريين على تفكيك مساكنهم الخرسانية، وفرضت عليهم حظر تجول، وطردتهم من بعض البلديات، وعرقلت تجديد تصاريح إقامتهم، ورحّلت بإجراءات موجزة اللاجئين الذي تعتبر أنهم دخلوا لبنان بطريقة غير شرعية بعد نيسان/أبريل 2019.

على الرغم من أن الأردن لم يدفع بشكل علني في اتجاه عمليات ترحيل منظمة على نطاق واسع، إلا أنه نفذ على مدى سنوات من النزوح المتزايد سياسات من قبيل الترحيل بإجراءات موجزة، والحرمان من التوظيف في قطاعات عمل واسعة. ومع أن الأردن لا يفرض حظراً رسمياً على دخول اللاجئين السوريين مجدداً إليه، إلا أن اللاجئين قالوا بالإجماع لـ هيومن رايتس ووتش إن حرس الحدود الأردنيين أعلموهم أنهم لا يستطيعون العودة إلى الأردن مجدداً لمدة تراوحت بين ثلاث وخمس سنوات. هذا الأمر يحرم العائدين من حق التماس اللجوء إذا ما واجهوا الاضطهاد مجدداً في سوريا.

توصي هيومن رايتس ووتش بالوقف الفوري لجميع عمليات الإعادة القسرية للسوريين والفلسطينيين المقيمين بشكل اعتيادي في سوريا من جميع البلدان إلى جميع المناطق السورية. على الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن الأعمال العدائية التي كانت متشرة على نطاق واسع ومستمرة ربما تراجعت في السنوات الأخيرة، إلا أن الوضع لا يزال متقلّباً، وفترات الاستقرار النسبي لا تُلبّي الشروط الأساسية لعودة آمنة وكريمة ودائمة. إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، واضطهدت من عارضها، وتسببت في هروب الملايين، هي نفسها ما زالت في السلطة. تستمر الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وكثيراً ما يواجه اللاجئون الذين يعودون الاضطهاد نفسه الذي أجبرهم على الفرار.

في غياب شبكات المعلومات الموثوقة التي يستطيع اللاجئون السوريون بالاستناد إليها اتخاذ قرارات عودة مستنيرة، ومع عدم تمتع وكالات الإغاثة الإنسانية بالوصول الكافي، وبالتالي عدم قدرتها على مراقبة العودة الطوعية وإعادة الاندماج في سوريا، تدعو هيومن رايتس ووتش كل الدول المستضيفة للاجئين السوريين إلى تبني الموقف الذي يعتبر سوريا غير آمنة للعودة. يتعين على الحكومات الدولية المانحة استخدام نفوذها في مواجهة الممارسات مثل الترحيل بإجراءات موجزة، والعودة القسرية إلى سوريا، والتي ترقى إلى خرق التزامات عدم الإعادة القسرية.

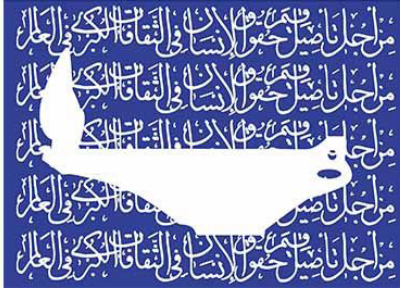
يتعين على الحكومات الدولية المانحة أيضا المساعدة في تبني هذا الموقف، وتمويل برامج المساعدات الإنسانية بشكل كامل، وخاصة داخل لبنان والأردن ودول الجوار الأخرى.

من جهتهما، يتعين على لبنان والأردن رفع جميع القيود المفروضة على دخول اللاجئين السوريين مجدداً إلى أراضيها في حال لم يتمكنوا من الاستقرار في سوريا أو لم يحظوا بحماية الحكومة السورية. على لبنان إلغاء قرار «المجلس الأعلى للدفاع» الصادر في أيار/ مايو 2019 والذي نصّ على الترحيل الفوري لجميع اللاجئين السوريين الذين دخلوا البلاد مجدداً بطريقة غير نظامية بعد نيسان/ أبريل 2019. على الأردن الكف عن فرض منع دخول اللاجئين السوريين مجدداً بشكل تعسفي، وتوضيح أنه يمكنهم العودة إلى الأردن، وكيفية القيام بذلك. يتعين على الدنمارك إلغاء قراره برفع الحماية المؤقتة عن اللاجئين القادمين من دمشق وريف دمشق، وعلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم سنّ تشريعات مماثلة.

للاطلاع على تقرير هيومان رايتس ووتش الكامل، تمكّن العودة إليه عبر الرابط الآتي:

عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن | HRW

إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق الإنسان توصيات إلى «القمة من أجل الديمقراطية»



**CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES**
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

«لا تجديد ديمقراطي دون إصلاح نهج مكافحة الإرهاب»

رسالة المجتمع المدني في العالم العربي إلى «القمة من أجل الديمقراطية»

على مدى الأعوام الماضية، تراجعت آمال الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان في العالم العربي إلى أدنى مستوى منذ عدة عقود. إذ أضحي الاستبداد والقمع الوحشي للمعارضة السلمية والنزاعات المسلحة هي السمات الغالبة في عديد من الدول العربية، مما دفع بآمال التحول الديمقراطي إلى أدنى مما كانت عليه عشية الربيع العربي.

على الرغم من أن السلطوية والنزاعات المسلحة في المنطقة قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تآكل الديمقراطية على المستوى العالمي، إلا أن جهود المجتمع الدولي لدعم الديمقراطية في المنطقة لم ترق في أي لحظة للمستوى المطلوب. لذا نخشى أن يؤدي الاهتمام الدولي الحالي بمسألة تعزيز الديمقراطية على المستوى العالمي (رعاية «القمة من أجل الديمقراطية» كمؤشر) إلى تكرار أخطاء المجتمع الدولي السابقة، وإعادة إنتاج العوامل التي أعاققت الديمقراطية. فإن كانت القمة المرتقبة تسعى لبناء «أسس لتجديد ديمقراطي على المستوى العالمي»، فربما يتحتم عليها تبني مقاربة مختلفة جذرياً لدعم الديمقراطية.

من ثم، حرص مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على تنظيم لقاء يجمع بين عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري الديمقراطية من عدة دول عربية (مصر وليبيا والسودان وسوريا وتونس واليمن)، ضمن فعاليات المنتدى الإقليمي الخامس والعشرين لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وذلك لمناقشة أبرز المآخذ على جهود المجتمع الدولي السابقة في هذا الصدد، ومناقشة مجموعة من التوصيات المقترحة التي تهدف إلى ضمان مقاربة مستدامة ومتسقة للدفع بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

توقف المشاركون عند ملمح التصور الخاطيء بشأن التعارض بين تحقيق الديمقراطية والاستقرار، كأحد أكبر التحديات للتحول الديمقراطي في المنطقة. إذ ساهم هذا التصور المضلل في تعزيز المقاربات الأمنية وهيمنتها على معظم السياسات المحلية والخارجية، وبالأخص منظومة مكافحة الإرهاب التي تم تدشينها في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وكانت بمثابة أحد المعوقات الرئيسية لاشتباك المجتمع الدولي مع مسألة الديمقراطية في المنطقة وخارجها. من ناحية، استغلت الأنظمة السلطوية، بداية من القوى الدولية مثل روسيا والصين وصولاً إلى الحكام المستبدين في العالم العربي، مكافحة الإرهاب كأولوية للمجتمع الدولي، لتبرير هجماتهم القمعية على الأقليات العرقية والدينية والحقوقيين ودعاة الديمقراطية السلميين. وفي المقابل، أدت هيمنة المقاربة المبنية على السياسات الخارجية للعديد من الدول الديمقراطية إلى تبني هذه الدول سياسات دعمت السلطوية بشكل مباشر أو غير مباشر، وساعدت في تقويض مستقبل الديمقراطية.

تشكل التوصيات التالية للدول المشاركة في القمة من أجل الديمقراطية خلاصة مداوات المنتدبين:

في مجال مكافحة الإرهاب

- 1 . مراجعة المقاربة السائدة لمكافحة الإرهاب بشكل جذري، والأخذ بعين الاعتبار الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي عند وضع المقاربة الجديدة.
- 2 . حشد جهود المجتمع الدولي لوضع حد لإساءة توظيف سياسات مكافحة الإرهاب لاستهداف الأقليات الدينية والعرقية، والمعارضة السياسية السلمية، وحرية الإعلام والمجتمع المدني، بغرض تعزيز السلطة الاستبدادية.
- 3 . اعتماد تعريف عالمي للإرهاب ووضع معايير محددة لا يشكل عملاً إرهابياً، بشكل يراعي معايير حقوق الإنسان.
- 4 . اتخاذ التدابير اللازمة لاعتماد التوصيات الصادرة عن المقرررين الخواص للأمم المتحدة المعنيين بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب المتعاقبين في العقدين الماضيين.

في مجال المساعدات الأمنية وتصدير الأسلحة

- 5 . تقليص حجم المساعدات العسكرية مقابل زيادة المساعدات الخاصة بالتعليم والصحة والتنمية ومكافحة الفقر.

- 6 . إخضاع كافة أشكال المساعدات والصادرات العسكرية (بما فيها تكنولوجيا المراقبة) لرقابة صارمة، لضمان استخدامها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تطوير نظم رقابة أقوى على «الاستخدام النهائي» وآليات للتحقق من الالتزام بحقوق الإنسان.
- 7 . إشراك المزيد من الهيئات الحكومية للدول المصدرة للسلاح (المجالس التشريعية والإدارات/ الوزارات المعنية) في عملية التصريح بتقديم مساعدات وصادرات عسكرية، وتوسيع صلاحياتها فيما يتعلق بتطوير آليات الرقابة على هذه المساعدات والصادرات وطرق استخدامها.

في مجال المساعدات الاقتصادية والتنمية

- 8 . ربط المساعدات الاقتصادية والتنمية بمدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة بما فيها تلك التي تضمن الشفافية والرقابة والمحاسبة على الفساد أو سوء الاستخدام.
- 9 . استخدام الدول المانحة نفوذها داخل المؤسسات المالية الدولية لضمان مسؤولية الحكومات المتلقية أمام شعوبها، بما في ذلك تبني الحكومات المتلقية تدابير لمكافحة الفساد والشفافية، وبما يتطلبه ذلك من رفع القيود المفروضة على الحريات السياسية وحرية التعبير والإعلام وتكوين الجمعيات.
- 10 . إعطاء أولوية تقديم المساعدات المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المؤسسات المالية الدولية، للدول التي تأخذ خطوات ملموسة نحو التحول الديمقراطي.
- 11 . الامتناع عن تقديم أي دعم سياسي أو اقتصادي للأنظمة المُجهضة للانتقالات الديمقراطية عن طريق الانقلابات العسكرية أو أي طرق أخرى.
- 12 . اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وخاصة تلك المرتبطة بتمويل النزاعات.
- 13 . إعادة تفعيل «النهج القائم على حقوق الإنسان» في الأمم المتحدة.
- 14 . معالجة النقص المزمن في تمويل هيئات وآليات حقوق الإنسان الأممية، والذي يؤدي إلى تقويض حماية حقوق الإنسان وعرقلة المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
- 15 . اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم الانخراط في أية ممارسات انتقامية أو ترهيبية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والمتعاونين مع آليات الأمم المتحدة.
- 16 . الدعوة لتعليق عضوية الأمم المتحدة للدول التي تمر بانقلابات عسكرية أو التي تستخدم أسلحة دمار شامل ضد شعوبها.

17. مواجهة مساعي الدول الاستبدادية لتقويض مبدأ عالمية حقوق الإنسان وتعطيل الآليات القانونية الإنسانية الدولية، وضمان قدرة مؤسسات حقوق الإنسان الأممية على استحداث آليات محاسبة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
18. دعم وتشكيل آليات أممية جديدة لمعالجة التدخلات العسكرية والسياسية في الدول التي تمر بمراحل انتقال ديمقراطي.

سياسة ومعايير النشر ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

تنشر مؤسسة ميسلون دراساتٍ وبحوثًا وكتبًا متنوعة وفق معايير محدّدة، بعد إخضاعها للتقويم العلمي الأكاديمي.

أولاً: سياسة ومعايير النشر

1. البحوث والدراسات

تعتمد مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ومجلة «رواق ميسلون»، في اختيار الدراسات والبحوث القابلة للنشر، على المعايير الدولية العامة المعتمدة، شكلاً ومضموناً، وفقاً للآتي:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

2. أن يشتمل البحث على العناصر الآتية:

أ. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ب. ملخص باللغة العربية (250 - 300 كلمة)، يقدم إشكالية البحث الرئيسة والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص.

ج. تحديد مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضية البحث، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات.

د. ينبغي من حيث الشكل أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحدّدة.

هـ. ينبغي أن يكون البحث مديلاً بقائمة تتضمن المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش، وأن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية المعتمد لدى مؤسسة ميسلون.

و. تُترجم جميع عناوين المراجع الأجنبية المشار إليها في الحواشي إلى العربية، مع كتابة عنوان المرجع واسم صاحبه فقط باللغة الأصلية.

ز. ترقيم وتصنيف الجداول والرسومات والبيانات والصور الواردة في نص البحث مع تحديد مصادرها.

ح. إضافة روابط المصادر الموجودة على الإنترنت في المراجع، مع إضافة تاريخ آخر مرة تم الولوج إليها. وفي حال كون الرابط أطول من سطر واحد، يتم تقصيره عن طريق Google URL Shortener أو أي أداة شبيهة، ثم إضافته إلى المرجع المشار إليه.

- ط. تجنب الكاتب الإشارة إلى كتاباته السابقة قدر الإمكان، والإشارة إليها فقط في حال الضرورة القصوى إن لم يكن هناك بدائل مرجعية من كتاب آخرين.
3. أن يكون البحث بين 6000 - 10000 كلمة، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المصادر والمراجع وكلمات الجداول والملحقات في حال وجودهما، ولمؤسسة ميسلون/ أو المجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي لا تتوافق وهذا العدد، وتنشر أيضًا المقالات التي لا يزيد حجمها على 3000 كلمة، وتطبق عليها المعايير السابقة الذكر.
4. على الكاتب مراجعة مادته لغويًا قبل إرسالها؛ فالبحوث والدراسات التي تكثر فيها الأخطاء اللغوية، سواء أكانت إملائية أو نحوية، ستُرفض مباشرة، ولن تدخل في مرحلة التقييم الأولي.
5. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث وصورته الشخصية.

2. مراجعات الكتب

تخضع مراجعات الكتب لقواعد التقييم ذاتها التي تخضع لها البحوث والدراسات، وتتضمن مراجعة الكتاب العناصر الأساسية الآتية:

- أ. أن يثبت كاتب المراجعة في أعلى مراجعته المعلومات الآتية: اسم الكتاب (وإذا كان الكتاب المراجع صادرًا بلغة غير العربية يكتب المراجع عنوان الكتاب كما هو في اللغة الأصلية إلى جانب العنوان في اللغة العربية)، اسم مؤلف الكتاب (وإذا كان الكتاب بلغة غير العربية ينبغي كتابة اسم المؤلف باللغة الأخرى إلى جانب الاسم بالعربية)، اسم دار النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.
- ب. التعريف بعنوان الكتاب وإبراز أهميته.
- ج. التعريف بمؤلف الكتاب وسيرته العلمية (بحسب الحاجة).
- د. الوقوف عند مقدمات الكتاب، وأهدافه، ومشروعه، ومراجعته، ومصادره، وخطته، ومحتوياته.

هـ. تحليل مضامين الكتاب تحليلًا وافيًا، وإبراز أفكاره ومحاوره الأساسية، مع استخدام الأدوات النقدية والمنهج المقارن بينه وبين المراجع التي تناولت الحقل أو الموضوع نفسه، وعدم الاكتفاء بعرض سطحي ونقل ما ذكره المؤلف في مقدمته.

وتراعى في اختيار الكتب الشروط الآتية:

- أ. اختيار الكتاب وفقًا لأسس موضوعية، انطلاقًا من أهميته، وأصالته ومدى إغنائه لحقل المعرفة الذي ينتمي إليه.
- ب. ألا يكون قد مرّ على صدور الكتاب أكثر من خمس سنوات.
- عدد كلمات المراجعة ما بين 1500 و4000 كلمة.

3. الكتب؛ تأليفًا أو ترجمةً

تنشر مؤسسة ميسلون كتبًا مؤلفة أو مترجمة، في مجالات متنوعة من المعرفة، ويُشترط في الكتب المؤلفة الاستناد إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين، متوافقٍ مع أصول العمل البحثيِّ العلمي، بما في ذلك استخدام منهجيات البحث العلمي وأساليبه الكمية والنوعية، والحرص على التوثيق العلمي الأصيل، ويشترط أن تشكّل إسهامًا جديدًا وفريدًا في المجال المعرفي الذي يُبحث فيه، وألا تكون قد نُشرت -من قبل- جزئيًا أو كليًا.

يجب أن يُرفق الكتاب المرسل بملخص تنفيذي، في نحو 1500 كلمة، يتضمن العناصر الآتية: الكلمات المفتاحية، تحديد المشكلة المدروسة في الكتاب، أهداف الدراسة، أهميتها، فرضية الدراسة، وضع التصوّر المفهوماتي، وصف منهجية البحث، والتحليل، والنتائج.

يجب أن يكون الكتاب مذيلاً بقائمة تتضمن المصادر والمراجع التي استند إليها الكاتب. ويجب -من حيث الشكل- أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحددة، ويجب ألا يقل عدد كلمات الكتاب عن 20 ألف كلمة.

بالنسبة إلى الكتب المترجمة، يُشترط حصول مؤسسة ميسلون على حقوق الترجمة والنشر من المؤسسة الأصلية، وأن يحصل المترجم على موافقة أولية من مؤسسة ميسلون لترجمة الكتاب المختار، ويُنظم ذلك كله في عقد ترجمة واضح، ومن ثم تخضع الترجمة للتدقيق بعد الانتهاء منها.

وتنشر مؤسسة ميسلون أيضًا كتبًا في مجال الإبداع الثقافي والفني والأدبي، مثل الرواية والقصة والمسرح والشعر، بشرط قبولها من أدباء وفنانين معروفين تعتمدهم المؤسسة، ولهم دورهم المشهود في الثقافة والفن؛ وتنشر المؤسسة -أيضًا- كتبًا في مجال التوثيق والشهادات والمذكرات الشخصية.

ثانيًا: إجراءات النشر

1. تتسلّم مؤسسة ميسلون المادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني research@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في موقع المؤسسة، أو عبر البريد rowaq@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في مجلة «رواق ميسلون»، ويُعلّم الكاتب بالاستلام في غضون أسبوع كحد أقصى.
2. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في البحوث والدراسات الواردة، ويُرسَل المنسجم منها مع معايير النشر إلى المحكّمين العلميين.
3. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في نتائج التقييم، ثم يجري إعلام الباحثين بنتائج التقييم خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ استلام البحث، سواء بقبول المادة للنشر، أو قبولها المشروط بضرورة إدخال تعديلات، أو رفض الورقة والاعتذار عن عدم نشرها. وفي حال اشتراط إجراء تعديلاتٍ على أيّ مادةٍ أو ورقة لقبول نشرها، يتمّ إعلام الباحث بها لإجراء التعديل الملائم.

4. بعد إجراء الكاتب للتّعدّيات، تُبثّ وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير بشأن نشر المادة، ويُرسَل النصّ إلى وحدة التحرير والتدقيق اللّغوي، ليجرى تحريره وتدقيقه بحسب جدولّة تدرّجه الزّمني، ثم تُنشر الورقة بحسب خطة مؤسسة ميسلون/ هيئة التحرير وبعض المقتضيات الفنيّة.
5. لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء قبل للنشر أم لم يقبل.
6. يُعدّ إرسال الباحث لبحثه إلى مؤسسة ميسلون/ المجلة قبولاً منه لشروط المؤسسة/ المجلة، وتنازلاً عن حقه في النشر لمدة خمس سنوات في حال الموافقة على نشره.

ثالثاً: أخلاقيات النشر

1. تلتزم مؤسسة ميسلون/ مجلة «رواق ميسلون» ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحرّمين وفريق التحرير.
2. تلتزم ميسلون ومجلتها إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التقويم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
3. تلتزم ميسلون ومجلتها جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
4. تلتزم ميسلون ومجلتها بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحرّرين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال إلى المؤسسة/ المجلة في بحوثهم الخاصة.
5. النسخة النهائيّة للبحث والتعديلات: تعرض ميسلون ومجلتها النسخة المحرّرة شبه النهائيّة من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة لا تقبل أيّ تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحات أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمد زمني وجيز جدّاً تحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
6. حقوق الملكية الفكرية: تملك مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى البحوث المنشورة في موقعها ومجلتها، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، في أيّ وسيلة من وسائل النشر، سواء باللّغة العربيّة أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطّي صريح من المؤسسة أو هيئة تحرير المجلة.
7. تنقيد ميسلون ومجلتها في نشرها للبحوث المترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدوريّة الأجنبيّة الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً: طريقة توثيق الهوامش والمراجع

1. الكتب
اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة، (مكان النّشر، الناشر، تاريخ

النشر)، رقم الصفحة. ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق، غير الذي يليه مباشرةً، بذكر اسم المؤلف، ثم رقم الصفحة، ما لم يكن أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحال يُستخدَم العنوان مختصراً بعد اسم المؤلف. أمّا في قائمة المراجع، فترد معلومات الكتاب وروداً مفصلاً.

2. الدوريات

بالنسبة إلى المقالة المنشورة في دورية ما، يكون التوثيق كما يلي: اسم المؤلف، «عنوان الدراسة أو المقالة»، اسم المجلة، المجلد و/ أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة. في الهوامش وقائمة المراجع العربية، يجب أن يكون عنوان الكتاب، أو المجلة، بالخطّ العريض. أما إن كان بلغة أجنبية، فيجب أن يُكتب بخطّ مائل.

3. مقالات الجرائد

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

4. المنشورات الإلكترونية

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

5. المقابلات الشخصية

اسم الشخص، نوع المقابلة (شخصية مثلاً)، اسم من أجرى المقابلة، طريقة إجراء المقابلة (عبر الهاتف/ من خلال البريد الإلكتروني / ... إلخ)، المكان، والتاريخ.

خامساً: معايير تقويم بحث علمي أو كتاب

يراعى الآتي في التقويم العلمي للدراسات والبحوث والكتب:

1. أهمية الموضوع المتناول؛ مدى أهمية البحث أو الكتاب المقدم استناداً إلى اهتمامات مؤسسة ميسلون.
2. وضوح الهدف؛ مدى تعبير عنوان البحث أو الكتاب عن الهدف الذي يسعى له، وهل كان الكاتب ملتزماً هدفه أم كان هناك انحراف وإسهاب في تفاصيل غير ذات صلة بالهدف؟
3. التبويب الواضح؛ مدى وضوح وجودة تبويب البحث أو الكتاب وفهرسته.
4. جمال الصوغ والأسلوب وسلامة اللغة العربية؛ جودة اللغة وقدرة الكاتب على التعبير عن أفكاره، ومدى نجاح الكاتب في عرض الأفكار كاملة ومفهومة وبلغة مقروءة علمياً.
5. الانسجام الداخلي بين الأفكار؛ مدى انسجام أفكار البحث أو الكتاب وطريقة عرضها.
6. المنهج المتناسك؛ منطقية عرض الأفكار والقدرة على الإقناع ودعم وجهة النظر الشخصية
7. الجهد التوثيقي ودقة البيانات؛ المصادر والمراجع وأصالتها، مدى صحة وجدية الاقتباسات والتحويلات، وطريقة ضبطها في الهوامش أو في نهاية البحث أو الكتاب وفقاً لشروط النشر المعتمدة في مؤسسة ميسلون.

8. الأصالة (غير مترجمة أو منقولة)؛ مدى التجاء الباحث إلى أسلوب القصة والنسخ إن وجد، والتأكد من أن الورقة لم يسبق نشرها في مكان آخر، باستعمال محركات البحث على الإنترنت.
9. التجديد والابتكار؛ مستوى حضور الجانب الإبداعي في البحث أو الكتاب، ودرجة حضور الأفكار الجديدة مقارنة بكتب أخرى تتناول الموضوع ذاته؛ أي هل يشكل البحث أو الكتاب إضافة إلى المكتبة العربية أم لا؟
10. الإحاطة؛ عمق المعرفة أو الأفكار المطروحة في البحث أو الكتاب، والإلمام بجوانب الموضوع المطروح.

دعوة إلى الكتابة

” تدعو دورية «رواق ميسلون» الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بالشؤون الثقافية والسياسية والأدبية والفنية للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى «رواق ميسلون» للتقويم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يديه المحكمون من ملاحظات.“

المنحوتات المصوّرة في هذا العدد للنحات السوري الراحل وأثل قسطون



وأثل قسطون

نحّات سوري من قرية مرمريتا-مدينة حمص، من مواليد عام 1966، شارك في العديد من المعارض الفنية بمدينة حمص، وأقام معرضين في العام 2009 في صالة الشعب وفي صالة الفنون التشكيلية بـحمص، وأقام أيضاً معرضاً في العام 2010 بمرمريتا وآخر في حمص عام 2011، وتمحورت معظم أعماله النحتية حول المرأة. أشاع من خلال منحوتاته الجمال فيمن حوله، الجمال الخاص الذي يعكس روحه الشفافة، ورؤيته العذبة للحياة، الحياة التي سُلبت منه وهو في أوج تألقه. استشهد وأثل قسطون في 23 تموز/ يوليو 2012، تحت التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بـحمص.


قال قسطون عن واهب فنّ النحت: يُعطيك النحت شعور الخلق بين يدك، شعوراً بأنك تصنع الجمال أو الحياة. وقال أيضاً، في مقابلة معه، إنه لا يفضّل «الحجر»، في حين يعشق «الطين» و«الخشب»؛ فالأول هو الإنسان لأنّه من التراب وإلى التراب، والثاني هو القريب الأقرب إلينا، يُولد بلطف، يراهف بعنقوان، ويموت بحكمة...

من إصدارات ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

صدر حديثاً عن

مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing



تأملات في المسألة الوطنية
جدا الكريم الجباعي

تأملات في
المسألة الوطنية
جدا الكريم الجباعي

اللغة العربية
التصنيف فكر سياسي
عدد الصفحات 338
الأبعاد 24/17
السعر 12 دولاراً
الرقم الدولي
ISBN (printed): 978-605-7964-76-2
ISBN (electronic): 978-605-7965-77-9

صدر حديثاً عن

مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing



درعا والسويداء
ديناميات النزاع، موارد السلام
ودور الإعلام والمجتمع المدني
بحث ميداني
مجموعة من الباحثين

درعا والسويداء
ديناميات النزاع، موارد السلام
ودور الإعلام والمجتمع المدني
بحث ميداني
مجموعة من الباحثين

الطبعة الأولى كانون الأول/ ديسمبر 2021
اللغة العربية والإنكليزية
التصنيف بحوث اجتماعية
عدد الصفحات 146
الأبعاد 24/17
السعر 5 دولارات (يوزع مجاناً)
الرقم الدولي
ISBN (printed): 978-605-7964-76-2
ISBN (electronic): 978-605-7965-77-9

بالتعاون مع منظمة
BA'YINA
Empowering the Future

المشاركون في هذا العدد

لا تبكوا فوق قبوري
إنه فارغ
جسدي طينٌ للنت
وروحِي للريح

و. م. م. م. م. م.

18. نبيل الملحم
19. نور حبري
20. هوازن خداج
21. وائل قسطون
22. ورد العيسى
23. وفاء علوش
24. يارا وهبي

10. سلام الكواكبي
11. عدنان عبد الرزاق
12. علا الجبر
13. علي سعدي
- عبدالزهرة جبير
14. فادي كحلوس
15. لؤي علي خليل
16. محمد الصافي
17. ميسون شقير

1. إيمان خليل
2. أسامة هنيدي
3. بيان ربحان
4. جمال الشوفي
5. حسين قاسم
6. حمدان العكله
7. حمود امجيدل
8. خلدون النبواني
9. ريمون المعلولي



للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing



السعر 15 دولارًا

